

# مشكلة البطالة

وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها  
دراسة تحليلية - تطبيقية



دكتور / علي عبد الوهاب نجا

[illegible]

[illegible]

إهداء 2005

قسم الاقتصاد كلية التجارة

جامعة الإسكندرية



# مشكلة البطالة

## وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى عليها

### دراسة تحليلية - تطبيقية

دكتور

على عبد الوهاب نجما

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2005

الدار الجامعية

٨٤ شارع ذكريا غنيم - تانيس سابقا

e-mail : m20ibrahim@yahoo.com

٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢ ①

اسم الكتاب	مشكلة البطالة
المؤلف	دكتور على إبراهيم نجا
رقم الإيداع بدار الكتب	2005/2732
التقديم المسدول	977-5433-6300
الناشر	الدار الجامعية
العنوان	٨٤ شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية الإسكندرية - جمهورية مصر العربية
	٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢
البريد الإلكتروني	e-mail : m20ibrahim@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أوتيتم من العلم إلا  
قليلا"

(سورة الإسراء آية 85)

# إهداء

إلي كل:

رجل أعمال، وكل مستثمر،

وكل صانع كبير كان أو صغير،

وكل صاحب مهنة أو حرفة،

يسهم في توفير فرصة عمل منتجة،

"وبالتالي يشارك في علاج مشكلة البطالة"

## مقدمة الدراسة

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية بعديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية؛ لعل أهمها مشكلة البطالة التي تعوق عملية للتنمية، فضلاً عما يترتب عليها من عديد من الآثار السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية لم سياسية. ولذا، تمثل قضية التشغيل وتوفير مزيد من فرص العمل أهم التحديات التي تواجه معظم الاقتصاديات بصفة عامة، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة.

وقد كلفت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسة وراء تبني عديد من الدول النامية، لسياسات إصلاحية جذرية شاملة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهو الأمر الذي انتهجته الحكومة المصرية في تطبيقها لهذا البرنامج منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وبالرغم من أنه لا يوجد جدل أو خلاف على أن مشكلة البطالة تمثل واحدة من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه معظم اقتصاديات الدول النامية - إن لم تكن أهمها ولحدها خطراً على الإطلاق - إلا أنها لم تحظ بما يتناسب مع أهميتها على المستوى الفعلي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. كما أن الأساليب المطروحة لمواجهتها لا تبدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة - أي المسكنات - ذات مفعول قصير المدى؛ هذا في الوقت الذي ينتج عن تطبيق سياسات هذه البرامج عديد من الآثار السلبية على سوق العمل تسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة.

وتبنى هذه للدراسة على فرض أساسي وهو:

لأن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول النامية - كما هو الحال في مصر - يترتب عليها عديد من الآثار السلبية على سوق العمل بصفة عامة وعلى مشكلة البطالة بصفة خاصة، ومن ثم، فليتها تسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة بها.

وقد استخدمت هذه الدراسة عدداً من أدوات التحليل الاقتصادي، سواء اللفظي أو الرياضي أو البياني أو القياسي لإثبات مدى صحة هذا الفرض ومدى اتفاقه مع الواقع، وقد تم ذلك في الدراسة التطبيقية علي الاقتصاد المصري.

وتقدم هذه الدراسة صورة واقعية عن مشكلة البطالة في مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم الوقوف على الوضع الراهن لهذه المشكلة في ظل تطبيق هذا البرنامج، وتحليل آثار تطبيق سياساته عليها، ومدى قدرة أدواته على خلق فرص العمل والحد من البطالة. هذا، فضلاً عن تقديم تحليل قياسي لتحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على كل من معدل البطالة وحجمها، من خلال نموذجين قياسيين، الأول خاص بمعدل البطالة، والثاني خاص بحجم البطالة. وأخيراً التنبؤ بمسار حجم البطالة ومعدلها في المستقبل. فضلاً عن التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي، وتحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة في المستقبل، وذلك من خلال استخدام برنامج ( SPSS ) و برنامج ( Excel ).

وعليه؛ فقد انقسمت هذه الدراسة إلى تسعة فصول: تتناول الفصل الأول البطالة بصفة عامة من حيث: مفهوما، وقياسها، وأنواعها، ونظرياتها. واختص الجزء الأول من الدراسة بدراسة مشكلة البطالة قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة ( 74 - 1991 ) بينما اختص الجزء الثاني من الدراسة بدراسة مشكلة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وقد اختص الفصل التاسع و الأخير بتقديم نتائج وتوصيات للدراسة.

ولادعوا الله أن يكون قد وفقت في عرض وتحليل هذه المشكلة، وأن تغيد هذه الدراسة المهتمين بدراسة هذه المشكلة، وأن تسهم في علاج أعتى المشكلات سواء اقتصادياً أو اجتماعياً.

د.علي عبد الوهاب نجا

كلية للتجارة - جامعة الأسكندرية

# محتويات الدراسة

1	مقدمة .....
1	الفصل الأول : البطالة ونظريتها .....
1	1-1 : مفهوم البطالة .....
3	1-1-1 : المفهوم الرسمي للبطالة .....
8	1-1-2 : المفهوم العلمي للبطالة .....
10	2-1 : قياس البطالة .....
10	2-1-1 : المقياس الرسمي للبطالة .....
14	2-1-2 : المقياس العلمي للبطالة .....
16	3-1 : أنواع البطالة .....
17	3-1-1 : البطالة كسافة ( الصريحة ) .....
17	أولاً : البطالة الإجبارية .....
17	1- البطالة الاحتكاكية .....
21	2- البطالة الهيكلية .....
25	3- البطالة الدورية .....
29	4- البطالة الموسمية .....
30	ثانياً : البطالة الاختيارية .....
30	2-3-1 : البطالة المقنعة .....
32	4-1 : نظريات البطالة .....
33	1-4-1 : النظريات التقليدية .....
33	أولاً : النظرية الكلاسيكية .....
37	ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية .....
40	ثالثاً : النظرية الكينزية .....
46	2-4-1 : النظريات الحديثة .....
46	أولاً : نظرية البحث عن عمل .....
50	ثانياً : نظرية الاختلال .....

- 51 ..... أ- البطالة الكلاسيكية
- 52 ..... ب- البطالة الكينزية
- 55 ..... ثالثاً: نظرية تجزئة سوق العمل
- 57 ..... • الخلاصة
- الفصل الثاني: البطالة في مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي:
- 59 ..... أنواعها وتطورها
- 60 ..... 1-2: أهم أنواع البطالة في الاقتصاد المصري\*
- 60 ..... 1-2-1: البطالة الصريحة
- 62 ..... أولاً: البطالة الهيكلية
- 63 ..... ثانياً: البطالة الموسمية
- 64 ..... ثالثاً: بطالة المتعلمين
- 67 ..... 1-2-2: البطالة المقنعة
- 68 ..... 1-2-3: البطالة الاختيارية
- 71 ..... 2-2: تطور مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (74 - 1991)\*...
- 72 ..... 1-2-2: مصادر البيانات
- 72 ..... أولاً: بيانات التعداد العام للسكان والإسكان
- 72 ..... ثانياً: بيانات بحوث قوة العاملة بالعينة
- 2-2-2: تطور مشكلة البطالة خلال فترة الراج الاقتصادي
- 76 ..... ( 74 - 1981 )
- 79 ..... أولاً: البطالة الصريحة (الساخرة)
- 80 ..... أ- عرض العمل
- 81 ..... ب- الطلب على العمل
- 86 ..... ج- حجم البطالة ومعدلها
- 89 ..... ثانياً: البطالة غير الصريحة



## 3-2-3 : تطور مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادي

91	..... ( 82 - 1991 )
93	..... : أ- البطالة للصريحة (السفيرة) .....
94	..... 1- عرض العمل .....
95	..... ب- الطلب على العمل .....
100	..... <del>حجم البطالة</del> <u>حجم البطالة</u> .....
104	..... ثانياً: البطالة غير الصريحة .....
105	..... * الخلاصة
	الفصل الثالث: هيكل البطالة في الاقتصاد المصري قبل تطبيق برنامج *

109	..... الإصلاح الاقتصادي
110	..... 1-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع ( للذكور والإناث )
114	..... 2-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان ( الريف والحضر )
125	..... 3-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التصلل .....
126	..... 3-4 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الفئة العمرية .....
130	..... 3-5 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الحالة التنظيمية .....
139	..... * الخلاصة

## الفصل الرابع : أسباب مشكلة البطالة في مصر وتقييم سياسات علاجها \*

141	..... 1-1 : أسباب تفاقم مشكلة البطالة .....
142	..... 1-1-1 : الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة .....
143	..... 1-1-1-1 : انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية .....
144	..... 2- الاتجاهات الإنمائية في الدول الصناعية .....
144	..... 3- تراجع حركة الهجرة الخارجية .....
148	..... 4- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى
148	..... 5- تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح المواد الأولية وخاصة للزراعة
149	..... 6- ارتفاع معدل النمو السكاني .....
151	..... 1-2 : الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة .....

- 1- تراجع الحكومة في التزامها بتشغيل الخريجين..... 151
- 2- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل..... 153
- 3- تنفي معدل الإنفاق الاستثماري..... 156
- 4- استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال..... 159
- 5- قوانين العمل وتشريعاته..... 160
- 6- قلة الاهتمام بالبحث العلمي..... 161
- 7- قصور تخطيط القوة العاملة..... 161
- 8- تعارض عدد من السياسات مع سياسة التوظيف..... 163
- 9- زيادة معدلات الهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان... 163
- 10- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة..... 165
- 1- تقييم سياسات علاج مشكلة البطالة..... 167
- 1-2-4 : السياسة السكانية..... 167
- أولاً: استعراض السياسة..... 167
- ثانياً: تقييم السياسة..... 170
- 2-2-4 : السياسة التطويرية..... 173
- أولاً: استعراض السياسة..... 173
- ثانياً: تقييم السياسة..... 174
- 3-2-4 : سياسة تعيين الخريجين..... 179
- أولاً: استعراض السياسة..... 179
- ثانياً: تقييم السياسة..... 180
- 4-2-4 : سياسة تشجيع الهجرة الخارجية..... 182
- أولاً: استعراض السياسة..... 182
- ثانياً: تقييم السياسة..... 183
- 5-2-4 : سياسة تشجيع القطاع الخاص..... 186
- أولاً: استعراض السياسة..... 186
- ثانياً: تقييم السياسة..... 187
- \*الخلاصة..... 189

193	الفصل الخامس : برنامج الإصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة في مصر ..
195	1-5 : أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي .....
196	1-1-5 : الأسباب الداخلية للإصلاح الاقتصادي.....
197	أولاً: تراجع معدلات الأداء الاقتصادي.....
198	ثانياً: النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات.....
200	ثالثاً: ارتفاع معدل التضخم.....
202	رابعاً: عجز الموازنة العامة للدولة.....
204	خامساً: تنفي الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة.....
206	سادساً: التدهورات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد القومي.....
206	سابعاً: الاختلالات الجذرية في سوق العمل وزيادة معدل البطالة.....
208	1-2-5 : الأسباب الخارجية للإصلاح الاقتصادي.....
208	أولاً: العجز الدائم في ميزان المدفوعات.....
209	ثانياً: عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصري وتعدده.....
211	ثالثاً: تزايد المديونية الخارجية.....
212	رابعاً: الغزو العراقي للكويت .....
213	2-5 : مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي.....
214	1-2-5 : برنامج للتثبيت.....
214	أولاً: الإصلاح المالي.....
218	ثانياً: الإصلاح النقدي.....
219	أ- تحرير أسعار للفائدة.....
220	ب- الأسقف الائتمانية.....
221	ج- تقوية المؤسسات المالية وتحريرها.....
222	د- تحرير سعر الصرف .....
225	2-2-5 : برنامج التكيف الهيكلي.....
226	أولاً: سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة.....
226	أ- إصلاح القطاع العام.....

227	ب- التخصصة.....
234	كثافاً: سياسات تحرير الأسعار.....
235	نظراً: سياسات تحسين مناخ الاستثمار.....
237	بشكلها: سياسات تحرير التجارة الخارجية.....
239	3-2-5 : البعد الاجتماعي.....
242	3-5 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وموقع مشكلة البطالة منها.....
242	1-3-5 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي.....
	2-3-5 : مكانة مشكلة البطالة في أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي.....
245	الاقتصادي.....
252	*الخلاصة.....
	الفصل السادس : تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في
255	مستوى التشغيل والبطالة.....
	1-6 : التحليل النظري لآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة.....
256	1-1-6 : النموذج التقليدي.....
258	لولا: آثار البرنامج في الأجل القصير.....
261	ثانياً: آثار البرنامج في الأجل الطويل.....
266	1-2-6 : نموذج الترشيح الكمي.....
267	لولا: الآثار الناتجة عن السياسة المالية.....
270	ثانياً: الآثار الناتجة عن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.....
271	1-3-6 : تقييم النماذج النظرية.....
273	2 : تحليل الآثار المتوقعة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في مستوى التشغيل والبطالة.....
276	1-2-6 : آثار سياسات إدارة الطلب الكلي.....
277	2-2-6 : آثار سياسات خفض الإنفاق العام.....
281	2-3-6 : آثار سياسات إصلاح القطاع العام والتخصصية.....
283	

283	.....	لولا: آثار سياسة إصلاح القطاع العام.....
285	.....	ثانياً: آثار سياسة الخصخصة.....
291	.....	4-2-6 : آثار سياسات تحرير الزراعة.....
292	.....	5-2-6 : آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية.....
292	.....	لولا: أثر تحرير سعر الصرف.....
295	.....	ثانياً: أثر تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية.....
297	.....	3-6 : تحليل فترة قطاعات الاقتصاد القومي على خلق فرص العمل والتوظيف.....
298	.....	1-3-6 : القطاعات المستلعة.....
302	.....	1- حجم العمالة في القطاع الزراعي.....
304	.....	2- حجم العمالة في القطاع الصناعي.....
306	.....	3- حجم العمالة في قطاع البترول والكهرباء.....
306	.....	4- حجم العمالة في قطاع التشييد والبناء.....
308	.....	2-3-6 : قطاعات الخدمات الإنتاجية.....
310	.....	1- حجم العمالة في قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس.....
311	.....	2- حجم العمالة في قطاع التجارة والمال والتأمين.....
312	.....	3- حجم العمالة في قطاع السياحة.....
312	.....	3-3-6 : قطاعات الخدمات الاجتماعية.....
315	.....	1- حجم العمالة في قطاع الإسكان.....
315	.....	2- حجم العمالة في قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية.....
316	.....	3- حجم العمالة في قطاع الخدمات الشخصية.....
		4-6 : تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل والحد من البطالة.....
317	.....	1-4-6 : نتائج المرحلة الأولى من نشاط الصندوق.....
321	.....	2-4-6 : نتائج المرحلة الثانية من نشاط الصندوق.....
		3-4-6 : النتائج الإجمالية لنشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة ( 92 - 2000 ).....
324	.....	
329	.....	*الخلاصة.....

## الفصل السابع : قياس آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في

- 333 ..... مشكلة البطالة.
- 334 1-7 : أهم ملامح سوق العمل المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي
- 335 ..... 1-1-7 : عرض العمل
- 338 ..... 2-1-7 : الطلب على العمل
- 350 ..... 2-7/ : تطور مشكلة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي
- 351 ..... 1-2-7 : تطور حجم البطالة ومعدلها
- 351 ..... أولاً: البطالة الصريحة(الساخرة)
- 355 ..... ثانياً: البطالة غير الصريحة
- 357 ..... 2-2-7 : هيكل البطالة
- 357 ..... أولاً: هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع
- 359 ..... ثانياً: هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان
- 361 ..... ثالثاً: هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التمثل
- 362 ..... رابعاً: هيكل البطالة وفقاً للفئة العمرية
- 363 ..... خامساً: هيكل البطالة وفقاً للحالة التعليمية
- 3-7 : نموذج قياس لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 74 - 2000 )
- 369 ..... 1-3-7 : المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في مشكلة البطالة
- 370 ..... 2-3-7 : نموذج قياس لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة
- 375 ..... أولاً: مصادر البيانات
- 376 ..... ثانياً: صياغة النموذج
- 378 ..... ثالثاً: نتائج تقدير النموذج
- 385 ..... 3-3-7 : نموذج قياس لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة
- 386 ..... أولاً: صياغة النموذج
- 387 ..... ثانياً: نتائج تقدير النموذج

394	.....* الخلاصة
	الفصل الثامن : التنبؤ بمشكلة البطالة على المستويين القومي والقطاعي
397	.....في مصر خلال الفترة ( 2001 – 2010 )
398	1-8 : التنبؤ باتجاهات سوق العمل المصري خلال الفترة ( 2001 – 2010 )
399	1-1-8 : التنبؤ بعرض العمل.....
399	.....لولا: صياغة النموذج.....
401	.....ثانياً: نتائج تقدير النموذج.....
403	.....ثالثاً: نتائج التنبؤ بعرض العمل.....
405	2-1-8 : التنبؤ بالطلب على العمل.....
405	.....لولا: صياغة النموذج.....
407	.....ثانياً: نتائج تقدير النموذج.....
409	.....ثالثاً: نتائج التنبؤ بالطلب على العمل.....
411	3-1-8 : التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها.....
	2-8 : التنبؤ باتجاهات الطلب على العمل على المستوى القطاعي خلال الفترة
416	.....(2010 – 2001)
416	1-2-8 : التنبؤ بالطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي...
416	.....لولا: صياغة النموذج.....
418	.....ثانياً: نتائج تقدير النموذج.....
420	.....ثالثاً: نتائج التنبؤ بالطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي...
	2-2-8 : تحديد للقطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة
432	.....خلال فترة التنبؤ.....
439	.....* الخلاصة
443	.....الفصل التاسع: نتائج وتوصيات الدراسة
443	1-9 : نتائج الدراسة.....
454	2-9 : توصيات الدراسة.....
455	1-2-9: توصيات الأجل القصير.....

456 ..... 9-2-2: توصيات الأجل الطويل

456 ..... أولاً: توصيات المستوى القومي

459 ..... ثانياً: توصيات المستوى القطاعي

467 ..... الملاحق

467 ..... • أولاً : الملاحق القياسية

485 ..... • ثانياً : الملاحق الإحصائية



## الفصل الأول

### البطالة ونظرياتها

تعد البطالة ظاهرة طبيعية فى أى اقتصاد؛ حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، كما كان يعتقد الكلاسيك، وهذا ما أوضحته النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها. ذلك أن العمالة الكاملة من وجهة نظر هؤلاء المنظرين هى مجرد وضع مثالي بعيد المنال؛ أما الوضع العادى، فهو العمالة غير الكاملة. وقد عرف الأدب الاقتصادى عديداً من أنواع البطالة التى غالباً ما تتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن. وتكمن الخطورة فى زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومى، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشرى؛ هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية. ولذا، فإن هدف زيادة حجم العمالة، ومن ثم، التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعى السياسات الاقتصادية فى أى مجتمع.

وينطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة التعرف على أنواع البطالة وحجمها ومعدلاتها، فضلاً عن دراسة خصائصها، وتقصى الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة فى هذا المجتمع. وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور هى: مفهوم البطالة، وقياس البطالة، وأنواع البطالة، وأخيراً نظريات البطالة.

#### 1-1 : مفهوم البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة؛ حيث تعددت التعريفات التى تناولتها؛ فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هى الحالة التى تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل. ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلافاً بين قوة العمل المتاحة فى مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التى يتمخض عنها عدم اشتغال

## الفصل الأول

جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله، إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي. وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل، فضلاً عن ذلك، فإن هناك من يرى أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما؛ بالإضافة إلى وجود عديد من الآراء الأخرى في هذا المجال<sup>(1)</sup>.

ويمكن التفرقة - بصفة عامة - بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم الطمى، وسوف نعرض - بإيجاز - لكل منهما فيما يلي:

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

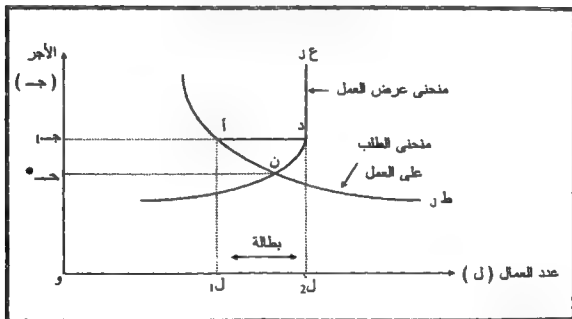
- Sinclair P., *Unemployment: Economic Theory and Evidence*, Basil Blakwell Ltd., U.K., 1987, p. 2.
- Routh G., *Unemployment: Economic Perspectives*, the Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 21.

## 1-1-1 : المفهوم الرسمي للبطالة:

تتمثل البطالة - وفقاً للمفهوم الرسمي - في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة. عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل\* عند مستوى معين من الأجور<sup>(1)</sup>. ويمكن الاستعانة بالشكل رقم ( 1-1 ) لتوضيح هذا المفهوم.

### شكل رقم ( 1-1 )

#### تحديد المفهوم الرسمي للبطالة



\* يجدر التنويه إلى أنه سوف يتم استخدام تعبير سوق العمل في كل أجزاء الدراسة - عادة - في صورة مفرد تجاوزاً وذلك للتبسيط رغم أن سوق العمل في أي مجتمع ليس سوقاً واحداً، ولكن هناك عديداً من أسواق العمل مثل: سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، وسوق العمل الريفي والحضري، وسوق العمل الحكومي والخاص ... الخ .  
(1) يرجع في ذلك إلى .

- Ehemberg R. G., Smith R. S., *Modern Labor Economics: Theory and Public Policy*, the Macmillan Press Ltd., Third Edition, 1988, pp. 585 - 592

## الفصل الأول

من هذا الشكل، يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور. ونقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل<sup>(1)</sup>. أما منحنى الطلب على العمل؛ فيكون سائب الميل. وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (جـ) يكون مستوى التوظيف الفعلي والمجدد بالطلب على العمل هو (ل)، بينما مستوى التوظيف الكامل؛ فيتمثل بالمستوى (ل<sup>2</sup>)، وبالتالي، تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل، ونقاس بالمسافة (ل<sup>2</sup> - ل)<sup>(2)</sup>، ومن ثم، فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين. وبالتأكيد، فإن تضيق الفجوة بين (ل<sup>2</sup>، ل) يؤدي إلى: زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم، الارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له - بالنوع والمستوى المطلوبين - وراغبين فيه، وبالحثين عنه، وموافقين على اللوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

---

(1) ينصرف مفهوم التوظيف الكامل إلى ذلك الوضع الذي يتحقق في ظلّه الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة في المجتمع مع توافر معدل أدنى من البطالة. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، وعادة يتراوح بين (3 % - 5 %) من قوة العمل.

(2) في ظل المرونة الكاملة للأجور يتحقق توازن سوق العمل عند نقطة تقاطع منحنيي الطلب والعرض على العمل عند النقطة (ن) ويسود الأجر التوازني في سوق العمل (ح\*) وعنده يتحقق التوظيف الكامل، وذلك نظرياً، كما سوف يوضح في المحور (1-4)، وذلك لأن سوق العمل سوق غير تنافسي بدرجة عالية بسبب عديد من القيود الاجتماعية والمؤسسية وعدم توافر المعرفة الكافية، ... الخ

## الفصل الأول

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضى أن تتوافر - معاً - المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث<sup>(1)</sup>:

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (*Without work*): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس المكان للفنانين اقتصادياً<sup>(2)</sup>، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل (*Currently Available for Work*): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، وبالتالي، فإنه وفقاً لهذا المعيار يكون الفرد قادراً ومستعداً للعمل إذا أُتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل المائد خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح، مثال ذلك: إذا كان الباحث عن عمل طالباً، ويبحث عن عمل لكي يمارسه بعد تخرجه؛ فإن هذا الفرد يكون غير مستعد للعمل خلال فترة البحث، ومن ثم، غير متاح للعمل ولا يدخل - بالتالي - في تعداد العاطلين. كما أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية، وما إلى

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- International Labour Organization, *World Labour Report*, ILo, Geneva, 1995, pp. 17, 18.

<sup>(2)</sup> وهذا السن يتراوح ما بين ( 14-16 ) سنة إلى 65 سنة، حسبما يحدده تعريف البطالة، وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى.

ذلك. كما أن حجم البطالة يتحدد خلال فترة البحث سواء أكانت يوماً أم أسبوعاً أم شهراً<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (*Seeking Work*): ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، وبالتالي، فإنه وفقاً لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاملون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث، مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، والرد على الإعلانات، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك، وطلب الحصول على التراخيص اللازمة، وكذلك الموارد المالية، وما شابه ذلك.

ويتضح من المعايير الثلاثة السابقة أن بعضها خاص بالعمل بأجر، والآخر يتعلق بالعمل الخاص، ذلك أن كليهما يعد عملاً، وأن طبيعة العمل لا دخل لها في تحديد حجم البطالة. أما بالنسبة للفترة المحددة للبحث عن عمل؛ فهي ليست قاصرة على فترة البحث المحددة فقط، بل قد تمتد لتغطي الفترة السابقة على إجراءات البحث. وتتطلب هذه المعايير توافر البيانات والمعلومات الكافية عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل نشر المعلومات وتبادلها، كما يتطلب أن يكون

---

(1) ويفضل أن تطول فترة البحث هذه بعض الشيء بسبب بعض المعوقات التي قد تمنع الأفراد من الموافقة مباشرة على أي عمل يعرض عليهم، مثل: ترتيب وسيلة المواصلات للعمل الجديد، أو مكان مناسب قريب للسكن وخلافه، كما أن جهات العمل قد تفضل أن يبدأ العامل من بداية الشهر، لمزيد من التوضيح يرجع في ذلك إلى:

- المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية، "التحليل مفاهيمه وطرق قياسه في الأسكوا"، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). *التحليل في عمل الأسكوا*، عمان، 1994، ص 1-3.

## الفصل الأول

الأفراد الباحثين عن عمل بأجر على علم ودراية بفرص العمل المناسبة، التي تشجعهم في البحث بجدية ونشاط عنها<sup>(1)</sup>.

والهدف من تحديد المعايير الثلاثة - سائلة للذكر - هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولاً للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي، يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات، بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة<sup>(2)</sup>.

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى المفهوم الرسمي للبطالة بصفة عامة، تتمثل أهمها في الآتي<sup>(3)</sup>:

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

- ياسمين محمود غودا، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1996 ، ص 10.

- Ehrenberg R. G., Smith R. S., Modern Labor Economics, *op. cit.*, pp. 597 - 599.

(2) فمثلاً في اليابان تتمثل البطالة في الأفراد الذين تجاوز منهم 15 سنة، وتتوافر فيهم الشروط السابقة ولا يعملون في الأسبوع الأخير من كل شهر؛ بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يدخل ضمن العاطلين الأفراد المدنيين الذين تجاوز عمرهم 16 سنة ولا يعملون خلال أسبوع المسح وتتوافر فيهم الشروط السابقة، لمزيد من التفاصيل يرجع في ذلك إلى:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., *Contemporary Labor Economics*, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

(3) د. عبد القادر محمد عبد القادر، "محو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، المجلد 27 ، العدد الأول، مارس 1990 ، ص 205.

## الفصل الأول

( 1 ) لا يأخذ في حسبه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في

تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يومياً.

( 2 ) لا يربط بين العمل والانتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد

في اليوم - مثلاً - يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 جنيه.

( 3 ) لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن

عمل، وبالتالي، بهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما ينشوا من الحصول على وظيفة.

( 4 ) يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة

غير مشروعة.

### 1-1-2 : المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها

قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و / أو أمثلًا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا

المجتمع أقل من الناتج المحتمل"<sup>(1)</sup>، مما يؤدي إلى تكثف مستوى رفاهية أفراد

المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة<sup>(2)</sup>:

(1) الناتج المحتمل: وهو يمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلًا، أو بمعنى آخر، يمثل ناتج التوظيف الكامل غير التضخمي.

(2) د. عبد القادر محمد عبد القادر، " نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مرجع سابق، ص 205، 206.



## البعد الأول:

يتمثل هذا البعد في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالتى البطالة المسافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة المسافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي، لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما وضعه المفهوم الرسمى. بينما البطالة الجزئية؛ فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية، وبالتالي، يكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

## البعد الثاني:

ويتمثل هذا البعد في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة؛ مما يتربط عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها<sup>(1)</sup>. وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهي تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أى نقص يذكر في الناتج الكلى أو قد يزداد الناتج الكلى- وبدون إحداث أى تغيرات في الفنون الإنتاجية المستخدمة- وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفرأ أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة، وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك، في كل من القطاع الزراعى وقطاعات الهامشية.

(1) سوف يتم توضيح ذلك في البند ( 1-2-2 ).

## 2-1 : قياس البطالة

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشراً ضعيفاً للخطورة النسبية لمشكلة البطالة خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة. ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى " معدل البطالة ". ومتلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومى البطالة الرسمى والعلمى، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة؛ هما المقياس الرسمى والمقياس العلمى لها كما يلى:

### 1-2-1 : المقياس الرسمى للبطالة:

يُعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للصلال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أى أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة .

أى أن قوة العمل = حجم الصالة + حجم البطالة<sup>(1)</sup>.

وبالتالى، تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلى:

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 554.

## الفصل الأول

- 1 - العاملون: ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأى أعمال ذاتية -خاصة- لكل الوقت أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك فى مجالات مدنية أم مجالات عسكرية<sup>(1)</sup>.
- 2 - المتعطلون: ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم فى ظل الأجور السائدة.

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهى<sup>(2)</sup>:

- ( أ ) الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذى يختلف من دولة إلى أخرى<sup>(3)</sup>. ووفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهى سن التقاعد أو المعاش.
- ( ب ) الأفراد غير القادرين على العمل، مثل: المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة، مثل: الطلبة.

---

(1) علماً بأن هناك بعض الدول تستبعد من يعملون فى المجالات العسكرية، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، " نحو مفهوم علمى للبطلنة مع التطبيق على مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، مرجع سابق ، ص ص 203 ، 204.

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, op. cit., p. 554.

(3) حيث يكون هذا السن فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين ( 16-65 ) سنة، وفى مصر فيما بين ( 6-65 ) سنة عُزل فى التعداد الأخير إلى ( 15-65 ) سنة.

## الفصل الأول

( حـ ) الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل،  
مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون  
فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

ولاً : تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه  
الاختلافات فيما يلي:

- ( 1 ) لفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة  
لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.
- ( 2 ) للفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها  
بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بينما تحدد  
بأسبوع واحد في اليابان وأربعين في كندا حتى يحسب للفرد متعطلاً.
- ( 3 ) كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا  
يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- ( 4 ) تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة؛ حيث تعتمد  
بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على  
مسوح العمل كمينات، ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل  
من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

## الفصل الأول

ثانياً : أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، وذلك للأسباب الآتية<sup>(1)</sup> :

( 1 ) عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية. أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.

( 2 ) الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

( 3 ) عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ثالثاً: يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة ( السفرة ) - فقط - ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير

---

<sup>(1)</sup> رهام حسن عبد الحكيم ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة : دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2000، ص 33.

الصريحة للبطالة. كما لا يأخذ في حسبانته الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن ينسوا من الحصول عليه<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس ،تضافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً، وهو المقياس الذي سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم تلك للمآخذ السابقة عليه.

## 1-2-2 : المقياس العلمي للبطالة<sup>(2)</sup>:

وفقاً لهذا المقياس؛ فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمى. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل؛ يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و / أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة<sup>(3)</sup>، وتُعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي، فإن:

(1) رونالد إيرنبرج ، روبرت سميث ، *التصنيفات العمل* ، ترجمة د. فريد بشر طاهر ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1994 ، ص 578.

(2) د. عبد القادر محمد عبد القادر ، " نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مرجع سابق، ص ص 216-225.

(3) سوف يتم تطبيق هذا المقياس على الاقتصاد المصرى في كل من الفصلين الثنائي والسابع.

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

$$(1) \quad \therefore N = Q \times C$$

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5 % مثلاً.

$$\therefore \text{قوة العمل المحتملة} = 0.95 \text{ (من قوة العمل الكلية)}$$

ومن ثم، فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95 % من قوة العمل تشغيلاً كاملاً وأملاً.

$$(2) \quad \therefore N = 0.95 Q \times C$$

$\therefore$  الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعالية

$$(3) \quad \therefore F = 0.95 Q \times C$$

$\therefore$  فجوة الناتج = الناتج المحتمل - الناتج الفعلي

$$(4) \quad \therefore F = N - F$$

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً و / أو أملاً.

ومن المعادلتين (3)، (4) :

$$\therefore F = 0.95 Q \times C - 0.95 Q \times C$$

$$(5) \quad \therefore F = 0.95 Q (C - C)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة (5) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (C م).

### فجوة الناتج

ج م

∴ فجوة أو حجم البطالة =

$$\frac{0.95 \text{ ق} (\text{ج م} - \text{ج ف})}{\text{ج م}} = \frac{\text{ف ن}}{\text{ج م}} \quad \therefore \text{ف ب} =$$

$$\therefore \text{فجوة أو حجم البطالة} = 0.95 \text{ ق} \left( 1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}} \right) \quad (6)$$

∴ معدل البطالة =  $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$

$$\frac{0.95 \text{ ق} \left( 1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}} \right)}{\text{ج م}} = \text{معدل البطالة (م ب)}$$

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب)} = 1 - \frac{0.95 \text{ ق} \text{ ج ف}}{\text{ج م}} \quad (7)$$

والمعادلة (7) تمثل معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمى، وهذا المقياس يأخذ فى حسابه كافة أنواع البطالة فى المجتمع سواء أكانت مسافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

### 1-3 : أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها؛ مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها. غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة - يندرج تحتها أنواع فرعية متعددة - هما البطالة المسافرة والبطالة المقنعة.



### 1-3-1 : البطالة المسافرة ( الصريحة ):

تتمثل البطالة المسافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي، يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً، وإنتاجيتهم صفراً. وتمثل البطالة المسافرة أكثر أشكال البطالة نبوغاً بوصفها الصورة الواضحة للبطالة<sup>(1)</sup>. ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة المسافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية<sup>(2)</sup>.

أولاً: البطالة الإجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة المسافرة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه؛ أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه. ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي<sup>(3)</sup>:-

#### 1 - البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): تشير البطالة الاحتكاكية إلى

وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون - للمرة الأولى - عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تتناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف ولأنهم موجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث

(1) وهي البطالة التي ينصرف إليها الذهن عندما يثار موضوع البطالة، ويطلق عليها - أيضاً - البطالة المفتوحة (Open Unemployment).

(2) الأمثلة العمة لجامعة الدول العربية، لتقرير العربي للموحد، القاهرة، سبتمبر 2003، ص 171.

(3) د. محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية تجارة - جامعة الإسكندرية، 2002، ص ص 262، 263.

## الفصل الأول

عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم<sup>(1)</sup>.

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتولدها فى الاقتصاديات كافة ليا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت<sup>(2)</sup>. وفى كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الدالخين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه؛ فضلاً عن وجود بعض التقلبات فى النشاط الاقتصادى، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة فى الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقتاً للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين<sup>(3)</sup>. يضاف إلى ذلك، أن العمال ينتقلون بمحض إرادتهم من عمل إلى آخر وفى أية لحظة زمنية، وهو ما يرجع إلى طموح الإنسان ورغبته فى تحقيق الأفضل. إلا أن حجم البطالة الاحتكاكية هو الذى يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لطبيعة أفراد من حيث تفضيلهم للمخاطرة بترك أعمالهم فى سبيل الالتحاق - فيما بعد - بأعمال ذات مزايا أكبر، أو إيثار الاستقرار فى العمل وضمان دخل ثابت، وكذلك وفقاً للتغيرات التى يشهدها الاقتصاد؛ حيث أنه كلما كان الاقتصاد أكثر ميلاً للتغير والتطور المستمر،

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Marshall R., Vernon M. B., *Labor Economics, Theory, Institutions, And Public Policy*, Irwin, Homewood, U. S., Sixth Edition, 1989, p. 89.

(2) د. نعمة الله نجيب إبراهيم، *نظرية اقتصاد العمل*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص

ص 167، 168.

(3) رونالد إيرنيرج، روبرت سميث، *اقتصاديات العمل*، مرجع سابق، ص 586.

## الفصل الأول

توافرت فيه إمكانية خلق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجع الأفراد على ترك أعمالهم والتحول عنها.

ومن ثم، فإنه حتى في حالة تعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه عند مستويات الأجور السائدة في الاقتصاد، فإنه ستوجد بعض البطالة الاحتكاكية في هذا الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية: هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الانتظار. أما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل: فإنها تنشأ - سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال - بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة؛ حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات، حتى لو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة. وينشأ عن عدم تجانس الوظائف أن المنشآت تدفع أجوراً مختلفة، وتقدم فرصاً مختلفة للترقي وكذلك اختلاف شروط العمل وظروفه. وفي الوقت نفسه تكون فيه المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتاً للحصول عليها<sup>(2)</sup>.

وهناك مكاسب متوقعة لعملية البحث بالنسبة للعامل وكذلك تكاليف مصاحبة لها. وتتمثل الأولى في احتمال الحصول على أجر أعلى، بينما تتمثل الثانية في تكلفة البحث عن العمل الأفضل في صورة الانتقالات وتكلفة الاستعلام عن

---

(1) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

د. منى الطحاوى، *اقتصاديات العمل*، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص 80، 81.  
- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., *Contemporary Labor Economics*, *op. cit.*, pp. 564, 565.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- *Ibid*, p. 564.

## الفصل الأول

الوظائف المختلفة، بالإضافة إلى الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته. ومن ثم، فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول يؤدي إلى تزايد تكلفتها ويشد عبئها على العامل؛ مما يجعله أكثر استعداداً لقبول أعمال أقل من العمل الأفضل الذي كان ينشده في البداية. ويستمر العامل في البحث مادامت المنافع الحدية المتوقعة من البحث عن عمل، تفوق التكاليف الحدية للبحث عنه، والعكس صحيح. وعندما يتحقق التبادل بين هذين المتغيرين يتحدد ما يسمى بالأجر التحفظي، ومن ثم، فإنه إذا كان الأجر للمعروض على العامل أقل من الأجر التحفظي؛ فإن العامل يرفضه، ويستمر في البحث عن عروض أخرى، والعكس صحيح<sup>(1)</sup>.

وتوجد عوامل كثيرة تؤثر في طول مدة البحث، ومن ثم، في حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها، ومن أهمها: مخبرات العامل أو إمكانية الافتراض، وإعانات البطالة، ودالة منفعة العامل؛ حيث أن العامل يحتاج إلى مصدر بديل ينفق منه لإشباع حاجاته طوال فترة البطالة، وكلما توافر لديه ذلك للمصدر من خلال مخدراته أو إمكانية الافتراض؛ كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، والعكس صحيح. وتطول فترة البحث عن العمل -كذلك- كلما زاد حجم الإعانات المقدمة -من قبل الحكومة- للعاطلين ومدة سريانها؛ حيث يؤدي ذلك إلى تقليل رغبة الأفراد العاطلين في قبول الوظائف المتاحة، فضلاً عن

---

(1) الأجر التحفظي: هو ذلك الأجر الذي يبادل بين المنفعة الحدية المتوقعة من البطالة الاحتكاكية والتكلفة الحدية للبطالة الاحتكاكية، يرجع في ذلك إلى:

- *Ibid*, P. 564.

- Sattinger M., "General Equilibrium Effects of Unemployment Compensation with Labor Force participation", *Journal of Labor Economics*, Vol. 13, Iss. 4, Oct. 1995, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org> 17/12/2002, pp. 625, 626.

## الفصل الأول

تحفيز آخرين على ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل. يضاف إلى ما سبق، أنه إذا كان الفارق كبيراً بين منفعة العمل الأفضل بالنسبة للعامل مقارنة بمنافع الأعمال الأخرى، فمن المتوقع أن يستمر العامل لفترة أطول في صورة بطالة، والعكس صحيح.

وتتمثل بطالة فترة الانتظار في الوقت الذي ينقضى انتظاراً للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والدخلين الجدد إلى سوق العمل بدلاً من البحث عن وظائف في مجالات أخرى، وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتاً من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلاً من البحث عن وظائف جديدة.

وبخلاصة ذلك كله، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل. غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيراً، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات، ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية. ويجدر التأكيد هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف المسببة في الدول النامية، وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية.

2 - البطالة الهيكلية (*Structural Unemployment*): تظهر البطالة الهيكلية في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعرضة فيها، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعرض من العمال فيما بين المناطق المختلفة. وإذا كانت الأجور مرنة، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو

## الفصل الأول

الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية، فإن تكيف سوق العمل سرعان ما يقضى على هذا النوع من البطالة. ولكن من الناحية العملية، قلما تتحقق هذه الشروط؛ مما ينتج عنها البطالة الهيكلية، ومن ثم، يمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة، ويمثل البعد الأول منهما: في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة. أما البعد الثاني: فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها<sup>(1)</sup>.

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها<sup>(2)</sup>:

( أ ) التغيرات في هيكل الطلب: يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب - بصفة عامة - على كثير من السلع. إلا أن هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، وذلك لأنها تكون أقل من الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وينسب لكثير من الزيادة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلاً عن أنه قد يحدث نقص في الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية والدنيا. ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 566.
- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, *op. cit.*, p. 29.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, pp. 566-569.

## الفصل الأول

البطالة الهيكلية فى هذه المجالات الأخيرة؛ التى لا يمكن استيعابها فى إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

(ب) (التقدم التكني المتطرد: يؤدى التقدم التكني إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلاً عن إدخال أنواع جديدة من السلع قد تحل محل بعض السلع القديمة. ويترتب على ذلك؛ الاستغناء عن عدد من العاملين فى مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة - بطبيعة الحال - على الالتحاق بالوظائف التى استحدثتها التقدم التكني لاختلاف مؤهلاتهم عن الوافد الجديد. ويطلق على هذه البطالة الهيكلية فى بعض الأحيان البطالة التكنية<sup>(1)</sup>). وهى ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التكني الحديث، فضلاً عن أن استخدام المعدات والآلات الجديدة يكون مكثفاً لعنصر رأس المال؛ مما يؤدى إلى إحلال رأس المال محل العمل<sup>(2)</sup>.

(1) حيث أن استخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج يتطلب مهارات خاصة؛ مما يؤدى إلى تعطل بعض أفراد قوة العمل أو الاستغناء عنهم؛ لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, *op. cit.*, pp. 35, 36.  
- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, *op. cit.*, p. 93.

(2) ربما تؤدى تلك التغيرات إلى خلق نوع جديد من البطالة، وهى بطالة نقص الطلب الكلى؛ حيث أن هذه التغيرات الناتجة عن إحلال رأس المال محل العمل تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل فى صالح الأرباح على حساب الأجور؛ مما يؤدى إلى نقص الاستهلاك، ومن ثم، نقص الطلب الكلى وذلك لأن الميل الحدى للاستهلاك لنوى للدخل المرتفعة أقل منه بالنسبة لنوى الدخل المنخفضة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. منى الطحلاوى، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص 83.

(جـ) التغيير في الهيكل العرصى للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث فى القوة العاملة: يلاحظ أن النسبة التى يحتلها الشباب - صغار السن حديثو التخرج - والإناث فى قوة العمل - وهى فئات قليلة الخبرة - تزداد مع النمو السكانى؛ مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم، خاصة فيما يتعلق بتلك الوظائف التى تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة<sup>(1)</sup>.

وعلاج البطالة الهيكلية ليس بالأمر الهين؛ حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبياً لمواجهتها، وهى الفترة التى خلالها يتم إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التى تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التى استحدثتها التغيرات الهيكلية. وهذا الأمر له تكاليفه - فى التعليم والتدريب وإعادة التأهيل - وربما لا تتوافر فى عديد من الدول - خاصة النامية منها. يضاف إلى ذلك الصعوبات التى تواجه تدريب العمال القداسى على اكتساب مهارات جديدة؛ إذ يصعب عليهم التخلّى عن المهارات التى اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة، والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

غير أنه يصعب الفصل - بشكل قاطع - بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، ذلك أن جزءاً من الثانية قد يدخل ضمن الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات المعلمين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما. كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدى إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظراً لخلق فرص

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر، *النظرية الاقتصادية الكلية*، منشور قسم الاقتصاد، كلية لتجارة - جامعة الإسكندرية، 1996، ص 363.



## الفصل الأول

جديدة للعمل، وما تضيفه من مزايا لكبير؛ مما يشجع بعض العمال على ترك أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة.

وبالرغم من وجود قدر من التشابه بين كلى النوعين من البطالة الذى يتمثل فى تزامن البطالة مع توفر فرص العمل المتاحة فى الوقت نفسه، إلا أنهما يختلفان فى الأسباب وكيفية العلاج فى كل منهما. ذلك أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب عملية إعادة تدريب للعاطلين واكتساب مهارات جديدة لهم، حتى تتواءم خصائصهم مع الخصائص المطلوبة فى سوق العمل<sup>(1)</sup>. بينما علاج البطالة الاحتكاكية -والحد منها- يتم من خلال تسهيل عملية انتقال العمال بين الوظائف والأماكن المختلفة، وذلك من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

3 - البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادى - أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية - حيث تظهر فى حالة الإنكماش أو الركود. ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال<sup>(2)</sup>. ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من

(1) لمزيد من التوضيح عن كيفية علاج البطالة الهيكلية، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 576.

(2) وهذا هو الأمر الذى حدث فى بداية الثمانينيات من القرن الماضى، وما ترتب عليه من نقص

الطلب الكلى، يرجع فى ذلك إلى:

- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, *op. cit.*, p. 90.



## الفصل الأول

وفقاً لمعطيات الشكل ( 1-2-1 ) فإنه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل؛ حيث يسود معدل البطالة الطبيعي (ب<sup>\*</sup>) - وليكن 5 % مثلاً - والناتج المقابل لذلك هو الناتج المحتمل ( ي<sup>\*</sup> )؛ وإذا نقص الطلب الكلى لينتقل المنحنى الممثل له من ( ط ك ) إلى ( ط ك<sup>-</sup> )، ومن ثم، يتقاطع المنحنى الطلب الكلى الجديد مع منحنى العرض الكلى ( ع ك ) عند النقطة ( د )؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج ليصبح ( ي<sup>1</sup> )، ويرتفع معدل البطالة ويصبح ( ب<sup>1</sup> ) - وليكن 10 % مثلاً - ومن ثم، تتمثل البطالة الدورية في الفرق بين المعدل الفعلى والمعدل الطبيعي للبطالة أى ( ب<sup>1</sup> - ب<sup>\*</sup> ). وبذلك تكون العلاقة بين معدل البطالة ومستوى الناتج علاقة عكسية، كما يوضحها المنحنى سالب الميل والممثل بيانياً في الشكل ( 1-2-ب )؛ حيث أن انخفاض مستوى الناتج من ( ي<sup>\*</sup> ) إلى ( ي<sup>1</sup> ) يصاحبه ارتفاع معدل البطالة من ( ب<sup>\*</sup> ) إلى ( ب<sup>1</sup> ).

وتزداد حدة البطالة الدورية - الناتجة عن نقص الطلب الكلى - في حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل مضاعف للتجارة الخارجية<sup>(1)</sup>. ويتوقف ذلك على أمور كثيرة بالنسبة للدول النامية أهمها درجة ارتباط البلد النامي بالعالم المتقدم، ومدى تقدم القطاع الصناعى فيه، ومدى استقرار البنين الاقتصادى وتأثره بالمتغيرات الخارجية؛ حيث أنه كلما كان اقتصاد الدولة النامية أكثر تقدماً والهيكل الاقتصادى أكثر تنوعاً؛ قل تأثيره بالمتغيرات الدورية في الاقتصاديات الأخرى، والعكس صحيح.

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, *op. cit.*, pp. 30-32.

## الفصل الأول

وقد يرجع النقص أو القصور في الطلب الكلى على السلع والخدمات، الناتجة عنه البطالة الدورية، إلى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد ذاته، أو إلى أسباب مؤقتة عارضة. وفي الحالة الأولى يترتب على انخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالي، انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد انخفاض الطلب الكلى، وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول النامية. أما الحالة الثانية؛ حيث تدفع الظروف العارضة الأفراد لإنقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة يعود بعدها الطلب الكلى إلى الارتفاع، وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة.

ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلى من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومى و / أو انقاص كل من الواردات والضرائب<sup>(1)</sup>. غير أن هذا قد لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى فى مواجهة الزيادة فى الطلب الكلى؛ مما ينعكس بدوره على ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادات محسوسة فى كل من الإنتاج والعمالة. ذلك أن المشكلة فى الدول النامية تنصب فى جانب العرض؛ حيث أن سبب نقص الطلب الكلى هو انخفاض الدخول، بسبب انخفاض مستويات الإنتاج، ومن ثم، يتطلب العلاج للتأثير فى جانب العرض الكلى من خلال زيادة الإنتاج واستغلال للموارد المعطلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم، زيادة الطلب الكلى.

الأمر الذى يعنى أن سياسات علاج البطالة الدورية فى الدول النامية تكون أكثر صعوبة مقارنة بالدول المتقدمة، لأن الأولى تتطلب للتأثير فى جانب العرض، بينما الثانية تتم من خلال سياسات توسعية فى جانب الطلب.

---

(1) وتكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة.

## الفصل الأول

### 4 - البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): تنشأ البطالة الموسمية

بسبب قصور الطلب على العمال في موسم معينة<sup>(1)</sup>، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدرًا محدوداً من المستوى التقني، ولذا، فإن تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعاً من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي؛ حيث يزداد الطلب على العمال في موسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل. ويواجه قطاع السياحة - أيضاً - هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي<sup>(2)</sup>.

وبذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي؛ بينما يمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في موسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة، فمثلاً، يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء موسم الزراعة ويعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول موسم الحصاد. وبالمثل، ينخفض الطلب على عمال البناء في موسم الشتاء، ثم يزداد في الفترات الأخرى.

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية

(1) أي أنها تنشأ نتيجة لتخير أو تنحيز الطلب على العمل تبعاً لتنحيز مستوى الإنتاج.

(2) إذ يمكن أن تُلحظ الظاهرة نفسها بالنسبة للقطاع السياحي في فترات تقلب النشاط السياحي في الدول النامية، فإذا كان السائحون يقصدون بلداً معيناً في موسم معين (صيفاً أو شتاءً) فإن العاملين في القطاع السياحي سيعانون من البطالة في الموسم الأخرى.

## الفصل الأول

- مثل شق الترع وتطهير المصارف وتعبيد الطرق - فى فترات نقص الطلب على العمل فى النشاط الزراعى، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعى بدرجة أكبر مع التوسع فى الاستثمار فى الصناعات المرتبطة بالزراعة فى تلك المناطق.

ثانياً: البطالة الاختيارية (*Voluntary Unemployment*): تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة ، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل فى ظل الأجور المتاحة وبعض المسئولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون فى الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل فى المجتمع .

### 1-3-2 : البطالة المقنعة (*Disguised Unemployment*):

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو فى حالة وجود أعداد من العاملين فى بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافى أو إضافى، أو حتى أنه قد يترتب - أحياناً - على توظيفهم نقص الناتج الكلى، أى أنهم فى حالة عمالة ظاهرياً - فقط - بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالي، تكون إنتاجيتهم الحدية فى الحالة الأولى صفراً وسالبة فى الحالة الثانية<sup>(1)</sup>.

ويتضح من ذلك أن لهذه البطالة مفهومين<sup>(2)</sup>:

---

(1) وتظهر هذه الحالة لظروف غير اقتصادية عادة ما تكون لاجتماعية أو سياسية.

(2) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، دراسات ووثائق،

لجزء الأول، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ، 1996 ، ص 20.

## الفصل الأول

**المفهوم الأول:** ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم لو يعملون في أعمال إنتاجية لهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى. **المفهوم الثاني:** وهو الأكثر شيوعاً وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جداً أو منعدمة وقد تكون سالبة<sup>(1)</sup>.

وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً في البلاد النامية؛ حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل؛ بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً؛ مما يجعل الأفراد يشتغلون في ألة أصال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية؛ ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة. ولذا، فإن أسباب البطالة المقنعة تكمن في طبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنيانه؛ حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالي، لا يوجد أمام فائض العمل إلا الاتجاه إلى القطاع الزراعي<sup>(2)</sup> - بسبب لزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه - أو إلى قطاع الخدمات الحكومية - لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين - والتكتم فيهما؛ مما يجعل الأيدي العاملة في أنشطة هذين القطاعين تفوق الاحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة.

وبالاحظ، أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة؛ حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يثرى عليها إضافات مهمة إلى

---

(1) أي تظهر في الحالة التي يزيد فيها حجم قوة العمل عن حاجة الإنتاج، بحيث أنه لا يتأثر هذا الحجم كثيراً لو تم سحب هذا الجزء الزائد من قوة العمل.

(2) تجدر الإشارة إلى أن تأكيد وجود البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في الدول النامية مسألة محل خلاف بين الاقتصاديين، فضلاً عن صعوبات قياسها، فالبعض لا يتفق على تسمية البطالة في القطاع الزراعي بأنها بطالة مقنعة ولكن قد تكون بطالة موسمية.

## الفصل الأول

النتائج القومية، ومن ثم، تمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها؛ إذ أنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وإن كانوا لا يضيفون كثيراً إلى الإنتاج؛ حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً<sup>(1)</sup>.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغيير بنيان الاقتصاد القومي والتوزيع في هيكله.

### 1-4 : نظريات البطالة

يقدم هذا المحور عرضاً تحليلياً موجزاً لنظريات البطالة الأكثر شيوعاً في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد. فبينما تعترف النظريتان الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط<sup>(2)</sup>، نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود النوعين من البطالة سواء البطالة الاختيارية أو البطالة الإجبارية - التي ترجع في رأيه إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات. وقد اهتمت المدرسة النقدية بالمعدل الطبيعي للبطالة، فضلاً عن وجود نظريات أخرى تُرجع البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Nurkse R., *Problems of Capital Formation in Under Developed Countries*, Oxford, 1953, pp. 53, 54.

(2) هذا علماً بأنه قد تظهر البطالة الإجبارية من وجهة نظرهما غير أن هذه الظاهرة مؤقتة - بسبب ارتفاع الأجور النقدية - سرعان ما تختفي.



## الفصل الأول

العمل. وفي استعراض النظريات الخاصة بسوق العمل والبطالة، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعتين هما: النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

### 1-4-1 : النظريات التقليدية:

وتغطي هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل - تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل - على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به. ويندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل والبطالة ثلاث نظريات هي:

- النظرية الكلاسيكية.

- النظرية النيوكلاسيكية.

- النظرية الكينزية.

أولاً: النظرية الكلاسيكية (Classical Theory): تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة؛ بما فيها عنصر العمل. ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة؛ وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التركيم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء للنشاط الاقتصادي والنمو فيه<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. إيلي أحمد الخولجة، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، تحرير: د. ملوى سليمان، القاهرة، 1989، ص 284.

## الفصل الأول

ولوضح الفكر الكلاسيكى أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجى، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن فى سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة؛ بصبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي، فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن<sup>(1)</sup>؛ مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم، تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفى الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه. ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة؛ حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر؛ الذى يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي، فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكى.

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فبأنها إما أن تكون بطالة اختيائية؛ نظراً لرفض المتطلين العمل بالأجر السائد فى السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التى تتولد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى<sup>(2)</sup>. ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك فى الشكل رقم ( 1-3 ).

---

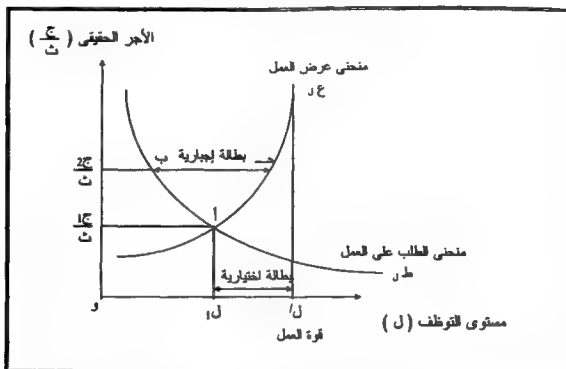
(1) ويحدث هذا الأمر إما بسبب زيادة الأجور النقدية بمعدل يفوق ارتفاع المستوى العام للأسعار أو انخفاضه بدرجة أقل من معدل انخفاض المستوى العام للأسعار.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Feldere B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer - Verlag, Berlin Heidelberg, 1992, pp. 48, 49.

شكل رقم ( 3-1 )

البطالة وفقاً للنظرية الكلاسيكية<sup>(1)</sup>



ويتضح من هذا الشكل أن سوق العمل يتوازن عند النقطة ( أ )؛ حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالي، فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل المستوى (  $L_1$  )؛ حيث يمثل هذا العدد كل اللقارين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (  $\frac{1}{C}$  ). أما المسافة (  $L_2 - L_1$  ) فهي تمثل اللقارين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن (  $\frac{1}{C}$  )، وبالتالي، فإنها تعبر عن البطالة الاختيارية.

وارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل، أي بطالة إجبارية. ففي حالة الأجر (  $\frac{2}{C}$  ) تنذر البطالة

<sup>(1)</sup> ذلك أن كلاً من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العمل تكون دالة في الأجر الحقيقي.

## الفصل الأول

الإجبارية بالمسافة ( ب - ح )، غير أن وجود هذه البطالة يؤدي إلى تقلص بين العمل على تخفيض أجورهم؛ مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة ( أ )، وفي هذه الحالة تختفي البطالة الإجبارية تماماً. ويحدث العكس عند أي مستوى للأجر أقل من أجر التوازن (  $\frac{W}{P}$  )، وبالتالي، فإن مرونة الأجور والأسعار تكفلان قضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو التقلبات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى جمود الأجور. وعليه؛ فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيائية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى - فترة التسليم والتسلم - غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية<sup>(1)</sup>:

دالة الطلب على العمل :

$$L_d = E + V \quad (1)$$

دالة عرض العمل :

$$L_s = E + U \quad (2)$$

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Shone R., *Open Economy Macroeconomics: Theory, Policy, Evidence*, Harvester Wheatsheaf, New York, 1989, p. 325.
- Sattinger M., "General Equilibrium Effects of Unemployment Compensation with Labor Force Participation", *Journal of Labor Economics*, *op. cit.* p.626.

## الفصل الأول

حيث أن : ( E ) تشير إلى العمالة الفعلية، ( V ) تشير إلى الوظائف الشاغرة  
(U) تشير إلى البطالة الاحتكاكية.

وعند التوازن في سوق العمل فإن:

شرط توازن سوق العمل:

$$L_d = L_s \quad (3)$$

∴  $U = V$  أى أن الوظائف الشاغرة = البطالة الاحتكاكية، وإذا فإن توجد البطالة  
الاحتكاكية هو تواجد مؤقت؛ إذ أنه يزول مع توافق المتعطلين مع الوظائف الشاغرة.

وعليه، فبقه وفقاً للفكر الكلاسيكى، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة  
باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة؛ إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو  
وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية؛ مما يترتب  
عليه حدوث التوازن تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلغى  
الكلاسيك بمسئولية وجود البطالة لفترات طويلة على علق العمال.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية (*New Classical Theory*): يعد النيوكلاسيك امتداداً  
للفكر الكلاسيكى، وإذا، فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف  
التوظيف الكامل تأسيساً على " قانون سائ للأسواق " الذى ينص على: " أن كل  
عرض يخلق للطلب عليه "، وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة  
ما - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- من شأنه أن يخفض من سعرها؛  
مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة فى  
العرض. وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة فى سوق العمل؛  
مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقى، ومن ثم، تتمدد الكمية المطلوبة من العمل  
حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة. وطبقاً لذلك، فإن التوازن على

المستوى الكلى يتحقق دقماً بتبادل الطلب الكلى مع العرض الكلى فى كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج - العرض الكلى - وهيكل الإنفاق - الطلب الكلى - إلا أن تغيرت الأسعار سواء كانت فى أسواق السلع أم فى أسواق خدمات عوامل الإنتاج - لفتى تحدث من خلال تفاعل قوى السوق - كقوة تصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، لوصى النيوكلاسيك بضرورة توفير مرونة الأجور - خاصة فى الاتجاه للنزولى - كشرط أساسى لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم، اختفاء البطالة الإجبارية. وعليه، فبقه وفقاً للفكر النيوكلاسيكى؛ فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دقماً فى سوق العمل، وأى لاختلال يصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور، وسريعاً ما تختفى البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقاً لهذا الفكر؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر، يمكن لكل الأفراد الراغبين فى العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجنوا عملاً، وهذا ما يوضحه الممسار (أ ب ج د) فى الشكل رقم (1-4)<sup>(1)</sup>.

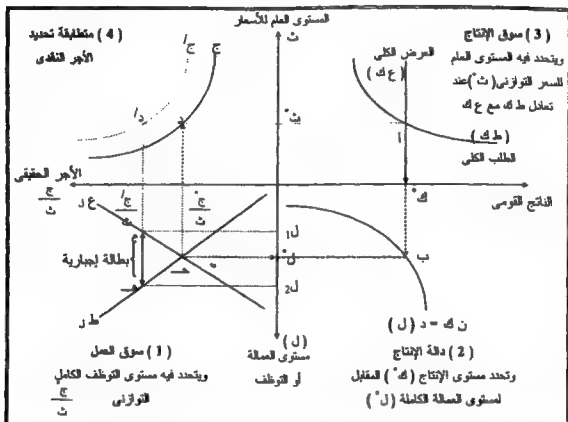
<sup>(1)</sup> يرجع فى ذلك إلى :

- Felder B., Homburge S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, *op. cit.*, pp. 60 - 62.

- Sinclair P., *Unemployment: Economic Theory and Evidence*, *op. cit.*, pp. 71, 72.

شكل رقم ( 1-4 )

نموذج التوازن العام وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية



ويمكن أن تحدث بطالة في حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازني - أ ب  
 ح د - وذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من ( ج ) إلى ( ج' ) - مع  
 ثبات العوامل الأخرى - مما يترتب عليه زيادة الأجر الحقيقي من  
 (  $\frac{w}{p}$  ) إلى (  $\frac{w'}{p}$  )، ومن ثم، توجد بطالة إجبارية تقدر بالمسافة ( هـ م )  
 غير أن مرونة الأجور تؤدي إلى انخفاض الأجر تدريجياً إلى أن يعود سوق  
 العمل إلى توازنه الأصلي عند النقطة ( ح ) مرة أخرى، وتختفي البطالة

## الفصل الأول

الإجبارية في الأجل الطويل، وذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار. ومن ثم، لا يترتب على التغيرات النقدية في الأجور والأسعار تغيرات حقيقية في الاقتصاد حتى في الأجل الطويل. ذلك أن البطالة الإجبارية تختفي في الأجل الطويل إذا ما تحققت الفروض الخاصة بسوق العمل وما يعنيه ذلك من: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، وتجانس عنصر العمل، وقدرته على التنقل، والمعرفة التامة، ومرونة الأجور والأسعار، وعدم التداخل الخارجى في سوق العمل<sup>(1)</sup>.

وقد ظل هذا الفكر مسيطراً على الفكر الاقتصادى لفترة طويلة من الزمن، ولكنه تهاور في ظل أحداث الكساد العالمى العظيم؛ مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثلاً في النظرية الكينزية.

ثالثاً: النظرية الكينزية (*Keynesian Theory*): ترتب على أزمة الكساد العالمى العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة - المرتفع جداً خلال تلك الفترة - اختيارياً. ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التى لا يمكن إنكارها التى تتمثل في وجود أعداد كبيرة جداً من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلاً؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض - أساساً - لبعض التشوهات

---

(1) وتضمن هذه الفروض، التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، فضلاً عن تحقيق التوازن التلقائى في سوق العمل عند مستوى التوظيف الكامل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. علا الفولجة، "لوائح البطالة والتشغيل في مصر"، سلسلة *أوراق بحثية العدد (19)*، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2001، ص ص 3، 4.



## الفصل الأول

بمسبب وجود التقلبات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية.

ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلاً وذلك وفقاً لكينز. ومن ثم؛ فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي، يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال (Aggregate Effective Demand)<sup>(1)</sup>. وهذا ما يوضحه الشكل رقم ( 5-1 ).

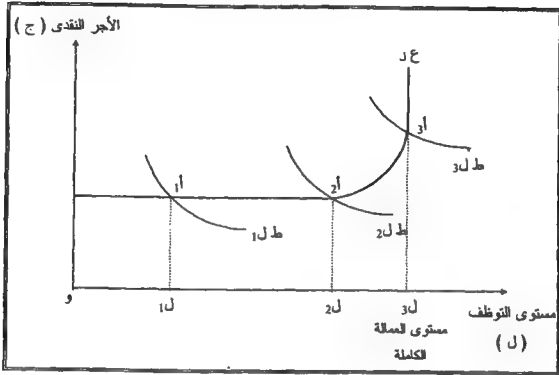
ومن هذا الشكل، يلاحظ أن منحني عرض العمل في المجتمع يكون لا نهائي المرونة عند المستويات المنخفضة من التوظيف طالما كان هناك عمال عاطلين، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن تتعدم عند مستوى التوظيف الكامل. كما أن مستوى التوظيف الفعلي لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب؛ الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي.

---

(1) ويمثل نقطة تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي؛ إذ عندها يعظم المنظمون أرباحهم المتوقعة.

شكل رقم ( 5-1 )

سوق العمل وفقاً للنظرية الكينزية



ومن الطبيعي، فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مثلاً من ط ل<sub>1</sub> إلى ط ل<sub>2</sub> مما يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظيف، ومن ثم، تقليل حجم البطالة، ويتحقق للتوظيف الكامل عند النقطة ( أ<sub>3</sub> ) فقط؛ حيث يكون مستوى الطلب على العمل مثلاً بالمنحنى ( ط ل<sub>3</sub> )، ويكون ذلك منظاراً لمستوى الطلب الكلي الفعال.

ووفقاً لكينز؛ فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية - كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك - وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد

## الفصل الأول

والتعقدات فيما بين رجال الأعمال والعمل<sup>(1)</sup>. وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها، وهذا ما نتبينه من الشكل رقم ( 1-6 ).

ويتضح من هذا الشكل، أنه عندما يكون الأجر أعلى لجر التوازن، ولكن مثلاً عند  $\left( \frac{C}{T} \right)$  فإن ذلك يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تقدر بالمسافة ( هـ م )، ويكون كل من مستوى التوظيف ومستوى الإنتاج أقل من مستويات التوظيف الكامل، وفي هذه الحالة؛ لا يترتب على انخفاض الأجور زيادة مستوى التوظيف بالدرجة الكافية بسبب وجود فائض عرض أى نقص فى الطلب الكلى عند مستوى التوظيف الكامل. وفي هذه الحالة؛ يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلى من خلال افتتاح سياسات مالية توسعية كي يتحقق مستوى التوظيف الكامل.

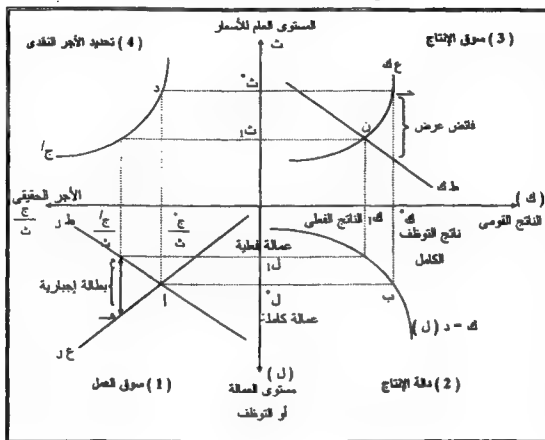
---

<sup>(1)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- Felder B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics, op. cit.*, pp. 110, 111.

**شكل رقم ( 6-1 )**

### نموذج التوازن العلم وفقاً للنظرية الكينزية



غير أنه - وفقاً لكيّنز- توجد بعض العوامل التي تعقد حل مشكلة البطالة الإجبارية منها زيادة تفضيل السيولة، والتقدم الفني وزيادة رصيد رأس المال في المجتمع، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التوظيف و / أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الإنتاج نفسه. كما يرى كيّنز أن وجود البطالة ذاتها يعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلي؛ حيث يترتب عليه انخفاض الدخل لدى الأفراد، ومن ثم، انخفاض إنفاقهم

## الفصل الأول

الاستهلاكى، وبالتالي، انخفاض الطلب الكلى. وبالتالي، فإن سياسة تخفيض الأجر - بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة - يمكن أن يزيد من حداثها.

ولذا، فإن العلاج الأساسى للبطالة عند كينز يتمثل فى زيادة الطلب الكلى من خلال اتباع سياسات مالية توسعية<sup>(1)</sup>. وعليه؛ فلا بد من تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى، وهذا ما يتفق مع فكرة تحقق التوازن التلقائى عند مستوى التوظيف الكامل، وهو الموقف المسند من قبل كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل فى توضيح مفهوم البطالة الإجبرية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال، وإذا تسمى البطالة الإجبرية وفقاً لهذا التحليل أحياناً ببطالة قصور الطلب، فضلاً عن أن التنظيم الرأسمالى لا يملك الآليات الذاتية التى تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصنفة<sup>(2)</sup>. ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بهدف علاج القصور فى الطلب الكلى لعلاج البطالة الإجبرية وذلك باستخدام السياسات المالية للتوسعية.

---

(1) د. علا الخولجة، "أوضاع البطالة والتشغيل فى مصر"، سلسلة أوراق بحثية العدد (19)، مرجع سابق، ص 4.

(2) لارجع فى ذلك إلى:

- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, *op. cit.*, p. 3.

## 1-4-2 : النظريات الحديثة:

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل؛ حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل - كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك- أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند كينز. غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبقة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي. هذا، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم؛ حيث تعايشت الظاهرتان معاً وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي (Stagnation Inflation)<sup>(1)</sup>. ولذا؛ فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات<sup>(2)</sup>:

- نظرية البحث عن عمل.

- نظرية الاختلال.

- نظرية تجزئة سوق العمل.

أولاً: نظرية البحث عن عمل (Job Search Theory): نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Ibid, pp. 2, 3.

(2) وكذلك هناك التقديرون الذين يرون أن هناك معدلاً طبيعياً للبطالة هو الذي يسود في الأجل الطويل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Ibid, p. 2.

## الفصل الأول

النظرية تؤكد صعوبة توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل؛ الأمر الذى يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات؛ مما يدفع الأفراد إلى السعى للتعرف على هذه المعلومات. وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين<sup>(1)</sup>: تتمثل الأولى منهما فى أنها عملية مكلفة مادياً لكل من العمال والمؤسسات؛ حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال. وتتمثل الثانية منهما فى أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تغرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات. وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين فى تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة فى المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد فى ترك وظائفهم والتغرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بالفضل فرص العمل الملائمة لتفريتهم وهيكल الأجور المقترن بها. ومن ثم، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة فى الاقتصاد - البطالة الاحتكاكية - تعد سلوكاً اختيارياً، ينتج عن سعى العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة؛ كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف

---

(1) د. إيلى أحمد الخولجة، "دراسة تطويلية لظاهرة البطالة المسفرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بطون: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 186.

## الفصل الأول

الشاعرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها بأول المتقدمين، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاعرة لديهم.

وبالتالى، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه؛ حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين. وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف<sup>(1)</sup>: الأولى منهما تتمثل فى التكاليف المباشرة، مثل: تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات. أما الثانية منهما فهى التكاليف غير المباشرة التى تتمثل فى - تكلفة الفرصة البديلة- الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.

وتتوقف فترة البطالة - فترة البحث عن عمل- وفقاً لهذا لتطيل على الأجر الذى يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحصن معلوماته بأحوال سوق العمل، وعلى قدر الإعانة التى يحصل عليها المتعطّل، وكذلك الظروف الاقتصادية فى المجتمع؛ حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الأجر المتوقع للحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذى يحصل عليها الفرد العاطل، وكذلك فى فترات الرواج الاقتصادى - نظراً لثقة الأفراد فى وجود عدد كافٍ من فرص العمل المتاحة - والعكس صحيح.

وقد أسهمت هذه النظرية فى تفسير فترات البطالة، والسبب فى إبطائها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل؛ حيث أنه نظراً لاتعدام خبراتهم

---

(1) ياسمين مصمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر، مرجع

صلى، ص 21.



## الفصل الأول

بسوق العمل، يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي، يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى؛ مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

وبخلاصة ذلك، أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا؛ فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية. وبالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوباً بكثير من أوجه القصور، ويوجه إلى هذه النظرية عيباً من الانتقادات أهمها:

( 1 ) عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم، فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية. ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم، فإن غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية.

( 2 )وضحت عديد من الدراسات التطبيقية - خاصة في الدول المتقدمة - أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً. كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

( 3 ) من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أى مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

( 4 ) تعجز عن تفسير المحدثات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

وقبل الانتهاء من هذا العرض للموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الإشارة إلى مستنتاج مؤداه أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظاهرة البطالة الاحتكاكية؛ حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع من أنواع البطالة الاختيارية.

ثانياً: نظرية الاختلال (*Disequilibrium Theory*): وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل. ووفقاً لهذه النظرية؛ فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية - كوجود التقييدات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور - بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل<sup>(1)</sup>. ونتيجة لذلك؛ قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم، ظهور البطالة الإجبارية، بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور المسائدة. وينطبق ذلك - أيضاً - على أسواق السلع؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين المعروض والمطلوب. ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات التقنية سواء في الأجور أو الأسعار، فإن ذلك من شأنه أن

<sup>(1)</sup> ويكون تغير الأجور في حدود صغيرة لأن هذا يرتبط بسلوك العمال الذين اعتادوا عليه، لمزيد من الإيضاح يرجع إلى:

- Romer D., *Advanced Macroeconomics*, The Mc-Graw Hill Companies, Inc, New York, International Edition, 1996, pp. 440-442.

## الفصل الأول

يحدث عدم توازن؛ حيث تظهر البطالة في سوق العمل، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب<sup>(1)</sup>.

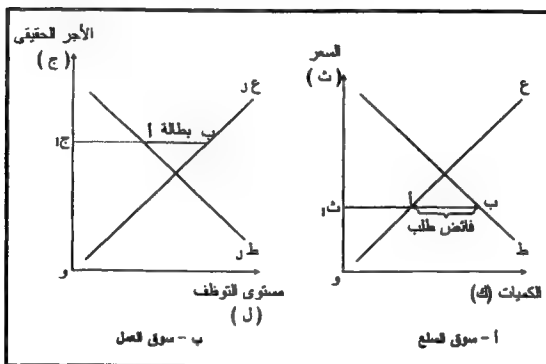
وتتشابه هذه النظرية مع النظرية للتقليدية عن سوق العمل؛ إذ يعترفان بنوعين من البطالة، هما: البطالة الاختيارية والبطالة الاحتككية، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية. ومن ثم؛ فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزي، فضلاً عن ذلك؛ فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشبكة بين سوقى العمل والسلع. وينجم عن علاقات التشابك - فيما بين هذين السوقين - نوعان من البطالة هما:

أ - البطالة الكلاسيكية: وسميت البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقرن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل. ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال؛ مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي، عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال. ويوضح الشكل رقم ( 1-7 ) هذا النوع من البطالة الذى يوجد فيه فائض عرض في سوق العمل وفائض طلب في سوق السلع.

(1) د. إيلي أحمد الخواجة، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة المسافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر "، المؤتمر الأول لعلم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 188.

شكل رقم ( 1-7 )

البطالة الكلاسيكية وفقاً لنظرية الاختلال



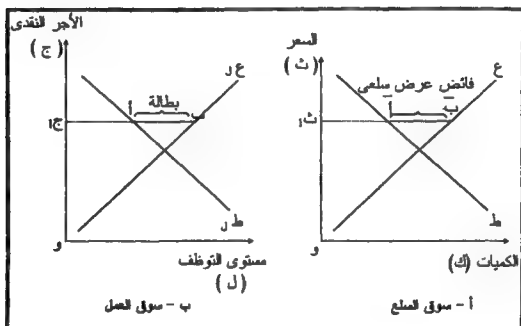
ب - البطالة الكينزية: وسمى هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزى، ويتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور؛ وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع؛ مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي، يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن

## الفصل الأول

تجد من يشتريها. ويوضح الشكل رقم ( 8-1 ) هذا النوع من البطالة الذى يوجد فيه فائض عرض فى كل من سوقى العمل والسلع.

شكل رقم ( 8-1 )

البطالة الكينزية وفقاً لنظرية الاختلال



والجديد فى هذه النظرية، استخدامها لنفس إطار التحليل فى تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية. وهذا يعنى أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت فى أى نظام اقتصادى، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التى تعاني منها الأسواق المختلفة.

ويتضح مما سبق، أن نظرية الاختلال قدمت تحليلاً نظرياً لأسباب البطالة المعاصرة، ولوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع فى الدول الصناعية المتقدمة - خاصة - إلى سبب أساسى واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذى يرجع

بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور - وفقاً للنظرية الكلاسيكية - أو لعدم وجود الطلب الكافي - وفقاً للنظرية الكينزية. وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة؛ إلا أنه يوجه إليها عديداً من الانتقادات أهمها<sup>(1)</sup>:

( 1 ) أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.

( 2 ) افترض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعنى إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. وهذا لا يعكس الواقع؛ حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم، يمكن أن يتزامن نوعى البطالة معاً؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية؛ حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلى - من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و / أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك - ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظراً لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلاً من زيادتها.

كما أن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور؛ الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل، ومن ثم، الاستهلاك، وبالتالي، خفض الطلب الكلى، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية. وبالتالي، فإن هذه النظرية لا تقدم للسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة آنياً.

(1) ياسين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة في مصر، مرجع سابق، ص 28 .

### ثالثاً: نظرية تجزئة سوق العمل

(*Segmentation Theory of The Labor Market*): تُبنى هذه النظرية على

أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيس وسوق ثانوي<sup>(1)</sup>. كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما<sup>(2)</sup>.

---

(1) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود نظريات أخرى لتجزئة سوق العمل، منها مثلاً: تقسيم سوق العمل إلى سوق محلي وآخر إقليمي أو دولي، وكذلك سوق العمل الريفي والحضري، وسوق العمل الماهر وغير الماهر، وسوق العمل في القطاع الخاص والقطاع العام، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", *International Monetary Fund : Staff Papers*, IMF, Washington, Vol. 43, Iss. 2, Jun. 1996, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, pp. 263-267.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- د. إيلي الخولجة، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة المسفرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 191.

- Riveros L. A., *Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Chile*, Vol. (2) Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington, D. C., 1994, pp. 169 - 172.

والنوع الأول أى السوق الرئيس: فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التى تستخدم قوياً إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما لكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم، يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتمتع ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

أما النوع الثانى وهو السوق الثانوى: فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التى تستخدم أساليباً إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل. ويتم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلاً عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادى، ومن ثم، يكون العمال فى هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة فى ظل الافتقار إلى التشريعات التى تنظم هذا السوق<sup>(1)</sup>.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالى من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية؛ حيث يتمتع السوق الرئيس باستخدام قوياً إنتاجية كثيفة استخدام رأس المال وعمالة ماهرة، بينما يستخدم السوق الثانوى أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل، وأكثر عرضة للتقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى.

ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبى لقوة العمل الدخلة إلى السوق الرئيس يكون أكثر ارتفاعاً فى الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم، فإن معدل البطالة وطول فترات عايدة ما تكون أقل فى الدول المتقدمة، وأكبر فى

(1) دعاه وفاق حامد ندا، دور سياسة تشجيع الصادرات كعلاج لمشكلة البطالة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2001، ص 25.



## الفصل الأول

الدول النامية، وذلك لأنه في الدول النامية يكون الورك النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوى فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة<sup>(1)</sup>.

### **• الخلاصة**

تتمثل البطالة السافرة - أو الصريحة - في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصاً للعمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم، لا يشاركون في عملية الإنتاج. ويقاس معدل البطالة - وفقاً للمقياس الرسمي- كنسبة بين عدد العمال عاطلين وحجم قوة العمل. بينما وفقاً للمقياس العلمى يعانى المجتمع من البطالة عندما يكون للنتائج الفعلية به أقل من النتائج المحتمل، وذلك بسبب عدم الاستخدام الكامل و / أو الأمتل لقوة العمل. ويأخذ هذا المقياس فى حسابانه كافة أنواع البطالة بالمجتمع، غير أنه يتأثر بالتفاوت بين الإنتاجية المتوسطة الفعلية فى المجتمع ونظيرتها المحتملة الافتراضية فى القطاع الذى تكون الإنتاجية المتوسطة فيه هى الأعلى مقارنة ببقاى القطاعات.

وتكون البطالة السافرة أحياناً إجبارية وأحياناً اختيارية. وتأخذ البطالة الإجبارية - وهى الأهم - عدة صور وفقاً لأسبابها، ذلك أنها قد تكون احتكاكية أو

---

(1) وهو ما ينطبق على سوق العمل المصرى؛ حيث كان معدل نمو العمالة فى القطاع غير الرسمى 4.6 ٪ فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات مقابل 2.8 ٪ فى القطاع الرسمى فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد، ومن ثم، استوعب القطاع غير الرسمى حوالى 66 ٪ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. سميرة أحمد على عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل "، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: *الفترة التنافسية للاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، فى الفترة ( 8-10 ) مايو 2003، ص 14.*

## الفصل الأول

هيكلية أو دورية أو موسمية. والبطالة الاحتكاكية تنتج عن قصور المعلومات في سوق العمل. أما البطالة الهيكلية فترجع إلى عدم التوافق بين مؤهلات للعاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، أو عدم التوافق الجغرافى بين أماكن للوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عن عمل. بينما البطالة الدورية تكون نتاج نقص الطلب الكلى فى ظل ظروف الركود الاقتصادى، وتعزى البطالة الموسمية إلى نقص الطلب على العمل فى قطاعات معينة ومواسم معينة. وتتمثل البطالة المقنعة فى الأفراد الذين تكون إنتاجياتهم مكنية أو قد تكون صفر أو حتى سالبة.

تغطى النظريات التقليدية للبطالة الاتجاهات النظرية التى تتبنى فكرة وجود سوق تنافسى للعمل. ووفقاً لكل من النظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تضمن مرونة كل من الأجور والأسعار تحقيق التوازن للتقائى فى سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، ومن ثم، لا تعترفان بوجود البطالة الإجبارية. إلا أن النظرية الكينزية تعترف بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى للفعال. وقد أضافت النظريات الحديثة للبطالة فروضاً أكثر واقعية على النظريات السابقة كى تستطيع تفسير الظواهر الحديثة فى سوق العمل، وأهم هذه النظريات ثلاث هى: نظرية البحث عن عمل وتفسر سبب البطالة بقصور المعلومات فى سوق العمل، ونظرية الاختلال وتفسر سبب البطالة بجمود الأجور والأسعار، ونظرية تجزئة سوق العمل وترجع البطالة إلى عدم تجانس عنصر العمل؛ مما يترتب عليه تعدد أسواق العمل فى المجتمع.

## الفصل الثانى

### البطالة فى مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: أنواعها وتطورها

لاشك أن وجود قدر من البطالة فى أى اقتصاد يعد أمراً طبيعياً، ولكن إذا تجاوزت البطالة حدوداً معينة؛ فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها؛ إذ أن آثارها السلبية لا تتوقف - فقط - عند الجوانب الاقتصادية؛ بل تمتد - أيضاً - إلى نواحي اجتماعية وسياسية<sup>(١)</sup>. وتأخذ البطالة فى مصر أشكالاً متعددة تختلف فى أسبابها وكيفية معالجتها. وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة فى مصر - خاصة المسافرة منها - من حيث الحجم أو المنلول وانعكساتها سواء المباشرة أم غير المباشرة. وبالتالي، فإن ظاهرة البطالة - التى بدأت تنتفجر أزمتها فى ثمانينيات القرن الماضى - تعد من أهم مظاهر الاختلال فى الاقتصاد المصرى. وتتجلى خطورة هذه المشكلة فى مصر؛ حيث توجد بها ندرة نسبية أقل فى عنصر العمل مقارنة بندرة نسبية أكبر فى كل من: رأس المال والأرض للزراعة، ومن ثم، فإن وجود معدلات مرتفعة من البطالة يعنى إهداراً لجزء مهم من المورد البشرى الذى يتم بالندرة النسبية الأكل.

---

(١) ذلك أن البطالة لا تعبر - فقط - عن طاقة عاطلة فى الاقتصاد بسبب عدم التوظيف الكامل لعنصر العمل؛ بل تمس حياة أفراد المجتمع، وتؤثر فى سلوكياتهم وتصرفاتهم أيضاً؛ مما يجعل هذه المشكلة فى مقدمة المشاكل التى تولجها المجتمع المصرى؛ حيث توجد معدلات مرتفعة نسبياً من البطالة، ومن ثم، فإن عدم مواجهة هذه المشكلة قد يتسبب فى زيادة حدة مشاكل أخرى.

وينقسم هذا الفصل إلى محورين، يتناول أولهما: أهم أنواع البطالة في الاقتصاد المصري، ويستعرض ثانيهما: تطور مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 1991-74 ).

## 2-1 : أهم أنواع البطالة في الاقتصاد المصري

لقد عرف المجتمع المصري عديداً من صور البطالة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: البطالة السافرة أو الصريحة، والبطالة المقنعة، والبطالة الاختيارية.

### 2-1-1 : البطالة السافرة أو الصريحة:

تتمثل البطالة السافرة في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل، ويتزايد حجم هذا النوع من البطالة ومعدله في الدول النامية، ومنها مصر. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة في فرص العمل على مواجهة للتكثفات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع والمتزايد، ذلك لذي قدر معدله في مصر بحوالى 2.5 % في المتوسط سنوياً خلال الخمسينيات والستينيات، ارتفع إلى حوالى 2.7 % في المتوسط سنوياً خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى. وقد ترتب على هذه الزيادات السكانية زيادة حجم للقوة العاملة - أى زيادة عرض العمل - هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل الكافية محلياً. ويرجع ذلك الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى الناتجة عن عجز الموارد - للمحلية والأجنبية - اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل لكل قادر على العمل وراغب فيه. ويزيد من حدة تلك المشكلة؛ الإسراف في ادخال التقم التقنى فى العمليات الإنتاجية، وما يترتب عليه من استخدام الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال وإحلال الآلة محل الإنسان.

## الفصل الثاني

لقد أدت ظروف التخلف في الاقتصاد المصري إلى إعاقه إمكانات التوسع في نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك؛ فإن طائفة القطاعين العام والحكومي على استيعاب مزيد من العمالة يبدو أنها قد تجاوزت حدودها القصوى؛ بل قد برز اتجاه نحو تسريح العمالة الزائدة بسبب اتباع سياستي التحرر الاقتصادي والخصخصة. وقد تراجعت - كذلك - فرص العمل بالخارج، وظهرت ملامح الهجرة العائدة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك كله، أدى إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها في مصر وتزايدت خطورتها في عقد الثمانينيات<sup>(1)</sup>.

وتؤكد الإحصاءات الاتجاهات السابقة؛ حيث أن حجم البطالة المسافرة في مصر لم يتعد 175 ألف فرد في بداية الستينيات بنسبة 2.2 % من حجم قوة العمل، ثم ازداد حجم البطالة ومعدلها خلال السبعينيات والثمانينيات؛ حيث ازداد حجم البطالة المسافرة إلى 850 ألف فرد، ثم إلى حوالي 2 مليون فرد في عامي 1976 ، 1986. ارتفع - كذلك - معدل البطالة المسافرة من قوة العمل ليصبح 7.7 %، 14.7 % في هذين العامين على التوالي<sup>(2)</sup>.

والبطالة المسافرة في مصر لها عدة أشكال هي: البطالة الهيكلية - وذلك في القطاعات الحديثة - والبطالة الموسمية وخاصة في قطاعي الزراعة والسياحة، وبطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين الخريجين الجدد.

---

(1) عاصم عبد الحق، كلمة الافتتاح في المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بعنوان: البطالة في مصر،

مرجع سابق، ص 12 ، 13.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., *Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries*, (Tanzania, Egypt, The Philippines and Indonesia), Croom Helm Ltd., London, ILO, 1985, p. 61.

## الفصل الثاني

**أولاً : البطالة الهيكلية:** وهذا النوع من البطالة هو نتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التى شهدتها الاقتصاد المصرى خاصة الاتجاه إلى التصنيع، وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد القومى. وقد صاحب ذلك استحداث مواصفات خاصة ومهارات جديدة فى العمل لم تكن موجودة فى السابق؛ الأمر الذى نتجت عنه بطالة هيكلية كانت تمتص تدريجياً فى أولى مراحل التصنيع مع اكتساب تلك المهارات والمواصفات<sup>(1)</sup>. غير أنه نتيجة لاستمرار الأخذ بأساليب التقدم التقنى واستخدام معدات وآلات أحدث فى العمليات الإنتاجية - بخاصة تلك المكثفة لرأس المال - أدى ذلك كله إلى زيادة حجم هذا النوع ومعدله من البطالة بصورة مستمرة. وقد تزايدت حدة هذه المشكلة بسبب زيادة تعقد الأساليب الإنتاجية الحديثة، وعدم توافر الموارد المالية لإقامة مراكز للتدريب الكافية لإعادة تدريب الأفراد وتأهيلهم لممارسة تلك الأساليب، فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل<sup>(2)</sup>.

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. منى الطحاوى، "تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان:

البطالة فى مصر، مرجع سابق، من ص 586 ، 587.

- Youssef S. M., "Structural Reform Programme of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", *The Journal of Management Development*, Bradford, Vol. 15, No. 5, 1996, <http://80proquestumi.com..21/12/2002>, p. 2.

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, p. 58.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Nassar H., El-Laihy H., "Labor Market, Urban Poverty and Pro-Poor Employment Policies", *Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt*, Center for Economic and Financial Research and Studies, Edited by: Nassar H., El-Laihy H., Faculty of Economics and Political Science- Cairo University, 2001, p. 455.

## الفصل الثاني

وعليه، فإن معظم الدول التي تمر بتلك التغيرات في هيكلها الاقتصادية يوجد بها هذا النوع من البطالة، غير أن ارتفاع معدل هذا النوع من البطالة يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات تلك التغيرات، وهذا هو جوهر المشكلة في مصر.

**ثانياً : البطالة الموسمية:** ويرجع هذا النوع من البطالة إلى قصور الطلب على عنصر العمل في مواسم دون الأخرى. وقد عرف الاقتصاد المصري ذلك النوع من البطالة خاصة في القطاع الزراعي - نظراً لطبيعة هذا النشاط - حيث يتم الطلب على العمل الزراعي بتقلبه من وقت إلى آخر. وذلك نظراً لأن القطاع الزراعي يمثل المصدر الأساسي في الناتج القومي، ويستوعب جزءاً كبيراً - نسبياً - من العمالة في مصر. ويعزى ذلك إلى أن الطرق الإنتاجية المستخدمة في الزراعة كانت - وما زالت - تعتمد - إلى حد كبير - على كثافة عالية من العمل.

ويمكن تخفيض حجم هذا النوع من البطالة ومعدله من خلال التوسع في الأنشطة المرتبطة بالزراعة التي تستطيع امتصاص فائض العمل الزراعي الموسمي، مثل: مشروعات التصنيع الزراعي.

ومع تزايد الوزن النسبي لقطاع السياحة في الاقتصاد المصري بدأت مشكلة البطالة الموسمية في الظهور في هذا القطاع، وذلك في المواسم التي يقل فيها الطلب السياحي لأسباب اقتصادية أو سياسية خارجية كانت لم داخلية خارجة عن السيطرة<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> ومن الأمثلة على ذلك تأثير القطاع السياحي المصري عكسياً، ومن ثم، ظهور البطالة الموسمية فيه مع بداية فترة قطع علاقات الدول العربية مع مصر في عام 1979 ، وكذلك خلال فترة حرب الخليج الثانية، فضلاً عن أحداث الاكصر الأمنية في نهاية عام 1997.

ثالثاً : بطالة المتعلمين: وقد ظهر هذا الشكل الجديد من البطالة المسافرة فى ساحة الاقتصاد المصرى<sup>(1)</sup>؛ حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين - وبوجه خاص بين خريجي المؤهلات المتوسطة والعليا- وصارت ظاهرة تستدعى للتأمل والدراسة والتحليل. ولا ينفرد سوق العمل المصرى بهذه الظاهرة المركبة - المتمثلة فى بطالة شباب المتعلمين- بل ينطبق ذلك - بصفة عامة - على معظم الدول النامية، وهو أن البطالة المرتفعة بين الشباب تتزامن مع بطالة مرتفعة بين المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، ولأن تعذر الحصول على وظائف هو للتفسير الأكثر قبولاً<sup>(2)</sup>.

ورغم أن ظاهرة بطالة المتعلمين قد ظهرت بصورة واضحة منذ ثمانينيات القرن الماضى، إلا أن لهذه المشكلة جذورها البعيدة، وحالت عوامل عديدة دون ظهورها بشكل سافر من قبل، أهمها: سياسة تعيين الخريجين التى تبنتها الحكومة المصرية منذ عام 1966، فضلاً عن زيادة الطلب الداخلى والخارجى على العمل المؤهل خلال فترة الانفتاح الاقتصادى وبداية الثمانينيات. فلقد أدى التزام الحكومة بتعيين الخريجين إلى أن صارت أجهزتها تعج بعمالة زائدة لا

---

(1) وهى تعد صورة من صور البطالة الهيكلية، وذلك لأن ناتج التعليم والتدريب لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل؛ غير أنها قد وضعت كمكون مستقل للبطالة المسافرة وذلك لأهميتها وتزايد وزنها النسبى فى حجم البطالة، وهو الأمر الذى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(2) د. أحمد حسن إبراهيم، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لمسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89)، معهد للتخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر 1994 ،



## الفصل الثاني

تضيف إنتاجاً يستحق الذكر<sup>(1)</sup>، فضلاً عن كونها قد أسهمت بما تحصل عليه - من أجور - في زيادة معدلات التضخم. إن الاستمرار في سياسة التعيين الفوري للخريجين في مصر، قد صار يمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً لا يتفق وتحقيق هدف النمو الاقتصادي؛ إذ أن فرص العمل الحقيقية المنتجة لم تتوسع - بالقدر الكافي - لاستيعاب مخرجات التعليم.

وترتب على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ولزدهار قطاع المال والتجارة بصفة خاصة تزايد الحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة والخبرات العلمية. يضاف إلى ذلك، أن فرص العمل المتاحة في الدول العربية للنظية قد تزايدت مع انتعاش اقتصادياتها بعد حرب أكتوبر 1973 بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار البترول، وتزايد إيراداتها منه بمعدلات كبيرة، ومن ثم، زاد الطلب على العمالة المصرية المؤهلة لتعويض نقص الأيدي العاملة لدى هذه الدول.

ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي، ومع تراكم بعض السلبات التي صاحبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، ووضع القيود أو الضوابط التي تحكم عمل الاستثمارات الجديدة؛ تكشفت فرص للعمل الإضافية، فيما تغيرت الظروف المائدة في الدول العربية عكسياً؛ مما أدى إلى تقلص طلبها على العمالة المصرية المؤهلة بصفة خاصة، فضلاً عن الآثار التي نتجت عن موجة التركود الاقتصادي العالمي الذي ساد آنذاك؛ مما أدى إلى تراجع الطلب على العمالة المؤهلة داخلياً وخارجياً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استمرت

(1) تمثل هذه العمالة الزائدة بطلاة مقعمة، ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 58, 59.

أعداد الخريجين في للتزايد، نتيجة للتوسع في التعليم بمراحله المختلفة وانتشاره في كافة ربوع المجتمع وزيادة الإقبال عليه<sup>(1)</sup>. وترتب على هذه الاتجاهات تزايد الاختلال في سوق العمل المؤهل في صورة وجود فائض عرض متزايد في حجمه ووزنه مع مر الزمن.

ولا تتجلى خطورة بطالة المتعلمين في حجمها المتزايد فقط، وإنما في نوعياتها أيضاً؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن سوق العمل كان يدخله سنوياً ما يزيد عن 400 ألف فرد أكثر من نصف هذا العدد من المتعلمين<sup>(2)</sup>؛ مما يعنى أن مشكلة البطالة تكمن بالدرجة الأولى في البطالة بين الشباب المؤهل.

وجود البطالة بين المتعلمين وخاصة خريجي الجامعات - وما في حكمها- يعنى عدم توافق سياسات التنمية والاستثمار مع السياسات التعليمية؛ الأمر الذى يكشف عن سوء تخصيص الموارد وإدارتها، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة في هذا المجال إذا ما أخذت الجوانب الاجتماعية والسياسية والنفسية في الحسبان<sup>(3)</sup>، فضلاً عن تكاليف إعادة التأهيل والتدريب لهؤلاء الخريجين في محاولة تحقيق الموازنة بين جتنى الطلب على العمل وعرض العمل على المستوى القومى في قطاعاته المختلفة.

(1) وزارة القوى العاملة والتدريب، "أثار وانعكاسات البطالة في مصر على المستوى القطاعى"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 1009.

(2) وذلك في ثمانينيات القرن المائنى.

(3) وتمثل تلك الجوانب النفسية في الآثار السلبية الناتجة عن الإحساس بالإحباط والسخط والنشل

في تحقيق الذات، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- El-Baradei M., "Towards Apro-Poor Educational Policy for Egypt", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, *op. cit.*, pp. 440-448.

## 2-1-2 : البطالة المقنعة:

يلاحظ أن الاقتصاد المصري عرف ظاهرة البطالة المقنعة في بادئ الأمر بالريف المصري، ومع زيادة التحضر والتحولت في أنماط السلوك الاقتصادي أخذت مواقع البطالة المقنعة تنتقل - كذلك - إلى المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، وقد مثل التعليم أحد هذه القنوات، وكذلك سياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش في أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة. وهكذا تضخم حجم العاملين في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام وظهرت البطالة المقنعة فيهما بحجوم ومعدلات كبيرة ومتزايدة.

وعليه، فإن ظاهرة البطالة المقنعة في مصر كانت انعكاساً لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة للنمو السكاني السريع مع قصور فرص التوظيف في القطاعات المنتجة؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العمل في مجالات ذات إنتاجيات حدية منخفضة جداً أو منعدمة. وتكس هذا الفائض في عدد من القطاعات، أهمها: القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام. ولقد ظهرت البطالة المقنعة في القطاع الزراعي - وتزايدت - بسبب وجود الزيادة السكانية وتركزها بالريف المصري؛ بالإضافة إلى ميادة نظام العائلة الممتدة به. وقد تفاقم مشكلة البطالة المقنعة في كل من قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام نتيجة لإتباع الحكومة لسياسة تعيين الخريجين منذ عام 1966 والمسرحين من الجيش بعد حرب أكتوبر 1973. وقد ترتب على ذلك، تننى مستويات الإنتاجية في هذه القطاعات كلها بسبب تشغيل أعداد من

العاملين تفوق الاحتياجات الفعلية لهم<sup>(1)</sup>.

ولا توجد فى الواقع أية إحصاءات رسمية عن حجم البطالة المقنعة أو معدلها أو عن توزيعها إقليمياً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إلا أنه توجد بعض الدراسات التى قدمت تقديرات لتلك الظاهرة فى بعض القطاعات؛ فقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى - الذى يستوعب نحو 36.6 % من حجم العاملين فى المجتمع المصرى - بما لا يقل عن 40 % من إجمالى العاملين فى هذا القطاع فى عام 1976<sup>(2)</sup>. وقدرت دراسة للبنك الدولى نسبة البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى المصرى بما يتراوح بين 20 % - 30 % من إجمالى العمالة الزراعية فى السبعينيات<sup>(3)</sup>.

## 2-1-3 : البطالة الاختيارية:

يمثل هذا النوع من البطالة فى الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توفر فرص عمل لهم. ويتمثلنى هذا التحليل مع فكرة منحنى عرض العمل الملتوى إلى الخلف مع زيادة للدخل بالدول المتقدمة، مع الفارق فى طبيعة الظروف المؤدية إلى العزوف عن عرض مزيد من الجهد والعمل فى سوق العمل فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ومنها مصر؛ حيث

(1) للتعرف على حجم البطالة المقنعة ومعدلها فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام فى ثمانينيات القرن الماضى، يرجع إلى:

- د. سلوى سليمان، " البطالة فى مصر وقضية التنمية "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 3.

(2) د. سميرة السيد فوزى، " سياسات مواجهة البطالة : رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 1054.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, *Population and Human Resources*, Egypt, Report No. 3175 EGT, W.B., Washington, D.C., 1980, p. 32.

## الفصل الثاني

يختار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب أجر إضافي ليس لأنه حقق دخلاً كبيراً وفّر له مستوى معيشي مرتفع تصير معه الراحة هي السلعة المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل يكفي لإشباع حاجاته وتطلعاته؛ بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على الولوج فيه<sup>(1)</sup>.

وبلاحظ من ذلك، أن البطالة الاختيارية ذات طابع غير حضارى؛ حيث تحصر ظروف التخلف تطلعات الفرد في إطار ضيق ومتواضع، وعندما يتمكن الفرد من تحقيقه بعدد محدود من ساعات أو أيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، فإنه سوف يفضل الراحة ووقت الفراغ على العمل، وبالتالي، يتجه منحى عرض العمل إلى الخلف عند مستويات منخفضة من الأجر. بينما الأمر يختلف في الدول المتقدمة؛ حيث تستمر العلاقة الطردية بين ساعات وأيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، ومستوى الأجر حتى مستويات مرتفعة جداً منه، وذلك نتيجة لوجود قدر أكبر من التطلعات التي تتطلب مزيداً من الجهد والعمل لتوفير إمكانات تحقيقها.

وبالتالى، فإن فكرة منحى عرض العمل المرند إلى الخلف عند مستويات الأجور المنخفضة في الدول النامية، ومنها مصر، تقصر غموض التناقض بين ارتفاع معدل النمو السكانى في البيئة الفقيرة والمتخلفة - مثل الريف المصرى - وندرة العمال الزراعيين، ومن ثم، فإنها تقصر نقاط الخلاف بين وجود بطالة في الريف المصرى أو عدم وجودها، وتباين وصفها بأنها بطالة سافرة أو بطالة موسمية. ويترتب على ذلك، أن تشكل الكمية المعروضة من العمل نسبة منخفضة من حجم قوة العمل، وبالتالي،

(1) لمزيد من التصيل يمكن الرجوع إلى:

- د. سلوى سليمان، "البطالة في مصر وقضية التنمية"، المؤتمر الأول لقم الاقتصاد، بعنوان:

البطالة في مصر، مرجع سليمى، ص ص 3-6.

## الفصل الثاني

توجد ندرة مقترنة لعرض عنصر العمل؛ مما يدفع معدل الأجر إلى أعلى، ومن ثم، يزيد الميل إلى الإعراض عن العمل وتفضيل الراحة عليه.

ولذا، فإن الظروف الاجتماعية والبيئية للفقر سوف تعمل على تحقيق أجر للعامل قد يفوق إنتاجيته الحدية؛ مما يترتب عليه لتوسع في إحلال الآلة - رأس المال - محل للعامل للزراعى، رغم كل ما هو معروف عن الزيادات السكانية فى الريف المصرى ووفرة الأيدى العاملة به؛ الأمر الذى يؤدى إلى سوء استخدام الموارد المتاحة وتفاقم البطالة فى الريف المصرى، سواء أكانت بطالة مقترنة أم بطالة سافرة.

وقد توجد البطالة الاختيارية - كذلك - فى قطاع كبير بين أفراد المجتمع الذين لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة، وخاصة فيما بين أفراد للهجرة العائدة من دول الخليج العربى بعد أن أمضوا فيها سنوات طويلة واعتادوا على مستويات مرتفعة من الأجور، ومن ثم، لا يقبلون العمل فى ظل الأجور المتاحة التى تكون متدنية من وجهة نظرهم.

وبخلاصة ذلك، أن ظاهرة البطالة الاختيارية عند مستويات الأجور المنخفضة تفسر عديداً من التناقضات فى الريف المصرى أهمها:

( أ ) لتناقض بين كبر حجم السكان وحجم القوة العاملة، وندرة العمل

الزراعى؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأجور.

( ب ) لتناقض بين كبر حجم القوة العاملة، وإحلال رأس المال محل للعامل،

وهذا الأمر لا يعكس الندرة النسبية للموارد فى مصر؛ مما أدى إلى سوء

استخدامها، وانخفاض كفاءة الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى ككل،

ومن ثم، ضعف قدرته على خلق فرص للعمل الحقيقية.

## الفصل الثاني

( هـ ) للتناقض بين زيادة درجة الفقر والتخلف من ناحية، وزيادة معدلات الإيجاب من ناحية أخرى؛ حيث تكون بيئة التخلف والفقر مسئولة بدرجة كبيرة عن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني بسبب وجود وقت الفراغ الكافي لدى السكان.

## 2-2: تطور مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 1991-74 )

مر الاقتصاد المصري بتحولات عديدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي تمثلت في سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما انتهت إليه من تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في أوائل التسعينيات. وقد كان لهذه السياسات المختلفة انعكاسات - مباشرة وغير مباشرة - على مشكلة البطالة. وللتعرف على تطور حجم البطالة في مصر ومعدلاتها لابد من توافر البيانات الخاصة بها.

ولذا، سوف يتم دراسة مصادر تلك البيانات أولاً، ثم يتم دراسة اتجاهات البطالة في الاقتصاد المصري على المستوى القومي وتحليلها وفقاً للمقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة. غير أنه سوف يتم التركيز - أساساً - على المقياس الأول منهما مع الإشارة إلى الثاني في ضوء السياسات الاقتصادية التي طبقت، وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والتطورات الهيكلية، ومن ثم، على مشكلة البطالة، منذ بداية فترة الانفتاح الاقتصادي حتى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. ونظراً لطول تلك الفترة، واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة خلالها عبر الزمن؛ فإنه سوف يتم تقسيمها إلى فترتين، الأولى منهما تغطي الفترة ( 1981-74 ) وهي فترة الرواج الاقتصادي، أما الثانية فتتعلق بالفترة ( 1991-82 ) وهي فترة الركود الاقتصادي.

## 2-1 : مصادر البيانات:

هناك مصدران أساسيان لبيانات البطالة في مصر<sup>(1)</sup>، هما: التعداد العام للسكان والإسكان، وبحوث القوة العاملة بالعينة، وسوف نشير إليهما - بإيجاز - على التوالي.

أولاً : بيانات التعداد العام للسكان والإسكان: ويقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل عشر سنوات، ويتميز بصفة العمومية والشمول، غير أنه يعاب عليه طول الفترة الزمنية التي تتقضى بين كل تعداد والذى يليه. وتشير كل هذه التعدادات إلى الزيادة المستمرة في معدلات البطالة مع مر الزمن.

ثانياً : بيانات بحوث القوة العاملة بالعينة: وتصدر عن وزارة القوى العاملة بشكل منتظم سنوياً، غير أنه يعاب عليها تحيزات العينة بسبب محدودية قاعدتها، وتشير بياناتها إلى تنبؤ أرقام البطالة حول متوسط منخفض نسبياً<sup>(2)</sup>، مقارنة ببيانات التعداد العام للسكان.

وتتمثل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي - المستخدم من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - في الأفراد الذين تجاوز عمرهم 6 سنوات ويقل عن 65 سنة وقادرين على العمل، ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه<sup>(3)</sup>. وبالتالي، يعد كل من ضباط الاحتياط والمجندين والخريجين الجدد الذين يبحثون عن عمل ويؤدون

(1) وتوجد بالإضافة إلى ذلك بيانات وزارة التخطيط وتوزيعها للمعالة فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى تقديرات لخطط الخمسية المتعاقبة.

(2) ويرجع ذلك إلى اختلاف اللغة العبرية التي تكون فيما بين ( 12-64 سنة )، كما أنه يقيس قوة العمل المدنية فقط ولا يتم إجراء بحوث قوة العمل بالعينة - عادة - في سنوات التعداد، ويكتفى بما يتم جمعه من بيانات التعداد التي تكون أكثر شمولاً ودقة، ولذا، سيتم الاعتماد عليها كثيراً.

(3) وقد عدل الحد الأدنى لمن العمل بعد ذلك إلى 12 سنة في تعداد 1986 ، ثم عدل أخيراً إلى 14 سنة في التعداد الأخير لعام 1996 .



## الفصل الثاني

للخدمة العامة من المتعطلين، فضلاً عن كل من ينطبق عليهم التعريف السابق. كما يعد كل من لا يرغب في العمل ولا يبحث عنه خارج قوة العمل، حتى ولو كان يستطيع العمل، مثل: الطلبة المتفرغين للدراسة، وريبات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية، والأفراد الزاهدين في العمل بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول أو من أحلوا إلى المعاش أو التقاعد<sup>(1)</sup>، وكذلك الأطفال، والأفراد الذين بلغوا من العمر 65 سنة، والعاملون بالخارج. إن تلك الفئات المستبعدة كلها من قوة العمل تتم بصورة تقديرية، ولا يمكن تحديدها بدقة.

ونتيجة لذلك لا يوجد تقدير دقيق عن حجم البطالة السافرة في مصر، وللتكليل على ذلك، فإنه يوجد تفاوت كبير في التقديرات الخاصة بها من قبل المصادر المختلفة، إلى جانب أن التقديرات التي يصرح بها المسؤولون من حين إلى آخر تتطوى على قدر كبير من التضارب، الأمر الذي يتمخض عنه صعوبة التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها، ووضع السياسات المناسبة لها؛ حيث لا تتوفر صورة حقيقية وكاملة عنها. ويرجع الاختلاف في تقديرات البطالة وتصنيفها فيما بين الجهات المختلفة إلى عاملين:

العامل الأول: وجود اختلافات فيما يتعلق بالفئة العمرية لقوة العمل؛ حيث يحددها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فيما بين ( 12-65 سنة )، عدلت في تعداد عام 1996 لتصبح ما بين ( 15-65 سنة )؛ بينما استمرت وزارة القوى العاملة في تحديدها فيما بين ( 12-65 سنة )،

---

(1) يستثنى من ذلك الأفراد الذين أحلوا إلى المعاش أو التقاعد مبكراً، ويبحثون عن العمل ويرغبون فيه.

## الفصل الثاني

فى الوقت الذى تحددها وزارة التخطيط فيما بين ( 15-65 سنة ) من البداية.

العمل الثاقى: لاختلاف الأساليب المستخدمة فى تقدير حجم البطالة؛ فيتبع الجهاز المركزى أسلوب الحصر الشامل للبطالة بوصفه أحد مكونات الإحصاء السكانى فى التعداد العام. بينما تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب بإجراء الحصر على أساس عينة منتقاة من المجتمع بفئاته المختلفة.

وهناك صعوبات فى عقد مقارنات بين معدلات البطالة فى مصر بدول العالم الأخرى نتيجة لعدم الدقة فى تقديرات قوة العمل، بالإضافة إلى تباين التعريف المصرى لقوة العمل عن التعريف العالمى لها<sup>(1)</sup>.

وبصور الجدول رقم ( 1-2 ) عدد السكان والقوة البشرية وحجم العمالة والبطالة فى مصر فى تعدادى 1976، 1986، وهو ما يلقى الضوء على بعض ملامح مشكلة البطالة فى مصر.

---

(1) ويحددها الأخير بحجم السكان فى سن العمل فيما بين ( 15-65 سنة ).

جدول رقم ( 2-1 )

إجمالي عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل والمتصلين في مصر وفقاً لتعدادي 1976 ، 1986

السنة	القوة البشرية *											إجمالي عدد السكان		
	داخل قوة العمل						خارج قوة العمل							
	مشتغلون		عاطلون		الإجمالي	العمل	البشرية	البشرية **	خارج القوة البشرية					
	عدد	%	عدد	%						عدد	%			
1976	10131.5	27.7	859	2.3	10991.5	30	12734.2	34.9	23795.7	64.9	12086.2	35.1	34618.9	100
1986	11666.3	34.2	2011.4	4.2	13677.6	38.4	16682	34.6	30360	63	17865.4	37	48285	100

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان عام 1976، 1986.

\* القوة البشرية: وتتضمن قوة العمل سواء العاملين فعلاً أو للعاطلين، وكذلك الأفراد داخل من العمل المحدد ولا يرغبون في العمل مثل ربات البيوت والطلبة وأرباب المعاشات والزاهنون في العمل.

\*\* خارج القوة البشرية: وتتضمن الأفراد خارج نطاق من العمل المحدد، أي الأطفال أقل من 12 سنة وكبار السن من 65 سنة فأكثر ولا يعملون، وكذلك غير القادرين على العمل.

ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلي:

( أ ) أن نسبة كبيرة ومتزايدة من السكان تقع خارج نطاق القوة البشرية؛ حيث كانت تمثل 35 % من السكان في عام 1976؛ ارتفعت إلى 37 % في عام 1986؛ وذلك بسبب تغير الهيكل العمري للسكان.

( ب ) أن أكثر من نصف القوة البشرية كان خارج قوة العمل؛ حيث كان حوالي 54 %، 55 % في عامي 1976، 1986 على التوالي.

( حـ ) صغر حجم القوة العاملة نسبة إلى العدد الكلي للسكان - وهو ما يطلق عليه السكان النشيطون اقتصادياً- حيث مثل حوالي 30 %، 28 % في عامي 1976، 1986 على التوالي، كذلك كانت نسبة البطالة إلى السكان 2.3 %،

4.2 % فى العاملين المذكورين على التوالي، ويعكس ذلك كله ارتفاع عبء الإعالة بدرجة كبيرة فى مصر.

( د ) أن معدلات البطالة للسائرة - بوصفها نسبة من القوة العاملة - كانت مرتفعة؛ إذ مثلت 7.7 % فى عام 1976، ثم ارتفعت إلى 14.7 % فى عام 1986، ولاشك أن هذه النسبة الأخيرة تعد مرتفعة للغاية، وتمثل ضياعاً للموارد البشرية خاصة فى اقتصاد يتميز بنقص نسبى لكبر فى مولده المادية.

## 2-2-2 : تطور مشكلة البطالة خلال فترة الرواج الاقتصادى ( 1981-74 ) :

شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة فى السياسات الاقتصادية من توجه اشتراكى شديد المركزية فى الستينيات إلى التحرر والانفتاح على العالم الخارجى؛ ذلك بإتباع سياسات تستهدف الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى؛ وتزايد الاعتماد على آليات السوق، وكان محصلته ما عُرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد تزامن ذلك مع حدوث طفرة كبيرة فى موارد مصر من النقد الأجنبى نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالمياً بعد حرب أكتوبر 1973؛ الأمر الذى انعكس إيجابياً على حصيلة مصر من النقد الأجنبى، كتلت مصادرها: حصيلة صادرات البترول، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وإيرادات قناة السويس، وإيرادات السياحة، وهذه العوامل تعرف بالأربعة لكبار لعقودات النقد الأجنبى فى مصر، فضلاً عن تزايد حجم القروض

## الفصل الثاني

والمساعدات الأجنبية التي تكثفت إليها بصورة كبيرة خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup>.

وكان من الطبيعي أن تتم هذه الفترة بالرواج الشديد في الاقتصاد المصري؛ حيث تزايدت التحويلات الحقيقية للمصريين العاملين في الخارج، حتى صارت تمثل حوالى 6.5 % من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية تلك الفترة. وقد ارتفعت الموارد الخارجية من المصادر الأربعة سالفة الذكر من حوالى مليار جنيه فى عام 1976 إلى حوالى 4.3 مليار جنيه فى عام 1982/81 لتمثل حوالى 20 % من الناتج المحلى الإجمالى آنذاك<sup>(2)</sup>. وكذلك أصبحت الموارد الخارجية تمثل 35 % من إيرادات الحكومة فى عام 1980 مقارنة بحوالى 10 % - فقط - فى عام 1974.

ويضاف إلى ما سبق، ازدياد إجمالى الاستثمار الثابت بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى 27 % خلال تلك الفترة<sup>(3)</sup>. غير أنه قد صاحب ذلك الأمر بعض التشوهات فى الهيكل الإنتاجى؛ حيث توسعت القطاعات الخدمية بمعدلات تفوق نظيرتها فى القطاعات السلعية.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", *Review of African Political Economy*, London, Vol. 26, Iss. 82, Dec. 1999, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, p. 442.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Assaad R., Commander S., Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Egypt, *op. cit.*, pp. 319-321.

(3) وذلك بالأسعار الثابتة للمستهلك بحسبان سنة الأساس 1973 ، وذلك من بيانات:

- وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص 32.

## الفصل الثاني

وقد حقق الاقتصاد المصري بفضل هذه العوامل - بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية التي اتبعت خلال تلك الفترة - معدلًا سنويًا مرتفعًا للنمو الاقتصادي ووصل إلى حوالي 9.5 % بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ( 1981/80-73 )، وقد صاحب ذلك ارتفاع مستوى التشغيل الذي قدر معدل نموه بحوالي 3.7 % في المتوسط سنويًا<sup>(1)</sup>، الأمر الذي فاق معدل نمو كل من السكان وحجم قوة العمل اللذان قدرا بحوالي 2.6 % ، 2.2 % في المتوسط سنويًا على الترتيب خلال نفس الفترة سالفة الذكر<sup>(2)</sup>.

وللتعرف على تطور مشكلة البطالة خلال تلك الفترة ، فإن الأمر يتطلب دراسة تطور حجم البطالة ومعدلها ، وعندما يتم الحديث عن ذلك ، فإن الفكر ينصرف - عادة - إلى حجم البطالة الصريحة أو المسافرة ومعدلها، تلك التي تقدر على أساس المقياس الرسمي للشائع للبطالة التي تأخذ به الدول كافة، وعندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة والجزئية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي.

---

<sup>(1)</sup> وترتب على ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي إلى 540 دولار في عام 1981 مقارنة بحوالي 260 دولار في عام 1973 ، يرجع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, p. 55.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- بيانات الجدول رقم ( 1-2 ) م (1).

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", *International Labor Review*, Geneva, Vol. 134, No. 1, 1995, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, p. 67.

## الفصل الثاني

أولاً : البطالة الصريحة ( السافرة ) : وتحدد من خلال المقياس الرسمي للبطالة الذى تأخذ به منظمة العمل الدولية والدول كافة، وينشر فى الإحصاءات الرسمية - محلياً ودولياً - وهو الذى سوف يتم التركيز عليه - أساساً - فى هذه الدراسة. ويتضح من العرض السابق أنه كانت لسياسة الانفتاح الاقتصادى انعكاسات إيجابية واضحة على سوق العمل ومستوى التوظيف، ترتب عليها عدم استفحال مشكلة البطالة. ذلك أنها لم تتجاوز 7.7 % من إجمالى القوة العاملة، 2.3 % من إجمالى عدد السكان، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-1) عن العلاقة بين حجم كل من السكان وقوة العمل والتوظيف والبطالة وفقاً لتعداد عام 1976<sup>(1)</sup>.

---

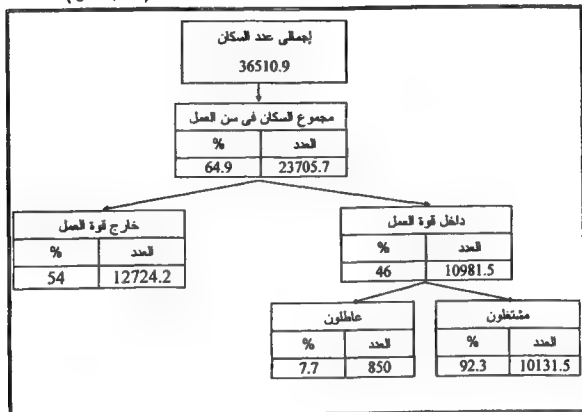
(1) فكرة هذا التوزيع مأخوذة عن:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 555.

## شكل رقم ( 1-2 )

العلاقة بين هيكل السكان والتوظيف والبطالة في مصر وفقاً لتعداد السكان عام 1976

(العدد بالغ فرد)



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان عام 1976 ، مأخوذ من بيانات الجدول رقم ( 1-2 ) .

ويمكن رصد أهم الانعكاسات على سوق العمل ومشكلة البطالة للسفارة خلال فترة الرواج الاقتصادي فيما يلي:

( أ ) عرض العمل: لقد زاد حجم قوة العمل في مصر من حوالي 9 مليون فرد في عام 1973 إلى 10.5 مليون فرد في عام 1981/80، بزيادة إجمالية قدرها 1.5



## الفصل الثاني

مليون فرد، وبمعدل نمو حوالى 2.2 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup> - وهو أقل من معدل نمو السكان والمقدر بحوالى 2.6 % فى المتوسط سنوياً- ويرجع ذلك إلى تزايد هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية للنفطية، بسبب اللجوء للبترولى فى هذه الدول، فضلاً عن تقليل المعوقات أمام خروج العمالة إلى الخارج بشكل ملحوظ.

وقد أدى ذلك كله إلى زيادة حجم العمالة المصرية المهاجرة من 20 ألف عامل فى عام 1976 إلى ما يفوق المليون عامل فى بداية الثمانينيات. وبالتالي، لمنعت هذه الهجرة أعداداً كبيرة من السكان الناشطين اقتصادياً، واستوعبت نحو 20 % من الزيادة فى قوة العمل آنذاك<sup>(2)</sup>؛ مما ترتب عليه زيادة التحويلات الخارجية الحقيقية إلى أكثر من 12 مئلاً ما كانت عليه فيما بين عامى 1973 ، 1980<sup>(3)</sup>. وقد أسهم هذا الأمر من جانب آخر فى انخفاض حجم التكتفآت السنوية إلى سوق العمل، ومن ثم، فى انخفاض معدلات النمو فى قوة العمل.

( ب ) الطلب على العمل: لقد زاد عدد المشتغلين فى الاقتصاد المصرى من حوالى 8.9 مليون فرد فى عام 1973 إلى حوالى 11.4 مليون فرد فى عام 1981/80، بزيادة قدرها 2.6 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 364 ألف فرد فى

(1) محسوب من بيانات الجدول رقم ( 1-2 ) م (1).

(2) د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التمثل فى مصر "، اجتماع خبراء حول التمثل فى دول الإسكوا، وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 26 - 29 يوليو 1993 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ( الإسكوا ) ، 1993 ، ص 97.

(3) د. أحمد محمد مندور، " تعكلمات برنامج الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل فى مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، المجلد 33 ، العدد الثانى، سبتمبر 1996 ، ص 58.

## الفصل الثاني

المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 2.9 % في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (2-2) والجدول رقم (2-2) م<sup>(1)</sup>.

### جدول رقم (2-2)

توزيع المشتكين على قطاعات الاقتصاد القومي والتسويق النسبي لكل قطاع من الزيادة في أعداد المشتكين ، ومتوسط معدل نمو المشتكين خلال الفترة ( 73 - 1981/80 )

القطاع	عام 1973		عام 1981/80		المتوسط السنوي لمعدل نمو المشتكين ( % )	المتوسط السنوي لالتسويق ( ألف فرد )	النسبة من الزيادة في المشتكين ( % )
	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )			
الزراعة	4164	46.8	4200	36.7	0.1	5.2	1.4
الصناعة والتعدين	1123	12.6	1430	12.5	3.5	43.9	12
الطاقة والكهرباء	52	0.6	83	0.7	7.1	4.9	1.2
التشييد والبناء	302	3.4	657	5.7	12.5	50.7	13.9
إجمالي القطاعات الصحية	5640	63.5	6370	55.7	1.8	104.2	28.6
التجارة والبريد ووكالة السوس	402	4.5	460	4.0	2.0	8.3	2.3
التجارة والعل والتسويق	864	9.7	1207	10.5	4.9	48.9	13.4
السياحة	50	0.6	91	0.8	9.0	5.8	1.6
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	1316	14.8	1757	15.4	4.2	63.0	17.3
الإسكان	138	1.6	166	1.5	2.7	4.0	1.1
المرافق العامة والخدمات الحكومية	1194	13.4	2146	18.8	8.9	136.1	37.3
الخدمات الشخصية	600	6.8	1000	8.7	7.8	57.1	15.7
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	1932	21.7	3312	29.0	5.7	197.2	54.1
المتوسط القومي	8888	100	11439	100	3.7	364.4	100

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم (2-2) م.

(1) نذكر الإشارة إلى أن الرمز ( م ) المرفق في نهاية رقم الجدول يشير إلى أن هذا الجدول

## الفصل الثاني

ويتضح من بيانات هذين الجدولين وكذلك الشكل رقم ( 2-2 ) ما يلي:

( 1 ) انخفضت نسبة المشتغلين في القطاعات الملحة من حوالي 63 % من إجمالي المشتغلين في عام 1974 إلى حوالي 56 % في عام 1981/80؛ حيث كان معدل نمو العمالة بها حوالي 1.8 % في المتوسط سنوياً وهذا المعدل نصف نظيره على المستوى القومي، وتعكس هذا الأمر في انخفاض نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذه الفترة لتصبح حوالي 29 % فقط؛ بما يمثل 104 ألف فرد في المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك - أساساً - إلى الانخفاض الكبير في معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي الذي كان حوالي 0.1 % في المتوسط سنوياً - فقط - ولذا، لم يستوعب هذا القطاع سوى 1.4 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وما ترتب عليه، من انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع من حوالي 47 % من إجمالي المشتغلين في عام 1974 إلى 37 % في عام 1981/80<sup>(1)</sup>. بينما كان معدل نمو العمالة في القطاع الصناعي حوالي 3.5 % في المتوسط سنوياً، واستوعب حوالي 12 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وحافظ هذا القطاع على نصيبه النسبي من العمالة القومية عند مستوى 12.5 % تقريباً.

وقد أدت حالة الرواج الاقتصادي إلى بروز قطاع التشييد والبناء في توفير مزيد من فرص العمل وتميز بارتفاع معدل نمو العمالة به إذ كان حوالي 12.5 % في المتوسط سنوياً، وبالتالي استوعب حوالي 14 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وانعكس ذلك في ارتفاع النصيب النسبي لهذا القطاع من إجمالي المشتغلين من 3.4 % في بداية الفترة إلى 5.7 % في

<sup>(1)</sup> وتعزى هذه التطورات في قطاع الزراعة إلى زيادة الأجور في قطاع التشييد والبناء وتحول العمال إليه، فضلاً عن الهجرة الخارجية.

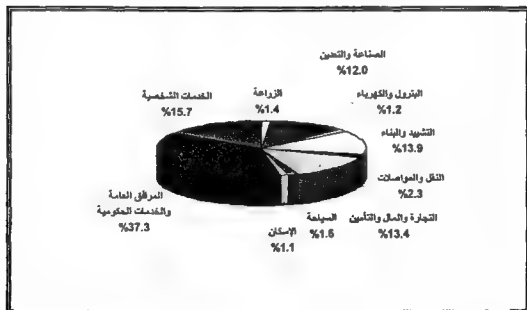
## الفصل الثاني

نهايتها، وبعد الاهتمام بعمليات التشييد والبناء بعد الحرب، فضلاً عن ظروف الرواج الاقتصادي من الأسباب المهمة وراء هذا التطور<sup>(1)</sup>.

وحقق قطاع البترول والكهرباء معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة، غير أن وزنه النسبي المحدود في نصيبه من المشتغلين جعله يستوعب 1.2 % فقط من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة. وبذلك يكون قطاع التشييد والبناء والقطاع الصناعي قد استوعبا حوالي 91 % من الزيادة في العمالة المحققة في القطاعات الملحية خلال تلك الفترة.

### شكل رقم ( 2-2 )

النصيب النسبي لقطاعات الاقتصاد القومي من الزيادة في العمالة القومية خلال فترة الرواج الاقتصادي ( 1981/80-74 )



المصدر : بيانات الجدول رقم ( 2-2 ).

(1) د. محمد البنا، "تزامن ظاهري البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري"، المؤتمر الأول لتسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 439.

## الفصل الثاني

( 2 ) حققت قطاعات الخدمات الإنتاجية معدلًا مرتفعاً - إلى حد ما- لنمو العمالة بها

وهو 4.2 % في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة ( 74 - 1981/80 )؛ وبما يفوق نظيره على المستوى القومي، واستوعبت حوالي 17 % من الزيادة في العمالة للقومية المحققة خلال هذه الفترة؛ بما يمثل حوالي 63 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وزداد نصيبها النسبي من إجمالي المشتغلين بدرجة محدودة.

وترجع هذه التطورات إلى ارتفاع معدل نمو العمالة في قطاع التجارة والمال والتأمين الذي قدر بحوالي 4.9 % في المتوسط سنوياً؛ مما ترتب عليه استيعاب هذا القطاع لحوالي 13.4 % من الزيادة في العمالة للقومية المحققة خلال تلك الفترة، وحوالي 78 % من نظيراتها في قطاعات الخدمات الإنتاجية. بينما حقق قطاع النقل والمواصلات معدلًا منخفضاً - نسبياً - لنمو العمالة وهو 2 % في المتوسط سنوياً؛ مما ترتب عليه انخفاض نصيبه النسبي من إجمالي المشتغلين، واستوعب 2.3 % من الزيادة في العمالة للقومية المحققة خلال تلك الفترة. وكذلك استوعب قطاع الميلاحة حوالي 1.6 % من الزيادة في العمالة للقومية المحققة خلال تلك الفترة رغم تحقيقه لمعدل مرتفع لنمو العمالة وهو 9% في المتوسط سنوياً، ولم يصل نصيبه النسبي من العمالة للقومية بعد إلى 1 %.

( 3 ) لقد زاد نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من إجمالي المشتغلين من 22 %

في عام 1974 إلى 29 % في عام 1981/80 نتيجة لارتفاع معدل نمو العمالة بهذه القطاعات؛ إذ كان 5.7 % في المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق نظيره على المستوى القومي؛ مما ترتب عليه استيعابها للنصيب الأكبر من الزيادة في العمالة للقومية المحققة خلال تلك الفترة وهي 54 %؛ بما يمثل حوالي 197 ألف فرد في المتوسط سنوياً.

## الفصل الثاني

وترجع هذه التطورات إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو العمالة في قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية وهو 8.9 % في المتوسط سنوياً نتيجة إلزام الحكومة بتوظيف الخريجين والمسرّحين من الجيش ومساعدتها في ذلك وفرة الموارد المالية لديها؛ مما ترتب عليه استيعابها لحوالي 37.3 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، فضلاً عن زيادة نصيبها النسبي من إجمالي المشتغلين من 13.4 % في عام 1974 إلى 18.8 % في عام 1981/80. وكذلك حقق قطاع الخدمات الشخصية معدلًا مرتفعاً لنمو العمالة بلغ 7.8 % في المتوسط سنوياً، واستوعب 15.7 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وزاد نصيبه النسبي من المشتغلين على المستوى القومي بحوالي 2 % خلال تلك الفترة. وحقق قطاع الإسكان معدلًا منخفضاً - نسبياً - لنمو العمالة وهو 2.7 % في المتوسط سنوياً، واستوعب حوالي 1.1 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة.

يتضح مما سبق، أن أربعة قطاعات، وهي: المرافق العامة والخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية، والتشييد والبناء، والتجارة والمال والتأمين، قد استوعبت حوالي 80 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، ويعكس هذا الأمر زيادة دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة في استيعاب العمالة وترجع دور القطاعات السلعية في هذا الشأن.

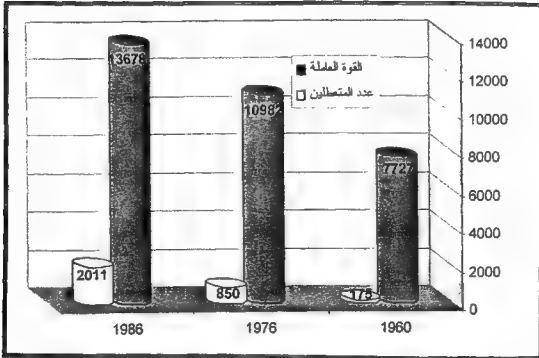
( حـ ) حجم البطالة ومعدلها: لقد اتضح مما سبق، أن الاقتصاد المصري تمتع خلال فترة الرواج الاقتصادي ( 1981/80-74 ) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل؛ حيث كان معدل نمو التشغيل يفوق كثيراً معدل نمو قوة العمل، وبالتالي، لم تتجاوز معدلات البطالة المسافرة 7.7 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالي 850 ألف عاطل وفقاً للتعداد العام للسكان في عام 1976 كما أن بحث قوة العمل بالعينة قد أظهر هذا المعدل غاية

### الفصل الثاني

فى الانخفاض؛ حيث كان 2.6 % كما توضحه بيانات الشكل رقم ( 2-3 ) وكذلك الجدول رقم ( 1-2 ) م ( ١). وقد كان متوسط معدل البطالة خلال تلك الفترة حوالى 4 % سنوياً.

#### شكل رقم ( 2-3 )

تطور حجم البطالة المسافرة من واقع تعداد السكان (لفرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لتعداد العام للسكان، السنوات 1960، 1976، 1986.

ويتضح من هذا السياق، أن البطالة المسافرة لم تمثل مشكلة كبيرة خلال هذه الفترة التى عرفت بفترة الانتعاش الاقتصادى طويل الأجل؛ حيث تراوح معدل البطالة فيما بين 2.3 % ، 7.7 %، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- ( 1 ) ارتفاع معدل النمو الاقتصادى نتيجة لما تتبع من سياسات مالية ونقدية توسعية، فضلاً عن الطفرة الكبرى فى مولد البلاد من النقد الأجنبى.

( 2 ) استيعاب أسواق الدول العربية النفطية لأعداد كبيرة من العمال والفنيين

المصريين في التخصصات كافة.

( 3 ) استمرار الدولة في التزامها بسياسة تعيين الخريجين - من حملة المؤهلات

المتوسطة والعليا- فضلاً عن المرشحين من الجيش.

( 4 ) زيادة الاتفاق العام في مجال البنية الأساسية ومشروعات الإحلال

والتنجيد؛ وهو الأمر الذى ترتب عليه استيعاب أعداد كبيرة من العمال.

( 5 ) التوسع الكبير في قطاعات للخدمات بصفة عامة والتشييد والبناء، فضلاً

عن القطاع الهامشى الذى استوعب أعداداً ضخمة من العمالة.

وقبل الانتهاء من استعراض تطور حجم البطالة السافرة ومعدلاتها خلال فترة الزواج؛ تجدر الإشارة إلى أن سوق العمل المصرى خلال هذه الفترة اتم بالتجزء الشديد وجمود الحراك المهنى. وبالتالي، فإنه لا يمكن معالجة خدمة عنصر العمل على أنها خدمة متجانسة يتم تداولها في سوق تنافسى واحد؛ إذ أنها تنقسم إلى أسواق عديدة تبعاً لمعايير مختلفة - منها العام والخاص ، والريفى والحضرى ، والمنظم وغير المنظم - غير أنه توجد تشابكات بين هذه الأسواق مع بعضها بعضاً بدرجة كبيرة؛ بحيث تبدو بوصفها أسواقاً غير منفصلة لا تنتقل العمالة فيما بينها؛ مما يترتب عليه الجمود النسبى فى الأجور، ومن ثم، عدم قدرتها على الاستجابة لتغيرات العرض والطلب كى تعكس الندرة النسبية الحقيقية. كذلك ينعكس جمود الحراك المهنى فى صورة صعوبة تحريك قوة العمل عبر الأقسام الوظيفية المختلفة للمسلم المهنى، ومن ثم، فإن درجة الإحلال الداخلية لسد العجز فى أنواع مختلفة من العمالة تكون ضعيفة.

ويقدم هذا الأمر تفسيراً إضافياً لظاهرة انتشار البطالة مع تقضى العجز فى آن

معاً فى أنواع معينة من العمالة؛ الأمر الذى يؤكد أن مشكلة البطالة فى مصر خلال



## الفصل الثاني

تلك الفترة كانت مشكلة عدم توافق بين العرض والطلب على العمالة المصرية - أى أنها بطالة هيكلية - أكثر من كونها مشكلة إيجاد فرص عمل. وقد ضاعف القصور الشديد فى نظم التعليم والتدريب من حدة هذه المشكلة التى تعد بمثابة المفتاح لعلاج الاختلالات، وعدم التكيف فى سوق العمل المصرى؛ إذ لم يوجد نظام تعليمى يلبى متطلبات سوق العمل بل ركز - أساساً - على التعليم العام، وأهمل التعليم الفنى والتدريب بمفهوماهما السليم<sup>(1)</sup>.

ولدت الهجرة الخارجية - كذلك - والمصحوبة بتصاعد الطلب على عمال التشييد والبناء إلى ارتفاع متزايد فى 'الأجور الحقيقية' فى الزراعة والصناعة والبناء، فضلاً عن إحداث عجز حاد فى بعض التخصصات الفنية جنباً إلى جنب مع وجود فائض فى بعض التخصصات الأخرى.

خلاصة ما سبق، أن فترة الانتعاش أو الرواج الاقتصادى ( 1981/80-74 ) قد اتسمت بتزايد الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات فى استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى جانب سياسة التعيين الحكومى. وقد ترتب على ذلك إحداث نوع من التوازن فى سوق العمل، وتحقيق مستوى مرتفع - نسبياً - من التشغيل غير أنه قد صاحب ذلك تشوهات فى الهيكل الوظيفى، وحدث توزيع غير كفء لقوة العمل فيما بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن ترلمن ظهور كل من: **الفائض فى قوة العمل والعجز فيه فى الوقت نفسه.**

**ثانياً: البطالة غير الصريحة:** وتشتمل البطالة غير الصريحة على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويتحدد حجم هذه الأنواع من

---

(1) د. نجلاء الأهواى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التمثل فى مصر " ،  
لجتماع خبراء حول التمثل فى دول الإسكوا ، مرجع سابق ، ص 98 .

## الفصل الثاني

البطالة ومعدلاتها من خلال المقياس العلمى للبطالة، وإجراء ذلك، فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات رئيسة هى: القطاعات السليمة، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية.

وقد تم تقدير الإنتاجية المتوسطة للعمل فى هذه القطاعات الثلاثة ، ومن خلال مقارنتها؛ اتضح أن أعلى متوسط للإنتاجية فيما بينها يتحقق فى قطاعات الخدمات الإنتاجية، وإذا، فقد تم اتخاذ بوصفه مؤشراً للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية فى الاقتصاد القومى.

وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعى الذى يحافظ على استقرار الأسعار فى حدود 5 % - مثلاً- وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمى هى 0.95 من قوة العمل الكلية. وبالاعتماد على العلاقات السابق ذكرها فى الفصل السابق مباشرة فى المحور ( 1-2 )- فإنه قد تم تحديد حجم البطالة ومعدلها وفقاً لهذا المفهوم كما هو موضح فى الجدولين ( 1-2 ) م (ب)، ( 1-2 ) م (ج).

ويتضح من هذين الجدولين، أن معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى يتراوح فيما بين 26 % - 41 % خلال تلك الفترة، وبمتوسط يقدر بحوالى 33 % من قوة العمل، أى أن ثلث قوة العمل المصرية كانت فى صورة بطالة وفقاً لهذا المفهوم.

وقد تم تحديد معدل البطالة غير الصريحة عن طريق طرح معدل البطالة للمافرة - والسابق تحديده - من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى، ويعنى ذلك أن معدل البطالة غير الصريحة خلال الفترة ( 1981-74 ) يتراوح حول متوسط قدره 29 % تقريباً؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد. غير أنها تكون فى صورة مستترة، وهو ما يخفف من عبئها على أفراد المجتمع، ولكنها تعوق تحقيق عمليات النمو والتنمية الاقتصادية بالمجتمع على المدى الطويل.

### الفصل الثاني

ورغم احتمال وجود مغالاة في تقدير حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمي، مما انعكس بدوره على حجم البطالة غير الصريحة ومعدلها<sup>(1)</sup>، إلا أنه - وبصفة عامة - يشير إلى معاناة الاقتصاد المصري بدرجة كبيرة من كافة أشكال البطالة، وإن كانت أقلها في هذه الفترة هي الصورة الصريحة أو السافرة للبطالة.

## 2-3 : تطور مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادي ( 1991-82 ) :

لقد شهد الاقتصاد المصري حالة من الركود الاقتصادي مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي تحت تأثير بعض العوامل الخارجية، أهمها: الركود الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة وما ترتب عليه من انخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية<sup>(2)</sup>. وقد صاحب ذلك، تناقص موارد البلاد من مصادر النقد الأجنبي الرئيسية وهي: صادرات البترول، والتحويلات الخارجية، وإيرادات قناة السويس، والسياحة. في الوقت الذي قد حلت فيه آجال السداد لأقساط الديون المستحقة وفراقدها بعد انقضاء فترة السماح، وصارت تستنزف ما يقرب من نصف حصة إيرادات الصاب الجارى - في عام 1986/85 على سبيل المثال - ومن ثم، فقد وصل الازدهار الاقتصادي الذي ساد في السبعينيات إلى نهايته، وظهرت بجلاء جوانب الضعف المزمن في بنية الاقتصاد المصري، وبدأت الاختلالات - وكذا الجمود الهيكلي - الذي استطاع رخاء السبعينيات

(1) وذلك بسبب وجود تفاوت كبير بين الإنتاجية المتوسطة الفعلية والإنتاجية المتوسطة المحتملة

- الافتراضية - فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى.

(2) حيث كان يمثل محركاً رئيساً للنمو في الاقتصاد المصري.

حجبها مؤقتاً تمارس ضغوطاً شديدة على الاقتصاد القومي<sup>(1)</sup>.

وتمثلت حالة الركود في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة في تناقص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من حوالى 9.5 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الرواج الاقتصادى إلى ما بين 6 %، 7 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ( 1985-83 ) ثم استمر هذا المعدل فى الانخفاض حتى وصل إلى 1 % فى عام 1989، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 2-4 ) م. وقد تزايد اعتماد مصر على الموارد الخارجية من خلال القروض والمساعدات خلال النصف الأول من الثمانينيات؛ مما ترتب عليه زيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حجم المديونية الخارجية التى قفزت إلى 42.1 مليار دولار فى عام 1985، وزادت لتصل إلى 46 مليار دولار فى عام 1986<sup>(2)</sup>. وفضلاً عن ذلك؛ فقد ازداد عجز الموازنة العامة من 19.1 % من الناتج المحلي الإجمالي فى عام 1982 ليصل إلى 22.8 % فى عام 1985، غير أنه أخذ فى الانخفاض بعد ذلك نتيجة إتباع الحكومة المصرية سياسات مالية ونقدية انكماشية، ويوضح الجدول رقم ( 2-4 ) م أهم تلك الاختلالات سواء الخارجية منها أو الداخلية فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة<sup>(3)</sup>.

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- International Monetary Found, Arab Republic of Egypt, *Recent Economic Development*, IMF, Washington, D. C., 1989, p. 1.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, *World Debt Tables*, W. B., Washington D. C., 1991, p. 167.

(3) ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Sullivan D. J., "The Political Economy of Reform in Egypt", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 22, Iss. 3, Aug. 1990, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org>. 20/12/2002, pp. 318, 319.

## الفصل الثاني

وباتباع الأسلوب السابق نصه - كما في البند ( 2-2-2 ) - سوف يتم تناول كل من البطالة الصريحة - التي تقاس من خلال المقياس الرسمي للبطالة - والبطالة غير الصريحة التي يمكن تحديدها من خلال المقياس العلمي للبطالة.

لأولاً : البطالة الصريحة ( السفرة ) : انعكست الآثار الإنكماشية - سافة الذكر - سلبياً على سوق العمل؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة السفرة، ذلك أنه بعد انقضاء ما يربو على ربع قرن من تولى الدولة مسئولية القيادة لعملية التنمية وتبنيها تحقيق هدف للتوظيف الكامل، بدأت مشكلة البطالة السفرة تتفاقم في الاقتصاد المصري متخذة عدة أبعاد ومنذرة بالخطر على كل من المستويين: الاقتصادى والاجتماعى، فضلاً عن انعكاساتها السياسية. فقد اتجه معدل البطالة السفرة إلى التزايد مع مر الزمن؛ حيث ارتفع من 2.2 % فى عام 1960 إلى 7.7 % فى عام 1976، ثم قفز ليصبح 14.7 % فى عام 1986؛ بما يمثل حوالى 2.11 مليون عاطل فى هذا العام الأخير<sup>(1)</sup>، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 1-2 ) وكذلك الشكل رقم ( 2-4 ). ولا تقتصر مشكلة البطالة على الشكل الصريح منها - فقط - بل تتعداه إلى أشكال أخرى تشمل مختلف صور الاستخدام غير الأمثل لقوة العمل فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى<sup>(2)</sup>.

(1) وفقاً لبعض الدراسات فإن معدل البطالة قد تراوح فيما بين 15 % - 20 % فى نهاية الثمانينيات، يرجع فى ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance?", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 25, Iss. 3, Aug. 1993, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org..26/12/2002>, p. 410.

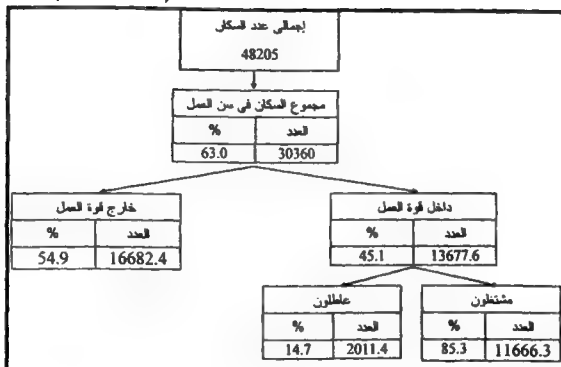
(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Assaad R., Commander S., Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Egypt, *op. cit.*, pp. 342 , 343.

شكل رقم ( 2-4 )

العلاقة بين هيكل السكان والتوظيف والبطالة في مصر وفقاً لتعداد السكان عام 1986

( العدد بالآلاف فرد )



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان عام 1986*، مأخوذ من

بيانات الجدول رقم ( 1-2 ).

ويمكن رصد أهم الانعكاسات على سوق العمل ومشكلة البطالة المسافرة خلال فترة الركود الاقتصادي فيما يلي:

- ( ١ ) عرض للعمل: لقد زاد حجم قوة العمل في مصر من حوالي 10.5 مليون فرد عام 1981/80 إلى حوالي 14.8 مليون فرد في عام 1991/90، بزيادة قدرها 4.3 مليون فرد، ومن ثم، يكون التفتق إلى سوق العمل حوالي 423 ألف فرد

## الفصل الثاني

فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات، وبمعدل نمو 3.4 % فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد - وهو يفوق معدل نمو السكان والمقدر بحوالى 2.8 % فى المتوسط سنوياً<sup>(1)</sup>. ويعزى هذا الارتفاع الكبير فى معدل نمو قوة العمل خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها إلى:

• تراجع الطلب الخارجى على العمالة المصرية، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، وما ترتب عليه من موجة ركود اقتصادى حادة فى اقتصاديات الدول العربية النفطية؛ ومما زاد من تفاقم تلك المشكلة وزيادة الموقف سوءاً أن سوق العمل المصرى قد شهد هجرة عكسية بدأت منذ منتصف الثمانينيات وتفاقمت مع حرب الخليج الثانية، وترتب على ذلك زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل، وأسهم فى زيادة رصيد البطالة القائم .

• تغير الهيكل العمرى للسكان وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً حيث أنه فى عام 1990 على سبيل المثال كان حوالى 57% من السكان فى الفئة العمرية ( 15- 64 ) سنة، رغم أن قوة العمل تمثل حوالى 27.2 % - فقط - من الحجم الكلى للسكان<sup>(2)</sup>. هذا فضلاً عن زيادة نسبة الإنث فى قوة العمل<sup>(3)</sup>.

( ب ) الطلب على العمل: لقد زاد عدد المشتغلين فى الاقتصاد المصرى من حوالى 11.4 مليون فرد فى عام 1981/80 إلى حوالى 13.4 مليون فرد فى عام 1991/90 بزيادة إجمالية حوالى 2 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 194 ألف فرد

(1) مصوب من بيانات الجدول رقم ( 2-1 ) م ( ا ) .

(2) ويمكس هذا ارتفاع عبء الإعالة ، يرجع فى ذلك إلى:

- البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم لعام 1992 ، واشنطن ، 1992 ، ص 230.

(3) وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً من خلال دراسة هيكل البطالة وفقاً لمعيار

النوع فى الفصلين الثالث والسابع من هذه الدراسة.

### الفصل الثاني

في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 1.6 % في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد وهذه القيم أقل بكثير في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها، كما هو موضح في بيانات الجدول رقم ( 3-2 ) وكذلك الجدول رقم ( 3-2 ) م.

#### جدول رقم ( 3-2 )

توزيع المشتكين على قطاعات الاقتصاد القومي والتسويق النسبي لكل قطاع من الزيادة في أعداد المشتكين، ومتوسط معدل نمو المشتكين خلال الفترة ( 81/80 - 1991/90 )

القطاع	عام 1981/80		عام 1991/90		المتوسط السنوي لمعدل نمو المشتكين (%)	المتوسط السنوي لاستهلاك المصلحة ( ألف فرد )	النسبة المئوية من الزيادة في المشتكين (%)
	الحدد	النسبة (%)	الحدد	النسبة (%)			
الزراعة	4200	36.7	4513	33.7	0.7	31.3	16.2
الصناعة والتعدين	1430	12.5	1676	12.5	1.7	24.7	12.7
البتروك والكهرباء	83	0.7	132	1.0	4.7	4.9	2.5
التشييد والبناء	657	5.7	822	6.1	2.6	16.5	8.5
إجمالي القطاعات السلعية	6370	55.7	7143	53.4	1.2	77.3	39.9
النقل والمواصلات وقناة السويس	460	4.0	575	4.3	2.4	11.5	5.9
التجارة والمال والتأمين	1207	10.5	1378	10.3	1.4	17.2	8.9
السياحة	91	0.8	147	1.1	5.2	5.6	2.9
إجمالي قطاعات الخدمات الإستهلكية	1757	15.4	2100	15.7	1.9	34.3	17.7
الإسكان	166	1.5	200	1.5	1.9	3.4	1.9
المرافق العامة والخدمات الحكومية	2146	18.8	2744	20.5	2.6	59.8	30.9
الخدمات الشخصية	1000	8.7	1189	8.9	1.9	18.9	9.8
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	3312	29.0	4133	30.9	2.3	82.1	42.4
المستوى القومي	11439	100	13376	100	1.6	193.7	100

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم ( 3-2 ) م.

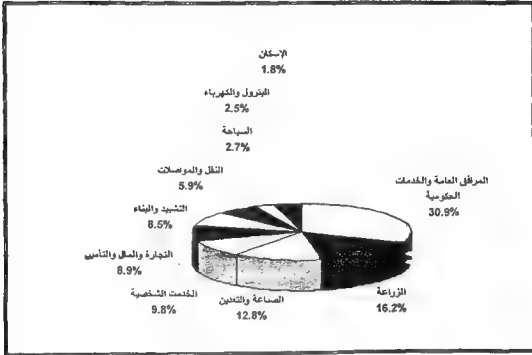


ويتضح من بيانات هذين الجدولين وكذلك الشكل رقم ( 2-5 ) ما يلي:

( 1 ) تراجعت نسبة المشتغلين فى القطاعات الملحة بدرجة محدودة من 57 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1982/81 إلى 53.4 % فى عام 1991/90، وقد كان معدل نمو العمالة بها 1.2 % فى المتوسط سنوياً، وهو أقل من نظيره على المستوى القومى خلال هذا العقد، واستوعبت هذه القطاعات حوالى 40 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ بما يمثل حوالى 77 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى استمرار معدل نمو العمالة فى القطاع الزراعى عند مستوى متكنى وهو 0.7 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 16.2 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، ومن ثم، انخفضت نسبة المشتغلين فى الزراعة من حوالى 37 % من إجمالى المشتغلين فى بداية هذا العقد إلى حوالى 34 % فى نهايته. بينما كان معدل نمو العمالة فى قطاع الصناعة 1.7 % فى المتوسط سنوياً، معادلاً تقريباً لنظيره على المستوى القومى، ولذا، حافظ هذا القطاع على نصيبه النسبى من المشتغلين على المستوى القومى، واستوعب 12.7 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. وتأثر قطاع التشييد والبناء بدرجة كبيرة بحالة الركود الاقتصادى وتباطأت قدرته على استيعاب مزيد من العمالة، ومن ثم، تراجع معدل نمو العمالة به خلال هذا العقد - مقارنة بالفترة السابقة - وأصبح 2.6 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 8.5 % - فقط - من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. أما قطاع البترول والكهرباء فقد حقق معادلاً مرتفعاً لنمو العمالة وهو 4.7 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 2.5 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد.

شكل رقم ( 2-5 )

النصيب النسبي لقطاعات الاقتصاد القومي من الزيادة في العمالة القومية  
خلال فترة الركود الاقتصادي ( 1991/90-81/80 )



المصدر : بيانات الجدول رقم ( 2-3 ).

( 2 ) تراجع معدل نمو العمالة في قطاعات الخدمات الإنتاجية في هذه الفترة - مقارنة بالفترة السابقة عليها- وأصبح حوالي 1.9 % في المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 34.3 ألف فرد في المتوسط سنوياً واستوعبت حوالي 18 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وزاد نصيبها النسبي من إجمالي المشتغلين بدرجة محدودة -0.5 % فقط - خلال هذا العقد. ويعزى ذلك إلى تراجع معدل نمو العمالة بقطاع التجارة والمال والتأمين إلى 1.4 % في المتوسط سنوياً، واستوعب هذا القطاع 9 % من الزيادة في العمالة القومية

## الفصل الثاني

المحققة خلال هذا العقد. بينما حقق قطاعي النقل والمواصلات وثقافة السويش، والمصلحة معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بكل منهما وهو 2.4 %، 5.2 % في المتوسط سنوياً على الترتيب، واستوعب كل منهما حوالي 6 %، 3 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد على الترتيب.

( 3 ) حققت قطاعات الخدمات الاجتماعية معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بها مقارنة بالقطاعات الأخرى، والمستوى القومي وهو 2.3 % في المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 82 ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد؛ مما ترتب عليه استيعابها لحوالي 42 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة في هذا العقد، وزاد نصيبها النسبي من 28 % من إجمالي المشتغلين في بداية هذا العقد إلى حوالي 31 % في نهايته.

ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة ما استوعبه كل من قطاعي الخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية؛ حيث استوعب كل منهما حوالي 31 %، 10 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وقد كان معدل نمو العمالة بكل منهما حوالي 2.6 % ، 1.9 % في المتوسط سنوياً على التوالي خلال هذا العقد. وقد كان ذلك نتيجة لاستمرار الحكومة في التزامها بسياسة تعيين الخريجين على الأكل في النصف الأول من هذا العقد، وتراجعها تدريجياً في النصف الثاني منه؛ مما ترتب عليه ارتفاع النصيب النسبي للمشتغلين في قطاع الخدمات الحكومية من 18 % من إجمالي المشتغلين في بداية هذا العقد إلى حوالي 21 % في نهايته. واستوعب قطاع الإسكان حوالي 2 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد رغم تحقيقه لمعدل نمو يفوق نظيره على المستوى القومي.

## الفصل الثاني

يتضح مما سبق، أن قطاعي المرافق العامة والخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية استوعبا معاً حوالي 41 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وتراجع دور قطاعي البناء والتشييد، والتجارة والمال والتأمين في استيعاب العمالة في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها، وذلك لتأثرهما بدرجة كبيرة بحالة الركود الاقتصادي. كما يلاحظ استمرار تراجع دور القطاعات السلبية وزيادة دور قطاعات الخدمات ولكن بدرجة أقل في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها.

( حـ ) حجم البطالة ومعدلها: إن معدل نمو قوة العمل كان أعلى من ضعف معدل نمو المشتغلين خلال عقد الثمانينيات، ومن ثم، فإنه في الوقت الذي كان فيه التناقض السنوي إلى سوق العمل حوالي 423 ألف فرد في المتوسط؛ كانت فرص العمل المتاحة حوالي 194 ألف فرصة عمل في المتوسط سنوياً - بما يمثل أقل من نصف عدد الوافدين إلى سوق العمل - وهذا يعني أن حوالي 229 ألف فرد في المتوسط سنوياً في سن العمل ويبحثون عن العمل ولا يجدونه، ومن ثم، ينضمون إلى رصيد البطالة القائم<sup>(1)</sup>. وهو الأمر الذي ترتب عليه، تفاقم مشكلة البطالة المافرة، التي وصل معدلها إلى أعلى قيمة له وهو 14.7 %؛ بما يفوق

---

<sup>(1)</sup> وهو الأمر الذي تؤيده إحدى الدراسات من أن التناقض السنوي إلى سوق العمل في النصف الثاني من الثمانينيات كان حوالي 450 ألف فرد في المتوسط، في حين أن فرص التوظيف المتاحة كانت حوالي 150 ألف فرصة عمل سنوياً، ومن ثم، أضيف حوالي 300 ألف فرد إلى رصيد البطالة سنوياً، يرجع في ذلك إلى:

- د. شودة سمعان شودة، " البطالة في مصر : دراسة تحليلية "، مفكرة كارجية رقم ( 1524 )، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو 1991، ص 20.

### الفصل الثاني

2 مليون عاطل وفقاً لتعداد عام 1986<sup>(1)</sup>. كما قدر متوسط معدل البطالة خلال هذا العقد بما يفوق 7 % في المتوسط سنوياً، وقدر معدل نمو البطالة بحوالى 9.1 % في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. وهذا ما يوضحه الشكل رقم ( 2-3 ) وكذلك الجدول رقم ( 1-2 ) م (1).

وبالتالى، فإن التوازن الظاهرى في سوق العمل المصرى - الذى تحقق خلال فترة الرواج الاقتصادى - قد اختل خلال فترة الركود الاقتصادى نتيجة لاعتماده على آليات خاصة وموقوتة يصعب الاعتماد عليها كثيراً، وكان من المنطقي أن تبرز مشكلة البطالة المسفرة في مصر وتتفاقم بشكل حاد بعدما فتحت هذه الآليات فاعليتها.

ومما سبق، يتضح أن سوق العمل المصرى عانى من مشكلات هيكلية متراكمة؛ إذ أنها تمتد إلى فترة الستينيات من القرن الماضى، وزادت حداثها خلال عقد السبعينيات، وتقدّرت في منتصف الثمانينيات. وتمثل ذلك في اختلالات هيكلية في سوق العمل مع وصول مشكلة البطالة إلى مستويات حرجة بلغت تهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على حد سواء.

ويمكن حصر أهم العوامل التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة المسفرة في مصر خلال تلك الفترة في نوعين من العوامل:

النوع الأول وهى العوامل الخارجية: وقد أسهمت هذه العوامل في انخفاض معدل الاستثمار المحلى، ومن ثم، تراجع معدل النمو الاقتصادى؛ مما أدى إلى تناقص فرص العمل الجديدة، وتتمثل أهمها فيما يلى:

---

(1) وذلك وفقاً للنتائج الأولية في تعداد عام 1986 ؛ بينما وفقاً للنتائج النهائية كان معدل البطالة المسفرة حوالى 12.4 % من قوة العمل.

## الفصل الثاني

( 1 ) تراجع أسعار الصادرات المصرية وفي مقدمتها أسعار البترول، ومن ثم، تراجع متحصلات الدولة من الصادرات<sup>(1)</sup>.

( 2 ) زيادة أعباء الديون الخارجية؛ حيث أصبحت خدمة هذه الديون تلتهم ما يزيد عن 60 % من إجمالي حصيللة الصادرات المصرية<sup>(2)</sup>.

( 3 ) ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على الاستيراد؛ مما أثر سلبياً فى معدل الاستثمار المحلى وبدوره فى معدل النمو الاقتصادى.

( 4 ) انخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية، وخاصة فى دول الخليج العربى وعودة أعداد كبيرة بسبب موجة الركود الاقتصادى بها، هذا فضلاً عن الانتهاء من تشييد جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية فى هذه الدول<sup>(3)</sup>.

النوع الثانى وهى العوامل الداخلية: وقد أسهمت هذه العوامل فى انخفاض قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب مزيد من العمالة وخاصة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وتمثل أهمها فيما يلى:

( 1 ) تراجع الحكومة عن سياسة تعيين للخريجين الجدد، فضلاً عن الاتجاه إلى تحرير القطاع العام تدريجياً.

---

<sup>(1)</sup> وقد انعكس ذلك فى صورة تدهور شروط التجارة بصورة ملموسة كما توضحه بيانات الجندول رقم ( 2-4 ) م.

<sup>(2)</sup> أحمد زكى محمود، دور السياسة الاستثمارية فى سياسة التوظيف فى مصر مع دراسة تطبيقية عن الفترة من 1982 إلى 1996، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1998، ص 57.

<sup>(3)</sup> حسام الدين محمد صديق ، المتغيرات الحديثة فى سوق العمل فى مصر ومواجهة مشكلة البطالة ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2002 ، ص ص 41 ، 42.

## الفصل الثاني

( 2 ) تراجع قدرة القطاع الهامشي في استيعاب مزيد من العمالة الجديدة،

بسبب النمو المفرط الذي أخذ مكانه في هذا القطاع، فضلاً عن تراجع الطلب عن الخدمات التي يؤديها.

( 3 ) تكتى معدل النمو في القطاع الزراعي؛ مما ترتب عليه وجود فائض في

قوة العمل الريفية وتدفق جزء كبير منها إلى المدن.

( 4 ) تزايد الاعتماد على الأساليب الفنية الحديثة والمكثفة لرأس المال في

قطاعي الزراعة والصناعة؛ مما أدى إلى انخفاض قدرتهما في استيعاب مزيد من العمالة<sup>(1)</sup>.

( 5 ) قيام الحكومة بتنظيم القطاع العام، والتخلص من عبء جزء من العمالة

الزائدة في وحدته؛ مما ترتب عليه انخفاض العمالة الصناعية به من 605 ألف عامل في عام 1984 إلى 564 ألف عامل في عام 1989<sup>(2)</sup>.

ومما سبق، يتضح أن العوامل الخارجية تشير إلى تأثير التبعية الاقتصادية الخارجية للاقتصاد المصري، في حين تشير العوامل الداخلية إلى آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتراجع دور الدولة، وتعرض عملية التنمية، وأسهم ذلك كله في تفاقم مشكلة البطالة.

---

(1) وقد ترتب على ذلك زيادة في إنتاجية العمل بحوالي 10 % سنوياً، وهذا الإجراء يقلل من البطالة المقنعة والجزئية ويحولها إلى بطالة سافرة، يرجع في ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهواني، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التشغيل في مصر " ،

اجتماع خبراء حول التشغيل في دول الإسكوا، مرجع سابق، ص 99.

(2) يرجع إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, p. 71.

## الفصل الثاني

ثانياً : البطالة غير الصريحة: وقد تم تقدير كل من حجم هذه البطالة ومعدلاتها من خلال المقياس العلمى للبطالة الذى يحدد البطالة الكلية فى المجتمع<sup>(1)</sup>، اعتماداً على المقارنة بين الإنتاجيات المتوسطة الفعلية والمحتملة فى المجتمع كما هو موضح فى الجدولين ( 1-2 ) م ( ب )، ( 1-2 ) م ( ح )، ويتضح منهما؛ أن معدل البطالة وفقاً لهذا المفهوم قد تراوح فيما بين 41 % - 52 % من إجمالى قوة العمل خلال تلك الفترة. وهذا يعنى أن نصف قوة العمل المصرية كانت فى حالة بطالة خلال عقد الثمانينيات وفقاً للمفهوم العلمى للبطالة.

وبعد طرح معدل البطالة للسافرة من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى، يتضح أن معدل البطالة غير الصريحة تراوح حول متوسط يقدر بحوالى 37 % من إجمالى قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 5 مليون فرد.

ويتضح مما سبق، ارتفاع حجم البطالة ومعدلاتها خلال فترة الركود الاقتصادى ( 1991-82 ) مقارنة بفترة الرواج الاقتصادى، سواء أكان ذلك بالنسبة للبطالة الصريحة أم البطالة غير الصريحة، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب سواء الداخلية منها أو الخارجية - والسبق نذكرها فى توضيح أسباب تفقم البطالة للسافرة خلال عقد الثمانينيات - وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً - أيضاً - فى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

---

<sup>(1)</sup> وذلك بنفس الأسلوب كما فى البند ( 2-2-2 ) .



## • الخلاصة

عرف المجتمع المصري عديداً من صور البطالة سواء كانت سافرة لم مقنعة أم اختيارية، وتتمثل البطالة السافرة في فائض العرض في سوق العمل، وترجع إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ومن ثم، معدل نمو قوة العمل بما يفوق قدرة الاقتصاد القومي على توفير فرص العمل الكافية للعديد من الأسباب.

وتأخذ البطالة السافرة عدة أشكال أهمها: البطالة الهيكلية نتيجة لعدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري، وبخاصة زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتزايد استخدام الأساليب الفنية الحديثة المكثفة لرأس المال. والبطالة الموسمية خاصة في قطاعي الزراعة والسياحة، وبطالة المتعلمين نتيجة لتراجع الطلب على العمالة المؤهلة سواء داخلياً أو خارجياً منذ بداية الثمانينيات مع استمرار تزايد أعداد الخريجين. ويعكس هذا الأمر عدم توافق السياسة التعليمية مع كل من متطلبات سوق العمل وسياسات التنمية. بينما البطالة المقنعة فقد كانت نتيجة لزيادة عرض العمل بمعدلات مرتفعة مع قصور فرص التوظيف؛ مما أدى إلى لشغال فائض العرض في مجالات ذات إنتاجيات منخفضة أو منعمة، خاصة في الزراعة والخدمات الحكومية والقطاع العام. أما البطالة الاختيارية فتتمثل في الأفراد العازفين عن العمل في ظل الأجور المائدة رغم قدرتهم على العمل، تمثيلاً مع فكرة منحى عرض العمل الملتوى إلى الخلف - لكن عند مستويات منخفضة من الأجور - وتنتشر فيما بين أفراد الهجرة المرتدة، وفي الريف المصري.

ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي آثار إيجابية على سوق العمل، وتمتع الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 74 - 1981 ) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل؛ إذ تم توظيف حوالي 364 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وكان معدل نمو التشغيل حوالي

## الفصل الثاني

3.7 % فى المتوسط سنوياً؛ بما يفوق معدل نمو كل من السكان وقوة العمل، وقد أسهم ذلك فى عدم تقاوم مشكلة البطالة المسافرة، التى لم يتجاوز معدلها 7.7 % فى عام 1976، ومن ثم، لم تمثل البطالة مشكلة كبيرة خلال تلك الفترة، التى عرفت بفترة الانتعاش الاقتصادى طويل الأجل، وذلك بسبب تزايد الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات وخاصة الاجتماعية فى استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، هذا إلى جانب سياسة التعيين الحكومى، فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى بسبب السياسات المالية والنقدية التوسعية والظفرة الكبيرة فى موارد البلاد من النقد الأجنبى. وقد ترتب على ذلك كله، إحداث توازن فى سوق العمل؛ غير أن الصورة قد اختلفت بالنسبة للبطالة غير الصريحة التى قدر معدلها بحوالى 29 % فى المتوسط من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد، وهو ما يشير إلى معاناة الاقتصاد المصرى بدرجة كبيرة من الأنواع غير الصريحة من البطالة مقارنة بالشكل الصريح لها.

وقد شهد الاقتصاد المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى ( 1991-82 )

اختلالات واضحة فى سوق العمل؛ حيث بدأت مشكلة البطالة المسافرة فى التقاوم بعدما فقدت الآليات الموقوفة فى السبعينيات فاعليتها فى المحافظة على المستوى المرتفع من التشغيل، الذى لم يصل إلى حوالى 200 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات فى حين كان اللافدون إلى سوق العمل حوالى 423 ألف فرد فى المتوسط؛ مما أدى إلى وصول هذه البطالة إلى مستويات حرجة -وصل معدلها إلى 14.7 % فى عام 1986- وباتت تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى ويرجع ذلك إلى مجموعتين من العوامل تتمثل الأولى منهما فى: عوامل خارجية تشتمل على تراجع أسعار الصادرات وحصيلتها، وزيادة حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها، وضعف

## الفصل الثاني

القدرة على الاستيراد، وانخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية وتراجع تحويلاتها، وترتب على ذلك كله انخفاض معدل نمو الاستثمارات القومية، ومن ثم، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. وتتمثل الثقلية منهما فى: عوامل داخلية أهمها تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وانخفاض قدرة القطاع غير المنظم على استيعاب مزيد من العمالة، وتراجع النمو فى القطاع الزراعى، وتزايد الاعتماد على الأساليب الفنية المكثفة لرأس المال، وقد أسهمت هذه العوامل فى تخفيض قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل. وقد كان معدل البطالة غير للصريحة مرتفعاً -أيضاً- حيث قدر بحوالى 37 % فى المتوسط من قوة العمل؛ بما يقترب من 5 مليون فرد. ويتضح من ذلك زيادة حدة مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادى مقارنة بفترة الرواج الاقتصادى، سواء أكان ذلك بالنسبة للبطالة للصريحة أو البطالة غير للصريحة.



## الفصل الثالث

### هيكـل البطالة فى الاقتصاد المصرى

لقد اتضح - مما سبق - أن هناك اختلافات جوهرية فى تقديرات حجم البطالة ومعدلاتها وفقاً لاختلاف مصدر التقدير. غير أن التقديرات - كافة - تتفق فيما بينها على تزايد كل منهما خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضى؛ بحيث صارت مشكلة البطالة تمثل أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى. ذلك أن معدلات البطالة السافرة قد ازدادت بصورة كبيرة من 2.2 % من إجمالى قوة العمل فى عام 1960 لتصبح 7.7 % فى عام 1976، ثم قفزت إلى 14.7 % فى عام 1986، وقدرت أعداد العاطلين المناظرة لذلك بحوالى ( 175 ، 850 ، 2011 ) ألف عاطل فى الأعوام الثلاثة على الترتيب.

ولا يكمن جوهر المشكلة - حقيقة - فى معدل البطالة وحده؛ إذ أن كثيراً من الدول تتعايش مع معدلات للبطالة قريبة من / أو أعلى من تلك المعدلات؛ غير أن الوضع يختلف فى ظروف الاقتصاد المصرى؛ حيث تشير الشواهد إلى وجود بطالة مقنعة وموسمية وجزئية - أيضاً - فى عديد من قطاعات الاقتصاد القومى، فضلاً عن تلك البطالة السافرة.

وعليه؛ فإن المشكلة لا تتمثل - فقط - فى زيادة حجم البطالة وارتفاع معدلها، وإنما تكمن فى بعض الخصائص التى تسمت بها، والتى أثارت كثيراً من الجدل فيما يتعلق بدلالاتها والآثار المترتبة عليها؛ فالبيانات السابقة ما هى إلا بيانات إجمالية، وإن كانت قد ألقت الضوء على مدى جسامـة المشكلة، إلا أنها عجزت عن إعطاء صورة تغيد التحليل الاقتصادى لظاهرة البطالة للسافرة فى مصر؛ حيث أنها تعاملت مع سوق

### الفصل الثالث

العمل على أنه سوق واحد متجانس؛ بينما هو في حقيقة الأمر ينقسم إلى عدة أسواق، لكل منها سماته الخاصة به سواء بالنسبة للحضر أو للريف، وما إذا كان العامل ذكراً أم أنثى، ووفقاً للحالة التعليمية، وكذلك الفئة العمرية ونوع التعتل بالنسبة للفرد العاطل.

وإذا كان تشخيص الظاهرة يسهم في علاجها؛ فإن الأمر يتطلب مزيداً من التحليل للكشف عن هيكل للظاهرة وخصائصها، وتطيل اتجاهاتها، وتبايناتها النوعية والمكانية، ونوع التعتل، فضلاً عن خصائص المتعتلين العمرية والتعليمية خلال هذه الفترة من الدراسة ( 1991-74 ).

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى خمسة محاور، يتم من خلالها تناول هيكل البطالة وفقاً للمعايير التالية: النوع، والمكان، ونوع التعتل، والفئة العمرية، والحالة التعليمية.

### **3-1 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع ( الذكور والإناث )**

يمكن متابعة تطور حجم البطالة ومعدلاتها في مصر وفقاً لمعيار النوع، أى فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة بيانات الجدول رقم ( 3-1 )، وكذلك الشكل رقم ( 3-1 ). ويلاحظ منهما ما يلي:

جدول رقم ( 1-3 )

تطور حجم البطالة بين الذكور والإناث في سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 ، وكذلك على 1989 ، 1990

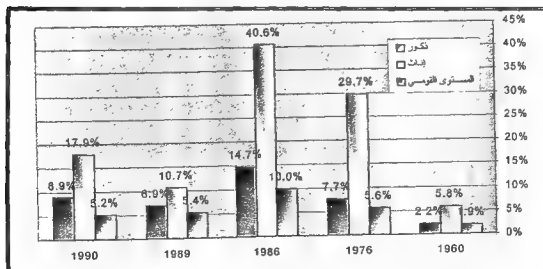
السنة	البيان		ذكور		إناث		الإجمالي	
	عدد	النسبة (%)	عدد	النسبة (%)	عدد	النسبة (%)	عدد	النسبة (%)
1960	139	79.5	36	20.5	175	100	175	100
1976	558	65.5	292	34.5	850	100	850	100
1986	1159	57.6	852	42.4	2011	100	2011	100
1989	616	56	492	44	1108	100	1108	100
1990	602	45	744	55	1346	100	1346	100

المصدر : - بيانات الجدول رقم ( 1-3 ) م.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الصحة بالعينة في عامي 1989 ، 1990 .

شكل رقم ( 1-3 )

تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث في سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 ، وكذلك على 1989 ، 1990 ( % )



المصدر : - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للسنوات 1960 ، 1976 ، 1986 .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الصحة بالعينة في عامي 1989 ، 1990 .

### الفصل الثالث

• أن النصيب النسبي للبطالة بين الذكور كان أخذًا في الانخفاض باستمرار خلال الفترة ( 1990-60 )؛ حيث كان يمثل 79.5 % من إجمالي حجم البطالة في بداية هذه الفترة، لتخفّض إلى 45 % في نهايتها. ويعكس هذا الاتجاه -بالضرورة- تزايد النصيب النسبي للبطالة بين الإناث؛ حيث ارتفع هذا النصيب من 20.5 % من إجمالي حجم البطالة في بداية هذه الفترة إلى 55 % في نهايتها.

• الارتفاع النسبي لمعدل البطالة بين الإناث في سنوات التعداد - كافة - مقارنة بنظيره فيما بين الذكور؛ حيث كان معدل البطالة فيما بين الإناث حوالي 6 %، 30 %، 41 % في تعدادات 1960، 1976، 1986 على التوالي. في حين كانت المعدلات المناظرة لها فيما بين الذكور حوالي 2 %، 6 %، 10 % في هذه التعدادات الثلاثة على التوالي.

• أكد بحث قوة العمل بالعينة في عامي 1989، 1990 ارتفاع معدل البطالة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور؛ حيث كان معدل البطالة بين الإناث حوالي 11 %، 19 % في هذين العامين على التوالي، في حين كان للمعدل المناظر لهما فيما بين الذكور حوالي 5 % في كل من هذين العامين.

يرجع تزايد معدل البطالة فيما بين الإناث ، وتزايد أهميته النسبية في إجمالي البطالة مقارنة بالذكور خلال هذه الفترة إلى عديد من الأسباب نل أهمها<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومي ، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 173 ) ، القاهرة، يوليو 2003 ، ص ص 27-29.



### الفصل الثالث

( 1 ) التوسع فى تعليم الإناث، فضلاً عن تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة فى الريف؛ مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، ومن ثم، زيادة عرض العمل من الإناث وزيادة نصيبهن النسبى فى قوة العمل من حوالى 9 % فى عام 1976 إلى حوالى 12 % فى عام 1986<sup>(1)</sup>، ثم إلى حوالى 26 % فى عام 1990<sup>(2)</sup>. وفى مقابل ذلك تراجع النصيب النسبى للذكور فى قوة العمل باستمرار من 91 % إلى 88 %، ثم إلى 74 % فى الأعوام الثلاثة سائفة الذكر على التوالي.

( 2 ) تراجع الحكومة تدريجياً فى سياسة تعيين الخريجين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام خاصة منذ عام 1987، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك بحسبان أن الإدارة الحكومية والقطاع العام كانا يمثلان المستخدم الرئيس لهن فى مجال العمل<sup>(3)</sup>.

( 3 ) التحيز ضد عمل المرأة، بمعنى وجود اتجاه فى سوق العمل يفضل توظيف الذكور على الإناث بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الذكور، وكذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن وجود بعض جهات

---

(1) وقد زادت نسبة الإناث المشاركات فى قوة العمل من 5 % من إجمالى السكان الإناث فى عام 1976 إلى 7 % فى عام 1986 ، يرجع فى ذلك إلى:

- د. ماجد عثمان ، *السكان وقوة العمل فى مصر* ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر 2020 ، مبريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، 2002 ، ص 112.

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *بحث قوة العمل بالعينة فى عام 1990* .

(3) د. ماجدة أحمد شلبي ، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى ، الأسباب والإستراتيجيات المقترحة " ، *نفوة مشكلة البطالة فى مصر* ، الجزء الأول ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، فى الفترة 14-16 يوليو 2001 ، ص 36.

### الفصل الثالث

العمل التي تتضرر من القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة - خاصة في ظل تزايد دور القطاع الخاص - تتمثل في كثرة الإجازات والارتباطات الاجتماعية في حالة الإناث، وعدم وجود التفرغ الكافي للعمل كما في حالة الذكور، ومن ثم، تكون إنتاجية الإناث أقل مقارنة بالذكور على المستوى العام والمتوسط.

( 4 ) زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الذي يهدف إلى تعظيم الربح دون الأخذ في الحسبان بعض الأهداف الاجتماعية التي يمكن أن يهدف إليها كل من القطاع العام والقطاع الحكومي، مثل: مراعاة ظروف عمل المرأة، حتى يمكنها الموازنة بين مسؤولياتها في العمل ومسؤولياتها الاجتماعية.

وينتج عن ذلك كله، زيادة الطلب على الإناث في سوق العمل بمعدلات أقل من المعدلات التي يتزايد بها المعروض من قوة العمل لدى الإناث؛ مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهم، وبالتالي، يسهم في زيادة حجم البطالة ومعدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيراتها فيما بين الذكور.

### 2-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان ( الريف والحضر )

لا تقدم البطالة في صورتها المطلقة ومعدلاتها - بوضاً - إلا جانباً واحداً لصورة البطالة في مصر؛ إذ أن إيمان النظر في تلك الأرقام وتكوينها يؤكد وجود اتجاهات بالغة الأهمية، يتمثل أهمها في تزايد معدلات البطالة في الريف بمعدل أسرع

### الفصل الثالث

عن ارتفاع معدل البطالة بالحضر، وارتفاعها - أيضاً - عن المعدل القومى للبطالة<sup>(1)</sup>. وهذا ما توضحه - تفصيلاً - بيانات الجدولين ( 1-3 ) م، ( 2-3 ) م، وما تلخصه بيانات الجدول رقم ( 2-3 ) .

### جدول رقم ( 2-3 )

تطور حجم البطالة ومعدلها فيما بين الريف والحضر فى سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 .

البيان السنة	الريف			الحضر			الإجمالى		
	عدد (ألف فرد)	النسبى (%)	المعدل ( % )	عدد (ألف فرد)	النسبى (%)	المعدل ( % )	عدد (ألف فرد)	النسبى (%)	المعدل
1960	56	32	1.1	119	68	4.3	175	100	2.2
1976	396	47	6.4	454	53	9.5	850	100	7.7
1986	985	49	13.7	1027	51	15.7	2011	100	14.7

المصدر : - بيانات الجدول رقم ( 1-3 ) م.

ويتضح من بيانات هذه الجداول الملاحظات الآتية:

- تزايد معدل البطالة بالمناطق الريفية بصورة أسرع مقارنة بنظيره فى المناطق الحضرية، وخاصة فيما بين فئات الإثاث بالريف؛ حيث وصل معدل البطالة فيما بين هذه الفئات إلى 38 % ، 50 % فى عامى 1976، 1986 على التوالي فى حين كانت المعدلات المناظرة لها فى الحضر 25 %.

(1) هذا فضلاً عن التطورات التى شهدتها الريف المصرى منذ منتصف المبعينيات، التى أثبتت أن البطالة الريفية تأخذ أشكالاً متعددة؛ بالإضافة إلى البطالة المسافرة توجد البطالة المقنعة والجزئية والموسمية، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 61 - 63.

### الفصل الثالث

35 % على التوالي<sup>(1)</sup>. وقد ترتب على ذلك تقارب مستويات البطالة المسافرة في كل من الريف والحضر<sup>(2)</sup>. ويصور هذا الأمر اختلالات سوق العمل وتفاقم مشكلة البطالة خاصة بالريف؛ مما يستدعي أخذها في الحسبان عند وضع سياسة فاعلة لمواجهة مشكلة البطالة في مصر<sup>(3)</sup>.

• ارتفاع النصيب النسبي للبطالة الريفية من 47 % من إجمالي حجم البطالة في عام 1976 إلى 49 % في عام 1986<sup>(4)</sup>. هذا، في الوقت الذي انخفضت فيه قوة العمل في الريف من حوالي 57 % إلى 52 % من إجمالي قوة العمل فيما بين العامين السابقين على التوالي.

• ارتفع معدل البطالة في الريف إلى إجمالي قوة العمل به من 6.4 % في عام 1976 إلى 13.7 % في عام 1986؛ بينما ارتفع معدل البطالة في الحضر من 9.5 % إلى 15.8 % في العامين السابقين على الترتيب.

• ازداد حجم البطالة في الريف من 396 ألف فرد في عام 1976 إلى 985 ألف فرد في عام 1986، بمعدل نمو 9.5 % في المتوسط سنوياً خلال هذه

---

(1) د. مصطفى السيد عبد الحزيب، "مشكلة البطالة في مصر"، المؤتمر الثاني عشر، بعنوان: **البطالة في مصر**، مؤتمر مصر عام 2000، جمعية أصدقاء العلمين المصريين في الخارج، في الفترة 28 - 30 ديسمبر 1996، القاهرة، ص 25.

(2) هذا فضلاً عن ارتفاع معدل كل من: البطالة الموسمية والمقتعة والجزئية في الريف مقارنة بالحضر.

(3) د. سمحة السيد فوزي، "سياسات مواجهة البطالة: رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: **البطالة في مصر**، مرجع سابق، ص 1051، 1052.

(4) تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك لتصل 33.5 % في عام 1990، وذلك وفقاً لبحث قوة العمل بالعينة.

### الفصل الثالث

الفترة<sup>(1)</sup>. فى الوقت الذى كان فيه معدل نمو قوة العمل فى الريف 1.5 % فى المتوسط سنوياً؛ بينما كان معدل نمو السكان فى الريف 2.7 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

• ازداد حجم البطالة فى الحضر من 454 ألف فرد فى عام 1976 إلى 1026 ألف فرد فى عام 1986، بمعدل نمو 8.5 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة؛ بينما كان معدل نمو قوة العمل والسكان فى الحضر 3.2 %، 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة.

يتضح مما سبق، أنه فى الوقت الذى تساوى فيه - تقريباً - المتوسط السنوى لمعدل نمو السكان فى كل من الريف والحضر؛ فإن المتوسط السنوى لمعدل نمو قوة العمل فى الحضر تجاوز ضعف نظيره فى الريف. وفى الوقت نفسه، كان معدل نمو البطالة فى الريف - 9.5 % فى المتوسط سنوياً - يفوق نظيره فى الحضر - 8.5 % فى المتوسط سنوياً - وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم (3-2).

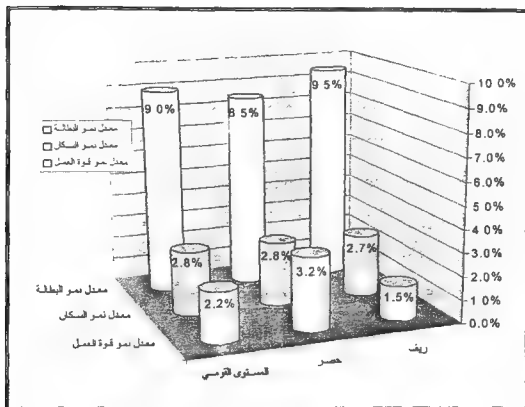
---

(1) وقد كان نصيب محافظات الوجه البحرى منها 67.5 % ، ومحافظات الوجه القبلى 32.2 % ، والمحافظات الصحراوية 0.3 % ، يرجع فى ذلك إلى:  
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، مرجع سابق ، ص 48 .

### شكل رقم ( 2-3 )

المتوسط السنوي لمعدل نمو كل من السكان وقوة العمل والبطالة في كل من الريف والحضر

فيما بين عامي 1976 ، 1986



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 2-3 ) م.

إن معدل نمو البطالة كان أكثر ارتفاعاً بالريف مقارنة بالحضر، وذلك بالرغم من أن معدل نمو قوة العمل كان أقل في الريف مقارنة بالحضر، وذلك لأن عدد المشتغلين في الحضر زاد من حوالي 3.9 مليون فرد في عام 1976 إلى حوالي 5.5 مليون فرد في عام 1986 بزيادة قدرها 1.6 مليون فرد. بينما زاد عدد المشتغلين في الريف من حوالي 5.4 مليون فرد إلى حوالي 6.2 مليون فرد بزيادة قدرها 770 ألف فرد خلال تلك الفترة. وهذا يعني أن فرص العمل التي تولدت خلال تلك الفترة بلغت حوالي 2.4

### الفصل الثالث

مليون فرصة عمل، وأن 68 % منها تحقق في الحضر مقابل 32 % - فقط - في الريف، وبالتالي، كان معدل نمو المشتغلين في الحضر 2.4 % في المتوسط سنوياً خلال تلك العقد، في الوقت الذي لم يتجاوز نظيره في الريف 0.6 % في المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها<sup>(1)</sup>، وهذا ما تؤكد بيانات الجدول رقم ( 3-3 ) .

#### جدول رقم ( 3-3 )

النصيب النسبي لكل من السكان وقوة العمل والمشتغلين والمتعطلين في كل من الريف والحضر في السنتين 1976 ، 1986 .

السنة البيان	1976		1986	
	ريف ( % )	حضر ( % )	ريف ( % )	حضر ( % )
السكان	56.2	43.8	56.1	43.9
قوة العمل	56.6	43.4	52.4	47.6
المشتغلون	58.4	41.6	53.1	46.9
المتعطلون	46.4	53.4	49.0	51.0

المصدر : محسوب من بيانات الجدولين ( 1-3 ) م ، ( 2-3 ) م .

ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلي:

- انخفاض النصيب النسبي لقوة العمل في الريف من حوالى 57 % في عام 1976 إلى حوالى 52 % في عام 1986 .
- انخفاض النصيب النسبي لحجم المشتغلين في الريف من حوالى 58 % في عام 1976 إلى حوالى 53 % في عام 1986 .

(1) في حين كان هذا المعدل على المستوى القومى 1.4 % في المتوسط سنوياً خلال ذلك العقد.

• ارتفع النصيب النسبي لحجم البطالة في الريف من حوالي 46 % في عام 1976 إلى حوالي 49 % في عام 1986.

ويلاحظ أن النصيب النسبي لكل من قوة العمل وحجم المشتغلين في الحضر قد ازداد، وانخفض النصيب النسبي لحجم البطالة فيه، وذلك في مقابل هذه التغيرات في الريف.

وترجع سرعة تزايد معدل البطالة في الريف إلى سببين مهمين:

الأول : انخفاض معدلات نمو مساحة الأراضي الزراعية مقارنة مع معدلات النمو السكاني بالريف، فضلاً عن ارتفاع معدل للزيادة الطبيعية للسكان؛ مما ترتب عليه الارتفاع النسبي للكثافة السكانية مقارنة بدول العالم.

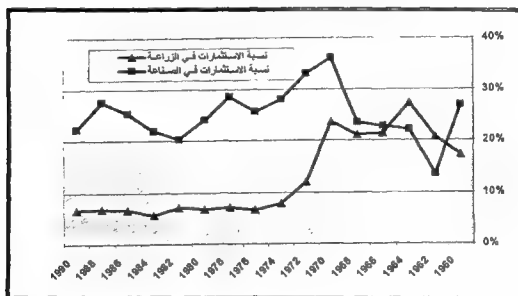
الثاني : إهمال التنمية الريفية بوجه عام وللزراعية بوجه خاص؛ مما نتج عنه قصور في القطاع الزراعي عن استيعاب مزيد من القوة العاملة. ويستدل من إهمال التنمية الزراعية؛ الانخفاض النسبي لما يوجه من الاستثمارات القومية إلى القطاع الزراعي، ومقارنته بالقطاع الصناعي منذ بداية الستينيات حتى أوائل التسعينيات، كما يبينه الشكل رقم ( 3-3 )؛ حيث كان هناك انخفاض مستمر في نسبة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي من حوالي 20 % من الاستثمارات القومية في الستينيات إلى حوالي 7 % - فقط - في نهاية الثمانينيات. كما أن النصيب النسبي للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي كان حوالي 13 % في المتوسط سنوياً من الاستثمارات القومية خلال تلك الفترة من الدراسة؛ بينما كان النصيب النسبي المناظر لها الموجه للقطاع الصناعي حوالي 25 % في المتوسط سنوياً. وذلك على الرغم من أن النصيب



النسبي للقطاع الزراعى من العمالة القومية كان يمثل حوالى 50 % فى بداية تلك الفترة.

شكل رقم ( 3-3 )

تطور النصيب النسبي للاستثمارات القومية فى كل من قطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة ( 1960-1990 ) ( % )



المصدر : محسوب من بيانات وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص ص 198-204.

وقد ترتب على التوزيع غير المتوازن للاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومى والمناطق الجغرافية المختلفة، نمو بعض المناطق الحضرية نمواً سريعاً - على حساب المناطق الأخرى- وكان ذلك، نتيجة لتركز الاستثمارات بعدد محدود من المدن جعل منها مناطق جذب للهجرة الداخلية. وبالتالي، تم انتقال المهاجرين إلى تلك المناطق

### الفصل الثالث

الحضرية للأسباب التالية<sup>(1)</sup>: إن تلك المناطق تقدم فرصاً أكثر احتمالاً للعمل، وأن السكان فيها يحظون بمستوى أفضل من الخدمات الأساسية، مثل: توافر المواصلات والاتصالات والخدمات العامة والمصالح الحكومية، فضلاً عن تركيز الأنشطة الإنتاجية والصناعات المختلفة بها، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور<sup>(2)</sup>.

وقد تمخض عن هذه الهجرة الداخلية تزايد كبير في معدلات البطالة في الحضر. ومن المفيد في هذا الصدد أن نقدم ما أشار إليه مايكل تودارو من أن الهجرة إلى الحضر ترتبط بها مشكلتان أساسيتان هما<sup>(3)</sup>:

- ( 1 ) مشكلة تتعلق بجانب عرض العمل؛ ذلك أن تلك الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في مناطق الجنب.
- ( 2 ) مشكلة تتعلق بجانب الطلب على العمل؛ حيث تزداد صعوبة توفير فرص العمل الكافية في المناطق الحضرية، من حيث وجودها وتكلفتها مقارنة بفرص العمل الريفية،

---

(1) د. عافية المهدي، " التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة في مصر ، مرجع سابق ، ص 133 .

(2) يضاف إلى ذلك عوامل الطرد في المناطق الريفية ، مثل: ضيق فرص العمل وقصور الخدمات العامة بها ، ... ، يرجع في ذلك إلى:

- Freeman R. B., "Labor Market and Institutions in Economic Development", *The American Economic Review*, Vol. 83, Iss. 2, May 1993, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org.>, 26/12/2002, pp. 403, 404.
- Looney R., "Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on The State, 1961 - 1992", *Journal of Third World Studies*, Vol. 19, Iss. 1, 2002, <http://80-proquestumi.com.>, 21/12/2002, p. 258.

(3) يرجع في ذلك إلى:

- Toodaro M. P., *Economic Development in The Third World*, Second Edition, Longman, London, 1982, pp. 132, 133.

وذلك لما تتطلبه الأولى من مدخلات أساسية مكملّة للعمالة الإنتاجية، ولاسيما في مجال الصناعة؛ مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية.

ولقد تخفضت تلك الهجرة عن تزايد النصيب النسبي لقوة العمل في الحضر من 35 % إلى 43 % ثم إلى 48 % في الأعوام 1960 ، 1976 ، 1986 على التوالي، وفي المقابل تناقص النصيب النسبي لقوة العمل في الريف من 65 % إلى 57 % ثم إلى 52 % في الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب. وهو ما يعني أن معدل نمو قوة العمل بالمناطق الحضرية كان حوالي 3.4 % في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة، في حين كان نظيره بالمناطق الريفية حوالي 1.3 % في المتوسط سنوياً، وقد كان معدل نمو قوة العمل على المستوى القومي 2.2 % في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة<sup>(1)</sup>.

وقد ترتب على تزايد معدل البطالة بالمناطق الحضرية للجانب؛ محاولة الحكومة معالجتها عن طريق تخصيص مزيد من الاستثمارات لهذه المناطق. وهذا الأمر - المتمثل في اتباع سياسة للتنمية غير المتوازنة فيما بين الريف والحضر - أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في كل منهما.

إن وجود البطالة بالريف المصري - سواء الموسمية أو الجزئية أو المقنعة - ليس بالأمر الجديد؛ حيث يمثل أحد خصائص الزراعة المصرية في مراحل متعددة من تطورها. إلا أن وجود حجم ضخم من البطالة السافرة - وبمعدل مرتفع - هو الذي يمثل أمراً جديداً ومستحدثاً بالنسبة للريف المصري، وقد ترافق ذلك مع بروز تحولات ترتبط بالريف المصري على جانب كبير من الأهمية منها<sup>(2)</sup>:

(1) وهذه الفترة فيما بين عامي 1960 ، 1986 ، وهذه البيانات مصدرها الجدول رقم ( 3 - 1 ) ج.  
(2) د. رجاء عبد الرسول، " البطالة في الريف المصري : الظاهرة والأسباب " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: "بطالة في مصر ، مرجع سابق ، ص 673 .

- ( 1 ) النقص الكبير فى العمالة الزراعية مع ارتفاع معدلات الأجور.
  - ( 2 ) ارتفاع مستويات التطعيم بالريف على المستويات كافة.
  - ( 3 ) زيادة الموارد المالية المتدفقة إلى القطاع الريفى سواء من تحويلات العمالة المهاجرة أو من الأنشطة غير الزراعية؛ حيث كان يتوقع من خلالها حدوث زيادة فى الاستثمارات وإتاحة مزيد من فرص العمل الجديدة فى هذا القطاع.
  - ( 4 ) التحسن النسبى فى البنية الأساسية -لصة فى الماء والكهرباء مما أدى إلى تقارب المستوى الحضارى بين كثير من القرى المصرية والمدن الصغيرة.
  - ( 5 ) اتباع أساليب فنية حديثة<sup>(1)</sup>، وإدخال الحاصلات المحسنة؛ مما يرفع كل من إنتاجية العامل ودخل المزارع.
- وبالرغم من وجود هذه التغيرات الإيجابية إلا أنها قد تزامنت مع ارتفاع معدلات البطالة المسافرة بالريف، التى أسهمت فيها الهجرة الخارجية المرتدة خلال عقد الثمانينيات، وبخاصة فيما بين المتعلمين. ويرجع ذلك - سلباً - إلى عدم قدرة هؤلاء الأفراد على الانخراط فى فرص العمل المتاحة، إما لأنها لا تتناسب اجتماعياً مع لوضاعهم أو لأنهم غير مؤهلين للقيام بها. ومن ثم، فلن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والميسية خلال تلك الفترة من الدراسة قد فرضت على الريف المصرى الخروج من عزلة التقليدية، واقتربت الأوضاع المعيشية فيه - تدريجياً - من نظيرتها بالحضر سواء فى مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو الملوك أو الثقافة، وغيرها.

---

<sup>(1)</sup> وهذا التطور يترتب عليه بكل تأكيد زيادة البطالة بسبب استخدام الآلات الزراعية التى تعمل على إحلال الآلة محل الملل.

### الفصل الثالث

لقد صار الريف المصرى يتأثر بالعوامل المؤثرة نفسها فى الحضر إلى حد كبير، ويستجيب لها باستجابات لا تختلف كثيراً عنه فى غالبية الأحيان. فالبطالة فى الريف تشتمل - أيضاً - على من لم يسبق لهم العمل أمثال الحرفيين الراغبين فى ممارسة مهنتهم فى الأنشطة غير الزراعية التى دخلت الريف حديثاً، وصارت ذات أهمية كبيرة فى هذا المجتمع الريفى، فضلاً عن شتمالها على العائدين من هجرة مؤقتة خارج البلاد، وكذلك المتعلمين. والفريقان الأخيران كلاهما عازف عن العمل بالزراعة لأسباب اجتماعية وفى الوقت نفسه، لا يجد عملاً ملائماً - من وجهة نظره على الأقل - فى الأنشطة الريفية غير الزراعية.

### 3-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التمثل

لقد كانت السمة المميزة لهيكل البطالة فى الاقتصاد المصرى تتمثل فى أنها تتركز بصفة أساسية فيما بين الشباب الداخلين سوق العمل لأول مرة. وقد تأكدت هذه الظاهرة من بيانات التعدادات السكانية المتعاقبة وكذلك لبحث قوة العمل بالعينة، ففى تعداد عام 1976 كان معدل البطالة 7.7 %، منهم 95 % ممن لم يسبق لهم العمل أى من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وفى تعداد عام 1986 كان معدل البطالة 14.7 % منهم ما يفوق 75 % من الداخلين الجدد إلى سوق العمل<sup>(1)</sup>. ووفقاً لبحث قوة العمل بالعينة فى عام 1989 كان نصيب المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل أى الداخلين الجدد إلى سوق العمل حوالى 91 % من إجمالى المتعطلين، وفى عام 1990 كانت هذه النسبة حوالى 90 % تقريباً، ارتفعت إلى 91 % فى عام 1991<sup>(2)</sup>.

(1) د. ماجد عثمان ، المكان وقوة العمل فى مصر، مرجع سابق ، ص 49.

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث قوة العمل بالعينة فى الأعوام 1989، 1990، 1991.

يتضح مما سبق، أن الجزء الأكبر من البطالة في مصر يتركز بين الأفراد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يكون من مخرجات النظام التعليمي بمراحله المختلفة، الأمر الذي يعنى عدم تكيف مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، وهو ما يعكس - بدوره - حقيقة أن البطالة المسفرة في مصر في أغلبها تكون بطالة هيكلية ناتجة عن عدم وجود تنسيق كافٍ بين سياستى التعليم والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وسياسة التعليم وسياسات التوظيف بصفة خاصة، وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً في كل من المحور ( 3-5 ) من هذا الفصل والمحور الثانى من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

### 3-4 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الفئة العمرية

تزايدت معدلات البطالة في مصر بصورة كبيرة خلال الفترة ( 60 - 1990 ) إلا أن زيادتها فيما بين فئات الشباب كانت بمعدلات أكبر، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 3-4 ).

جدول رقم ( 3-4 )

تطور معدلات البطالة حسب فئات العمر في سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986

1986 ( % )	1976 ( % )	1960 ( % )	السنة فئات
4.4	24.5	3.5	- 6
25.1	9.9	5.3	- 15
26.6	9.9	2.9	- 20
3.3	0.7	1.2	- 30
0.6	0.5	9.4	- 40
0.6	0.5	9.4	64 - 50
14.7	7.7	2.2	الإجمالي

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات لتعداد المسكن في الأحوال

1960 ، 1976 ، 1986 .

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- الارتفاع النسبي لمعدل البطالة فيما بين الشباب في الفئة العمرية ( 15-29 سنة )؛ حيث كان معدل البطالة لهذه الفئة نسبة إلى قوة العمل 8.2 %، 19.8 % في عامي 1960 ، 1976 على التوالي. هذا، في الوقت الذي كان فيه معدل البطالة على المستوى القومي 2.2 %، 7.7 % في

هذين العاملين على التوالي<sup>(1)</sup>.

• الارتفاع النسبي الشديد لمعدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) في عام 1986، حيث وصل معدل البطالة حوالي 52 % من قوة العمل لهذه الفئة العمرية. وهذا يعني أن أكثر من نصف شباب مصر المنتمين إلى قوة العمل يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها؛ مما يعني سوء استغلال الموارد البشرية، وخاصة في تلك المرحلة العمرية التي تعد أقوى مرحلة إنتاجية في حياة الإنسان.

• يعزى للتزايد السريع لمعدلات البطالة فيما بين الشباب خلال العقد الزمني (1986-76) إلى ترسخ سياسة التعيين الحكومي في بعض المؤسسات الحكومية، وإبطاء حركة التعيينات في بقية المؤسسات الحكومية الأخرى، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب قدر كبير من التفتقات إلى سوق العمل<sup>(2)</sup>. وقد ترتب على ذلك كله؛ زيادة الوزن النسبي للبطالة في فئات

---

<sup>(1)</sup> يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في فئة الأطفال (6-14 سنة) في عام 1976، وقد يرجع ذلك إلى عيوب في بيانات قوة العمل تتعلق بهذه الفئة العمرية، بخلاف عامي 1960، 1986، الذي كان معدل البطالة حوالي 4 % بالنسبة لهذه الفئة العمرية، لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى: - د. عوض مختار هلوة، " البطالة في مصر: قواها وأساليب علاجها"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، بعنوان: "الموارد البشرية والبطالة"، الجمعية المصرية للاقتصاد السهلي والإحصاء والتشريع، القاهرة، الفترة 23 - 25 نوفمبر 1989، ص 10.

<sup>(2)</sup> ترتب على هذا الأمر عديد من المشاكل التي يعاني منها الشباب المصري في الوقت الحاضر، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Turnham D., *Employment and Development : A New Review of Evidence*, Development Center, OECD, Paris, 1993, p. 14.



### المصدر الثالث

الشباب كنسبة من إجمالي البطالة في المجتمع، وهو ما تؤكد بيانات مسح قوة العمل بالعينة والموضحة في الجدول رقم ( 5-3 ).

يتضح من بيانات هذا الجدول أن حوالي 94 % ، 88 % من العاطلين في المجتمع المصري ينتمون إلى الشباب في الفئة العمرية ( 15-29 سنة ) في عامي 1989 ، 1990 على الترتيب. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من شباب مصر - خاصة فيما بين الخريجين- يكونون في صورة بطالة سائرة؛ مما يؤدي إلى وجود فائز كبير في الاقتصاد القومي.

### جدول رقم ( 5-3 )

حجم البطالة ومعدلها وفقاً للفئات العمرية في عامي 1989 ، 1990 ( ألف فرد )

الفئات العمرية	1989			1990			النسبة ( % )
	ذكور	إناث	الإجمالي	النسبة ( % )	إناث	الإجمالي	
12 -	7.8	2.7	10.5	0.9	3.1	3.4	0.5
15 -	109.6	111.6	221.2	20.0	111.5	159.4	20.1
20 -	275.1	270.8	545.9	49.3	245.2	339.2	43.7
25 -	173.5	98.1	271.6	24.5	183.2	148.4	24.6
30 -	33.2	8.2	41.4	3.7	40.8	90.0	9.7
40 -	7.9	0.7	8.6	0.8	10.9	1.1	0.9
50 -	7.4	-	7.4	0.7	5.9	1.3	0.6
60 - 64	1.3	-	1.3	0.1	1.7	1.3	0.2
الإجمالي	615.8	494.1	1109.9	100	602.3	744.3	100

المصدر :

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث قوة العمل بالعينة في عامي 1989 ، 1990.

ويرجع تركيز البطالة في فئات الشباب صغير السن - أساساً - إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في التعليم بمراحله المختلفة؛ حيث أن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وما يقترن بها من نمو في القوة البشرية العاملة بصورة كبيرة ومستمرة من خلال ما ينفد إليها كل عام من صفار السن الراغبين في العمل، أو التي تؤجل لديهم هذه الرغبة - مؤقتاً - حتى انقضاء سنوات الدراسة خاصة في ظل سياسة مجانية التعليم. ويترتب على ذلك كله في النهاية، زيادة عرض العمل بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب عليه، ومن ثم، ينضم فائض عرض العمل إلى رصيد البطالة القائم، وتكون النسبة الأكبر من هذا الفائض من الشباب في مقتبل العمر والداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ويتطلب هذا الأمر، ضرورة التركيز على مشكلة بطالة الشباب لإيجاد الحلول الفاعلة لدى متخذي القرارات وواضعي الخطط والسياسات الاقتصادية.

### 3-5 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الحالة التعليمية

تتمثل البطالة المسافرة في الزيادة في القوة البشرية التي تبحث عن فرص العمل المتاحة في المجتمع سواء أكانت هذه الفرص اقتصادية أم غير اقتصادية. ويتوقف حجم القوة البشرية على حجم المكان وشكل الهرم السكاني. أما فرص العمل التي يتيحها المجتمع فتتوقف على معدل التنمية وهيكلها فيه، ويتحدد هذا بدوره بنوعين من العوامل<sup>(1)</sup>، يتمثل أولهما: في العوامل الاقتصادية، وتتضمن حجوماً كل من المواليد الطبيعية ونوعياتها، ورأس المال والقوة العاملة. ويتمثل ثانيهما: في العوامل غير الاقتصادية، التي تتضمن نوعيات التعليم والتدريب ومستوياتهما، فضلاً عن رفع مستويات المعارف والتقنية الحديثة.

(1) د. عوض مختار هلولة، "المنخل المنطوي لدراسة مشكلة البطالة في مصر"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 151.

### الفصل الثالث

وفي الماضي، كان ينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها المحددات الوحيدة في عملية التنمية الاقتصادية، غير أنه مع مرور الزمن، تغيرت هذه النظرة وصارت للعوامل غير الاقتصادية ذات أهمية مساوية - إن لم تزد في الأهمية - للعوامل الاقتصادية؛ إذ أنها تحدد كيفية التكامل فيما بين العوامل الاقتصادية، فضلاً عن اعتماد العوامل الاقتصادية على العوامل غير الاقتصادية في إحداث التنمية المطلوبة. فالتقدم العلمي والتقني يمثلان حجر الأساس في عملية التنمية والتقدم الاقتصادي، خاصة في مجال الصناعات والأنشطة الحديثة<sup>(1)</sup>.

ومن هذا المنطلق، تزايد اهتمام معظم الدول النامية - ومنها مصر - بالتعليم على اعتبار أنه يؤدي إلى رفع الطاقات الإنتاجية لخصر العمل وفقاً لمفهوم الاستثمار البشري؛ مما أدى إلى زيادة مستمرة في الإنفاق على التعليم بهدف الإسراع بعملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ منتصف القرن العشرين<sup>(2)</sup>. وترتب على ذلك استمرار الزيادة في أعداد الخريجين الوافدين إلى سوق العمل في مصر؛ بما يفوق قدرته الاستيعابية؛ مما تمخض عنه ظهور بطالة المتعلمين ابتداءً من نهاية السبعينيات وثقلهما مع مر الزمن حتى الأونة الراهنة. ولذا، بدأ هناك اعتقاد معاكس يسود مؤداه أن التوسع في التعليم يشكل استثماراً في موارد عاطلة، ويمثل عبئاً على

---

(1) لمزيد من التفصيل عن أهمية التعليم والتدريب أو ما يسمى رأس المال البشري، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. سميرة أحمد على عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ضوء خصائص قوة العمل"، المؤتمر الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 3-8.

(2) د. سيد محمد عبد المصمودي، " بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية، لقضايا والمعالجات الحاكمة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 174 )، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو 2003، ص 30.

ميزانية الدولة<sup>(1)</sup>. وقد ترتب على التوسع في التعليم في مصر كثيراً من الظواهر لعل أهمها:

- زيادة الهجرة الداخلية للمتعلمين من الريف إلى الحضر؛ مما ترتب عليه تحويل البطالة المقنعة بالريف إلى بطالة سافرة بالحضر.
  - تدهور مستوى التعليم بسبب زيادة الأعداد بما يفوق الإمكانيات المتاحة.
  - عدم التوافق بين أعداد الخريجين طبقاً للتخصصات المختلفة من ناحية، ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.
- وللتعرف على تطور النصيب النسبي للبطالة فيما بين الفئات التعليمية المختلفة سيتم الاعتماد في هذا الشأن على بيانات الشكل رقم ( 3-4 )، وتتضح منه الملاحظات الآتية:

- ترتبط البطالة بالمستوى التعليمي طردياً، وتصل إلى أعلى نسبة لها فيما بين فئات المؤهلات المتوسطة والعليا، وهذا الأمر توضحه بصفة خاصة بيانات عام 1986.

- أن النصيب النسبي للبطالة فيما بين فئة المؤهلات المتوسطة والعليا، كان أخذاً في التزايد باستمرار؛ حيث كان يمثل حوالى 20 %، 31 %، 54 % من إجمالى المتعلمين فى الأعوام 1960، 1976، 1986 على التوالى، أى أن ما يزيد عن نصف المتعلمين فى عام 1986 كان من بين الأفراد المؤهلين، وهو ما يعنى إهدار الموارد البشرية والمالية.

---

(1) د. سامية مصطفى كامل، " التعليم، سوق العمل، بطالة المتعلمين "، المؤتمر الأول لـ قسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 611.

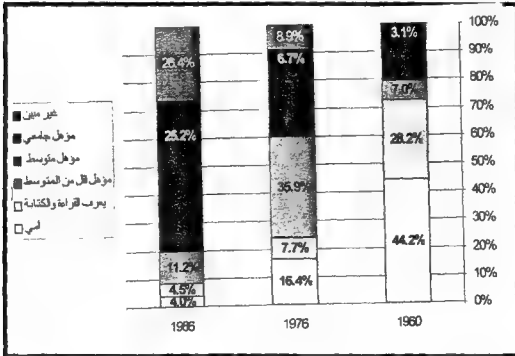
### الفصل الثالث

• أن النصيب النسبي للبطالة فيما بين الأميين كان أخذاً في التقلص باستمرار؛ حيث كان حوالي 44 %، 16 %، 4 % من إجمالي المتعلمين في الأعوام 1960، 1976، 1986 على التوالي.

• أن النصيب النسبي للبطالة فيما بين غير المؤهلين كان في تقلص باستمرار من حوالي 79 % في عام 1960 إلى 60 % في عام 1976 ثم إلى 20 % - فقط - من إجمالي المتعلمين في عام 1986.

### شكل رقم ( 3-4 )

تطور النصيب النسبي للبطالة وفقاً للحالة التعليمية في سنوات تعداد 1960، 1976، 1986



المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان في السنوات 1960، 1976، 1986.

وتؤكد بيانات بحث قوة العمل بالعينة في عامي 1989، 1990 عن حجم

البطالة - موزعة بين الذكور والإناث - حسب الحالة التعليمية والمهنية في الجدول

### الفصل الثالث

رقم ( 3-6 ) تلك الظاهرة السابقة، التي مؤداها أنه في الوقت الذي يتناقص فيه النصيب النسبي للبطالة فيما بين الأفراد غير المؤهلين؛ فإنه يتزايد النصيب النسبي للبطالة فيما بين الأفراد المؤهلين.

### جدول رقم ( 3-6 )

حجم البطالة وفقاً للحالة التعليمية والنوع في عامي 1989 ، 1990

( ألف فرد )

1990				1989				السنة
النسبة ( % )	الإجمالي	إناث	ذكور	النسبة ( % )	الإجمالي	إناث	ذكور	الحالة التعليمية
12.9	173.6	152.4	21.2	3.0	33.7	6.1	27.6	أبلي
4.0	54.5	24.7	29.8	2.8	31.3	0.7	30.6	يعرف القراءة والكتابة
8.4	112.7	46.3	66.4	2.7	29.4	4.1	25.3	مؤهل أقل من المتوسط
53.2	716.2	397.3	318.9	66.1	732.7	368.4	364.3	مؤهل متوسط
6.8	91.4	39.9	51.5	8.2	90.6	44.8	45.8	مؤهل فوق المتوسط
14.7	198.0	83.5	114.5	17.2	190.2	68.0	122.4	مؤهل جامعي فأعلى
100	1346.4	744.1	602.3	100	1107.9	492.1	615.8	الإجمالي

المصدر : الجهاز المركزي للتنبؤات والاحصاء، بحث الحالة بالعينة في عامي 1989، 1990.

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- أن غالبية الأفراد العاطلين هم من حملة المؤهلات المتوسطة؛ حيث وصل نصيبهم النسبي حوالي 66 %، 53 % من إجمالي المتعطلين في عامي 1989، 1990 على التوالي.

### الفصل الثالث

• تحتل فئات المؤهلات العليا المرتبة الثانية في فئات المتعطلين؛ حيث كان نصيبهم حوالي 17 %، 15 % من إجمالي المتعطلين في العامين السابقين على الترتيب.

• ينخفض النصيب النسبي للبطالة فيما بين الأميين ومن في حكمهم؛ حيث كان نصيب فئة الذين يعرفون القراءة والكتابة وفئة الأميين معاً حوالي 6%، 17 % من إجمالي المتعطلين في عامي 1989، 1990 على التوالي.

وتتأكد ظاهرة تزايد معدلات البطالة وتزايد نصيبها النسبي فيما بين المتعطلين في مصر بعيد من الدراسات، لعل أهمها تلك التي تمت بملتعون فيما بين وزارة القوى العاملة، ووزارة الإدارة المحلية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛ التي ركزت على حصر فائض الخريجين خلال الفترة ( 1983-1992 ) في 21 محافظة<sup>(1)</sup>.

وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة كما توضحها بيانات الجدول رقم ( 3-3 ) م فيما يلي:

( أ ) وصل فائض الخريجين خلال هذه الفترة ( 1983-1992 ) حوالي 1.4 مليون عاطل؛ بما يمثل 41.4 % من إجمالي الخريجين خلال تلك الفترة.

( ب ) احتل حملة المؤهلات المتوسطة للنصيب النسبي الأكبر من هؤلاء المتعطلين، يليهم في ذلك حملة المؤهلات العليا، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة، ويتمثل نصيب كل منها حوالي 77 %، 14 %، 9 % من إجمالي المتعطلين على الترتيب خلال تلك الفترة.

( جـ ) يحتل خريجو التجارة - متوسطة وفوق متوسطة وعليا - أكبر نصيب نسبي وهو 35 % من إجمالي المتعطلين، يلي ذلك خريجو كل من كليات الآداب والحقوق

---

(1) لقد تم الانتهاء من هذه الدراسة في نوفمبر 1993.

### الفصل الثالث

والزراعة، ويمثل نصيب كل منهم حوالي 15 % من إجمالى المتعطلين خلال تلك الفترة.

( د ) يتوزع فانض الخريجين جغرافياً على النحو التالى: حوالي 41 % للوجه البحرى، 30 % للوجه القبلى، 29 % للقاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية. وقد ارتبط تلقائى ظاهرة بطالة المتطمين فى مصر ارتباطاً وثيقاً مع ثلاثة متغيرات أساسية شكلت أسباباً رئيسة لها، وصارت جزءاً مكملًا لها، وهى<sup>(1)</sup>:

( 1 ) تراجع حجم موارد الاستثمار المحلية والأجنبية بسبب ظروف الركود الاقتصادى العالمى منذ بداية الثمانينيات.

( 2 ) تناقص فرص العمل المتاحة فى أسواق الدول العربية النفطية، فضلاً عن عودة جانب كبير من العمالة المصرية أضيف إلى رصيد البطالة المترديد.

( 3 ) تخلى الحكومة - ضمناً - عن الالتزام بتعيين الخريجين، الذى كان يعد تأجيلاً لظهور البطالة المافرة ويجعلها بطالة مقنعة، وقد نأكد أن هذا الأسلوب لم يعد من الممكن - عند حد معين - الاستمرار فيه.

---

(1) هذا بالإضافة إلى عدد من الأسباب الأخرى، مثل: انخفاض تكلفة التعليم وخاصة الجامعى، قصور التنسيق بين سياساتى التعليم والتوظيف، وإنشاء عدد من الجامعات الإقليمية وزيادة الإقبال على التعليم بالريف، وانخفاض عوائد البترول، لمزيد من التصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى: - د. رجاء عبد الرسول، " البطالة فى الريف المصرى: الظاهرة والأسباب"، المؤتمر الأول قسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص ص 685، 686.

- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 68-70.



### الفصل الثالث

ونتيجة لذلك كله ظهرت بطالة المتعلمين وتفاقت كما سبق توضيحه من واقع البيانات وخاصة في الثمانيات، إلا أنها لا تعد في حقيقة الأمر ظاهرة حديثة نشأت بسبب ظروف طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصري في هذه الفترة، وإنما هي ظاهرة تمتد جذورها إلى سنوات طويلة سابقة، وإن حالت عوامل تون ظهورها بهذا الشكل المسافر من قبل وذلك بفعل سياسة مجافية للتعليم من ناحية وسياسة تعيين الخريجين من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

ومما سبق، يمكن التوصل إلى حقيقتين، أولهما: أنه في الوقت الذي تزايدت فيه أعداد الخريجين لم تتوسع فرص العمل الحقيقية في القطاعات المنتجة بما يستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين؛ ذلك أن القطاع الصناعي لم يستطع خلق مجالات جديدة للتوظيف بنفس معدل زيادة الخريجين، وفي الوقت نفسه؛ فإن القطاع الزراعي - بحكم طبيعته ونوعية الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيه - لم يستطع هو الآخر توفير فرص عمل حقيقية لمزيد من الأيدي العاملة المؤهلة. وثانيهما: أن حجم العمالة المتعلمة في الفترات السابقة لم يكن انعكاساً حقيقياً لحجم الطلب على العمل للمؤهل، فضلاً عن أن الزيادة المحققة في العمالة المتعلمة خلال تلك الفترة لم تكن استجابة لمتطلبات المشروعات القائمة، بل كانت - أساساً - نتيجة لقرارات سياسية عملت على اصباغ صفة العمالة على جزء من الأيدي العاملة المؤهلة التي لا تحو في الواقع إلا أن تكون بطالة مقنعة تحولت فيما بعد إلى بطالة مسفرة<sup>(2)</sup>.

(1) د. منى الطحار، "تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان

: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 588.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 58, 59.

### الفصل الثالث

ومما لا شك فيه، أن سوق العمل المؤهل يعاني - حالياً - من اختلال شديد بين جانبيه، فهناك عرض وفير يتصاعد باطراد وتزاحم على فرص العمل المحدودة، وهذا الاختلال سيزداد حدة بمرور الوقت ما لم تتضافر الجهود، وتحشد الإمكانيات لمواجهة حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل المؤهل والطلب عليه، تلك الفجوة التي تلتهم طاقات الشباب وتبدها وتستنزف موارد الدولة دون طائل. ولذا، فقد أصبح من الضروري التصدي لهذه المشكلة؛ الأمر الذي يتطلب نقصى أسبابها ومعالجة جوانب القصور في السياسات المتبعة في هذا الشأن من أجل التصدي لها، والقضاء على أسبابها.

يتضح مما سبق، أن مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري - في هذه الفترة من الدراسة - هي بطلية متزايدة في حجمها ومعدلاتها باستمرار، وتنتشر وتزايد فيما بين فئات المجتمع سواء من النكور أو من الإلث - وإن كانت أعلى في الثانية عن الأولى - وتتركز بصفة خاصة فيما بين فئات الشباب من المتعلمين الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، وتشمل الحضر والريف في آن معاً، إلا أن تزايدها في الريف كان بمعدل أسرع<sup>(1)</sup>.

وتكمن خطورة مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة ليس - فقط - في كونها تمثل إهداراً واضحاً لموارد المجتمع، لما لها من الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية، التي تزداد حدتها مع مر الزمن. ولذا، كان من الضروري أن تحشد الجهود لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها، والرجوع بها إلى حدود مقبولة. والخطوة الأولى في

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى :

- Horton S., Kanbur R., Mazumdar D., "Labor Markets in an Era of Adjustment: An Overview", *Labor Market in an Era of Adjustment*, Vol. 1, Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington D.C., 1994, p. 15.

### الفصل الثالث

معالجة تلك المشكلة تبدأ بطبيعة الحال من خلال التعرف على هيكلها وخصائصها، وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل، ثم دراسة أسبابها فضلاً عن تقييم السياسات التي استخدمت لمواجهتها، وهذا ما سوف يتم دراسته في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

### **• الخلاصة**

لا تكمن مشكلة البطالة في زيادة حجم البطالة ومعدلها فقط بل تمتد بدرجة أكبر إلى هيكل المتعطلين وخصائصهم. وفقاً لمعيار النوع كان هناك تزايد في نصيب الإناث من البطالة باستمرار نتيجة لتزايد عدد الإناث الداخلين إلى سوق العمل، في الوقت الذي تزايد فيه الدور النسبي للقطاع الخاص الذي يفضل عمالة الذكور على الإناث. ووفقاً لمعيار المكان يتضح ارتفاع معدل نمو كل من قوة العمل والمشتغلين بالحضر مقارنة بالريف خلال الفترة ( 1991-74 )، وأن معدل نمو البطالة في الريف يفوق نظيره في الحضر، ويعزى هذا التباين إلى إهمال التنمية الريفية بصفة عامة، والزراعية منها بصفة خاصة. ووفقاً لمعيار نوع التطل قد تبين أن البطالة تتركز بصفة أساسية فيما بين الشباب للدخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ووفقاً لمعيار الفئة العمرية تبين تركيز البطالة بدرجة كبيرة في الفئة العمرية (15-29 سنة) حيث ينتمى أكثر من 90 % من العاطلين إلى هذه الفئة العمرية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. ويعزى ذلك إلى تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب قدر كبير من المتدربين إلى سوق العمل؛ مما يعكس قصور عملية التنمية عن تحقيق أهدافها. ووفقاً لمعيار الحالة التعليمية فقد كان هناك اتجاه مستمر لتزايد نصيب الفئات المؤهلة من البطالة، وعلى وجه الخصوص بين حملة المؤهلات المتوسطة والعليا. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب

### الفصل الثالث

على العمالة الموهلة خارجياً بسبب تراجع الهجرة الخارجية، ودخلياً بسبب ظروف الركود الاقتصادى فى الثمانينيات وتخطى الحكومة تدريجياً عن تعيين الخريجين، ويعكس هذا الأمر الانفصال بين السياسة التطعيمية من جهة وكل من سياستى التنمية والتوظيف من جهة أخرى.

## الفصل الرابع

### أسباب مشكلة البطالة في مصر وتقييم سياسات علاجها

٧ تعد مشكلة البطالة في مصر إحدى المشكلات المهمة - إن لم تكن أهمها على الإطلاق- التي يمر بها المجتمع المصري في الآونة الراهنة؛ ذلك لأن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الأكل ندرة بين عناصر الإنتاج في المجتمع المصري، ومن ثم، فإن ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في هذا العنصر يعد إهداراً لأهم ما يتاح لدى المجتمع من موارد. ٨

٩ ومن خلال دراستنا لمعدلات البطالة الظاهرة في مصر تبين أمر تزايدها بسرعة حتى أنها وصلت إلى 14.7 % من إجمالي القوة العاملة في عام 1986 وهذا الأمر ينذر بالخطر في المجتمع المصري؛ خاصة لأن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع معدل البطالة الظاهرة فحسب؛ بل تشمل -أيضاً- على التشغيل غير الكامل في عديد من قطاعات الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى البطالة المقنعة والجزئية والصور الأخرى غير الصريحة للبطالة، فضلاً عن وجود عديد من جوانب عدم التوازن في سوق العمل المصري. ١٠

وترجع مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري -خلال الفترة محل الدراسة ( 1991-74 )- إلى كثير من الأسباب، يتعلق بعضها بهيكل سوق العمل وآلياته ويتعلق بعضها الآخر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لنمط تخصيص الموارد به، فضلاً عن الفن الإنتاجي المستخدم، واختيار أولويات توزيع الاستثمارات. (وعليه؛ فإن أسباب البطالة في الاقتصاد المصري متعددة، فمنها ما هو اقتصادي واجتماعي ومنها السياسي والمكاني ومنها التقني والتنظيمي والإداري. ولقد

#### الفصل الرابع

ترتب على ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهكذا أصبح المشكلة أكثر تعقيداً نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة للمعالة تعمل على زيادة فرص العمل؛ بما يتماشى مع الزيادات المستمرة فى قوة العمل خلال الفترة محل الدراسة.)

ووفقاً لذلك ينقسم هذا الفصل إلى محورين، يتناول أولهما: أسباب تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى، ويختص ثانيهما: بتقييم أهم سياسات علاج مشكلة البطالة خلال تلك الفترة من الدراسة.

#### 4-1 : أسباب تفاقم مشكلة البطالة

« إن وجود الاختلالات فى سوق العمل فى أى مجتمع انعكس فى ظهور البطالة فى هذا المجتمع، ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها فى مصر إلى مجموعتين من الأسباب، تتمثل أولاهما: فى تلك الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة، وتركز ثانيتهما: على الأسباب التى تدخل فى نطاق سيطرة الحكومة، علماً بأن كلا من المجموعتين من الأسباب تؤثر فى جانب عرض العمل أو فى جانب الطلب عليه أو فى كل منهما آنياً. ١١

#### 4-1-1 : الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة:

لقد أسهمت هذه الأسباب - التى لا تعد للحكومة مسؤولة عنها مسئولية مباشرة - بشكل قوى فى إضمار معدلات الاستثمار المبطى، ومن ثم، ضالة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافى لمواجهة التناقض المتتالية والمستمرة من قوة العمل، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلى:

#### الفصل الرابع

1 - انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية: لقد انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال عقد الثمانينيات، من حوالي 35 دولار للبرميل في عام 1981/80 إلى حوالي 15 دولار للبرميل في عام 1986<sup>(1)</sup>. وقد ترتب على ذلك لمران: يتمثل الأمر الأول في انكماش اقتصاديات الدول العربية النفطية، ومن ثم، اتباعها لسياسات تقيدية بسبب تدهور عوائد البترول، وقد ترتب على ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية بصفة عامة، والمصرية منها بصفة خاصة، وقد انعكس ذلك، في الاستغناء عن جزء من العملة المصرية بالخارج، وهو ما أطلق عليه العملة العائدة أو المرتدة. يضاف إلى ذلك، انخفاض حجم المعونات المقدمة من تلك الدول للنفطية إلى الدول لنامية، ومنها مصر<sup>(2)</sup>، وتناقص تحويلات المصريين العاملين في الخارج - خاصة من دول الخليج العربي - وهي من البنود الأساسية في ميزان الخدمات. ولقد نتجت عن هذه التطورات كلها آثار انكماشية لكل من مستويي الدخل والعمالة في مصر. أما الأمر الثاني، فيتمثل في تناقص عائدات صادرات البترول للمصرية التي كانت - ومازالت - تشكل مصدراً أساسياً للدخل القومي؛ مما أضاف قوة دافعة للكثير الانكماشية - متألقة الذكر - على كل من الدخل القومي والعمالة.

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, pp. 68-72.

(2) د. منى الطحاوي، "تحليل ظاهرة البطالة بين المتطمين"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد،

ب عنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 596.

## الفصل الرابع

2 - الاتجاهات الإنكماشية في الدول الصناعية: ترتب على الاتجاهات الإنكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانينيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها؛ ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4 % في عام 1980 إلى 5.3 % في عام 1983 ثم إلى 3.3 % في عام 1986<sup>(1)</sup>؛ مما أدى إلى تناقص وازدادت هذه الدول من الدول النامية، ومنها مصر التي انخفضت صادراتها بسبب ظروف الركود الاقتصادي؛ مما كان له من آثار إنكماشية في كل من مستويات الدخل والعمالة خاصة في قطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة بها.

3 - تراجع حركة الهجرة الخارجية: رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم العمالة المصرية بالخارج، إلا أن التقديرات الأولية - في النصف الأول من الثمانينيات - تشير إلى أنها تقدر بحوالي 4 مليون مصري موزعة في أنحاء العالم وبوجه خاص في دول الخليج العربي<sup>(2)</sup>. وقد أدت الهجرة الخارجية دوراً مهماً في امتصاص جزء كبير من الزيادة السنوية في قوة العمل خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات<sup>(3)</sup>، وذلك لأن تلك الهجرة قد استوعبت 19.2 % من الزيادة في قوة العمل في عام 1977؛ ارتفعت هذه النسبة إلى 20 % في بداية الثمانينيات، واستمر هذا الأمر إلى أن

(1) يرجع في ذلك إلى:

- International Monetary Fund, *Annual Report*, IMF, Washington D. C., 1987, p. 7.

(2) المجلس القومي المخصصة، " البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية " ، *التكنولوجيا والبطالة*، مجلد رقم ( 25 ) ، 2000 ، ص 541.

(3) قد استوعبت دول الخليج العربي ما يفوق 2.5 مليون فرد في بداية الثمانينيات؛ مما أسهم في الحد من مشكلة البطالة، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", *International Labor Review*, *op. cit.*, p. 72.



#### الفصل الرابع

وصل - معدل استيعاب الهجرة من الزيادة السنوية في قوة العمل - إلى 43.2 % في عام 1982 ثم إلى 49.2 % في عام 1987<sup>(1)</sup>. غير أن معدلات الاستيعاب قد أخذت في التراجع فيما بعد ، وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 4-1 ) م .

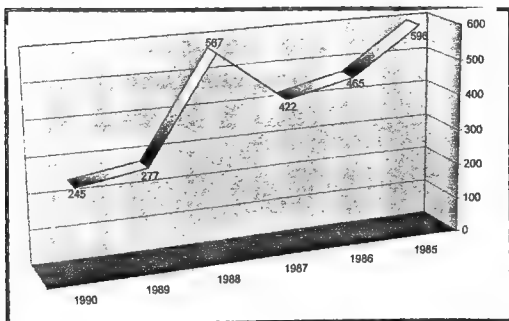
وتتفق عوامل كثيرة وراء التناقص في معدلات الاستيعاب الخارجية للعالة المصرية خاصة في دول الخليج العربي، يأتي في مقدمتها انخفاض أسعار البترول في النصف الأول من الثمانينيات، والانتهاز من جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية في دول الخليج العربي، واتباع سياسة لاحتلال العالة الوطنية في تلك الدول محل العالة الوافدة ، فضلاً عن المنافسة القوية من قبل العالة الآسيوية ذات الأجور المنخفضة نسبياً، والمطالب الأقل. وقد أدى ذلك كله إلى تراجع الطلب الخارجي على العالة المصرية؛ الأمر الذي يمكن ملاحظته من تطور حجم العلاقات الرسمية للعالة المصرية بالدول العربية خلال النصف الثاني من الثمانينيات كما هو موضح في الشكل رقم ( 4-1 )؛ إذ تخفض حجم هذه العلاقات إلى أقل من النصف، ووصل إلى 41 % في عام 1990 مقارنة بما كان عليه في عام 1985.

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Hansen B., Radwan S., *Employment Opportunities Equity in Egypt: A Labor Market Approach*, ILO, Geneva, 1982, p. 19.

### شكل رقم ( 1-4 )

تطور حجم التعاقبات الرسمية للصلاة المصرية للعمل بالدول العربية خلال الفترة ( 1990-85 ) \*  
( ألف فرد )



المصدر: النشرات السنوية لإحصاءات الاستخدام الخارجية بوزارة القوى العاملة والتدريب، مأخوذ عن:

- دعاء وفوق حامد ندا، دور سياسة تشجيع الصادرات كملاخ لمشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2001، جدول رقم (10)، ص 57.
- \* تشمل التعاقبات الشخصية من الحكومة والقطاع العام والإعانات الحكومية والقطاع الخاص التي ترد من مكتب تصاريح العمل بوزارة الخارجية.

ويضاف إلى ما سبق، النتائج العكسية المترتبة على حرب الخليج الثانية وما أحدثته من موجة ضخمة من الهجرة المصرية العائنة؛ إذ بلغ عدد العائدين من العراق حوالي 670 ألف فرد، ومن الكويت حوالي 160 ألف فرد، ومن الأردن حوالي 65 ألف فرد، وبذلك يصل مجموع الصلة العائنة من هذه الدول الثلاث فقط حوالي 895

#### الفصل الرابع

ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 46 % من إجمالي العمالة الموجودة في دول الخليج العربي، وكل هذه الأعداد من العمالة العائدة أو معظمها قد أضيف بالطبع إلى الرصيد القائم للبطالة<sup>(1)</sup>.

وهناك أمر تجدر الإشارة إليه في هذا السياق إذ أن هذه الحرب قد أدت إلى إضعاف حركة المرور بقناة السويس، وانخفاض تحويلات المصريين بالخارج؛ مما أثر سلباً على حصة صناديق مصر غير المنظورة، وما ترتب على ذلك من آثار تكامشية في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتبعية في فرص العمل المتاحة.

وعليه، يمكن القول إن الهجرة الخارجية قد أدت دوراً إيجابياً واضحاً قلل من وطأة مشكلة البطالة في مصر في عقد المبعوثات وبدائية الثمانينات<sup>(2)</sup>. ولكن مع عودة العمالة المصرية خاصة بعد حرب الخليج الثانية تفاقمت المشكلة على نحو يتطلب مواجهتها بكافة الوسائل والسياسات الممكنة.

---

<sup>(1)</sup> حيث أن نسبة كبيرة من الملتحقين يزفون عن العمل لفترات طويلة، نتيجة للاكتفاء المادي الذي حققته تلك النسبة في هجرتها أو لمقارنتها لحجم العائد من عملها بالخارج مع الأجور الضعيفة في الداخل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، مرجع سابق، ص 77.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, p. 60.

4 - انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى<sup>(1)</sup>: لقد

انخفض الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي للدولار من 124.3 في عام 1985/84 إلى 101.9 % في عام 1987/86 بحسبان سنة 1980 هي سنة الأساس. وقد ترتب على ذلك؛ إضعاف القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية لأن الجزء الأكبر منها في صورة دولارات؛ مما قلل من قدرة مصر على الاستيراد وأثر سلبياً في مستوى الإنتاج والعمالة، وخاصة في حالة المشروعات التي تستورد مستلزمات إنتاجية من الخارج. وقد دعم هذا الاتجاه نتيجة للاتجاهات التضخمية العالمية التي انعكست في صورة ارتفاع أسعار الواردات المصرية. ويعوق ذلك كله للتوسع في الاستثمار، ومن ثم، يؤثر سلباً في قدرة المجتمع على خلق فرص العمل الجديدة<sup>(2)</sup>.

5 - تدهور شروط التبادل في غير صالح المواد الأولية وخاصة الزراعية: لقد نتج

عن إحلال البدائل الصناعية محل بعض المواد الخام الأولية تحول في الطلب للعالمي على هذه المواد. ونتج عن هذه الاتجاهات تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية المنتجة والمصدرة لهذه المواد الخام، ومنها مصر. وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 2-4 ) م؛ حيث وصل معدل التبادل التجاري إلى 57 في عام 1988 مقارنة بعام 1981 بوصفها سنة أساس. وذلك

<sup>(1)</sup> فقد انخفض سعر صرف الدولار بنحو 30 % أمام الين الياباني، 20 % أمام المارك الألماني

في بداية الثمانينيات، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- رهام حسن عبد الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، مرجع سابق، ص 116.

<sup>(2)</sup> د. منى الطحاوي، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد،

بنغازي: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 597.

## الفصل الرابع

لأن السلع الأولية مازالت تشكل نسبة في الصادرات المصرية لها أهمية؛ حيث مثلت 17.5 % في عام 1984/83 وحوالي 18.5 % في عام 1987/86. وأى انكماش في حصة الصادرات ينعكس - بالضرورة - سلباً بفعل مضاعف التجارة الخارجية، ويشكل أكبر على كل من مستوى الدخل القومي، وقدرة المجتمع على خلق فرص عمل جديدة<sup>(1)</sup>.

6 - ارتفاع معدل النمو السكاني: لقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر خلال الفترة - موضع الدراسة - تدفق أعداد كبيرة مع مرور الزمن إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية؛ مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها<sup>(2)</sup>. وهو ما تشير إليه عديد من الدراسات التي خلصت إلى أن معدل النمو السكاني السريع في الدول النامية يعتبر من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة عن المعدلات الطبيعية؛ إذ يترتب عليه زيادة أعداد من هم في سن

(1) المرجع السابق، ص 597.

(2) وقد كان معدل نمو السكان في مصر حوالي 2.7 % في المتوسط سنوياً خلال عتدي المبعينيات ولثمانينيات، وقد وصل إلى حوالي 3 % في منتصف الثمانينيات، يمكن الرجوع في ذلك إلى: - المجلس القومي المتخصصة، " البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية "، التكنولوجيا والبطالة، مرجع سابق، ص 540. - معهد التخطيط القومي، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 173 )، مرجع سابق، ص 41. - د. صبرى أحمد أبو زيد، " العلاقة بين البطالة والإنتاجية في الاقتصاد المصري "، المؤتمر الثاني لقسم الاقتصاد، بعنوان: الإنتاجية في الاقتصاد المصري، تحرير: د. سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، إبريل 1991، ص ص 370، 371.

#### الفصل الرابع

العمل ويرغبون في العمل على نحو يفوق - عادة - عدد فرص العمل الجديدة التي تخلقها عملية التنمية؛ مما يؤدي إلى زيادة رصيد البطالة<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية - عن طريق الحملات المختلفة لتنظيم الأسرة، وسياسة نشر التعليم، ورفع المستوى الصحي بهدف الحد من النمو السكاني - إلا أن معدل النمو السكاني قد ظل مرتفعاً، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 4-2 ) م. ويبين هذا الجدول كلاً من حجم السكان وحجم القوة العاملة ومعدل نموها خلال الفترة محل الدراسة. ويلاحظ منه زيادة عدد سكان مصر من 35.6 مليون نسمة في عام 1974 إلى 54.4 مليون نسمة في عام 1991/90، وفي المقابل زادت قوة العمل من حوالي 9 مليون فرد إلى 14.8 مليون فرد في العامين السابقين على التوالي، ومن ثم، فإن معدل نمو السكان خلال هذه الفترة كان حوالي 2.7 % في المتوسط سنوياً؛ بينما كان معدل نمو القوة العاملة خلال الفترة نفسها حوالي 3.2 % في المتوسط سنوياً، وتكشف هذه النسب مدى الارتباط بين

---

(1) فقد كان معدل نمو السكان في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 2.7 % في المتوسط سنوياً خلال عقود السبعينيات والثمانينيات؛ مما ترتب عليه ارتفاع معدل نمو قوة العمل إلى حوالي 3.3 % في المتوسط سنوياً، وقد أسهم ذلك في زيادة حدة مشكلة البطالة بهذه الدول، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Richard S. A., "The Global Financial Crisis and Economic Reform in the Middle East", *Middle East Policy*, Vol. 6, Feb. 1999, <http://80-proquestumi.com>. 12/12/2002, p. 63.
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", *International Labor Review*, *op. cit.*, p. 65.

ولقد تزامن مع التغيرات السكانية - ساقفة الذكر - تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من 25.4 % فى عام 1974 إلى 27 % فى عام 1991/90 وذلك بسبب زيادة معدلات مشاركة الإناث فى سوق العمل؛ رغبة منهن فى المساعدة، وتحمل أعباء الأسرة خاصة فى ظل ارتفاع نفقات المعيشة، وبالتالي، ارتفعت نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان. ومن ثم، فقد أدت الزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً إلى زيادة عرض قوة العمل بما يفوق فرص العمل المتاحة؛ مما انعكس فى النهاية فى صورة زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها<sup>(2)</sup>.

#### 4-1-2 : الأسباب الداخلة فى نطاق سيطرة الحكومة:

وتنخل هذه الأسباب تحت سيطرة الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأسهمت إلى حد كبير فى تفاقم مشكلة البطالة السافرة، وتتمثل أهمها فيما يلى:

- 1 - تراجع الحكومة فى التزامها بتشغيل الخريجين: لقد بدأت الحكومة فى تطبيق نظام تعيين الخريجين منذ صدور القانون رقم 14 لعام 1964، والمعدل بالقانون رقم 85 لعام 1973، الذى تكفلت الدولة بمقتضاه بتعيين الخريجين كافة. وهذا النظام قد أدى إلى زيادة الأفراد المعيّنين بالحكومة والقطاع العام؛

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. ماجدة أحمد شلبي، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى " ، ندوة مشكلة البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 56-59.

- Lee k., *The Location of Jobs in Developing Metropolis*, Published for the W. B., Oxford University Press, 1989, p. 135.

(2) هذا فضلاً عن عديد من الآثار السلبية الأخرى؛ حيث يتطلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الإنتاج، وتستنزف كل عقد للجهد البشرى المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعية، فضلاً عن تأثيرها الضار فى مستوى المعيشة سواء على المستوى الجماعى أو الفردى.

#### الفصل الرابع

مما نتج عنه انتشار البطالة المقنعة بهما<sup>(1)</sup>؛ حيث ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع العام من أقل من 10 % من إجمالي العاملين في عام 1960 إلى حوالي 30 % في عام 1976<sup>(2)</sup>.

وقد بدلت الحكومة في التراجع عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين في المشروعات العامة منذ عام 1978، وامتد تطبيق هذا التوقف إلى القطاع الحكومي - أيضاً - في عام 1983 نظراً لتضخم العمالة بهما؛ مما أدى إلى طول فترة الانتظار، ومن ثم، تركم فائض الخريجين<sup>(3)</sup>. كما أن تطبيق مبدأ مجانية التعليم لم يقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، إلا أنه قد أدى إلى تغيير شكل المشكلة لتظهر في صورة بطالة المتعلمين في الثمانينيات بدلاً من بطالة الأميين في السبعينيات.

ولقد استوعب القطاعان الحكومي والعام أعداداً كبيرة من الخريجين الجدد، وبالتالي، أدّى دوراً إيجابياً في الحد من البطالة خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات. إلا أن العبء المتزايد لسياسة تعيين الخريجين مع مرور الزمن على الموازنة العامة للدولة؛ أدى إلى اتباع سياسة التباطؤ في تعيين الخريجين

---

(1) رهام حسن عبد الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، مرجع سابق، ص 120.

(2) فضلاً عما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض في إنتاجية العمل.

(3) ماله سمير الغلوي، مدى كفاءة نظام للتعليم المصري في تحقيق متطلبات التنمية، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2001، ص 185.



في البداية عن طريق إطالة فترة انتظار التعيين؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة فيما بين شباب المتعلمين<sup>(1)</sup>.

- ويتضح مما سبق، أن سلسلة الالتزام بتشغيل الخريجين قد أدت إلى ظهور البطالة المقتعة، ولم تستطع - في الوقت نفسه - القضاء على البطالة المسافرة ولكنها أرجلت - فقط - ظهورها.

2 - عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل: يتمثل أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين في عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل. ذلك أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة، وتتطلب أعباءً متنوعة، وتكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع خلال تلك الفترة. وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد -الذي يتمثل في الحصول على فرص أفضل للتوظيف والأجر الأعلى- وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع - ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وتوفير المهارات الوطنية المطلوبة بدلاً من استيرادها. غير أن اندحام الربط بين سياستي التعليم والتوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم بنوعيه؛ الأمر الذي أدى بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن يبقى عاطلاً. وهذا يعني انخفاض إنتاجيته لو اندحامها، وبالتالي، ضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم،

<sup>(1)</sup> المجلس القومي للتخصصات، " البحث العلمي والتكنولوجيا والهندسة الوراثية"، تكنولوجيا والبطالة، مرجع سابق، ص 541.

#### الفصل الرابع

تختفى مدررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع في أن معاً<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه في واقع الاقتصاد المصري - خلال الفترة محل الدراسة - لم تسير برامج التعليم والتدريب الواقع العملي واحتياجات المجتمع. ذلك أن هذه البرامج نمطية وغير متطورة؛ إذ أن الدولة - منذ بداية الستينيات - قد توسعت في التعليم بكلفة مرارته دون تخطيط مدروس، الأمر الذي تخفض عنه مضاعفة أعداد الخريجين منذ بداية السبعينيات؛ فازدادت أعداد الخريجين من حوالي 59 ألف خريج في عام 1975/74 لتصل إلى حوالي 428 ألف خريج في عام 1991/90 - علماً بأن عدد الخريجين قد تجاوز النصف مليون فرد في عام 1984/83- وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 4-3 ) م وكذلك الشكل رقم ( 4-2 ). وقد وصل الرقم القياسي لأعداد الخريجين إلى 720 في عام 1991/90 مقارنة بما كان عليه في عام 1975/74، وقد كان النصيب الأكبر من الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة، يليه حملة المؤهلات العليا، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة، وذلك كما هو موضح من هذا الشكل.

وقد ترتب على ذلك زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل؛ أدت إلى الاختلالات فيه في صورة عجز في بعض التخصصات، وفائض في تخصصات أخرى. ذلك أن زيادة كبيرة قد وجدت في المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة لا يقابلها طلب مماثل في بعض

---

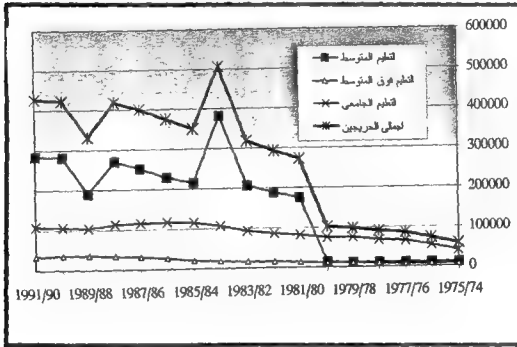
<sup>(١)</sup> معهد التخطيط القومي ، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي " ، مسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 173 ) ، مرجع سابق ، ص 42.

#### الفصل الرابع

التخصصات، وفي الوقت نفسه، وجد نقص في المعروض من تخصصات أخرى في مواجهة الطلب عليها في سوق العمل. ويرجع ذلك بالطبع - في المقام الأول- إلى قصور السياسة التعليمية، وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل<sup>(1)</sup>.

#### شكل رقم ( 4-2 )

تطور أعداد الخريجين لكافة المستويات التعليمية كافة في مصر  
خلال الفترة ( 1990/90-75/74 )



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 4-3 ) م.

(1) ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، مرجع سابق، ص 106.

#### الفصل الرابع

3 - تبنى معدل الإنفاق الاستثماري: لقد كان معدل الاستثمار في مصر في الفترة (1973-67) منخفضاً، وقدر بحوالى 14 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وجهت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات إلى عملية الإحلال والتجديد. ونتج عن ذلك أن حجم العمالة لم ينم خلال تلك الفترة إلا بمعدل منخفض قدره 1.7 % في المتوسط سنوياً<sup>(1)</sup>، في الوقت الذي كان فيه معدل نمو كل من حجم السكان وحجم قوة العمل حوالى 2.6 %، 2.8 % في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة على التوالي<sup>(2)</sup>، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مستوى البطالة الذي يعد تعبيراً عن ضعف قدرة الاستثمار على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوة العاملة. وقد كانت الحكومة هي المستثمر الرئيس في الاقتصاد المصري؛ حيث أنه في عام 1973 كان أكثر من 90 % من الاستثمارات تتم بواسطة الحكومة؛ ثم تراجعت بعد ذلك إلى حوالى 81 % خلال الفترة (1985-74)<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من لزيادة معدلات الاستثمار خلال فترة الانفتاح الاقتصادى (1981/80-74)؛ حيث وصلت إلى حوالى 25 % من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(4)</sup>، إلا أنه قد حدثت تحولات في سياسات الاستثمار لصالح

(1) وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى

عام 2000/99، مرجع سابق، ص 32.

(2) د. عالية عبد المنعم المهدي، "التوزيع الإقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية"، المؤتمر

الأول لقسم الاقتصاد، بنون: لبطالة في مصر، مرجع سابق، ص 129.

(3) المرجع السابق، ص 129، 130.

(4) وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى

عام 2000/99، مرجع سابق، ص 32.

#### الفصل الرابع

للقطاعات الخدمية؛ إذ بلغت 46.3 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت تمثل 39.7 % في الفترة السابقة عليها ( 66-1973 )، وكان ذلك - بالطبع- على حساب القطاعات السليمة التي بلغ نصيبها 53.7 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت 60.3 %؛ مما أثر في نصيب القطاعات السليمة من العمالة؛ حيث بلغت نسبة العاملين بهذه القطاعات 59.3 % من إجمالي العمالة، واستحوذت قطاعات الخدمات على 40.7 %.

وقد طبقت خلال هذه الفترة سياسة استهدفت زيادة الإنفاق الاستثماري في قطاعات لا يتمخض عنها خلق فرص عمل جديدة؛ بما يتناسب مع حجم الاستثمارات الموجهة إليها؛ فقد استحوذ قطاع البترول على حوالي 12 % من إجمالي الاستثمارات القومية في عام 1981/80، وتم للتوسع في مشروعات تطوير قناة السويس، وكذلك السياحة، بوصفها المصادر الرئيسية لموارد النقد الأجنبي بجانب تحويلات العاملين في الخارج خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup>.

وقد استمر تراجع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حتى وصلت إلى 7.3 % من الاستثمارات القومية؛ مما أدى إلى انخفاض معدل نمو العمالة به إلى 0.1 % في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، وانخفاض - بالتالي - نصيبه للنسبة من العمالة حتى وصل إلى 41.3 % ، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 4-4 ) م<sup>(2)</sup>.

---

(1) شريف رفعت رزق، دور الصناعات الاجتماعية للتنمية في علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1997، ص 60.

(2) كما سوف يناقش هذا الأمر بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل السادس من هذه الدراسة.

#### الفصل الرابع

وقد شهدت فترة الخطة الخمسية الأولى ( 1987/86-83/82 ) تناقصاً مستمراً في كل من نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاعات السلعية ونصيبها من العمالة الكلية؛ بحيث صار نصيب القطاعات السلعية منهما 44.5 %، 52.7 % على التوالي، ومن ثم، ارتفع نصيب القطاعات الخدمية منهما ليصير 55.5 %، 47.3 % على التوالي. وواصل نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات والعمالة انخفاضه؛ حيث صار 9.2 %، 33.6 % على التوالي، وقد انعكس ذلك في انخفاض القدرة الاستيعابية لهذا القطاع من العمالة<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ من الجدول رقم ( 4-4 ) م - أيضاً - أن الخطة الخمسية الثانية ( 1992/91-87/86 ) قد شهدت تحسناً نسبياً في الاستثمارات الموجهة للقطاعات السلعية؛ حيث بلغت 52.8 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت 44.5 % في الخطة السابقة عليها. كما انخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاعات الخدمات لتصبح 47.2 % بعد أن كانت 55.5 %. ولقد ترتب على ذلك كله؛ حدوث نمو غير متوازن فيما بين القطاعات المختلفة؛ حيث حققت القطاعات التوزيعية والخدمية معدلات نمو تفوق ما حققته القطاعات السلعية - التي انخفض نصيبها النسبي في الناتج المحلي - مما ترتب عليه خلال ملحوظ في الهيكل الإنتاجي؛ أدى إلى انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في مصر؛ إذ أن أي انتعاش في الطلب لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف؛ بل تنتج عنه زيادة في الأسعار<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. صبرى أحمد أبو زيد، " العلاقة بين البطالة والإنتاجية في الاقتصاد المصري "، المؤتمر الثاني لقسم الاقتصاد، بعنوان: الإنتاجية في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 381، 382.

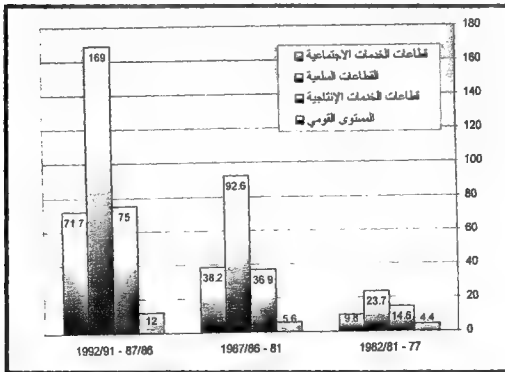
(2) د. منى الطحاوى، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 593-595.

#### الفصل الرابع

4 - استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال: بالإضافة إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات على المستوى القومى - وبخاصة الموجهة للقطاعات السلعية - فقد اعتمد الاقتصاد المصرى على استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، وذلك نتيجة لاتباع مصر لسياسة الإحلال محل الواردات، وقد كان ذلك - بصفة خاصة - فى قطاعى الصناعة والزراعة. ويمكن معرفة كيفية تأثير الفن الإنتاجى المستخدم فى البطالة من خلال تطور قيمة معامل رأس المال / العمل؛ الذى يقيس مقدار الاستثمارات اللازمة لتشغيل عامل إضافى واحد، وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم ( 3-4 ).

شكل رقم ( 3-4 )

تطور معامل الاستثمار / العمل خلال الفترة ( 1992/91 - 77 ) ( ألف جنيه )



المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط، الخطة القومية الأولى والثانية وثلاثة.

ويتضح من هذا الشكل، أنه تم استخدام فنون إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية؛ حيث تزايدت نسبة الاستثمار / العمل من 9.8 ألف جنيه في الفترة ( 1982/81-77 ) لتصل إلى 71.7 ألف جنيه في الفترة ( 1992/91-87/86 ) وهو ما يدل على استخدام لأساليب فنية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل. وقد دعمت التغيرات - التي أخذت مكانها في تشكيلة المنتج - هذا الاتجاه، وخاصة في القطاع الصناعي؛ حيث اتجهت دائماً نحو السلع الصناعية التي تتطلب درجة أعلى من الكثافة الرأسمالية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية<sup>(1)</sup>. إن ذلك كله يتبلور في الحد من فرص استيعاب العمالة في قطاع الصناعة بصفة خاصة، وعلى المستوى القومي بصفة عامة.

5 - قوانين العمل وتشريعاته: وتعد من أهم الأسباب وراء انتشار البطالة المقنعة في مصر، وتزايد نسبة البطالة المسافرة فيها؛ ذلك أن قوانين العمل وتشريعاته قد ساهمت في تقييد المسار الوظيفي، بحيث صار انتقال العامل أو الموظف من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة<sup>(2)</sup>..

يضاف إلى ذلك، أن الأجور تتحدد وفقاً لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة والإنتاجية.

(1) تتمثل الأسباب الاقتصادية في انخفاض تكلفة رأس المال مقارنة بالعمل بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض إنتاجية العمل؛ بينما تتمثل الأسباب الاجتماعية في رفع جودة المنتج لكي يلبى رغبة نوى الدخول المرتفعة، وأخيراً تتمثل الأسباب السياسية في التبعة للخارج، ومن ثم، زيادة الواردات من السلع الإنتاجية التي لا تتلاءم مع الظروف المحلية، لمزيد من الإيضاح يرجع إلى: - شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، مرجع سابق، ص 75.

(2) عيبر فرحات على، دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1991، ص 34.



#### الفصل الرابع

وقد أدى ذلك كله، إلى انخفاض إنتاجية العامل في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام. كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم - بدوره - بالجمود مما يجعله مسئولاً عن تزايد معدلات البطالة<sup>(1)</sup>. فضلاً عن أن ارتفاع نفقات المعيشة في ظل تزايد معدلات التضخم تمخض عن قيام كثير من العمال والأفراد بالبحث عن أعمال إضافية - خاصة - في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؛ مما يؤدي إلى حجب فرص العمل الإضافية عن آخرين يدخلون سوق العمل، ويبحثون عن فرص العمل لأول مرة ولا يجدونها، ومن ثم، تزداد معدلات البطالة<sup>(2)</sup>.

6 - قلة الاهتمام بالبحث العلمي: إن عدم استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج - خاصة المبتكرة محلياً - يؤدي إلى استمرار استخدام طرق الإنتاج التقليدية وهي تنتج سلعاً لا تتواءم مع السوق العالمي، وهذا يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي. ولأنك في أن النقص عن استخدام طرق الإنتاج الحديثة يرجع - ولو جزئياً على الأقل - إلى انفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية في مصر؛ مما خلق نوعاً من الضالة في التفتت الاستثمارية الخارجية إلى مصر، وهذا يؤثر سلباً بدوره في كل من مستوى الدخل والعمالة.

7 - قصور تخطيط القوة العاملة: يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية - حيث لا يوضع الإنسان المناسب في المكان

---

(1) شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، مرجع سابق، ص 89.

(2) د. ماجدة أحمد شاذلي، "حول مشكلة البطالة ولغزلات سوق العمل والتشغيل المصري"، ندوة مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 32.

#### الفصل الرابع

المناسب - وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعاني من البطالة، هذا، في الوقت الذي يعاني المجتمع نقصاً شديداً في تخصصات أخرى. يضاف إلى ذلك، أنه في ظل غياب استراتيجية واضحة للتعيين، وفي ظل عدم وجود التنسيق الكافي بين مياستى التعليم والتوظيف تُترك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف؛ مما يسهم في زيادة حجم البطالة ومعدلاتها<sup>(1)</sup>.

ومما سبق، نتضح أهمية تخطيط القوة العاملة؛ حيث تُقدَّر الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع، والتعرف على الفجوات فيما بين المطلوب والمتوفر، والعمل على مواجهتها من خلال توجيه أجهزة التعليم والتدريب في المجتمع، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية. وبالتالي، يمكن القضاء على ظاهرة قصور التنسيق بين أعداد الخريجين من ناحية، ولحياجات أسواق العمل سواء الداخلية أو الخارجية، من ناحية أخرى. ولاشك، أن وجود التخطيط السليم للقوة العاملة يحد من البطالة - خاصة فيما بين المتعلمين - ويضمن توجيه العمالة إلى القطاعات التي تكون في أمس الحاجة إليها<sup>(2)</sup>.

ويرجع قصور تخطيط القوة العاملة في مصر إلى عدد كبير من العوامل أهمها<sup>(3)</sup>:

( أ ) عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية.

---

(1) المجلس القومي لمختصة، " البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية "، تكنولوجيا والبطالة، مرجع سابق، ص 541.

(2) المرجع السابق، ص 542.

(3) عيبر فرحات على، دور القطاع الخاص الصناعى في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 36.

#### الفصل الرابع

( ب ) عدم الربط والتنسيق بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التعليم والتدريب.

( حـ ) تزايد كل من حجم السكان وحجم القوة العاملة بمعدلات كبيرة، وبما يفوق القدرة على استيعابها.

( د ) الهجرة غير المخططة للخارج.

( هـ ) كثرة الأجهزة المعنية بتخطيط القوة العاملة، وتدخل اختصاصاتها. وتنتمى هذه الأجهزة فى وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، والجهاز المركزى للتتظيم والإدارة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

( و ) قصور الأجهزة الخاصة بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل التى يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة - أى البطالة المقنعة والجزئية - التى يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجيات مرتفعة أو إعادة تدريبها.

8 - تعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظيف: فمثلاً، يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم؛ مما يؤثر سلباً فى الاستثمار، ومن ثم، يؤثر - بدوره - فى الإنتاج والعمالة. ويترتب على اتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص فى مستوى الطلب الكلى، وتكون لها آثار انكماشية فى كل من مستويى الدخل والتوظيف. والسياسة الضريبية المغالى فيها، تؤدى إلى إعاقه الانخار والاستثمار؛ حتى فى حالة توجيهها للاستثمارات إلى مجالات دون الأخرى؛ فإنها تؤثر سلباً فى فرص العمل والتوظيف.

9 - زيادة معدلات الهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافى للسكان: شهدت مصر نمواً سريعاً فى نسبة التحضر بسبب تيارات الهجرة الداخلية المكثفة خلال نصف القرن الأخير؛ وقد تسببت هذه الزيادة غير المخطط لها فى تيارات

الهجرة من الريف إلى الحضر في تقاوم مشكلة البطالة، وبخاصة في الحضر. ذلك أن هذه الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في مناطق الجنب<sup>(1)</sup>. وتتم هذه الهجرة الداخلية ليس - فقط - من الريف إلى الحضر؛ بل - أيضاً - من مناطق أو محافظات طاردة - ريفية أو حضرية - إلى مناطق أو محافظات جاذبة، وذلك بسبب سوء توزيع الإئافاق العام، وعدم توافر الخدمات في المناطق أو المحافظات الطاردة<sup>(2)</sup>.

وقد ترتب على زيادة معدلات الهجرة الداخلية - أيضاً - اختلال في التوزيع السكاني داخل مصر؛ حيث زادت نسبة سكان الحضر من أقل من 40 % في منتصف الستينيات إلى حوالي 44 % في بداية التسعينيات<sup>(3)</sup>، وهو ما أدى إلى بروز عديد من المشاكل السلبية على التنمية والإئافاق في الريف، هذا من ناحية، وزيادة للتكدس السكاني وارتفاع معدلات البطالة بالحضر، من ناحية أخرى<sup>(4)</sup>.

وبوجه عام، تعاني مصر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة؛ حيث يتركز 97 % من السكان في الوادي والدلتا - أي في حوالي 3.5 % من مساحة مصر - وتعد مصر من أعلى الدول من حيث نسبة الكثافة السكانية في المناطق المأهولة بالسكان، وقد ارتفعت تلك الكثافة السكانية في المناطق المأهولة

(1) وهو الأمر الذي تم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً في المحور ( 2-3 ) من الفصل السابق.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Loony R., "Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on The State, 1961 - 1992", Journal of Third World Studies, *op. cit.*, pp. 257, 258.

(3) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، مرجع سابق، ص 74

(4) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Freeman R. B., "Labor Markets and Institutions in Economic Development", The American Economic Review, *op. cit.*, p. 403.

#### الفصل الرابع

باستمرار من 300 نسمة / كم<sup>2</sup> في بداية القرن الماضي إلى 695، 917، 1024 نسمة / كم<sup>2</sup> في الأعوام 1976، 1986، 1991 على التوالي<sup>(1)</sup>، هذا، بالإضافة إلى وجود تباين شديد في الكثافة السكانية في مصر؛ حيث تبلغ الكثافة السكانية أكبر ما يمكن في القاهرة الكبرى حوالي 28.3 ألف نسمة / كم<sup>2</sup> وفي الإسكندرية 9.3 ألف نسمة / كم<sup>2</sup>؛ بينما تنخفض الكثافة السكانية بدرجة كبيرة في المحافظات الحدودية، مثل: مرسى مطروح والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوبها<sup>(2)</sup>.

ولذلك، لن لهذا التباين تأثيراً واضحاً في بروز مشكلة البطالة وتفاقمها؛ ذلك لأن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطاً على المنشآت الإنتاجية في المناطق مرتفعة الكثافة السكانية؛ في حين تعاني المناطق ذات الندرة السكانية من عدم الاستغلال الكامل لمواردها . بسبب نقص العمالة في عديد من التخصصات، ويسهم هذا الأمر - بالتالي - في خلق مزيد من الاختلال في سوق العمل المصري.

10 - عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة: لقد ترتب على عدم التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية الذي وصل إلى حوالي 0.12 من الفدان في نهاية الثمانينيات، فضلاً عن انتشار الآلية الزراعية؛ وقد أدى ذلك كله؛ إلى تقليل فرص العمل بالريف؛ مما أسهم في زيادة معدلات البطالة به<sup>(3)</sup>. وذلك لأن ندرة الأراضي الزراعية وقلة المياه تحدان من العوامل المهمة التي أسهمت في ضعف الاقتصاد المصري - والمسئولة إلى حد ما عن ظهور البطالة به خاصة في

(1) محمد الفاتح محمد مصطفى، "مجهودات وزارة القوى العاملة والهجرة في حل مشكلة البطالة"، ندوة مشكلة البطالة في مصر، الجزء الأول، جامعة الأزهر، القاهرة، الفترة ( 14-16 ) يوليو 2001، ص 3.

(2) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، مرجع سابق، ص 74.

(3) عبير فرحات علي ، دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر ، مرجع سابق، ص 37 .

#### الفصل الرابع

الريف - نظراً لعدم وجود فرص العمل الكافية في القطاعات الأخرى، وكان من المحتمل مواجهة هذه المشكلة - ولو جزئياً - عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، والتوسع فيها في الريف؛ حيث تتميز بقدرتها على توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة نظراً لانخفاض استثماراتها الثابتة، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم اهتمام الحكومة بها وتشجيعها<sup>(1)</sup>.

وتتملك مصر عديداً من الموارد الطبيعية الأخرى، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل الذي يتناسب مع أهميتها، مثل: الآثار والطبيعة والمناخ المعتدل، وذلك كله مناسب جداً لتنشيط الحركة السياحية، فضلاً عن عديد من المواد الخام سواء في صورة معادن أو مصادر الطاقة - خاصة الغاز الطبيعي - وغير مستغلة بالدرجة المثلى. ولقد كان من الممكن خلق فرص عمل للطاقات العاطلة إذا ما أحسن استغلالها دون الحاجة إلى إجراء توسعات استثمارية. ويعزى عدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة في مصر إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج المستوردة منها - خاصة في القطاع الصناعي - بسبب نقص موارد النقد الأجنبي<sup>(2)</sup>، فضلاً عن نقص الإمدادات من الطاقة، وعدم توافر قطع غيار الآلات، وكذلك، عدم استكمال بعض المشروعات البنية الأساسية، بالإضافة إلى عدم كفاية الطلب سواء المحلي أو الخارجي وهذا كله يؤثر سلباً في مستوى الإنتاج والعمالة، نتيجة لمحدودية فرص العمل في الوقت الذي يزداد فيه عرض العمل باستمرار.

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaadi P., Al-Qudsi, "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, p. 71.

(2) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، مرجع سابق، ص 88.

## 4-2 : تقييم سياسات علاج مشكلة البطالة

رغم إهدار البطالة لأهم الموارد الاقتصادية في المجتمع المصري، ورغم تأثيراتها السلبية في الأمن والسلام الاجتماعيين؛ إلا أن الدولة لم تتنهج استراتيجية متكاملة واضحة المعالم تنسم بالاستمرارية لمواجهة تلك المشكلة والحد منها. غير أن هناك مجموعة من السياسات المتناثرة وغير المتكاملة عملت على تأجيل مسألة تفاقم المشكلة، والتخفيف من حدتها، تلك التي لم تتغير وفقاً لتغير هذه المشكلة<sup>(1)</sup>. ويتصدى هذا المحور إلى استعراض أهم السياسات التي اتبعتها الدولة لمواجهة هذه المشكلة خلال تلك الفترة من الدراسة، ثم تقييمها. وتمثل هذه السياسات في كل من: السياسة السكانية، والسياسة التعليمية، وسياسة تعيين الخريجين، وسياسات تشجيع كل من الهجرة الخارجية والقطاع الخاص.

### 4-2-1 : السياسة السكانية:

#### أولاً : استعراض السياسة:

تتمثل مشكلة البطالة في تزايد عرض الباحثين عن العمل مقارنة بفرص العمل المتاحة في الاقتصاد. وبما أن عرض العمل يتأثر بمجموعة من العوامل، أهمها: معدل نمو السكان مع مر الزمن؛ فقد حاولت الحكومة المصرية - بوساطة السياسة السكانية، وأهم أدواتها: تنظيم النسل، ونشر التعليم، ورفع المستوى الصحي للسكان -

(1) د. سميحة السيد فوزي ، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ،

بنهول: البطالة في مصر، مرجع سابق ، ص 1055.

#### الفصل الرابع

تخفيض معدل نمو السكان<sup>(1)</sup>. ويقصد بالسياسة السكانية: مجموعة الإجراءات والأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بوضعها الحكومات أو المؤسسات الإقليمية والدولية بغرض تعديل اتجاهات المتغيرات السكانية. وتتجسد هذه السياسة في برامج تنظيم الأسرة، والتوزيع لداخلي للسكان - الهجرة الداخلية - والهجرة الخارجية<sup>(2)</sup>.

ولقد أعلنت السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة في مصر عام 1973، وكان هدفها الأساسي هو الحد من الزيادة السكانية لما لها من تأثيرات سلبية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حددت هذه السياسة مجموعة من الأدوات التي يمكن بواسطتها الحد من معدلات النمو السكاني. ومن أبرز هذه الأدوات: السيطرة على مستويات الإنجاب؛ مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة بهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها، وكذلك رفع مستوى التعليم، وتنقيف المرأة، وزيادة إسهامها في سوق العمل، والآلية الزراعية، وتصنيع الريف، وخفض معدلات المفاات ساء الأطفال، وكذلك دور وسائل الإعلام والتوعية، فضلاً عن الضمان الاجتماعي، حتى يكون بديلاً عن دور الأولاد في تأمين الشيخوخة للوالدين<sup>(3)</sup>.

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment and Employment Policy in Egypt", Conference on : *Aspects of Structural Reform: With Special Reference Egyptian Economy*, Economic Department, Faculty of Economics and political Science - Cairo University, Apr. 13, 14, 2003, pp. 1 - 4.

(2) وسوف يتم تناول هذه الإدارة في البند ( 4-2-4 ).

(3) عبير فرحات على ، دور قطاع الخالص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص ص 41 ، 42.



#### الفصل الرابع

وقد أعيدت صياغة السياسة القومية للسكان في عام 1980 - في ضوء ما تحقق من نتائج - لتؤكد دور السكان كمورد بشري، واستهدفت السياسة الجديدة تحقيق معدل أمثل للنمو السكاني من خلال تخفيض معدل المواليد الإجمالي، وركزت على ثلاثة برامج أساسية هي<sup>(1)</sup>:

( أ ) الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة وتكاملها مع الخدمات الاجتماعية المناسبة.

( ب ) تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية وتصميمها، تلك التي تدعم تنظيم الأسرة على مستوى المحليات.

( ج ) تدعيم برامج للتربية السكانية وبرامج الإعلام والتعليم والاتصال التي تهدف إلى تغيير القيم الخاصة بحجم الأسرة بالإضافة إلى تشجيع استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

غير أن النتائج جاءت على غير ما خطط له، وذلك لأسباب مختلفة سواء كانت تتعلق بصعوبات التنفيذ أو لأسباب خارجية، مثل: ظروف الحرب، وتغير أولويات توجيه الموارد. ولقد أقر المجلس القومي للسكان السياسة القومية للسكان بداية من عام 1986؛ حيث تم من خلالها إعداد وثيقة بالأهداف الكمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها . وتتمثل - أساساً- في نشر خدمات تنظيم الأسرة خاصة في الريف، والارتقاء بخدمات الأمومة والطفولة، وتصميم برامج تهدف إلى تغيير القيم والعادات تجاه السلوك الإنجابي، فضلاً عن الحد من الهجرة الداخلية<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 42 ، 43.

(2) المرجع السابق، ص 45.

وقد حددت هذه الوثيقة أهداف السياسة القومية للسكان خلال الفترة (1986-2001) على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

(1) تخفيض معدلات النمو السكاني بوساطة تخفيض مستويات الإنجاب تدريجياً، من خلال زيادة نسبة الأفراد الذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة.

(2) تحقيق توزيع سكاني أمثل من خلال تخفيض الكثافة السكانية والسيطرة على الهجرة الداخلية.

(3) الارتقاء بالخصائص السكانية من خلال:

- تخفيض نسبة الأمية من 49 % في عام 1986 إلى 40 %، 30 %، 20 % في الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالي.
- الارتقاء بمكانة المرأة من خلال الارتقاء بنصيبها النسبي في القوة العاملة من 11 % في عام 1986 إلى 14 %، 17 %، 20 % في الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالي، فضلاً عن التوسع في مشروعات الأمر المنتجة.
- استخدام الوسائل الحديثة في العلاج لتخفيض وفيات الرضع من 70 لكل ألف مولود في عام 1986 لى تصل إلى 50، 40، 30 لكل ألف في الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالي.

ثانياً : تقييم السياسة: ويثار في هذا المجال تساؤل، أنه بعد هذه الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية سواء المتعلقة بتنظيم الأسرة أم بالهجرة، هل حققت السياسة السكانية في هذه الفترة الأهداف التي نشدتها؟ وهل نجحت في تخفيض معدل

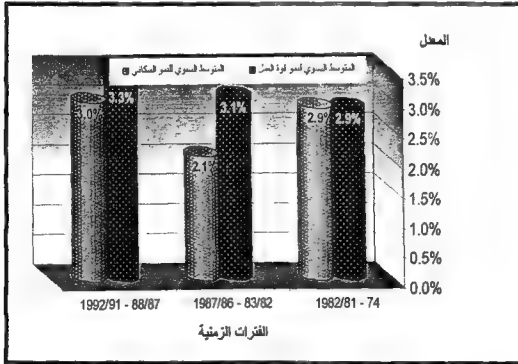
<sup>(1)</sup> المرجع السابق، من ص 45-47.

#### الفصل الرابع

النمو السكاني؟ الإجابة على ذلك من واقع الأرقام تكون بالنفى؛ إذ ارتفع معدل النمو السكاني من حوالى 2 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ( 1976-66 ) إلى 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ( 1986-76 )<sup>(1)</sup>. ويقدم الجدول رقم ( 2-4 ) م تطور بيانات كل من حجم السكان وحجم قوة العمل خلال الفترة محل الدراسة، وقد تم تلخيصها فى الشكل رقم ( 4-4 ).

#### شكل رقم ( 4-4 )

تطور المتوسط السنوى لمعدلى نمو كل من السكان وقوة العمل  
خلال الفترة ( 1992/91-74 )



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 2-4 ) م.

(1) د. منى البردعى، "مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية تشباع الحاجات الأساسية"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 835.

#### الفصل الرابع

يتضح من بيانات هذا الشكل أن معدل النمو السكاني ونمو قوة العمل كانا متعادلين في الفترة الأولى، وبعد ذلك فاق معدل نمو قوة العمل معدل النمو السكاني. غير أن معدل النمو السكاني كان شديد الارتفاع؛ مما ترتب عليه زيادة في عرض قوة العمل بما يفوق فرص التوظيف أو الطلب على العمل، وقد انعكس ذلك في زيادة معدلات البطالة. ولذا، فإن أحد الأسباب الأساسية لزيادة حجم البطالة ومعدلاتها في الاقتصاد المصري هو الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني<sup>(1)</sup>.

ومن جانب آخر، فإن السياسة السكانية لم تنجح في تحقيق هدف الحد من الهجرة الداخلية، بل على النقيض؛ زالت نسبة التحضر وما ارتبط بها من ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة في المناطق الحضرية؛ إذ ارتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من حوالي 37 % في عام 1960 إلى حوالي 44 % عام 1986؛ مما ترتب عليه زيادة في معدل البطالة في الحضر من 4.3 % في عام 1966 إلى 15.8 % في عام 1986<sup>(2)</sup>.

ولا يرجع تزايد عرض قوة العمل في مصر عن فرص العمل المتاحة - الطلب على العمل - إلى ارتفاع معدل النمو السكاني فقط؛ بل يرجع - أيضاً - إلى عاملين إضافيين، يتمثل أولهما في التغير في الهيكل العمري للسكان؛ إذ ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64 سنة) من 54 % في عام 1960 إلى حوالي 56 %

<sup>(1)</sup> وهو الأمر الذي سوف يوضح بصورة كمية في الفصل السابع من هذه الدراسة.

<sup>(2)</sup> ذلك أن معدل نمو قوة العمل في الحضر كان يفوق ضيق نظيره في الريف خلال الفترة (1976-1986)، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى المحور (3-2) والجداول رقم (3-2) وكذلك الشكل رقم (3-2) في الفصل السابق من هذه الدراسة.

في عام 1976، ثم إلى 63 % في عام 1986 وينمذج ثقيبهما في زياده نسبة الإتات  
المشاركات في فوه العمر

#### 4-2-2 : السياسة التعليمية:

أولاً : استعراض السياسة: تعد سياسة التعليم والتدريب من أهم العوامل المؤثرة في  
الاتجاهات متوسطة المدى، وطويلة المدى في سوق العمل. والهدف  
الاقتصادي من التعليم والتدريب هو توفير نموها...، المهارات المطلوبة في  
سوق العمل، بما يكفل فرص متكافئة للأفراد في الحصول على وظيفة تتناسب  
مع الميول والتطلعات والمهارات المكتسبة لهؤلاء الأفراد.

إن العمل عنصر غير متجانس من عناصر الإنتاج؛ إذ تنقسم العمالة إلى عمالة  
ماهرة وغير ماهرة. والعمالة الماهرة تتنوع وفقاً للمهنة والتعليم والتدريب، وتختلف  
العمالة غير الماهرة اختلافاً كثيرة، إلا أنها تشترك فيما بينها في خاصية الأمية أو  
شبه الأمية، وتحمل نسبة كبيرة في سوق العمل المصري، ومن ثم، فإن التعليم  
والتدريب يدخلان بطريق مباشر في تحديد نوع العمل سواء أكان ماهر أو شبه ماهر  
أو غير ماهر، وبالتالي، فإن السياسة التعليمية لها دور مهم في تتبع الاتجاهات العامة  
في سوق العمل للتعرف على مشاكل الاختلال الهيكلي للقيصر والمتوسط، وبعيد المدى  
الذي ينعكس على كفاءة عملية التنمية في الدولة<sup>(1)</sup>.

---

(1) حيث زاد نصيب الإثث في قوة العمل من حوالي 9 % في عام 1976 إلى حوالي 26 % في  
عام 1990 ، وهو الأمر لادى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل السابع من

هذه الدراسة.

(2) عبير فرحت على، دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، مرجع  
سابق، ص 49.

#### الفصل الرابع

ويتأثر سوق العمل في مصر بعاملين رئيسيين تتضمنهما سياسة التعليم، هما: مجانية التعليم واتجاهات التعليم والتدريب. فقد توسعت الحكومة المصرية في تطبيق نظام مجانية التعليم وعممته في المراحل التعليمية كافة منذ بداية الستينيات<sup>(1)</sup>. وقد ترتب على ذلك كله، زيادة نسبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة وخاصة الثانوي والجامعي فيما بعد؛ مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد الخريجين الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل<sup>(2)</sup>. وكانت محصلة اتباع هذا الأسلوب ظهور نوع خاص من البطالة في مصر هو بطالة المتعلمين. أما عن اتجاهات التعليم والتدريب؛ فهناك فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الطلاب من التعليم والتدريب وبين احتياجات الواقع ومتطلباته. ذلك أن نظام التعليم في مصر يفقد - بصفة عامة - إلى طابع التوجه المهني باستثناء بعض التخصصات المحدودة - مثل الطب والهندسة - أي أن التعليم لا يقدم سوى القليل من متطلبات معظم المهن، وقدر ضئيل من المعلومات العامة، ولا يدعم عملية تنمية القدرة على الخلق والإبداع. فالتعليم في مرحلته المختلفة في مصر يعاني من انخفاض النوعية؛ بسبب تزايد أعداد الملتحقين به، وعدم توافر الخبرات العلمية والتربوية القادرة على مواجهة هذه الأعداد، فضلاً عن اتباع نظام التلقين - بصفة أساسية - والتركيز على المناهج الدراسية الجامدة، والنجاح كهدف وحيد - أو أساسي - في امتحان نهاية العام الدراسي.

ثانياً - تقييم السياسة: لقد كان للسياسة التعليمية المطبقة خلال هذه الفترة - وعدم الربط بينها من ناحية، وسياسة تعيين الخريجين، من ناحية أخرى - أكبر الأثر في زيادة أعداد خريجي المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعلما؛ بما يفوق

<sup>(1)</sup> منذ عام 1962، وإن كان نظام مجانية التعليم هذا قد طُبق في المرحلة الابتدائية منذ عام 1925.

والمرحلة الثانوية منذ عام 1952.

<sup>(2)</sup> كما هو مبين في الجدول رقم (4-3) م، وكذلك الشكل رقم (4-2).

#### الفصل الرابع

فترة الاقتصاد القومي على خلق وظائف لهم؛ مما انعكس في زيادة حجم البطالة ومعدلاتها<sup>(1)</sup>. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (4-3) م، حيث كان معدل نمو الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا حوالي 23 %، 11 %، 6 % في المتوسط سنوياً على التوالي خلال هذه الفترة من الدراسة ( 1991-74 )، وقد كان معدل نمو الخريجين ككل حوالي 13 % في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

وترجع الزيادة الكبيرة في خريجي المراحل التعليمية المختلفة - وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين - إلى عوامل كثيرة أهمها<sup>(2)</sup>:

( أ ) انخفاض تكاليف التعليم: وينطبق هذا الأمر على المراحل المختلفة - خاصة التعليم الجامعي - مما ترتب عليه زيادة الإقبال على التعليم، ومن ثم، زيادة عرض الخريجين المؤهلين؛ بما يفوق الطلب عليهم. ورغم أن مجانية التعليم لها مبرراتها الإنسانية والاجتماعية؛ إلا أنها تعد سبباً مهماً من أسباب الاختلال بين العرض والطلب على تلك الفئات في سوق العمل. فجانِب المرض من كل فئة من فئات المتعلمين يتزايد بسرعة؛ بسبب تزايد السكان وكذا أعداد الخريجين، أما

---

(1) وخاصة بطلة المتعلمين والتي تزايدت بصورة كبيرة خلال هذه الفترة، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- المحور ( 3-5 ) من الفصل السابق.

- د. ملحة أحمد شابي، " حول مشكلة البطالة وإختلالات سوق العمل والتشغيل المصري "، ندوة مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 27.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 68-70.

#### الفصل الرابع

جانب الطلب؛ فإنه يتحدد بمجموعة من العوامل التي تحكم قدرة النشاط الاقتصادي على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة<sup>(١)</sup>.

( ب ) إنشاء كثير من المعاهد والجامعات الإقليمية: وقد يسر ذلك على أبناء الريف مسألة إتمام دراستهم الجامعية؛ رغبة في الحصول على فرص عمل أفضل في المستقبل. وقد تمخض ذلك عن زيادة في أعداد الخريجين الوافدين إلى سوق العمل، مما يزيد من الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل لتلك الفئات.

( حـ ) تدنى المستوى التعليمي للخريجين: إن نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا يعتمد على مجموع الدرجات الذي حققها الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها دون النظر إلى إمكاناته ورغبته. وكذلك؛ فإن أعداد المقبولين في كثير من الكليات والمعاهد قد تزايدت بدرجة تؤثر سلباً في عملية التحصيل العلمي؛ مما أدى إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي، والقدرة على الاستيعاب.

( د ) التعليم يؤدي إلى البطالة: يؤدي التعليم إلى ارتفاع آمال الخريجين وطموحاتهم لدرجة يصعب تحقيقها، وينعكس ذلك الأمر على فكرهم، ومن ثم، على سلوكياتهم، ويجعلهم يرفضون عديداً من الأعمال التي لا تتناسب مع تلك الطموحات - من وجهة نظرهم - وينتهي بهم الأمر إلى الانضمام إلى قائمة البطالة المسافرة أو البطالة المقنعة في أحسن الأحوال.

وعلى الرغم من الزيادة المطردة في أعداد المدارس والجامعات، وتزايد أعداد المتقدين بهما، والجهود المبذولة في سبيل تطوير التعليم المصري وتحديثه، إلا أن ذلك كله لم ينجح في القضاء على الأمية؛ حيث أن نصف سكان مصر - تقريباً - حتى

(١) عبد السلام محمد عوض، نمط الاستثمار وأثره على البطالة في مصر في الفترة (1992-74)،

رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، فرع بنها، 1999، ص 72.



#### الفصل الرابع

نهاية الثمانينيات كانوا أميين<sup>(1)</sup>. وإذا أضفنا إلى ذلك هؤلاء المتسربون من التعليم الابتدائي تصل هذه النسبة إلى حوالي 70 %<sup>(2)</sup>. ولم تنجح سياسة التعليم - كذلك - في استيعاب جميع الأطفال في سن المدرسة؛ حيث كانت نسبة الاستيعاب 84 % في مرحلة التعليم الأساسي، 58 % في مرحلة التعليم الثانوي في عام 1987/86. وكذلك فشلت هذه السياسة في تحقيق الاتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالي، فإن نظام التعليم في مصر يعاني من وجود فجوة متزايدة فيما بين المناهج الدراسية وما يحصله الطلبة من معلومات وقدرات من ناحية، ومن ناحية أخرى، بين متطلبات الواقع العملي والتطبيقي. ولقد أدى ذلك كله، إلى ظهور قائمة طويلة من الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم<sup>(3)</sup>.

وعليه، فإن مكونات سياسة التعليم تعد مسئولة - مسئولة كبيرة - عن تفاقم مشكلة البطالة في مصر سواء من الناحية الكمية أو الكيفية. فبالرغم من أن هذه السياسة أدت إلى استيعاب جزء كبير من السكان عن طريق الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومن ثم، أدت إلى خفض أعداد الداخلين إلى سوق العمل خلال عدى الستينيات والسبعينيات؛ إلا أنها في حقيقة الأمر لم تقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، ولكنها أدت إلى تلجيل تلك المشكلة لتظهر فيما بعد في صورة بطالة

(1) وبما يمثل 49.4 % طبقاً لتعداد عام 1986.

(2) د. مني البرادعي، "مواجهة مشكلة البطالة في مصر من منظور استراتيجية لشبائع الحاجات الأساسية"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 835.

(3) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 58 - 60.
- El-Baradei M., "Towards Apro-Poor Educational Policy for Egypt", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, *op. cit.*, p. 438.

المتعلمين بدلاً من بطلالة الأمين. ولا شك أن الصورة الأولى أكثر تكلفة من الثانية وأبعد أثراً في الاقتصاد القومي. وقد كانت نسبة البطالة بين المتعلمين - وخاصة من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا - أعلى ما يمكن؛ بل وقد كانت في اتجاهها إلى التزايد باستمرار مع مر الزمن، وهذا ما تم بيانه في الفصل السابق من هذه الدراسة<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية أخرى، فإن افتقاد التعليم لطابع التوجه للمهني وعجزه عن التكيف مع احتياجات المجتمع؛ قد أدى إلى اختلالات في التوازن بين جانبي العرض والطلب في فئات المهارات العمالية المختلفة، وذلك بسبب عدم التنسيق بين سياستي التعليم والتوظيف. وبالتالي، فإن المسئول الحقيقي عن زيادة البطالة فيما بين فئات المتعلمين هو عدم تطوير كل من التعليم والتدريب؛ بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل باستمرار.

ويتضح من العرض السابق، أنه على الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم في مصر إلا أنه لم يحقق نجاحات كبيرة في القضاء على الأمية أو تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، أو خلق المهارات والقدرات والخبرات الملائمة لمجالات العمل؛ الأمر الذي تمخض عنه زيادة حجم البطالة ومعدلاتها، خاصة فيما بين المتعلمين<sup>(2)</sup>.

(1) وذلك في المحور ( 3-5 ) ، كما سوف توضح أيضاً في الفصل السابع من هذه الدراسة.

(2) د. سميرة أحمد على عبد المولى ، " الفترة التنافسية للاقتصاد المصري في ضوء خصائص قوة العمل " ، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: الفترة التنافسية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 19 ، 20.



#### العصر الرابع

ثانياً : تقييم السياسة: لا رغم أن سياسة تعيين الخريجين استهدفت - أساساً - استيعاب الزيادات المتتالية في القوة العاملة والحد من البطالة، إلا أنها قد تمخضت عن كثير من الآثار السلبية، لعل أهمها<sup>(١)</sup>:

( أ ) تزايد معدلات البطالة المقنعة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، ومن ثم، انخفاض الإنتاجية فيها، وذلك بسبب استمرار التعيينات غير المبررة اقتصادياً، وبصفة خاصة في القطاع الحكومي<sup>(٢)</sup> فقد استوعب القطاع الحكومي حوالي 42.5 % من العمالة المعنية في عام 1982/81، وبلغت نسبة الزيادة به حوالي 416 % خلال الفترة ( 1988-66 )<sup>(٣)</sup>. وينطبق الاتجاه نفسه على القطاع العام، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بقطاع الخدمات الحكومية.

( ب ) أدى تزايد أعداد الخريجين وعجز الدولة عن التوسع في أنشطتها الاقتصادية بمعدلات مماثلة إلى ظهور البطالة السافرة بين الخريجين؛ مما أدى إلى إطالة فترات انتظار التعيين<sup>(٤)</sup> إذ وصلت في منتصف الثمانينيات إلى ما بين 5 إلى 6 سنوات.

( جـ ) نتج عن التزام الحكومة بتعيين الخريجين؛ تزايد الطلب على التعليم في مصر بما يفوق الإمكانيات المتاحة؛ مما أدى إلى انخفاض نوعيته، ذلك أن التعليم صار الوسيلة للحصول على وظيفة مدى الحياة، وانعكس ذلك مباشرة في صورة بطالة المتعلمين<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د. سميحة المبد فوزى، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 1055 ، 1056 .  
(٢) د. هبة أحمد نصر، " البطالة وسياسات الاستثمار " . المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 969 .

( د ) أدت سياسة التزام الحكومة بتعيين الخريجين إلى زيادة الإقبال على التعليم العالي؛ في الوقت الذي صار فيه التعليم الفني والمهني أقل جذباً للشباب. ٢١

يتضح مما سبق، أن سياسة تعيين الخريجين من قبل الحكومة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل - وليس الأمتل - أدت إلى إبطاء أو تأجيل ظهور مشكلة البطالة المسافرة في عقدى الستينيات والسبعينيات؛ حيث استوعب القطاعين الحكومي والعام حوالي 5 مليون فرد؛ بما يمثل 48 % من المشتغلين على المستوى القومي وفقاً لتعداد 1976<sup>(١)</sup>، ولذلك كله، وجبت البطالة المقنعة في أجهزة الحكومة والقطاع العام. غير أنه، منذ بداية الثمانينيات تأكد عدم قدرة الحكومة على الاستمرار في سياسة التعيين؛ مما أدى إلى تراجعها عنها دون القضاء على البطالة المسافرة التي تفاقمت منذ منتصف الثمانينيات<sup>(٢)</sup>.

**الأخلاصة القول:** فإن سياسة تعيين الخريجين نجحت في مراحلها الأولى بالفعل في تحقيق أهدافها في امتصاص ضغوط مشكلة البطالة المسافرة سواء الاجتماعية أو السياسية، وإرضاء تطلعات الأفراد إلى التعليم والوظيفة الحكومية؛ إلا أنها قد أدت - وبمرور الوقت - إلى مجموعة من النتائج السلبية على الإنتاج في القطاعين الحكومي والعام، وتزايد الأعباء على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن تغذية الضغوط التضخمية<sup>(٣)</sup> وقد بدأت هذه المشاكل في الظهور تدريجياً، ثم زادت حدتها منذ بداية الثمانينيات، وتحت وطأة هذه الضغوط بدأت الحكومة تتراجع تدريجياً عن الالتزام بهذه السياسة، ومن ثم، بدأت مشكلة البطالة المسافرة في التضخم.

(١) محسوب من بيانات الجنول رقم ( 1-2 ).

(٢) وهو الأمر الذي سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل السادس من هذه الدراسة.

#### 4-2-4 : سياسة تشجيع الهجرة الخارجية:

أولاً : استعراض السياسة: شهدت مصر هجرة عمالية كبيرة إلى الخارج منذ بداية السبعينيات - خاصة بعد حرب أكتوبر 1973- وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية<sup>(1)</sup>. وتتمثل العوامل الخارجية: في ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973، وزيادة الفوائض النفطية لدى الدول العربية، ومن ثم، زيادة الاستثمار في الدول العربية النفطية؛ فزيادة الطلب على العمالة المستوردة بسبب عدم كفاية العمالة المحلية لديها. وقد كان لارتفاع الأجور والمرتبات في هذه الدول دوراً رئيساً في جذب العمالة إليها. وتتمثل العوامل الداخلية: في ضيق فرص التوظيف المتاحة، وانخفاض مستويات الأجور والمرتبات الحقيقية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية في تلك الفترة نتيجة للأعباء التي فرضتها الحروب المتتالية، وما ترتب عليها من عجز في الموازنة العامة للدولة، وعجز في ميزان المدفوعات المصري، وبالتالي، زادت حاجة الدولة إلى موارد إضافية لتمويل هذا العجز.

ولقد اتجهت الحكومة المصرية - في مواجهة هذه الظروف - إلى تشجيع الهجرة الخارجية من خلال تخفيف كافة الصعوبات التي تواجهها، وذلك بإصدار عدد من التشريعات المبصرة لانتقال العمالة المصرية إلى الخارج<sup>(2)</sup>. وقد مثلت هذه الإجراءات - في مجموعها- حوافز قوية للمهاجرين، بالإضافة إلى عوامل الطرد

(1) عبيد فرحات علي ، دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر ، مرجع سليمي ، ص 55 ، 56.

(2) د. هبة أحمد نصار، " البطالة وسياسات الاستثمار " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سليمي، ص 969.

#### الفصل الرابع

الاقتصادية السائدة داخلياً من ناحية، وعوامل الجذب- الخارجية - من قبل الدول العربية النفطية، من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

ثانياً : تقييم السياسة: يمكن القول، إن عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات يمثلان مرحلة ازدهار الهجرة الخارجية؛ مما ترتب عليه عدد من الآثار الإيجابية والسلبية على مشكلة البطال. //

— وتتمثل الآثار الإيجابية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

( أ ) الاستفادة من تحويلات المصريين المهاجرين التي وصلت إلى حوالي 2.8 مليار دولار في بداية الثمانينيات.

( ب ) الوفرة في الاستهلاك العائلي.

( ج ) تقليل حجم البطالة (السفارة) حيث أن المهاجر لا يتوفر له عمل داخل البلاد - في أغلب الأحيان - وعادة ما يكون شاباً حديث التخرج أو حرفياً، وبالتالي، فإن هؤلاء الأفراد لو لم يسافروا إلى الخارج لأضيفوا إلى الرصيد القائم للبطالة<sup>(3)</sup>.

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 59, 60.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- International Labour Organization, "Egypt: Better Administration and Insurance for Expatriates", *International Labour Review*, Vol. 132, No. 4, Geneva, 1993, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, p. 417.

(3) وذلك على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي ترى نقيض ذلك، أي أن هجرة العمالة كانت معظمها من فئة الأفراد العاملين بالفعل، وليس من بين فئة المتعطلين، ومن ثم، فإن الهجرة الخارجية لم تخفف من حدة البطالة إلا بنسبة محدودة نتيجة لهجرة بعض الخريجين الجدد.

وتتمثل أهم الآثار السلبية فيما يلي:

( أ ) اكتساب المهاجرين أنماط استهلاكية ترفيهية تفوق إمكانات أقرانهم

فى البلاد.

( ب ) حرمان البلاد من ثمار تعليم - وتدريب - مواطنيها المهاجرين.

( ج ) فقدان الاقتصاد القومى لإنتاجية العمالة المهاجرة.

( د ) اختلال سوق العمل الداخلية، وذلك بسبب عدم وجود ضوابط لعملية

الهجرة، وعدم التفرقة بين المهارات والتخصصات اللازمة لتنمية

الاقتصاد المصرى<sup>(1)</sup> مما أدى إلى هجرة العمالة الماهرة ذات

الإنتاجية المرتفعة، وإحلال العمالة الأقل مهارة بدلاً منها فى

الأنشطة الاقتصادية المتعددة؛ مما لثر سلبياً فى الإنتاجية بوجه عام،

فضلاً عن وجود عجز فى عديد من التخصصات<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من تلك السلبيات، فبقه لا يمكن إهمال الآثار الإيجابية - سائلة

الذكر - وخاصة التخفيف من حدة البطالة - ولو بدرجة محدودة - حيث تمخض عنها

هجرة ما بين ( 1.5-2 ) مليون فرد فى أواخر الثمانينيات، وفقاً لـ 2 مليون فرد فى

نهاية الثمانينيات<sup>(2)</sup>.

(1) د. سميحة السيد فوزى، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ،

ب عنوان: البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 1057.

(2) حيث استوعبت العراق وحدها حوالى 1.25 مليون فرد، ودول الخليج العربى الأخرى حوالى

مليون فرد، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- International Labour Organization, "Egypt: Better Administration and Insurance for Expatriates". International Labor Review, *op. cit.*, p. 417.



#### المصل الرابع

١١١ غير أن سياسته تشجيع الهجرة الخارجية لم تستمر في تحقيق أهدافها - وبخاصة الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري - ويرجع ذلك إلى الصدمات العكسية في سوق البترول، وما ترتب عليها من انخفاض في إيرادات الدول النفطية؛ مما أدى إلى تقليص الطلب على العمالة المستوردة، والاستغناء عن أعداد متزايدة منها<sup>(١)</sup>، فضلاً عن التوسع في استعانة هذه الدول بالعمالة الأسبوعية بسبب انخفاض مستويات أجورها<sup>(٢)</sup>)).

١١٢ إن فترة الثمانينيات قد شهدت تراجعاً في حركة الهجرة للخارجية، بالإضافة إلى بداية عودة العمالة المصرية، وقد ساعد على تقوية هذا الاتجاه حالة التوتر والقلق التي سادت منطقة الخليج العربي بسبب حرب الخليج الأولى والثانية<sup>(٣)</sup>، وانعكس ذلك التراجع في تناقص حجم تعاقدات العمالة المصرية بالدول العربية خلال النصف الثاني من الثمانينيات، التي يوضحها الشكل رقم (4-1).

ولقد ترتب على هذه الهجرة المرتدة زيادة معدلات البطالة المقنعة بالحكومة والقطاع العام بسبب عودة المهاجرين إلى وظائفهم السابقة، فضلاً عن تزايد أعداد

---

(١) قدر عدد العمال المصريين العائدين من الدول العربية النفطية بحوالى 100 ألف فرد سنوياً بداية من الثمانينيات، يمكن الرجوع في ذلك إلى:  
- د. منى البرادعى، "مواجهة مشكلة البطالة في مصر من منظور استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 836.

(٢) د. إيهاب عز الدين النديم، "كفاءة استخدام الموارد البشرية وقضية البطالة في مصر"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1989، ص 226.

#### الفصل الرابع

للعاطلين والباحثين عن عمل. وكان معدل البطالة بين العائدين حوالي 17 % وهو أعلى من نظيره لغير المهاجرين الذى قدر بحوالى 5 % فى بداية الثمانينيات<sup>(1)</sup>.

ومما سبق، يتضح أن سياسة تشجيع الهجرة الخارجية أتت دوراً فاعلاً وساعدت فى الحد من مشكلة البطالة فى عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، غير أن هذا النجاح بدأ فى التراجع مع انخفاض أسعار البترول وعودة العمالة المصرية بعد حربى الخليج الأولى والثانية. وبالتالي، فبالرغم من ضرورة الاهتمام بقطاع الاستخدام الخارجى، إلا أنه يجب أن يعطى له دور ثانوى - وليس أساسى - فى استيعاب الأيدى العاملة. إن الاعتماد الأساسى فى استيعاب هذه الأيدى يجب أن يستند على سياسات داخلية - سياسات الاستثمار مثلاً - تستهدف خلق فرص عمل حقيقية فى الاقتصاد المصرى.

#### 4-2-5 : سياسة تشجيع القطاع الخاص:

ولاً : استعراض للسياسة:

قامت الحكومة المصرية بتشجيع القطاع الخاص بكافة أشكاله حتى يقوم بدور فاعل فى عملية التنمية، وبخاصة فى استيعاب الأيدى العاملة منذ بداية السبعينيات. فأصدرت عدداً من القوانين التى تشجع القطاع الخاص على زيادة دوره فى النشاط الاقتصادى مع توفير البيئة الملائمة له، ومن أهم هذه القوانين، لقانون 43 لعام 1974، والمعدل بالقانون 32 لعام 1977 بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والقانون 59 لعام 1979

(1) د. هبة أحمد نصر، " البطالة وسياسات الاستثمار " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان:

البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 969.

#### الفصل الرابع

بشأن تنظيم الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون 159 لعام 1981 بشأن استثمار رؤوس الأموال الوطنية، وأخيراً، القانون 230 لعام 1989 - الذي حل محل القانون 43 لعام 1974 وتعديلاته - ويهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر والقضاء على كل العيوب والقصور في القوانين السابقة، وقد عمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار في مصر، وتدعيمه لكل المزايا والضمانات المقدمة من قبل.

ثانياً : تقييم السياسة: لم تنجح سياسة تشجيع القطاع الخاص في خلق فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل؛ على الرغم من الحوافز والمزايا والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة للقطاع الخاص؛ فلم تتجاوز فرص العمل التي وفرتها المشروعات التي تمت الموافقة عليها من جانب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 225 ألف فرصة عمل حتى نهاية عام 1987<sup>(1)</sup>. ويتضح كذلك من بيانات الجدول رقم ( 4-1 ) الثبات النسبي أو بعض التناقص لإسهام القطاع الخاص في التوظيف خلال الفترة ( 1991/90-74 )؛ حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الخاص من حوالي 70 % من إجمالي العاملين في بداية الفترة إلى حوالي 66 % في نهايتها. ويرجع ذلك - أساساً - إلى الاعتماد على تقنيات مكثفة لرأس المال خلال تلك الفترة بسبب الوفرة الوقتية التي تحققت من العملة الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وكذلك زيادة دور الشركات الأجنبية وشركات الانفتاح الاقتصادي التي اعتادت استخدام نظم كثيفة الاستخدام لرأس المال، هذا، فضلاً

---

(1) د. منى البرادعي، "مواجهة مشكلة البطالة في مصر من منظور استراتيجية تشجيع الحاجات الأساسية"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة في مصر، مرجع سابق، ص 836.

#### الفصل الرابع

عن اعتمادها الكبير على استيراد مستلزماتها من خامات و سلع وسيطة ؛ مما يحد من أثرها الإيجابي في العمالة. بالإضافة إلى أن ضيق السوق المحلي، وضعف الصادرات، واتباع سياسة الإحلال محل الواردات، ووجود الطاقات العاطلة قد قلل من دور هذه السياسة في إتاحة مزيد من فرص العمل.

#### جدول رقم ( 4-1 )

تطور العاملين في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة ( 1991-74 )

إجمالي عدد العاملين في الدولة ( مليون فرد )	العاملون بالقطاع العام والحكومي		العاملون بالقطاع الخاص		البيان السنة
	النسبة (%)	العدد ( مليون فرد )	النسبة (%)	العدد ( مليون فرد )	
9.0	30.1	2.7	69.9	6.3	1974
9.4	30.9	2.9	69.1	6.5	1975
9.6	31.4	3.0	68.6	6.6	1976
9.9	32.7	3.2	67.3	6.7	1977
10.2	32.7	3.3	67.3	6.9	1978
10.6	33.0	3.5	67.0	7.1	1979
11.4	34.8	4.0	65.2	7.5	1981/80
10.5	34.1	3.6	65.9	6.9	1982/81
10.8	33.8	3.7	66.2	7.4	1983/82
11.1	33.5	3.7	66.5	7.4	1984/83
11.4	33.3	3.8	66.7	7.6	1985/84
11.7	32.9	3.8	67.1	7.8	1986/85
12.0	32.8	3.9	67.2	8.1	1987/86
12.3	32.8	4.0	67.2	8.3	1988/87
12.7	32.9	4.2	67.1	8.5	1989/88
13.0	33.1	4.3	66.9	8.7	1990/89
13.4	33.6	4.5	66.4	8.9	1991/90

المصدر: وزارة التخطيط وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام

1960/59 إلى عام 2000/99 ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، أغسطس 2000، ص 32.

وإجمالاً يمكن القول؛ إن السياسات التي تتبعها الحكومة المصرية لمواجهة مشكلة البطالة لم تنجح في معالجة تلك الظاهرة أو حتى التخفيف من حثتها. ويرجع ذلك إلى أن هذه السياسات ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل. كما تميزت باهتمامها بالآثار المباشرة - فقط - دون أخذ الآثار غير المباشرة في الحسبان، فضلاً عن عدم تصاق هذه السياسات وتكاملها واتساجها في خطط للتنمية المعونة للدولة. فمشكلة البطالة مشكلة مركبة، وليست مشكلة اقتصادية فحسب؛ بل هي مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً. ولذا، فإن مواجهة هذه المشكلة لا يتأتى إلا من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تراعى الأبعاد كافة سواء القصيرة منها أو طويلة الأجل. وهو الأمر الذي سيتم التركيز عليه في توصيات هذه الدراسة.

#### • الخلاصة

ترجع البطالة في المجتمع المصري - خاصة منذ النصف الثاني من الثمانينيات - إلى عديد من الأسباب، غير أنه يمكن إجمالها في مجموعتين: الأولى، مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة، وتتمثل في: انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والركود الاقتصادي في الدول الصناعية، وترجع حركة الهجرة الخارجية، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، وتدهور شروط التبادل التجاري للمواد الأولية وخاصة للزراعة منها، وارتفاع معدل النمو السكاني، فضلاً عن زيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً. والثانية، مجموعة الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة، وتتمثل في: تراجع الحكومة في التزامها بتعيين الخريجين، وعدم ملازمة الهيكل للتطمين لمتطلبات سوق العمل، وتكني معدل الإنفاق الاستثماري، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال، وقوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي، وقصور تخطيط القوة العاملة، وتعارض

#### العصل الرابع

عديد من السياسات مع سياسة التوظيف، وزيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافي للسكان، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وتؤثر بعض هذه الأسباب في جانب الطلب على العمل، ويؤثر بعضها الآخر في جانب العرض، وقد يؤثر البعض منها في الجانبين معاً. وقد ترتب على ذلك زيادة الاختلال في سوق العمل وتفاقم مشكلة البطالة السافرة وزيادة حدتها.

ورغم الأهمية القصوى لعلاج مشكلة البطالة - وخاصة الصريحة منها - إلا أنه لم تكن هناك خطة أو استراتيجية لعلاجها أو للحد منها. ولقد توافرت مجموعة من السياسات المتناثرة - غير المتكاملة - عملت على تأجيل تفاقمها وخففت من حدتها مؤقتاً، وإن أسهمت - بصورة غير مباشرة - في زيادة حدة الصور غير الصريحة منها. وتتمثل هذه السياسات في كل من: السياسة السكنية، ولم تنجح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، سواء هدف الحد من الزيادة السكانية، التي تؤولح معدلها فيما بين 2.5 % - 3 % سنوياً، أو هدف الحد من الهجرة الداخلية، وما نتج عنها من زيادة نسبة التضرر، ومن ثم، ارتفاع معدلات البطالة بالحضر. السياسة التعليمية، ولم تنجح - هي الأخرى - في القضاء على الأمية رغم التوسع في التعليم وزيادة أعداد الخريجين، ولم تحقق الاتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ولذا، لم تسهم في علاج مشكلة البطالة؛ بل غيرت هيكلها لترداد بطالة المتعلمين بدلاً من بطالة الأميين. سياسة تعيين الخريجين وحقت هذه السياسة نجاحاً في مراحلها الأولى، غير أنها عجزت عن الاستمرار في ذلك، عندما بدت الحكومة في التراجع عنها مع تزايد أعداد الخريجين وتزايد أعبائها على الموازنة العامة؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة الصريحة، فضلاً عن عديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى. سياسة تشجيع الهجرة الخارجية، وقد أدت هذه السياسة دوراً فاعلاً في الحد من البطالة السافرة في السبعينيات وبدلية الثمانينيات، غير أن هذا الدور بدأ في التراجع مع

#### المصدر الرابع

انخفاض أسعار البترول وعودة العمال المصرية بعد حربي الخليج الأولى والثانية. سياسة تشجيع القطاع الخاص، لم تحقق هذه السياسة هدفها في توفير فرص العمل الكافية واستيعاب الداخلين إلى سوق العمل، رغم المزايا والحوافز والضمانات التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص. فقد انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الخاص من 70 % من إجمالي المشتغلين في بداية السبعينيات إلى 66 % في بداية التسعينيات، ويعزى ذلك إلى الاعتماد على أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، واتباع سياسة الإحلال محل الواردات، والاعتماد على المستلزمات المستوردة ووجود طاقات إنتاجية عاطلة.

ويتضح مما سبق، عجز السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في علاج مشكلة البطالة المسافرة أو التخفيف من حدتها، لأنها ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة فقط، بالإضافة إلى عدم اتساقها. فمشكلة البطالة مشكلة مركبة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا، تتطلب مواجهتها استراتيجية متكاملة ضمن خطة التنمية تراعى فيها كافة الأبعاد، ويمثل التشغيل هدفاً محورياً لها.





## الفصل الخامس

### برنامج الإصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة في مصر

عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثمانينيات، وتمثلت خطورة هذه الاختلالات فى كثير من المؤشرات السلبية - التى مثلت عبء أمام عملية التنمية الاقتصادية - وتمخضت عن تواضع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتضاؤل كل من معدل التضخم والبطالة، وتزايد أعباء المديونية الخارجية، فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، ومن ثم، تدهور قيمة العملة الوطنية. وقد انعكس ذلك كله، فى تراجع معدل النمو الاقتصادى؛ مما أثر سلبياً فى مستوى التشغيل وفرص العمل<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية أقامت الحكومة المصرية على توقيع اتفاقيتين فى إبريل ومايو عام 1991 مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أطلق

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Sullivan D. J., "The Political Economy of Reform in Egypt", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, pp. 217-219.
- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, pp. 407, 408.
- El-Serafy S., "Structural Adjustment in Retrospect Some Critical Reflections", Conference on: *Aspects of Structural Reform: With Special Reference to the Egyptian Economy*, Economics Department, Faculty of Economics and Political Science - Cairo University, Apr. 13, 14, 2003, p. 11.

## الفصل الخامس

عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادي ولتكنيف الهيكلي (ERSAP)<sup>(1)</sup>؛ حيث استهدف هذا البرنامج الخروج من الوضع الاقتصادي المتهور<sup>(2)</sup>.

ويصل هذا البرنامج على الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص، وإضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع<sup>(3)</sup>.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري من ثلاثة مكونات رئيسية - شأنه في ذلك شأن برنامج الإصلاح التي طبقتها معظم الدول النامية المدينة

(1) ويعني هذا الاختصار:

Economic Reform and Structural Adjustment Program

(2) وقد تمت الموافقة - من خلال هذا البرنامج - على تخفيض 50 % من الديون الخارجية، التي قدرت آنذاك بحوالي 50 مليار دولار، وقد تم الاتفاق على أن يتم ذلك خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بنسبة 15 % اعتباراً من أول يوليو 1991، والمرحلة الثانية بنسبة 15 % في أول يناير 1993، والمرحلة الثالثة بنسبة 20 % اعتباراً من أول يوليو 1994. على أن يرتبط ذلك التخفيض بنجاح تنفيذ خطوات الإصلاح المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تأخر تنفيذ المرحلة الثالثة إلى أكتوبر 1996، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. لمينة زكي شبلبة، "المعوقات الحالية لدور القطاع الخاص في مصر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1995، ص 463.

- د. منى قاسم، *الإصلاح الاقتصادي: دور البنوك في الخصخصة وأهم تجارب الدولية*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص ص 35، 36.

(3) يرجع في ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", *International Journal of Middle East Studies, op. cit.*, pp. 410, 411.

## الفصل الخامس

خلال الثمانينيات<sup>(1)</sup> - وهى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، والبدء الاجتماعى. ويطبق هذا البرنامج على مرحلتين، يتم التركيز فى المرحلة الأولى منهما على تطبيق سياسات برنامج التثبيت، وفى المرحلة الثانية يتم تطبيق سياسات برنامج التكيف الهيكلى. ويراعى عند تنفيذ كل من المرحلتين الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيقهما عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية. ولضمان تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى تطلب الأمر أن تكون البرامج الثلاثة متكاملة.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، يتناول أولها أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، ويتصدى ثانياً لمكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، أما الأخير فيتناول أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى وموقع مشكلة البطالة فيما بين تلك الأهداف.

### 5-1 : أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى

رغم محاولات الإصلاح التى بذلت فى الاقتصاد المصرى خلال عقد السبعينيات وما تبعها من رواج اقتصادى، إلا أنه لم ينجز كثيراً منها. غير أنه مع بداية الثمانينيات حدثت تحولات مفاجئة على الصعيد العالمى أثرت سلبياً فى الاقتصاد

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Mohammed A. F., "The Role of the Fund and the World Bank in Adjustment and Development", *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*, Edited by: El-Naggar S., Papers presented at a seminar, United Arab Emirates, Feb. 16-18, 1987, IMF, Washington D.C., 1987, pp. 78-82.
- The World Bank. *Trends Developing Economies 1996*, W.B., Washington D.C., 1996, pp. 152-155.

## الفصل الخامس

المصرى وجدارته الائتمانية. وقد تعمقت هذه الاختلالات منذ منتصف الثمانينيات<sup>(1)</sup>، وبدأ الاقتصاد المصرى فترة حرجية إذ عانى خلال تلك الفترة من نوعين من الاختلالات هما: اختلال مالى واختلال هيكلى. ويمثل الاختلال المالى بوجه عام فى زيادة العجز الداخلى والخارجى، وزيادة كل من معدلات التضخم والمديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية. بينما يمثل الاختلال الهيكلى فى تدهور أداء لقطاعات الإنتاجية بصفة عامة، ولقطاع العلم بصفة خاصة، فضلاً عن الاختلال فى معدلات النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك زيادة حجوم البطالة ومعدلاتها وترجع معدل النمو الاقتصادى<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من تدخل كافة الأسباب والمبررات التى أدت بالحكومة المصرية إلى تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأسباب لو المبررات: الأولى منها داخلية، والثانية خارجية، كما يلى:

### 5-1-1 : الأسباب الداخلية للإصلاح الاقتصادى:

وتتمثل هذه الأسباب فى الاختلالات الداخلية خلال عقد الثمانينيات، ولعل أهمها ما يلى:

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Galal A. A., "Adjustment and Development: The Case of Egypt", Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World, *op. cit.*, pp. 92-95.

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- *Ibid*, p. 93.

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, p. 68.

- Sullivan P., "Globalization: Trade and Investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", *Arab Studies Quarterly*, Belmont, Vol. 21, Summer 1999, <http://80-proquestumic.com>, 21/12/2002, p. 43.

- وهذا ما توضحه كذلك بيانات الجدول رقم ( 2-4 ) م.

#### الفصل الخامس

أولاً : تراجع معدلات الأداء الاقتصادي: لقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من حوالي 10 % في المتوسط سنوياً خلال الفترة (74-1979) إلى حوالي 2.6 % خلال عقد الثمانينيات ( 80/81-1990/91 ). غير أن الانخفاض كان أكبر نسبياً من ذلك خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات ( 85/86-1990/91 )؛ إذ وصل معدل نمو الناتج إلى حوالي 1.6 % وهو أقل من معدل نمو السكان<sup>(1)</sup>. ويعزى هذا التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - باستمرار خلال عقد الثمانينيات - إلى تدهور موارد البلاد من النقد الأجنبي، وذلك في أعقاب تباطؤ معدلات النمو العالمية وانخفاض أسعار البترول، وما تبع ذلك من تأثيرات سلبية في الاقتصاد المصري سواء على حركة الملاحة في قناة السويس، أو تحويلات العاملين بالخارج، فضلاً عن انخفاض الدخل من قطاع السياحة نتيجة لعدة أحداث أمنية. وقد تراكب ذلك كله مع حلول آجال المداة لأقساط جزء كبير من الديون المستحقة وفوقاها بعد انقضاء فترة السماح<sup>(2)</sup>. وقد تمخضت التطورات السابقة عن تناقص

(1) محسوب من بيانات: وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، مرجع سابق، ص من 101 ، 102.

- ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, p. 33.
- International Monetary Fund, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, 1989, *op. cit.*, p. 1.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt, *Economics*, Vol. 97, Federal Republic of Germany, 1993, p. 67.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 152.

#### الفصل الخامس

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي باستمرار حتى وصل إلى 1.5 % فى علمى 1986، 1987، ثم صار بالسلب فى الأعوام التالية لذلك؛ حيث كان - 4.3 %، - 3 %، - 6.3 % فى الأعوام 1988، 1989، 1990 على التوالى<sup>(1)</sup>.

ثانياً : النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات: بالرغم من تراجع معدلات النمو فى كافة القطاعات خلال عقد الثمانينيات، غير أن هذا التراجع كان بمعدل أسرع فى القطاعات السلعية عنه فى قطاعات الخدمات، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 5-1 )؛ فقد كان متوسط معدل النمو السنوى فى القطاعات السلعية خلال عقد الثمانينيات هو 1.9 %، فى حين كان فى قطاعات الخدمات الإنتاجية حوالى 2.5 % فى المتوسط سنوياً. وقد ترتب على ذلك انخفاض النصيب النسبى للقطاعات السلعية ككل من 50.2 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1982/81 إلى 47.4 % فى عام 1990/89، ومن ثم، ازداد نصيب قطاعات الخدمات ككل من 49.8 % من الناتج المحلى الإجمالى إلى 52.6 % فيما بين العامين السابقين<sup>(2)</sup>.

ويترتب على هذا التراجع فى النصيب النسبى للقطاعات السلعية تراجع قدرة المجتمع الذاتية على توفير احتياجاته من السلع، وبالتالي، حدوث اختلال بين الإنتاج والاستهلاك منها، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية. ولقد شكلت

---

(1) د. عبد الرحمن بصرى، د. محمد محروس إسماعيل، *قضايا اقتصادية معاصرة*، منشور قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1999، ص 39.

(2) محمود من بيانات: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، مرجع سابق، ص ص 184، 185.

## الفصل الخامس

الفجوة الغذائية الناتجة عن ذلك أحد العوامل الهيكلية التي أسهمت في زيادة كل من معدلات التضخم والواردات وعجز ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية، ومن ثم، فإن النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية قد ترتب عليه حدوث اختلالات أخرى؛ مما يتطلب ضرورة توجيه اهتمام أكبر لتنمية القطاعات السلعية، وتحقيق التوازن فيما بين نمو كل من القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية.

### جدول رقم ( 5-1 )

معدلات نمو الناتج في كل من القطاعات السلعية والخدمية بالأسعار الثابتة \*

( % )

السنة	1983/82	1984/83	1985/84	1986/85	1987/86	1988/87	1989/88	1990/89	1991/90
السلع	2.0	1.3-	3.9	2.3-	6.1-	1.7	6.6	4.3	9.3
القطاعات السلعية									
قطاعات الخدمات الإنتاجية	3.7	0.5	4.0	0.1-	1.9	1.1	8.4	4.6	2.8
قطاعات الخدمات الاجتماعية	2.7	2.1	7.7	1.2	6.3-	2.3-	5.4	0.5-	4.0-

المصدر: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام

1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

\* محسوبة من خلال بيانات الناتج للقطاعات بالأسعار الجارية، وذلك على أساس أسعار سنة الأساس

لعام 1982/81.

#### الفصل الخامس

ثالثاً : ارتفاع معدل التضخم: بعد التضخم أحد صور الاختلالات الهيكلية التي أعاقَت النمو في الاقتصاد المصري؛ إذ وجه الاقتصاد المصري زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار منذ بداية السبعينيات؛ ازدادت حثتها في الثمانينيات<sup>(1)</sup>؛ حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى حوالي 527 في سنة 1992/91 بحسبان سنة 1982/81 كسنة أساس. وهذا يعنى أن الرقم القياسي لهذه الأسعار صار أكبر من خمسة أمثال ما كان عليه خلال عقد من الزمن. وقد تراوح متوسط معدل التضخم السنوى وفقاً لأسعار المستهلكين ما بين 18 % خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، 19 % خلال النصف الثانى من العقد نفسه. غير أن معدل التضخم السنوى كان أكبر وفقاً لأسعار الجملة؛ حيث أصبح الرقم القياسي لأسعار الجملة حوالى ستة أمثاله خلال عقد الثمانينيات، وبالتالي، أصبح معدل التضخم السنوى فى المتوسط المبني على أساس أسعار الجملة حوالى 19 % خلال النصف الأول من الثمانينيات، وحوالى 21 % خلال النصف الثانى من العقد نفسه. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 2-5 ).

(1) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى:

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 68.



جدول رقم ( 5-2 )

تطور الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم فى مصر  
خلال الفترة ( 81/82-1992/91 )

السنة	البيان		الرقم القياسى للأسعار ومعدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلك		الرقم القياسى للأسعار ومعدل التضخم وفقاً لأسعار الجملة	
	الرقم القياسى	معدل التضخم ( % )	الرقم القياسى	معدل التضخم ( % )	الرقم القياسى	معدل التضخم ( % )
1982/81	100	-	100	-	-	-
1983/82	115.4	15.4	120.4	20.4	120.4	20.4
1984/83	136.2	18.0	141.6	17.6	141.6	17.6
1985/84	154.1	13.1	164.3	16.0	164.3	16.0
1986/85	180.8	17.3	197.4	20.1	197.4	20.1
1987/86	226.2	25.1	234.8	18.9	234.8	18.9
1988/87	268.3	18.6	277.5	18.2	277.5	18.2
1989/88	313.1	16.7	357.1	28.7	357.1	28.7
1990/89	379.3	21.1	434.6	21.7	434.6	21.7
1991/90	435.2	14.7	505.1	16.2	505.1	16.2
1992/91	527.1	21.1	598.7	18.5	598.7	18.5

المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى  
عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص 253.

ويرجع ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة إلى الزيادات المفرطة فى الطلب  
الكلى وقصور العرض الكلى، وعدم ملاحقته لتلك الزيادات فى الطلب، ويرجع هذا  
بدوره إلى نوعين من العوامل هما:

( أ ) **العوامل الداخلية:** وتتمثل في: زيادة معدلات نمو الإصدار النقدي بما يفوق نمو الناتج، ونمو الأجور بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية<sup>(1)</sup>، فضلاً عن الإسراف في الاستهلاك بسبب سياسة الدعم والإعانات، بالإضافة إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والاعتماد في تمويله على مصادر تضخمية بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وكذلك اختلال النمو فيما بين القطاعات وتباطؤ النمو بالقطاع الزراعي.

( ب ) **العوامل الخارجية:** وتتمثل في ارتفاع أسعار الواردات، وتزايد عبء المديونية الخارجية الذي يفرض التضخم لأنه يقتطع جزءاً من حصة الصادرات.

رابعاً : عجز الموازنة العامة للدولة: لقد عانى الاقتصاد المصري من عجز متزايد في الموازنة العامة للدولة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات؛ نتيجة للزيادة المستمرة في النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة عن اللحاق بها<sup>(2)</sup>. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 5-1 ) م.

(1) فقد كان معدل نمو الإصدار النقدي خلال عقد الثمانينيات حوالي 15 % في المتوسط سنوياً، ومعدل نمو الأجور 13 % في المتوسط سنوياً؛ بينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج 7.9 % في المتوسط سنوياً، يرجع في ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 152.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", *Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World*, Editor by: Sayyid M. K., Center of Developing Countries Studies, Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, No. 24, 2002, p. 26.

## الفصل الخامس

ويتضح من هذا الجدول أن النفقات العامة قد ازدادت من حوالى 2.2 مليار جنيه فى عام 1974 إلى حوالى 10 مليار جنيه فى عام 1980، ثم إلى حوالى 44.3 مليار جنيه فى عام 1990. بينما زادت الإيرادات العامة من حوالى 1.4 مليار جنيه إلى حوالى 7.3 مليار جنيه، ثم زادت إلى حوالى 32.7 مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة المابقة على الترتيب.

وقد ترتب على ذلك زيادة عجز الموازنة العامة للدولة باستمرار من حوالى 0.9 مليار جنيه إلى حوالى 2.7 مليار جنيه، ثم إلى حوالى 11.6 مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة المابقة على الترتيب. وقد كان معدل نمو عجز الموازنة العامة للدولة حوالى 17.6 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة. وقد تمخض عن ذلك ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 9 % فى عام 1974 إلى حوالى 17.5 % فى عام 1980، ثم تراجع إلى حوالى 10.4 % فى عام 1990.

ولقد اعتمدت الحكومة المصرية فى تمويل ذلك العجز - بصورة أساسية - على كل من التمويل الخارجى والتمويل المصرفى - من خلال الإصدار النقدى - مما ترتب عليه زيادة حجم الدين الداخلى والخارجى، ومن ثم، ارتفاع معدل التضخم. ومما لاثمك فيه، أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة يترتب عليه انخفاض قدرة الدولة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع؛ مما يتطلب ترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة بهدف إصلاح المسار الاقتصادى<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- Sahn D. E., "On Economic Reform, Poverty, and nutrition in Africa", *The American Economic Review*, Vol. 84, Iss. 2, May 1994, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org./22/12/2002>, pp. 285, 286.

#### الفصل الخامس

خامساً : تنفى الأداء الاقتصادى للمشروعات العلمية: يعد تعثر المشروعات العامة أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم المشكلات فى الاقتصاد المصرى، وذلك لأن هناك صلة وثيقة بين تدهور الأداء فى مشروعات القطاع العام، وكل من عجز للموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، وتزايد الدين الخارجى<sup>(1)</sup>. وقد ظل القطاع العام حتى بداية التسعينيات مستأثراً بالنصيب الأكبر من النشاط الاقتصادى؛ حيث امتص حوالى 40 % من العمالة الوافدة إلى سوق العمل، وأسهم بنحو 40 % من الناتج المحلى الإجمالى، واستأثر بحوالى 70 % من إجمالى الاستثمارات القومية، 90 % من النظام المصرفى وقطاع التأمين، 90 % من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى. غير أن هذا القطاع قد عانى من عديد من المشاكل خلال عقد الثمانينيات؛ إذ زادت ديونه إلى أن وصلت نسبته إلى صافى أصوله حوالى 75.4 % فى عام 1991/90<sup>(2)</sup>. وارتفع العجز العام للمشروعات غير المالية من 1 % من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر من 6 % فى بداية الثمانينيات؛

(1) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير للتنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1998، ص 26.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. نجيب عيسى، المخصصة فى دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ( الاسكوا )، الأمم المتحدة، 1996، ص 5.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير للتنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 26.

- Abdel-Rahman I. H., Abu Ali M. S., "Role of Public and Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case of Egypt", *Privatization and Structural Adjustment in The Arab Countries*, Papers Presented at Seminar, United Arab Emirates, Dec. 5-7, 1988, Edited by: El-Naggar S., IMF, Washington D.C., 1989, pp. 162, 163.

#### الفصل الخامس

بما يمثل 25 % - 30 % من العجز الإجمالي للحكومة، وذلك بسبب انخفاض معدلات العائد الصافي على رأس المال من حوالي 14.3 % في عام 1981/80 إلى حوالي 7.2 % في عام 1990/89، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال بأكثر من 50 %<sup>(1)</sup>.

وقد انعكس هذا الضعف في الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة على الوضع المالي لهذه المشروعات، وزاد عدد المشروعات الخاسرة التي وصلت إلى 21 مشروع عام 1991. ويوضح الجدول رقم ( 5-2 ) م، تطور خسائر شركات القطاع العام خلال عقد الثمانينيات التي وصلت إلى حوالي 2.2 مليار جنيه، وقد بلغت خسائر القطاع الصناعي على حوالي 34 % من إجمالي هذه الخسائر، ولا شك أن هذه الخسائر تمثل مبالغ ضخمة تتحملها الموازنة العامة للدولة.

ويتضح من تجربة القطاع العام في مصر، أنه لم يكن يدفع للتنمية بقدر ما كان يعرفها؛ فالاختلالات الهيكلية في النشاط الصناعي الذي يحتويه هذا القطاع ظلت قائمة، وبقيت السياسات السعرية الرسمية غير قادرة على علاج هذه الاختلالات؛ بل كادت تؤدي إلى مزيد من التشوهات. وفضلاً عن ذلك؛ فقد ثبت أن العقبات الإدارية، وضعف الحوافز الخاصة، والعالة الزائدة، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كادت جميعاً من وراء ضعف الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة في السوق

---

<sup>(1)</sup> مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع

سليمي، ص 28.

العالمى. وبالتالي، كان لابد من تصحيح مسار ذلك القطاع، وهذا ما تم - فعلاً - من خلال عملية الخصخصة وإدارته على أسس اقتصادية<sup>(1)</sup>.

سلباً : التشوهات السعريّة في أغلب قطاعات الاقتصاد القومى: لقد تمخض عن القيود الحكومية على الأسعار تشوها في أغلب قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك بسبب سياسات الدعم وتسعير منتجات القطاع العام بأقل من تكلفتها الفعلية؛ مما أدى إلى إهدار الموارد، وللتأثير سلباً في فرص التصدير نتيجة لزيادة الاستهلاك ونموه بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، وكذلك خسائر للقطاع العام والتأثير سلباً في استثمارات القطاع الخاص. وقد امتد ذلك التشوه - أيضاً - إلى أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛ حيث اتبعت سياسات سعر صرف غير مرنة صاحبها مغالاة في قيمة الجنيه المصرى بنحو 70 % في الفترة ( 1987-70 )، وكذلك معدل سالب لسعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة ( 1989-75 )، وذلك بسبب زيادة معدلات التضخم. ويضاف إلى ذلك، سياسات غير مثلى لتحديد الأجور والإيجارات وكافة أنواع الحوافز؛ مما أثر سلباً في توزيع الموارد الاقتصادية وتخصيصها فيما بين استخداماتها المختلفة<sup>(2)</sup>.

سلباً : الاختلالات الجذرية في سوق العمل وزيادة معدل البطالة: لقد تفاقمّت مشكلة البطالة في مصر لأسباب عدة خلال الثمانينيات أهمها: عدم قدرة القطاع الزراعى التقليدى على خلق عدد مناسب من فرص العمل الجديدة، وتراجع دور

(1) د. عبد الرحمن يسرى، محمد محروس إسماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 39.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- The World Bank, *African Development Indicators*, W. B., Washington D. C., 1996, p. 63.

## الفصل الخامس

الهجرة الخارجية والتوظيف الحكومي في خلق فرص العمل؛ حيث كانا يمثلان المصدرين الأساسيين في خلق فرص العمل في المبعينيات وبداية الثمانينيات. يضاف إلى ذلك أن القطاع غير المنظم - الذي ظل يستوعب حوالي 30 % من العمالة النشطة - صارت قدرته محدودة جداً نظراً لاعتماد النمو في ذلك القطاع على القطاع المنظم؛ في الوقت الذي وفد إلى سوق العمل ما لا يقل عن 500 ألف عامل جديد سنوياً<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لذلك؛ فقد ارتفع معدل البطالة المسافرة ليصل إلى 12 % في عام 1986 وفقاً لتقدير قوة العمل بالعينة و 14.7 % وفقاً لتعداد 1986. واستمر هذا المعدل في الازدياد ليصل إلى ما بين 14 % - 15 % من قوة العمل في عامي 1990، 1991. ومما يزيد من وطأة مشكلة البطالة في مصر أن 75 % من عاطلين هم ممن يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، وأن 90 % منهم من المتعلمين<sup>(2)</sup>.

---

(1) لمزيد من التفصيل يرجع في ذلك إلى:

- الباب الأول من هذه الدراسة وخاصة الفصلين الثاني والرابع.

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 72.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. عبد الرحمن يسري، د. محمد محروس إسماعيل، *التحديات الاقتصادية لمصر*، مرجع سابق،

ص 43 ، 44.

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 72.

- Tesche J., Tohamy S., "A Note on Economic Liberalization and Privatization in Hungary and Egypt", *Comparative Economic Studies*, Vol. 36, Iss. 2, Summer 1994, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, p. 54.

## 5-1-2 : الأسباب الخارجية للإصلاح الاقتصادي:

رغم أن الأسباب الأساسية لعملية الإصلاح الاقتصادي تتمثل في الظروف الداخلية للاقتصاد المصري، غير أن هناك بعض الأسباب الخارجية - التي لا تفصل عن الأسباب الداخلية بل تتداخل معها - يتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً : العجز الدائم في ميزان المدفوعات: وهو من أكثر الاختلالات الهيكلية خطورة، والمزمنة في الاقتصاد المصري كما يتضح من بيانات الجدول رقم (5-3) م، الذي يتعلق بتطور ميزان المدفوعات المصري خلال عقد الثمانينيات.

ويبين من هذا الجدول أن عجز ميزان المدفوعات المصري - الحساب الجارى والتحويلات معاً - كان متزايداً خلال عقد الثمانينيات حتى وصل إلى حوالى 2.6 مليار دولار فى عام 1990. ويرجع ذلك العجز - أساساً - إلى العجز الكبير والدائم فى الميزان التجارى نتيجة لزيادة الواردات دون أن تقابلها زيادة تناظرها فى الصادرات، فضلاً عن تدهور شروط التجارة الخارجية فى غير صالح الاقتصاد المصرى<sup>(1)</sup>؛ فقد زاد عجز الميزان التجارى من حوالى 3 مليار دولار فى عام 1980 إلى حوالى 8.3 مليار دولار فى عام 1990؛ بما يمثل حوالى 19 % من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام الأخير.

وقد ترتب على ذلك انخفاض منازل فى نسبة تغطية الصادرات للواردات - للمعلية - التى بلغت 61 %، 52 %، 27 % فى الأعوام 1981/80، 1986/85، 1990/89 على التوالى<sup>(2)</sup>. كما تمخض ذلك العجز عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى

(1) كما هو موضح فى الجدول رقم (4-2) م.

(2) محسوب من بيانات وزارة التخطيط وثيقة مرجحة عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، مرجع سابق، ص 243.



## الفصل الخامس

على سداد قيمة احتياجاته من العالم الخارجى؛ مما ترتب عليه تزايد كل من عبء المديونية الخارجية والتضخم، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

ثانياً : عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده: يمثل عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده فى مواجهة العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى أحد صور الاختلالات الهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات؛ حيث أنه حتى يناير عام 1985 وجدت ثلاثة أسعار لصرف الجنيه المصرى بالنسبة للدollar هي<sup>(1)</sup>؛

( أ ) سعر صرف مجمع البنك المركزى وسعر الدولار فيه يساوى 70 قرشاً.

( ب ) سعر صرف مجمع البنوك التجارية وسعر الدولار فيه يساوى 84 قرشاً.

( حـ ) سعر صرف السوق السوداء وسعر الدولار فيه تراوح بين 136، 150 قرشاً.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1987 ؛ إذ قررت الحكومة فى ذلك العام تحديد سعر الصرف بصورة مرنة من خلال قوى العرض والطلب مع المحافظة على بعض القيود الخاصة بالصرف الأجنبى<sup>(2)</sup>.

وبالإضافة إلى تعدد سعر صرف الجنيه المصرى؛ فإن هذا السعر قد

تعرض للتدهور بصورة مستمرة، وقد كان ذلك نتيجة طبيعية للعجز الدائم فى

---

<sup>(1)</sup> لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- عبد المنعم الشحت محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى " دراسة قياسية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2000 ، ص 51 ، 52.

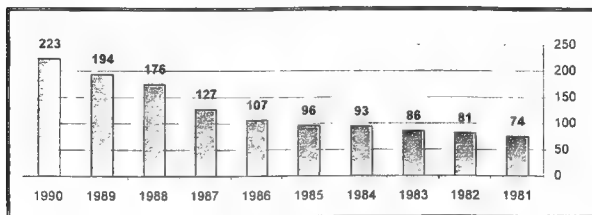
- وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، مرجع سابق، ص 250.

<sup>(2)</sup> د. عبد الرحمن يسرى - محمد محروس إسماعيل - قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 68.

ميزان المدفوعات، وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم ( 5-1 )؛ إذ ارتفع سعر صرف الدولار من 74 قرشاً في عام 1981 إلى 223 قرشاً في عام 1990. وهذا يعني أن قيمة الجنيه قد انخفضت من 1.35 دولار إلى 0.45 من الدولار فيما بين العامين السابقين على التوالي.

### شكل رقم ( 5-1 )

تطور المتوسط السنوي لسعر الدولار بالنسبة للجنيه المصري خلال عقد الثمانينيات



المصدر: بيانات البنك الدولي، تقرير للتنمية في العالم، أعداد مختلفة.

ومما لا شك فيه، أن هذا الاختلال والتدهور في قيمة الجنيه المصري قد ترتب عليه كثير من الآثار السلبية، مثل: تسرب مدخرات المصريين العاملين في الخارج إلى عملات أخرى، وإلى دول أخرى، وإضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، ومن ثم، تفضيل الأفراد للودائع للدولارية على الودائع بالجنيه المصري - ظاهرة الدولار - واقتشال تجارة العملة في السوق السوداء، فضلاً عن ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدخل.

## الفصل الخامس

ثالثاً : تزايد المديونية الخارجية<sup>(1)</sup> : لقد قفز حجم الدين الخارجى المصرى إلى أكثر من 42.4 مليار دولار فى عام 1986؛ بما يمثل ضعف ما كان عليه فى عام 1981، وصار هذا الدين يمثل حوالى أربعة أمثال الصادرات، 158 % من الناتج المحلى الإجمالى، وغدت فوائد وخدمة الدين تمثل حوالى 4 % ، 8.5 % من هذا الناتج على التوالي. فضلاً عن ذلك فإن خدمة الدين صارت تستنزف حوالى نصف حصيله إيرادات الحساب الجارى. واستمر - كذلك - تزايد حجم المديونية الخارجية ليصل إلى حوالى 46.8، 53.8 مليار دولار فى عامى 1987، 1989 على الترتيب<sup>(2)</sup>. وقد أصبحت خدمة هذه الديون حوالى 6.6 مليار دولار فى العام الأخير<sup>(3)</sup>.

(1) وهذا هو السبب المباشر لقبول الحكومة المصرية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى شأنها فى

ذلك شأن عديد من الدول النامية المدينة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Logan I. B., Mengisteab K., "IMF-World Bank Adjustment and Structural Transformation in sub-Saharan Africa", *Economic Geography*, Vol. 69, Iss. 1, Jan. 1993, 2002 Jstor, <http://www/jstor.org>, 16/12/2002, pp. 2, 3.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- تهاى فتحى رضوان، تقييم برنامج التكيف الهيكلى من أجل تحقيق التنمية الشاملة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2000، ص 305.

- د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادى: دور البنوك فى الخصخصة، وأهم التجارب الدولية، مرجع سابق، ص 24.

- Lofgren H., "Economic policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", *International Journal of Middle East Studies*, *op. cit.*, pp. 410, 411.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", *Economics*, *op. cit.*, p. 67.

#### الفصل الخامس

وترجع الزيادة الكبيرة في هذه الديون إلى عديد من الأسباب الداخلية والخارجية، أهمها: العجز الدائم والمستمر في ميزان المدفوعات - فجوة الموارد الخارجية - وكذلك قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة - فجوة الموارد المحلية<sup>(1)</sup>.

رابعاً : الغزو العراقي للكويت: ترتب على ذلك الغزو خسائر فادحة بالنسبة للاقتصاد المصري قدرت بما يتراوح بين 2.5 ، 3.6 مليار دولار، هذا فضلاً عن عودة أفواج كبيرة من العمالة المصرية من منطقة الصراع، وساد مناخ عام محبط للنشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

ونتيجة لهذه المشاكل كلها، والاختلالات التي واجهت الاقتصاد المصري؛ فإنه كان لابد من المواجهة الشاملة لها، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الإصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو من خلال اعمال آليات السوق داخلياً وخارجياً، وتنمية القدرات التنظيمية والقوى البشرية لتحمل مسؤوليتها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World, *op. cit.*, pp. 24, 25.
- El-Serafy S., "Structural Adjustment in Retrospect Some Critical Reflections", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, *op. cit.*, p. 11.

(2) حيث ضربت السياحة وانخفضت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، يمكن الرجوع في

ذلك إلى:

- شويرين حسن الشوربى، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية ( الاقتصادية الكلية ) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1997 ، ص 11.

## الفصل الخامس

افساح المجال أمام القطاع الخاص. وقد تم ذلك، في منتصف عام 1991 من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري<sup>(1)</sup>.

### 2-5 : مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادي على نموجين، يتعلق أحدهما بصندوق النقد الدولي ويختص الآخر بالبنك الدولي. ويطلق على النموذج الأول برنامج التثبيت، ويسعى إلى تقليل الاختلال الداخلي والخارجي على المدى القصير، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى وضع الاقتصاد أقرب ما يكون إلى مستوى الاستقرار وعدم استمرارية التدهور فيه، ومن ثم، فإن هذا البرنامج يعالج الاختلالات المالية والنقدية في غضون الأجل للقصير - ثلاث سنوات. أما النموذج الثاني، فيطلق عليه برنامج التكيف الهيكلي، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مستوى مرتفع للصالة من خلال سياسات ترمي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، ومعدلات النمو على المدى المتوسط والطويل؛ أي أنه يركز على الجانب الحقيقي، وذلك خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات إلى مبيع سنوات؛ ويمكن أن تمتد إلى عشر سنوات<sup>(2)</sup>. ويواجه برنامج

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، *تقرير التنمية الشاملة في مصر 2000/99*، العدد الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2000، ص 41.  
- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", *Review of African Political Economy*, *op. cit.*, p. 443.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- Unctad "Adjustment and Stagnation in Sub-Saharan Africa", *Trade and Development Report*, U.N., New York, 1993, pp. 94, 95.  
- Logan I. B., Mengisteab K., "IMF-World Bank Adjustment and Structural Transformation in sub-Saharan Africa", *Economic Geography*, *op. cit.*, p. 4.

الإصلاح الاقتصادي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق النموذجين السابقين من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وعليه؛ فإنه يمكن القول إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري يكون من ثلاثة برامج فرعية هي: برنامج للتثبيت، وبرنامج لتكيف الهيكل، والبعد الاجتماعي. وسوف يتم استعراض هذه البرامج الثلاثة من حيث أهدافها وأدواتها على النحو التالي:

### 5-2-1 : برنامج التثبيت Stabilization Program

يحتل هذا البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي، وتخفيض معدل التضخم من خلال ضبط جوانب الطلب الكلي باتباع سياسات مالية ونقدية لكمائية، فضلاً عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية. وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها بعضاً، ويعد تطبيقها شرطاً ضرورياً لنجاح برنامج التكيف الهيكلي. لقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي والجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري، ويتضمن جانبين رئيسيين للإصلاح هما: الإصلاح المالي والإصلاح النقدي<sup>(1)</sup>.

ولاً : الإصلاح المالي: ويهدف بداية إلى إحداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة من 17.2 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991/90 إلى

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Morley B., Perdakis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", *The Journal of Development Studies*, London., Vol. 36, Iss. 4, Apr. 2000, <http://80-proquestumi.com..>, 16/12/2002, p. 41.
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 152.

## المصل الخامس

10.2 % فى عام 1992/91، ثم إلى 1.5 % فى عام 1995/94 إلى أن يتلاشى -تماماً- فى عام 1997/96<sup>(1)</sup>. كما أنه يرمى إلى تعديل أسلوب تمويل هذا العجز؛ بالاعتماد على وسائل حقيقية من خلال أنون الخزافة.

وقد تطلب تخفيض عجز للموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الفعالة؛ سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات بهدف زيادتها، أو جانب النفقات؛ بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها<sup>(2)</sup>.

جانب الإيرادات: اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت زيادة حصيلة الإيرادات العامة من 28.9 % من الناتج المطلق الإجمالى فى عام 1991/90 إلى أن تبلغ 43.3 % فى عام 1995/94، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلى<sup>(3)</sup>:

( أ ) رفع أسعار بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات البترولية والكهرباء والتبغ.

---

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 7.

- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, p. 2.

<sup>(2)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 64.

<sup>(3)</sup> مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير للتنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 7.

( ب ) زيادة الرسوم المفروضة على عديد من الخدمات، مثل: رسوم تسجيل

الممتلكات، وأسعار خدمات النقل العام.

( ج ) تحرير أسعار عديد من المنتجات الصناعية والزراعية.

( د ) إصلاح النظام الضريبي<sup>(1)</sup>؛ إذ استحدثت ضريبة المبيعات الأكثر

عمومية لتحل محل ضريبة الاستهلاك، وتطبيق الضريبة الموحدة على

الدخل بدلية من عام 1994، فضلاً عن زيادة الضرائب على السلع

والخدمات، ورسوم الدمغة، وتقليل الإعفاءات. يضاف إلى ذلك، تحسين

أساليب التحصيل، وسرعة الفصل في المنازعات الضريبية بهدف زيادة

حصيلة الضرائب<sup>(2)</sup>.

( هـ ) تعديل هيكل التعريف الجمركية، فضلاً عن تطبيق نظام التعريف

الجمركية المنسقة؛ مما ترتب عليه زيادة حصيلة الرسوم الجمركية؛

لتصل إلى حوالي 6.9 مليار جنيه في عام 1995/94؛ بما يمثل

20.4 % من إجمالي الإيرادات العامة.

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 153.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- *Ibid*, p. 153.

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", *Recent Economic Development*, IMF, Washington D.C., 1995, p. 20.



#### الفصل الخامس

وقد نتج عن هذه الإجراءات؛ زيادة الإيرادات العامة إلى 55.7 مليار جنيه في عام 1995/94 مقابل 23.5 مليار جنيه في عام 1990/89<sup>(1)</sup>.

**جانب النفقات:** اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت تخفيض النفقات العامة من حوالى 46 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1991/90 إلى ما لا يزيد عن 35.8 % فى عام 1995/94، وذلك بواسطة<sup>(2)</sup>:

( أ ) تخفيض للدعم أو إلفائه على بعض السلع الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

( ب ) خفض الموارد الموجهة للإئفاق الاستثمارى العام؛ بما لا يزيد عن 7 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1994/93.

( جـ ) الحد من التوسع فى بند الأجور من خلال تخفيض عدد المشتغلين فى الجهاز الحكومى.

وقد نجحت السياسة المالية الانكماشية فى تحقيق هدفها؛ إذ انخفض العجز إلى 6.2 مليار جنيه فى عام 1992؛ بما يمثل 5.2 % من الناتج المحلى الإجمالى، وبما يفوق المستهدف وهو 5.7 %، وقد استمر هذا الانخفاض ليصل إلى 4 %، 2.5 %.

---

(1) محمد عادل الصلوى ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1998 ، ص ص 113 ، 114 .

(2) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول ، مرجع سابق ، ص 7.

1.3 %، 1 % في الأعوام 1993، 1994، 1996، 1998 على التوالي<sup>(1)</sup>. إلا أنه ارتفع بعد ذلك في عامي 1999، 2000 كما هو موضح في الجدول رقم (5-1) م. وقد اقترن ذلك بارتفاع نسبة تغطية الإيرادات للنفقات باستمرار خلال عقد التسعينيات. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: فقد أصبح أكثر اعتماداً على المصادر المحلية الحقيقية من خلال إصدار أسبوعي لأذون الخزانة حساباً من يناير عام 1991، ويستهدف هذا الأسلوب تحقيق هدفين أولهما: تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وثانيهما: سحب قدر متزايد من السيولة المحلية؛ مما يسهم في الحد من معدلات التضخم، فضلاً عن استيعاب جزء من السيولة المحلية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي.

ثانياً : الإصلاح النقدي: لقد استهدف الإصلاح النقدي تطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية، وعلاج جوانب التناقض والقصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هي المتحكم الرئيس في توزيع الائتمان، وتعبئة المدخرات، وتحديد أسعار الفائدة، فضلاً عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف. ويقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي للسيطرة على معدل التضخم، وذلك من

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. عبد الرحمن يسري، د. محمد محروس إسماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع

سابق، ص 61.

- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World, *op. cit.*, p. 30.
- Shaban W., Dibeh G., *Earning Inequality, Unemployment and Poverty in the Middle East and North Africa*, Greenwood Press, Inc., London, First Published in 2000, pp. 117-119.

خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة. وتتمثل أهم أدوات الإصلاح النقدي فيما يلي<sup>(1)</sup>:

(أ) تحرير أسعار الفائدة: لقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات نحو تحرير أسعار الفائدة للدائنة والمدينة بداية من عام 1991، وذلك بغرض الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق ومتطلباته. وبالتالي، بات للبنوك الحرية في تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات - ولأيضاً - على الودائع. كما تقرر إلغاء هيكل أسعار الفائدة على القروض، وما يشتمل عليه من تمييز فيما بين القطاعات، ومن ثم، صار توزيع الائتمان يتم وفقاً لقوى السوق. وبذلك، اقتصر دور البنك المركزي بالنسبة لتحديد أسعار الفائدة على وضع مؤشرات تسترشد بها المؤسسات المالية عند تحديد أسعار الفائدة، أهمها: أسعار الفائدة على أدون الخزنة. وقد نتج عن ذلك؛ ارتفاع سعر الفائدة الاسمي إلى حوالي 21 % في نهاية يونيو 1991، وتحول سعر الفائدة الحقيقي من قيمة سالبة إلى قيمة موجبة لأول مرة منذ بداية الثمانينيات<sup>(2)</sup>.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن تحرير أسعار الفائدة للدائنة والمدينة، واستقرارها فوق معدل التضخم يتمخض عنه عديد من الآثار الإيجابية، يتمثل أهمها: في زيادة فرص الاستثمار والحد من القروض الاستهلاكية، لو لأغراض المضاربة العقارية، وترشيد سياسة التخزين، فضلاً عن تشجيع الانخار بالعملة الوطنية، وكذلك جذب جانب من مخدرات المصريين العاملين في الخارج. أما فيما يتعلق بلأثر ارتفاع

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, p. 408.

- *Ibid*, p 408.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى :

#### الفصل الخامس

أسعار الفائدة المدينة في الاستثمار والإنتاج؛ فإن تكلفة سعر الفائدة على الأموال المقترضة للاستثمار لا تمثل إلا نسبة محدودة من التكلفة الكلية لتساروح بين 5 % - 8 % فقط، ومن ثم، لا يكون لها دور مؤثر - بدرجة كبيرة - في ربحية الاستثمار والإنتاج<sup>(1)</sup>.

( ب ) الأسقف الائتمانية: وهي وسيلة مباشرة للتحكم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك؛ حيث يتم بمقتضاها تحديد حد أقصى للائتمان الذي يمنحه كل بنك. وقد أدخلت هذه الوسيلة في يونيو 1991، وتم تحديد هذه السقوف عند المستويات التي كانت سائدة لدى البنوك في نهاية فبراير من العام نفسه. غير أنه، وبعد أن أحدث ارتفاع سعر الفائدة أثره الانكماشى المطلوب؛ تم إلغاء هذه الأسقف الإدارية بالنسبة للقطاعين الخاص والعام في أكتوبر 1992 ويوليو 1993 على التوالي، فضلاً عن السماح للقطاع العام بالتعامل مع وحدات الجهاز المصرفي كافة دون قيود<sup>(2)</sup>.

---

(1) عيبر شعبان عبد الحفيظ ، *الطلب على العمل وقاهرة البطالة في مصر : دراسة تحليلية تطبيقية للفترة ( 1995-81 )* ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، 2001 ، ص 157.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, 1995, *op. cit.*, p. 25.

( حـ ) **تقوية المؤسسات المالية وتحريرها:** وتهدف هذه الأداة إلى زيادة مستوى الانخار والاستثمار من خلال<sup>(1)</sup>:

( 1 ) **تعديل نسبة الاحتياطي القانوني:** فقد ألزم البنك المركزي في بداية عام 1991 البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال - بإستثناء بنك الإسكان والتعمير - أن تحتفظ لديه - وبدون فائدة - بأرصدة نقدية دائنة بنسبة لا تقل عن 15 % من إجمالي الودائع بالجنيه المصري، وتسمى النسبة نفسها، على الودائع بالعملة الأجنبية، على أن تكف عنها فائدة تعادل سعر الفائدة على الودائع في سوق لندن.

( 2 ) **تعديل نسبة السيولة:** حيث ألزم البنك المركزي في بداية عام 1991 البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية - عدا بنك الإسكان والتعمير - أن تحتفظ بنسبتين للسيولة بحد أقصى 20 % من إجمالي الودائع بالجنيه المصري، 25 % من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية.

( 3 ) **تحسين كفاءة الوساطة المالية:** ويتم ذلك من خلال زيادة درجة المنافسة بين البنوك، وتقليل القيود على دخول بنوك جديدة، وتطوير

---

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير للتنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سليمي، ص 8.

- شيرين حسن الشواربي، تحليل الآثار المكمرو اقتصادية ( الاقتصادية الكلية ) لبرنامج الإصلاح

الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج فيلسي، مرجع سليمي ، ص 18.

- عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف

الإتمانية للاقتصاد المصري، مرجع سليمي، ص 57 ، 58.

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, IMF, Washington D.C., 1992, p. 3.

#### الفصل الخامس

أسواق النقد والمال، هذا، بالإضافة إلى إتباع البنك المركزي أسلوب  
للمراقبة النقدية غير المباشرة، واستخدامه لوسائل أكثر فاعلية في إدارة  
السياسة النقدية، وكذلك، تشجيعه للانخراط من خلال إصدار قانون سرية  
الحسابات<sup>(1)</sup>.

(د) تحرير سعر الصرف: لقد تم تحرير أسعار الصرف وتوحيدها خلال عام  
1991<sup>(2)</sup>. ومن ثم، صارت قيمة الجنيه المصري تتحدد بشكل واقعي من خلال قوى  
السوق، كما تم السماح لعدد كبير من شركات الصرافة بممارسة نشاطها في سوق  
الصرف الأجنبي؛ مما أدى إلى انخفاض القيمة الخارجية للجنيه المصري مقابل  
الدولار من 0.91 دولار لكل جنيه في عام 1990/89 إلى 0.45 دولار في عام  
1991/90<sup>(3)</sup>، ثم إلى 0.27 دولار في عام 2000/99.

---

<sup>(1)</sup> وهو القانون رقم (205) لعام 1991.

<sup>(2)</sup> إذ تم تعديل سعر مجمع البنك المركزي من 110 قرش للدولار إلى 200 قرش للدولار في 27  
فبراير عام 1991، كما تم إلغاء تعدد أسعار الصرف، وصار نظام الصرف يعمل من خلال  
سوقين، هما: السوق الأولي، والسوق الحرة للصرف الأجنبي، وذلك لفترة انتقالية لم تتجاوز  
9 أشهر. وفي نوفمبر من العام نفسه؛ تم توحيد السوقين معاً في سوق واحدة هي سوق الصرف  
الحرة، يرجع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع

سلفي، ص 8.

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform  
Resistance", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, p. 408.

<sup>(3)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- الشكل رقم (1-5).

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent  
Economic Development, 1992, *op. cit.*, p. 37.

## الفصل الخامس

وقد كان ذلك بهدف جذب موارد النقد الأجنبي إلى الجهاز المصرفي، وتحقيق التوازن الخارجي؛ الأمر الذي أدى - بالفعل - إلى تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار وحد من ظاهرة "الدولة"<sup>(1)</sup>.

وقد نجحت جهود الإصلاح النقدي في تحقيق أهدافها إلى حد بعيد حيث:

( 1 ) ترتب على الإجراءات النقدية الائتمانية انخفاض معدل نمو العرض النقدي من حوالى 25 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات إلى حوالى 11 % فقط عام 1994<sup>(2)</sup>.

( 2 ) صارت أدون الخزنة أداة رئيسة فى تنظيم العرض النقدي، والائتمان، وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

( 3 ) ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والمقوف الائتمانية؛ انخفاض معدل نمو الائتمان المحلى من حوالى 28 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ( 88 - 1991 ) إلى حوالى 1.5 % فقط عام 1992، وإن ارتفع ثانية مع إيقاف العمل بالمقوف الائتمانية إلى 4.9 %، 8.7 % فى عامى 1993، 1994 على التوالي<sup>(3)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، 2000/99، العدد الثانى، مرجع سابق، ص 67.

<sup>(2)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, African Development Indicators, 1996, *op. cit.*, p. 62.

<sup>(3)</sup> مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 8.

#### الفصل الخامس

( 4 ) ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع زيادة إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي من 54 مليار جنيه عام 1989 إلى 132 مليار جنيه عام 1994؛ مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة في السنوات التالية لذلك.

( 5 ) أدى استقرار سعر الصرف إلى تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، حتى وصلت إلى حوالي 18 مليار دولار في عام 1994/93، ثم إلى حوالي 20 مليار دولار في عامي 1997 ، 1998، وانخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى 17 مليار دولار في عام 2000/99، فضلاً عن زيادة تحويلات العاملين في الخارج إلى أن وصلت ما يفوق 4 مليار جنيه في عام 2000/99<sup>(1)</sup>.

( 6 ) ترتب على السياسة النقدية الاتكماشية انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 10 % في النصف الأول من عقد التسعينيات وإلى أقل من 5 % في النصف الثاني منه<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> وقد تجاوزت تغطية الاحتياطيات للواردات المصرية ما يفوق العلم والنصف في منتصف التسعينيات، يرجع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية لأشماله في مصر ، 2000/99 ، العدد الثاني، مرجع سابق، ص 67.

- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 37.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Morley B., Perdiki N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", The Journal of Development Studies, *op. cit.*, p. 39.



5-2 : برنامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Program):

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل في المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير في جانب العرض الكلي. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات خاصة بتحرير الاقتصاد المصري وزيادة درجة المنافسة فيه، وذلك من خلال إصلاح القطاع العام، والتحول التدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة. وبالتالي، يتم تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإتاحة فرص أكثر للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية له. ويرمي هذا البرنامج - كذلك - إلى تصحيح الاختلالات السعرية المفرطة في هيكل الأسعار، ونظام الحوافز من خلال تحرير الأسعار، يضاف إلى ذلك، العمل على تحسين مناخ الاستثمار لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجى من خلال تحرير التجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

ويتضمن هذا البرنامج أربع سياسات رئيسة هي: سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وسياسات تحرير الأسعار، وسياسات تحسين مناخ الاستثمار،

<sup>(1)</sup> يرجع إلى:

- د. فرج عبد الفتاح فرج، "برامج تثبيت والتكيف الهيكلي ومسار التنمية العربية"، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، بعنوان: *التنمية العربية وللتطورات الإقليمية والعالمية*، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، فى الفترة من 21 - 23 ديسمبر 1995، ص ص 23 ، 24.

- Korayem K., "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)", Working Paper No. 19, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, Oct. 1997, pp. 1-3.

وسياسات تحرير التجارة الخارجية. وسوف يتم استعراض هذه السياسات من حيث لدواتها وأهدافها على النحو التالى.

أولاً : سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة: عانت شركات القطاع العام - فى الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى- من الرقابة الحكومية الواسعة على قراراتها الحيوية؛ مما أثر سلبياً فى كفاءتها. وقد تبلور ذلك فى صورة انخفاض مستويات الأرباح فى بعضها، وتحقيق خسائر متزايدة فى بعضها الآخر، فضلاً عن تناقص كل من الإنتاجيات المتوسطة والحدية<sup>(1)</sup>. ولذا، صار إصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص سواء بالإدارة أو الملكية هو جوهر عملية الإصلاح الاقتصادى<sup>(2)</sup>. وتتطوى هذه السياسات على مكونين من الإصلاحات هما: إصلاح القطاع العام، والخصخصة.

( أ ) إصلاح القطاع العام: وقد بدأت أولى محاولات إصلاح القطاع العام بصدر قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ( 203 ) لعام 1991 الذى يسعى إلى رفع كفاءة القطاع العام وتطبيق سياسة للخصخصة كلياً أو جزئياً. وذلك من خلال عدة محاور رئيسة أهمها<sup>(3)</sup>: قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الإستراتيجية، وفصل الملكية عن الإدارة، والمساواة فى المعاملة بين شركات

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى البند ( 5-1-1 ).

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Ramamurti R., "Why are Developing Countries Privatizing?". *Journal of International Business Studies*, Vol. 23, Iss. 2, 2nd Qtr. 1992, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org./23/12/2002>, pp. 225, 226.

(3) عبد المنعم شحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص 62.

#### الفصل الخامس

لقطاع العام وشركات القطاع الخاص، وبيع المشروعات العامة غير الاستراتيجية أو المشتركة إلى القطاع الخاص، وتصفية الوحدات التي يتعذر صلاحها.

ويعمل هذا القانون على تحرير شركات القطاع العام، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص، وفصل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة، كما يكفل لها حرية توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، ودون تدخل الحكومة. وبموجب هذا القانون سميت شركات القطاع العام بشركات قطاع الأعمال العام، وتم تقسيمها إلى 17 شركة قابضة بوصفها ممثلة لصاحب رأس المال<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى تقسيم للشركات للقابضة إلى 314 شركة تابعة يكون لكل منها الحرية في وضع اللوائح والنظم الخاصة بها، وتعامل بالأسلوب نفسه لشركات القطاع الخاص<sup>(2)</sup>.

( ب ) التخصصية: وهي مرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو الإدارة، أو أي من الأساليب المتاحة والملائمة. ولا تعد عملية التخصصية هدفاً في حد

(1) عطلت فيما بعد إلى 13 شركة قابضة فقط.

(2) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- بنك الإسكندرية، " التخصصية والإصلاح الاقتصادي "، بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الأزهر في الفترة 2، 3 يونيو 1995، منشور بمجلة كلية التجارة بنات، جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1997.

- د. نجيب عيسى، التخصصية في دول الإسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، مرجع سابق، ص 1، 2.  
- El-Nagar S., Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, *op. cit.*, ch. 1.

ذاتها؛ بل هي تعبير عن التحول إلى القطاع الخاص بوصفها وسيلة تساعد الدولة على زيادة كفاءة اقتصادياتها، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها<sup>(1)</sup>. ومن ثم، فإنها تعمل على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولا تعنى - مطلقاً - إنهاء هذا الدور بل تغييره؛ خاصة في ظل تندى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة في مصر.

وتتمثل أهم أهداف عملية الخصخصة فيما يلى<sup>(2)</sup>: زيادة درجة المنافسة ، وتحسين الأداء، والكفاءة الاقتصادية، خاصة ، لمشروعات قطاع الأعمال العام، وتنشيط أسواق المال وتطويرها، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة دور القطاع الخاص، يضاف إلى ذلك خفض العجز المالى للحكومة من خلال تخفيف الأعباء المالية لشركات قطاع الأعمال العام الخاسرة، فضلاً عن تشجيع تكثف الاستثمارات الأجنبية بوساطة تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص.

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", *Occasional Paper (194)*, IMF, Washington D.C., 2000, pp. 2, 3.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. عزت ملوك قناوى، " الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة فى ظل الإصلاح الاقتصادى،

دراسة تحليلية "، مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتتبع ،

القاهرة ، الحداد ( 461 ) ، ( 462 ) ، يناير وإبريل 2001 ، ص 117.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 154.

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", *Occasional Paper (194)*, *op. cit.*, p. 3.

#### الفصل الخامس

وتستند الحكومة إلى معايير عدة لاختيار المشروعات العامة التي تطرح للبيع؛ حيث تم تصنيفها تبعاً لأدائها إلى ثلاث مجموعات هي<sup>(1)</sup> : شركات تحقق أرباحاً وتطرح للبيع، وشركات تواجه مشاكل يمكن التغلب عليها ويتم إعادة هيكلتها وإصلاح مسارها أولاً، وشركات تواجه مشاكل غير قابلة للحل ويتم تصفيتها وبيعها كأصول.

ويراعى عند إجراء عملية الخصخصة بعض الاعتبارات لعل أهمها<sup>(2)</sup> :

- ( 1 ) تجنب خصخصة الشركات الاستراتيجية.
- ( 2 ) عدم اللجوء إلى طرح الشركات ذات الربحية المنخفضة إلا بعد إعادة هيكلتها في المدى القصير والمتوسط.
- ( 3 ) تجنب طرح الشركات التي تتمتع بإجراءات الحماية أو الشركات الاحتكارية كي لا تتفرد بالسوق.
- ( 4 ) الحفاظ على المال العام من خلال إجراء تقييم دقيق للشركات التي تطرح للبيع، والحفاظ على حقوق العاملين بها.

---

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 30.

- د. منى قسم، الإصلاح الاقتصادي: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، مرجع سابق، ص 114 ، 115.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 30.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 154.

( 5 ) لا يعد سعر البيع هو المعيار الوحيد؛ بل يؤخذ في الاعتبار

خطط الملاك الجدد وزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل والتصدير.

أساليب الخصخصة: وتتمثل أهم الأساليب التي اتبعت للتحويل من القطاع العام

إلى القطاع الخاص في مصر فيما يلي<sup>(1)</sup>:

( 1 ) الطرح الخاص ( البيع لمستثمر رئيس ) : وذلك من خلال الإعلان عن

عملية البيع بأسلوب تنافسي لتقييم العروض، واختيار أفضلها، وبيع

المشروع أو جزء منه لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين.

ويواجه هذا الأسلوب مشكلات تقييم المشروع ووضع الضمانات اللازمة

لاستمرارية المشروع، والمحافظة على حقوق العمال. غير أن هذا

الأسلوب يتميز بأنه يؤدي إلى تطوير فنون الإنتاج، وأنه أكثر ملاءمة

مع أوضاع المشروعات الصغيرة.

---

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 31.

- عيبر شعبان عبد الحفيظ، الطلب على العمل وظاهرة البطالة في مصر: دراسة تحليلية تطبيقية للفترة ( 1995-81 )، مرجع سابق، ص 161 ، 162.

- د. هالة حلمي السعيد، " الآثار الاقتصادية لبرنامج الخصخصة في الدول النامية مع لتطبيق على التجربة المصرية " ، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد ( 446 ) ، يناير 1997 ، ص 44-54.

- دينا عبد المنعم راضي، معوقات الخصخصة في إطار برنامج لتحرير الاقتصاد المصري: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2000 ، ص 112-122.

#### الفصل الخامس

( 2 ) الطرح العام: ويتخذ هذا الأسلوب طرح الأسهم المقرر بيعها للمواطنين

أو لصناديق الاستثمار أو للأشخاص المعنويين من خلال سوق الأوراق المالية. وقد يكون هذا الطرح بشكل كلي، ومن ثم، يتحول المشروع للعام بعد بيعه إلى مشروع خاص بالكامل، أو يكون الطرح بشكل جزئي، ويصير المشروع مشروعاً مشتركاً. ويؤدي هذا الأسلوب إلى توسيع قاعدة الملكية، وتنشيط سوق الأوراق المالية، فضلاً عن جذب صغار المستثمرين، ولكنه يتطلب وجود سوق متطور للأوراق المالية.

( 3 ) البيع للعاملين: يستخدم هذا الأسلوب في حالة الشركات التي يوجد فيها

عدد كبير من العمال، ومن خلاله يمتلك العاملون جزءاً من الشركة بشروط ميسرة تقدمها الدولة للعاملين، مثل: توفير الائتمان اللازم بسعر فائدة منخفض، وتخفيض أسعار الأسهم بحوالي 20 % عن القيمة المقدرة لها، والتقسيم على عدد كبير من السنوات - في حدود 10 سنوات - بدون فائدة، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية.

( 4 ) عقود الإيجار والإدارة: ويفصل هذا الأسلوب الملكية عن الإدارة؛

حيث تظل الملكية العامة قائمة، غير أن الحكومة تقوم بتأجير الشركة العامة لمدة زمنية معينة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها<sup>(1)</sup>. أما عقود الإدارة؛ فتقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة خاصة -مصرية كانت لم أجنبية- لإدارة الشركة العامة مقابل نسبة في الأرباح، ويتبع هذا الأسلوب في إدارة الفنادق المصرية.

<sup>(1)</sup> وقد تم تأجير عشرة محالٍ مصرية في بداية عمله المخصصة

## الفصل الخامس

( 5 ) عقود الامتياز في مجال المنافع العامة (BOT, BOOT) <sup>(1)</sup>: وقد

أخذت الدولة بهذا النظام في مجال الخدمات العامة؛ بهدف إعطاء دفعة قوية لبرنامج الخصخصة. ويسمح هذا الأسلوب للقطاع الخاص -سواء المحلي أو الأجنبي- بإنشاء مشروعات البنية الأساسية، وامتلاكها، وإدارتها تحت إشراف الحكومة لفترة زمنية تؤول بعدها للدولة. وقد كان قطاع الكهرباء سابقاً في الأخذ بهذا النظام <sup>(2)</sup>، وتبعته في ذلك الهيئة العامة للطرق والكبارى عندما أعلنت في مايو 1997 عن طرح ستة طرق بنظام (BOT) تصل في مجملها إلى أكثر من 2000 كم. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح فرصاً جديدة للاستثمار الخاص، ويرفع عبء تمويل مشروعات البنية الأساسية عن كاهل الحكومة.

ويعتمد الاختيار فيما بين الأساليب الخمسة - سلفة الذكر - على عدة عوامل، أهمها: الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة، وظروف المشروع المالية، ومستوى أدائه واعتبارات الصلة، وحجم سوق الأوراق المالية <sup>(3)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> يشير اختصار (BOT) إلى: Build Operate Transfer.

واختصار (BOOT) يشير إلى: Build Operate Ownership Transfer.

<sup>(2)</sup> اتبعت الحكومة المصرية هذا الأسلوب لتعويض نقص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Sullivan P., "Globalization: Trade and Investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", Arab Studies Quarterly, *op. cit.*, p. 55.

- Khattab M., "Constraints to Privatization: The Egyptian Experience", Working Paper No. 38, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, May 1999, pp. 3-12.

<sup>(3)</sup> دينا عبد المنعم راضي، مواقف لخصخصة في إطار برنامج التحرير الاقتصادي : دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ص 130-134.



#### الفصل الخامس

ويركز برنامج الخصخصة المصري في تنفيذه على أماليب ثلاثة هي: طرح العام في البورصة، والبيع للعاملين، والبيع لمستثمر رئيس. وقد تم خصخصة 190 شركة حتى منتصف عام 2002، منها 38 شركة تم بيعها عن طريق طرح العام في البورصة، و 34 شركة بيعت للعاملين، و 29 شركة بيعت لمستثمر رئيس، في حين تم تصفية 21 شركة، وبيع أصول 32 شركة، ولدى قطاع الأعمال العام بقيت 181 شركة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4-5) م. وبذلك تكون حصيلة برنامج الخصخصة حتى ذلك التاريخ حوالي 17 مليار جنيه<sup>(1)</sup>.

لقد واجه برنامج الخصخصة المصري عديداً من المشاكل والمعوقات أدت إلى بطء تنفيذه، أهمها<sup>(2)</sup>: العالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام، مشكلة الشركات الخاسرة وذات المديونية، مشكلة التقييم وتحديد قيمة الأصول للشركات التي سيتم طرحها للبيع، وكذلك ضيق ومحدودية سوق الأوراق المالية، فضلاً عن عدم توفر القدر الكافي من المصدقية والشفافية والإفصاح بشأن ظروف وأداء الشركات المدرجة للبيع.

---

<sup>(1)</sup> محسن حسان، "برنامج الخصخصة خلال عشر سنوات"، *تعميمات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري*، تحرير: د. نجوى ممد، د. عبد الله محمد رجب، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2003، ص 45.

<sup>(2)</sup> لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 32-34.

- El-Nagar S., Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, *op. cit.*, pp. 16,17.

ثانياً : سبلت تحرير الأسعار: يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى إزالة الاختلالات والتشوهات للسعرية، وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية؛ بحيث يتم تحديد الأسعار كلها - عدا الخبز - عن طريق قوى السوق خلال ثلاث سنوات، بعدما تبين للحكومة خطورة فرض نظام الأسعار الاجتماعية. وفى هذا الشأن حررت الحكومة أسعار غالبية مستلزمات الإنتاج الزراعى ومنتجاته، وكذا الإنتاج الصناعى، إلى جانب عدد من الخدمات<sup>(1)</sup>.

ففى قطاع الزراعة : تم تحرير الأسعار تدريجياً خلال النصف الثانى من الثمانينيات إلى أن تم - أخيراً - تحرير سعر قصب السكر، وسعر القطن فى عامى 1993، 1994 على التوالى، كما تم إلغاء نظام التوريد الجبرى للمحاصيل الزراعية وترك أسعارها تتحدد وفقاً لقوى السوق، وتم أيضاً خفض أو إلغاء الدعم على المستلزمات الزراعية خلال الفترة ( 89/88-1992/91 ) مما ترتب عليه ارتفاع أسعارها، فمثلاً: ارتفعت أسعار الأسمدة بنسب تتراوح بين 64 % - 574 % وأسعار التقاوى ما بين 32 % - 400 % والمبيدات ما بين 29 % - 58 % خلال الفترة السابقة. وأخيراً، تم تحرير إيجارات الأراضى الزراعية، وإنهاء عقود الإيجار القديمة فى عام 1997/96<sup>(2)</sup>.

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 153.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. محمود عبد الفضيل، برنامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى مصر والمغرب بين المأمول

والمفوق، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، يناير

1994، ص 557.

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, 1995, *op. cit.*, p. 11.

#### الفصل الخامس

وفي قطاع الصناعة: منح القانون ( 203 ) لعام 1991 شركات قطاع الأعمال العام حرية تحديد أسعار منتجاتها، كما تم إلغاء الدعم على عدد كبير من سلع ومنتجات هذه الشركات.

وفي مجال الخدمات: ارتفعت أسعار كثير من الخدمات، مثل: التليفونات والكهرباء والمواصلات العامة، وكذلك، أسعار المنتجات البترولية إلى أن وصلت إلى مستوى الأسعار العالمية في عام 1995؛ وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً : سياسات تحسين مناخ الاستثمار: وتهدف هذه السياسات إلى تحبئة المنحدرات، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ومن ثم، زيادة معدلات الاستثمار بالقدر اللازم لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوليد مزيد من فرص العمل المنتجة. وفي هذا الإطار، تم إصدار بعض التشريعات التي من شأنها تحسين بيئة الاستثمار ومناخه، وترسيخ قوى السوق، ولعل أهمها<sup>(1)</sup>:

( 1 ) قانون سوق المال رقم ( 95 ) لعام 1992 بهدف تنظيم عمل هذا السوق وإزالة كافة المعوقات أمام تطويره، كما شجع هذا القانون نشاط صناديق الاستثمار وشركات أمناء الاستثمار والممصرة وأمناء الاكتتاب. وهذه

---

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- شيرين حسن الشوربى، تحليل الآثار الميكرو اقتصادية ( الاقتصادية الكلية ) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي، مرجع سابق، ص 23 ، 24 .  
- مركز دراسات وبحوث الدول فلندية، تقرير للتنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق ، ص 14-22.

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, p. 409.

لوسائل تساعد - بالطبع - على تعبئة المدخرات، وتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل للاستثمارات.

( 2 ) قانون للتأجير التمويلي لعام 1995، وهو يساعد في تمويل المشروعات، وتوفير المعدات والأصول الرأسمالية، ومن ثم، تشجيع الاستثمارات وزيادة الإنتاج.

( 3 ) إلغاء جميع الموافقات والترخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية التي نقل تكلفتها عن 10 مليون جنيه باستثناء بعض الأنشطة التي تتعلق بظروف الأمن القومي والصحة والبيئة.

ويضاف إلى ذلك كله، قانون قطاع الأعمال العام رقم ( 203 ) لعام 1991 الذي استهدف إدارة وحدات قطاع الأعمال العام بأسلوب القطاع الخاص، ونقل ملكية بعض وحداته وإدارتها إلى القطاع الخاص، فضلاً عن صدور قوانين منع الغش والتدليس، وهي تساعد على تهيئة البيئة التنافسية في الاقتصاد المصري.

وقد تحسن مناخ الاستثمار في مصر منذ بداية التسعينيات نتيجة لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي، وما ترتب عليه من خفض كل من: عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، وعبء الديون الخارجية، ومعدل التضخم، فضلاً عن استقرار سعر الصرف، وتحرير أسعار الفائدة. وبالرغم من ذلك، كانت استجابة الاستثمارات الخاصة بطيئة ومحدودة، ولم تتجاوز نسبتها 10 % من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات 6 % من هذا الناتج، وهذه معدلات ممكنة وغير كافية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، أو تحقيق

#### الفصل الخامس

لتراكم الرأسمالى المطلوب الذى يعد شرطاً - ضرورياً - لرفع الكفاءة الاقتصادية. ودعم القدرة التنافسية عالمياً<sup>(1)</sup>.

رابعاً : سياسات تحرير التجارة الخارجية: وتهدف هذه السياسات إلى جعل الاقتصاد المصرى أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى، وزيادة درجة المنافسة داخلياً وخارجياً، والتحول من التوجه الذى يرمى إلى الإحلال محل الواردات إلى التوجه صوب الإنتاج من أجل التصدير<sup>(2)</sup>. ولذا، فقد تم الربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الهيكلى فى كافة جوانبه<sup>(3)</sup>. وتتضمن هذه السياسات - بالإضافة إلى سياسة تحرير سعر الصرف - مجموعة من الإجراءات تتعلق بتحرير كل من: الواردات والصادرات.

(1) وقد مثل الاستثمار ككل حوالى 17 % من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف التسعينيات، وهو أقل بكثير من المتوسط العام فى الدول النامية والمقدر بحوالى 26 % ، وفى الدول الصناعية الحديثة فى جنوب شرق آسيا والمقدر بحوالى 31 % من الناتج المحلى الإجمالى، لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:  
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، مرجع سابق، ص 4.

- Morley B., Perdakis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", The Journal of Development Studies, *op. cit.*, p. 39.

(2) يرجع فى ذلك إلى :

- Collier P., Gunning J. W., "Aid and Exchange Rate Adjustment in African Trade Liberalization", *The Economic Journal*, Vol. 102, Iss. 413, Jul. 1992, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org>, 16/12/2002, p. 192.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, p. 2.

ففي جانب تحرير الواردات: تم تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من حوالي 47 % في عام 1989 إلى 34 % في عام 1994، ثم إلى 30 % في عام 1996. وكذلك للتضييق التدرجي بين الحدين الأدنى والأعلى لفئات التعريفة الجمركية؛ فبدلاً من تراوحها بين 0.7 %، 120 % عام 1991 صارت تتراوح بين 5 %، 55 % في عام 1996، هذا بالإضافة إلى تخفيض الحد الأعلى بنسبة 10 % في نهاية عام 1997<sup>(1)</sup>. وفي مجال القيود غير التعريفية؛ فقد تم إلغاء كثير من القيود الكمية على الواردات، وكذلك إلغاء الحظر على عديد من الواردات، وتخفيض نسبة الإنتاج الزراعي والصناعي المشمولة بحظر الاستيراد من 37 % عام 1991 إلى 4.5 % في عام 1994.

وفي جانب تحرير الصادرات: فقد تم تخفيض كل من: السلع المحظور تصديرها من 20 سلعة إلى سلعتين فقط في عام 1992، وقائمة السلع التي تخضع لنظام حصص التصدير من 17 سلعة إلى 4 سلع فقط. يضاف إلى ذلك، أنه تم إلغاء الحصول على موافقات تصديرية مسبقة، فضلاً عن العمل على تسهيل الائتمان بالنسبة للمصدرين من خلال خفض سعر الفائدة، وكذلك عمولة البنوك.

وقد انعكس ذلك كله إيجابياً على ميزان المنفوعات المصري؛ حيث حقق ميزان الصالحات الجارية شاملاً التحويلات نقضاً بلغ 9.8، 5.5 مليار دولار في

(1) يرجع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول مرجع سابق، ص 10.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 153.

العلمين 1991، 1992 على التوالي<sup>(1)</sup>.

### 5-2-3 : البعد الاجتماعي (Social Dimension):

ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى كثيراً من الضغوط على الفئات محدودة الدخل، والطبقة العاملة، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، أهمها<sup>(2)</sup>:

- أن التخلي عن الدعم والأسعار الاجتماعية وتحرير الأسعار ترتب عليها - جميعاً - ارتفاع الأسعار حتى وصلت إلى الأسعار الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

- أن تحرير سعر الصرف ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه المصرى، ومن ثم، انخفاض قوته الشرائية.

- أن التخلي عن العملة الزائدة المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة زاد من حدة مشكلة البطالة.

- أن السياسات المالية والنقدية الانكماشية التى تضمنها البرنامج ترتب عليها تراجع معدلات النمو الاقتصادى، ومن ثم، انخفاض متوسط دخول الأفراد؛

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shahin W., Dibeh G., *Earning Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa*, Greenwood Press, Inc., London, First Published, 2000, pp. 120, 121.

<sup>(2)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 62، 63.

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير للتنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 36.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 154.

مما زاد من حدة كل من: الفقر والبطالة خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ ذلك للبرنامج.

وقد كان توقع مثل هذه النتائج السلبية الدافع وراء قيام البنك الدولي بالمساهمة في إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي<sup>(1)</sup>:

- 1 - الإسهام في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل سواء لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم نتيجة عملية الخصخصة وللخريجين أيضاً، إلى جانب تلك الفئات التي عادت إلى الوطن نتيجة لأزمة الخليج الثانية.
- 2 - تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودى الدخل.
- 3 - التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح، وتحقيق للتنمية الاجتماعية والبشرية، وتحسين المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً؛ بما يدعم تنفيذ برنامج الإصلاح.

وقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ( 40 ) لعام 1991. وتتكون موارده الصندوق من مكونين أساسيين هما: المنح والقروض التي يقدمها الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، وحكومات

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Sayyied M. K., Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, pp. 10, 11.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 237.
- Awad A. B., "Social Funds Anew Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 219.



#### الفصل الخامس

الدول الأجنبية، هذا إلى جانب المبالغ التي تخصصها الحكومة المصرية في الموازنة العامة للدولة<sup>(1)</sup>. وتستخدم القروض في تمويل الأنشطة الإنتاجية ولدى استرجاعها يتم تدويرها مرة أخرى، أما المنح، فيتم استخدامها في تمويل المشروعات والخدمات التي تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق في مناطق أكثر احتياجاً لها؛ بهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بها.

وتبنى الصندوق الاجتماعي للتنمية ستة برامج متكاملة، وخطط لتوزيع الموارد فيما بينها على النحو الآتي<sup>(2)</sup>:

- 1 - برنامج الأمغال العامة، وخصص له 43 % من موارد الصندوق.
- 2 - برنامج تنمية الصناعات الصغيرة، وخصص له حوالي 22 % من موارد الصندوق.

---

(1) يرجع في ذلك إلى:

- د. حسين الجمال ، " تجربة الصندوق الاجتماعي في دعم التنمية البشرية " ، *وقائع ورشة العمل حول التجربة المصرية للتنمية البشرية المستدامة* ، سلسلة دورات للتنمية البشرية رقم ( 7 ) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1997 ، ص ص 79 - 81 .  
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, pp. 154, 155.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهواني، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التمثل في مصر، لاجتماع خبراء حول التمثل في دول الإسكوا ، مرجع سابق ، ص 105 .  
- Awad A. B., "Social Funds Anew Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 219.  
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, pp. 243 - 245.

3 - برنامج تنقلية العمالة ( للتدريب التحويلي )، وخصص له حوالي 16 % من

موارد الصندوق.

4 - برنامج خدمات النقل والمرافق العامة، وخصص له حوالي 10 % من

موارد الصندوق.

5 - برنامج تنمية المجتمع، وخصص له حوالي 7 % من موارد الصندوق.

6 - برنامج للتنمية المؤسسية، وخصص له حوالي 2% من موارد الصندوق.

أما الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق؛ فهي ست فئات، وهي فئات أكثر تضرراً من برنامج الإصلاح، والطبقات الكادحة، ومحدودي الدخل، وسكان المجتمعات الأقل نمواً، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والعاطلون، والمرأة.

### 3-5 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وموقع مشكلة البطالة

منها

سيتم في هذا المحور تناول أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وهي تتمثل إلى حد كبير في علاج للمشاكل والاختلالات التي كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج، ثم بعد ذلك، يتم تحديد مكلفة مشكلة البطالة فيما بين هذه الأهداف ومدى أخذ هذا البرنامج لهذه المشكلة في الحسبان، وكيفية التصدي لها كما يلي:

#### 3-5-1 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي:

إن الإصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية أو غايات معينة تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع نفسه من فترة إلى أخرى، ومن ثم، فإن سياسات برنامج الإصلاح ولوقته تختلف تبعاً لذلك. ومن اللافت - حقاً - أن الحاجة إلى

#### العصر الخامس

الإصلاح الاقتصادي لا يبدو ملحة إلا عندما تتراكم المشكلات الاقتصادية في المجتمع، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية، وسياسية؛ بحيث تعجز معه الآليات الاقتصادية والإدارية القائمة عن مواجهتها، وإيجاد حلول لها.

وقد أقامت الحكومة المصرية على انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة عديد من المشاكل والاختلالات التي واجهت الاقتصاد المصري آنذاك، بسبب الحروب التي خاضتها مصر، والسياسات المتضاربة التي تبعتها؛ مما أفرز بيئة اقتصادية ضعيفة يؤثر فيها تضخم المديونية الخارجية، وضعف البنية الأساسية. وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي علاج تلك الاختلالات المزمنة وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، وتهئية المناخ الملائم للارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي، والقضاء على العقبات والقيود التي تحد من إمكانيات النمو في المستقبل. ولهذا؛ فإن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يؤدي إلى تنمية تستهدف تحسين بنیان الاقتصاد القومي وهيكلة، وتحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع الارتفاع بمستوى معيشته، فضلاً عن ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وافترض إمكانية تحقيق هذه الأهداف كلها في ظل تحرير الاقتصاد القومي والعمل وفقاً لقوى السوق الحر<sup>(1)</sup>.

وعليه، يمكن إيجاز أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- 
- (1) يرجع في ذلك إلى:
- Richards A., "The Global Financial Crisis and Economic Reform in The Middle East", Middle East Policy, *op. cit.*, p. 63.
- (2) يرجع في ذلك إلى:
- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, p. 2.

- 1 - تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال ضغط الإنفاق العام وترشيده، وزيادة الإيرادات العامة.
  - 2 - الحد من معدلات التضخم المتزايدة.
  - 3 - تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز فيه من خلال الدفع بزيادة الصادرات، والحد من الواردات.
  - 4 - إصلاح التسهيلات والاختلالات السعرية.
  - 5 - تخفيض عبء المديونية الخارجية من خلال إعادة جدولة الديون وترشيده الاقتراض الخارجى.
  - 6 - تشجيع الاستثمارات الخاصة: المحلية والأجنبية، وزيادة دور القطاع الخاص.
  - 7 - إصلاح القطاع العام ورفع كفاءته، فضلاً عن تقليل دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإصلاح المجال بدرجة أكبر للقطاع الخاص وقوى السوق.
  - 8 - إيجاد فرص عمل جديدة وحقيقية؛ للحد من معدلات البطالة المتزايدة، ولحجائها.
  - 9 - رفع مستوى الأداء الاقتصادى، وما ينتج عنه من رفع معدلات النمو، وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- وقد سبق للعرض لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى ودورها فى تحقيق هذه الأهداف والأدوات المستخدمة فى ذلك. ويتوقف نجاح برنامج الإصلاح

### الفصل الخامس

الاقتصادى فى تحقيق هذه الأهداف المرجوة على قوة الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج التثبيت، وما يتضمنه من إصلاحات جوهرية، وإجراءات تصحيحية.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى - كما سبق ذكره - من ثلاث مجموعات مترابطة من البرامج الفرعية، يستهدف أولها: تحقيق التثبيت المالى والنقدى فى المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى. ويتعلق الثانى: بالجانب الحقيقى مستهدفاً رفع معدلات نمو الناتج المحلى فى المرحلة التالية. وتركز المجموعة الثالثة على الآثار الاجتماعية للناتجة عن تطبيق البرنامج فى مرحلتيه السابقتين. وتكون هذه المجموعات الثلاثة برنامجاً شاملاً للإصلاح يجب تنفيذه كاملاً، ذلك أن النجاح فى أى من هذه المجالات لا يمكن توقعه بصورة مستقلة عن المجالين الآخرين.

### 5-3-2 : مكانة مشكلة البطالة فى أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى:

لاشك أن مشكلة البطالة تعد إحدى أهم - وأخطر - مشاكل المجتمع المصرى، ولقد مثلت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسة لتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى. غير أنها لم تحظ بما تمثله من أهمية نسبية فى الواقع العملى فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ إذ خلت مكونات هذا البرنامج من السياسات المباشرة للتعامل مع قضية التشغيل، ومواجهة مشكلة البطالة؛ إذ ليس هناك من إشارة مباشرة فى هذا البرنامج - لذى بدئ فى تطبيقه منذ عام 1991 - إلى دوره فى معالجة هذه المشكلة المزمنة؛ حيث تأتى مشكلة البطالة على هلمش اهتمامات هذا البرنامج، فضلاً عن أن الأساليب المطروحة لمواجهتها لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة - أى المسكنات - ذات مفعول قصير المدى، وتمارس تلك المسكنات - أساساً - من خلال الصنوف الاجتماعية للتنمية. هذا، فى الوقت الذى يتمخض عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى كثير من الآثار السلبية على سوق العمل يتوقع - فى ظلها -

#### الفصل الخامس

ارتفاع معدلات البطالة سواء في الأجل القصير أو الأجل المتوسط. ويعزى هذا الأمر إلى ما صاحب المرحلة الأولى لتطبيق هذا البرنامج من محدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي على خلق فرص عمل جديدة؛ بسبب الطبيعة الانكماشية لسياساته المالية والنقدية. ومن ناحية أخرى؛ فقد ترتب على إعادة تنظيم القطاع العام المصري، وتباع سياسة الخصخصة؛ التخلص من العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية وحداته<sup>(1)</sup>.

ويجب التأكيد - هنا - أن مشكلة البطالة - التي نجمت عن إعادة تنظيم القطاع العام - قد عمقت من حدة اختلالات سوق العمل؛ ذلك أن العدد الإضافي من العمال المسرحين قد أضيف إلى سوق عمل يعاني أصلاً من معدل مرتفع من البطالة، ومن مشكلة عدم التواءم بين الطلب على العمل وعرضه؛ فضلاً عن الإضافات السنوية الجديدة إلى سوق العمل التي تقدر بما يربو على 500 ألف عامل جديد<sup>(2)</sup>.

وتحتل عملية الخصخصة مكاناً رئيساً في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويترتب عليها حجب رؤوس الأموال التي تكف عن شراء أصول قطاع الأعمال العام

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Hafez S., "General Trends of Social Policies Related to Structural Adjustment in The Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 84.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Oweiss I. M., "Labor and The State in Egypt, 1952 - 1992: Workers, Unions, and Economic Restructuring", *The American Political Science Review*, Vol. 95, Sep. 2001, <http://80-proquestumi.com..21/12/2002>, p. 754.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", *Economics, op. cit.*, p. 72.

لقائمة عن الاستثمار في خلق أصول ومطالقات إنتاجية جديدة، وعن إضافة فرص عمل جديدة في الاقتصاد القومي<sup>(1)</sup>

ويعرى خلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من مثل هذه السياسات إلى أنه يستند - أساساً - إلى إطار تحليلي تستمد أصوله من الفكر النقدي، وفكر المدرسة النيوكلاسيكية، التي تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة، التي تكون فيها البطالة في ظل الظروف العادية اختيارية واحتكاكية<sup>(2)</sup>. غير أن الشكل الغالب للبطالة في الدول النامية - ومنها مصر - يتمثل في البطالة الإجبارية والمقنعة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن برنامج الإصلاح يعكس اهتمام المؤسسات الدولية بتحقيق التوازن الدخلي والخارجي من خلال سياسات إدارة الطلب الكلي، وتقديمها على سياسات زيادة الإنتاج، حتى إن ترتب على ذلك نقص مستوى التشغيل لعنصر العمل في المدى القصير؛ بحسبان أن تنفيذ ذلك البرنامج في الأجل الطويل سوف يؤدي إلى حفز الإنتاج وزيادته، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، ومن ثم، زيادة مستوى التشغيل الكلي.

وقد اكتفى برنامج الإصلاح الاقتصادي - في إطار المكون الثالث والخاص بعلاج الآثار الاجتماعية للإصلاح - باقتراح مؤقت: هو إنشاء الصندوق الاجتماعي

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- El-Nagar S., "Privatization and Structural Adjustment of Basic Issues", Privatization and Structural Adjustment in The Arab Countries, *op. cit.*, pp. 1-16.

<sup>(2)</sup> هذا باستثناء ظروف الركود أو الكساد؛ حيث تكون البطالة إجبارية، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Stiglitz J. E., "Employment, Social Justice and Societal Well-being". *International Labor Review*. ILO, Geneva, Vol. 141, Iss. 1, 2, 2002, <http://80-proquestumi.com..> 16/12/2002, pp. 16, 17

## الفصل الخامس

للتنمية، بهدف تعبئة الموارد المالية والفنية من أجل التصدي لمشكلة البطالة المتزايدة، والتعامل مع الآثار الجانبية لهذا البرنامج<sup>(1)</sup>.

ومن ثم، فإن هذا الصندوق يرمى إلى معالجة بعض الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على العمالة - خاصة الناتجة عن التخصص - من خلال توفير فرص عمل حقيقية للعمالة التى تفقد وظائفها، وتسهيل انتقال العمالة بين المشروعات العامة والخاصة، وتنفيذ برنامج للتدريب التحويلي، فضلاً عن إقامة مشروعات للتنمية الريفية والأسر المنتجة، ومساعدة العمالة المتضررة من أزمة الخليج، وتوفير فرص عمل لشباب الخريجين.

ومن أهم برامج الصندوق الاجتماعى من حيث اتصالها بمشكلة البطالة اتصالاً مباشراً ثلاثة برامج هي: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج تنقلية العمالة، وبرنامج الأشغال العامة، وسوف يتم الإشارة إلى كل منها على النحو التالى:

### 1 - برنامج تنمية المشروعات الصغيرة (Enterprise Development Program)

يقوم هذا البرنامج على إتاحة الفرصة للأفراد لإقامة المشروعات الصغيرة والحرفية وتملكها، فضلاً عن التوسع فى المشروعات الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة، والحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال منحهم قروضاً لتأسيس هذه الوحدات؛ على أن تستخدم هذه القروض فى تمويل رأس المال العامل، والمعدات، والمواد الخام. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج للتدريب الفنى، والإدارى، والمهنى للأفراد؛ بحيث يكون فى إمكانهم إعداد دراسات الجدوى اللازمة، ثم إدارة مشروعاتهم بكفاءة. ويهدف الصندوق من

<sup>(1)</sup> يرجع فى ذلك إلى :

- The World Bank, Trends Developing Economies, 1996, *op. cit.*, pp. 154, 155.



ذلك الأمر توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدى الأفراد<sup>(1)</sup>

2 - برنامج تنقلية العمالة (Labor Mobility Program)<sup>(2)</sup>: يترتب على إعادة الهيكلة وتوسيع قاعدة الملكية في المشروعات العامة الاستغناء عن العمالة الزائدة. ولذا، استهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية - منذ بداية إنشائه - الاهتمام بمساعدة الشركات التي تقوم بإجراء تعديل هيكلي في إيجاد حل لمشكلة هذه العمالة الزائدة بوساطة تحديد حجم هذه العمالة الزائدة وخصائصها، وتوفير عدد من البدائل للاختيار فيما بينها بما يتناسب مع ظروف العمالة. وتتضمن هذه البدائل: التقاعد المبكر، والتدريب أو إعادة التدريب، والحصول على إعانات البطالة أو فرص عمل بديلة، أو قروض لإنشاء مشروع صغير<sup>(3)</sup>.

(1) يرجع في ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 37.

- ياسين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التوظيف والبطالة في مصر، مرجع سابق، ص 132.

- د. زينب محمد طه، " الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 93 ) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير 1995، ص 225، 226.

(2) وأطلق عليه فيما بعد برنامج التدريب التحويلي.

(3) يرجع في ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهواني، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التوظيف في مصر "، اجتماع خبراء حول التوظيف في دول الإسكوا، مرجع سابق، ص 105، 106.

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مرجع سابق، ص 37.

### 3 - برنامج الأشغال العامة (Public Works Program): يهتم هذا البرنامج

بصفة أساسية بتوفير البنية الأساسية والمرافق العامة فى المناطق المحرومة، وتحسينها فى المناطق التى تعاني من قصور فيها حتى يتسنى أمر رفع المستوى المعيشى للفئات المستهدفة. والمشروعات العامة، مثل: مشروعات تحسين الطرق ومياه الشرب والصرف الصحى وصيانة المرافق العامة، وهى مشروعات مكثفة للعمالة يترتب على إقامتها خلق فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع، فضلاً عن توفير فرص عمل دائمة، وإن كانت محدودة، وبخاصة فى أعمال الصيانة<sup>(1)</sup>.

ويجدر بالذكر هنا، أن الموارد التى أتاحت لهذه البرامج الثلاثة كانت محدودة للغاية، ولم يسهم أى منها بصورة فاعلة فى تحقيق أهدافه<sup>(2)</sup>.

ولا يمثل الصندوق الاجتماعى للتنمية فى صورته الحالية سياسة أو برنامجاً متكافئاً للتشغيل ومواجهة مشكلة البطالة - بشقيها المورث والمحتل - إنما هو ترتيب مؤقت محدود الموارد، مفيد بشروط الدول الماتحة، وتولجه أفعاله عديد من الصعوبات والعقبات التى تعوقه عن تلبية عمله بكفاءة، ومن أهمها<sup>(3)</sup>:

(أ) أن الصندوق ترتيب مؤقت خلق - أساساً - ليستمر لعدد محدود من السنوات، ولا يمثل جهازاً دائماً أو جزءاً ضمن استراتيجية دائمة

(1) المرجع السابق ، ص 36.

(2) وهو الأمر الذى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى المحور ( 4-6 ) بالفصل السادس من هذه الدراسة.

(3) د. نجلاء الأهنسى ، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التمثل فى مصر .

اجتماع خبراء حول التمثل فى دول الإسكوا. مرجع سابق . ص 107

#### الفصل الخامس

للتشغيل<sup>(1)</sup>. ونظراً لأن البطالة في مصر هي مشكلة مزمنة وتتصاعد معدلاتها مع مر الزمن ، ولذا ؛ فإنه من غير المتصور أن تحل هذه المشكلة العضال من خلال ذلك الإجراء المؤقت.

( ب ) ضعف موارد الصندوق سواء المتمثلة في الموارد الإجمالية المقررة أو المتاحة فعلاً؛ مما يحد من قدرة الصندوق على تنفيذ أهدافه المتضمنة في برامجه الستة.

( ح ) تناقض الشروط التي يعمل في ظلها الصندوق مع أهدافه وسياساته؛ ذلك أنه لا بد وأن توافق الدول والهيئات المانحة على كل موافقات المشروعات كل على حده بوصفه شرطاً للحصول على التمويل، فضلاً عن وجود التدخل المتصاعد في عمله من قبل المؤسسات الدولية مثل: مؤسسة للتنمية الدولية.

( د ) يولج الصندوق بصعوبات كثيرة في تنفيذ برامجه؛ حيث يصعب عليه تحديد المشروعات التي يقوم بتمويلها نتيجة لقصور المعلومات الخاصة بها، هذا؛ فضلاً عن عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمجال عمل الصندوق نفسه.

وبالتالي؛ فإنه يمكن القول إن الصندوق الاجتماعي للتنمية يمثل صندوقاً للظوارئ وبرنامجاً لمواجهة حالات يعينها لتكثيف العمالة أكثر من كونه سياسة فعالة متكاملة ضمن استراتيجية عامة للتشغيل في مصر، وهو الأمر الذي تقتضيه أوضاع

---

<sup>(1)</sup> إن الصندوق الاجتماعي أُنشئ لمدة تتراوح من 3 - 5 سنوات قابلة للتجديد في حالة النجاح، واستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والمقرر له أن يستمر لمدة 10 سنوات.

للتشغيل المتردية وحالة البطالة الحرجة التي يواجهها الاقتصاد المصري. ومما يؤكد ذلك الأمر؛ أن الصندوق الاجتماعي لم يوفر سوى 616 ألف فرصة عمل خلال الفترة ( 1992-2000 )<sup>(1)</sup>، منها حوالي 40 % فرص عمل مؤقتة<sup>(2)</sup>. ومن ثم، فإن الصندوق الاجتماعي لا يستطيع بمفرده مواجهة كل من مشكلة البطالة القائمة، والآثار السلبية الأخرى لبرنامج الإصلاح على الفئات الضعيفة وغير القادرة على التكيف؛ حيث يتطلب ذلك مجموعة مختارة من البرامج والسياسات التعويضية إلى جانب مجموعة متكاملة من البرامج لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام، وتشجيع الصناعات الصغيرة على امتصاص قوة العمل الفائضة الحالية، والإضافات الجديدة إليها، وهذا يتطلب قدراً متزايداً من الموارد المالية يفوق كثيراً قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية.

## • الخلاصة

واجه الاقتصاد المصري منذ بداية الثمانينيات عديداً من المشاكل والاختلالات التي كانت وراء تبني الحكومة المصرية لمجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو عن طريق إفساح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد كان ذلك من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

---

(1) الصندوق الاجتماعي للتنمية ، تقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية في عامي 1999 ، 2000 ، الجزء الثاني ، الملحق الإحصائي.

(2) وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً في المحور ( 4-6 ) بالفصل السادس من هذه الدراسة.

## الفصل الخامس

ورغم تدخل الأسباب والمبررات وراء الأخذ بهذا البرنامج إلا أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الأسباب: الأولى منها داخلية، والثانية خارجية. وتتمثل الأسباب الداخلية في: تراجع معدلات الأداء الإقتصادي، والنمو غير المتوازن فيما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وتدنّي الأداء الإقتصادي للمشروعات العامة، فضلاً عن التشوهات المعرية في أغلب قطاعات الإقتصاد القومي، بالإضافة إلى اختلالات سوق العمل وزيادة حدة مشكلة البطالة. بينما تتمثل الأسباب الخارجية في: العجز المتزايد في ميزان المدفوعات، وعدم واقعية سعر صرف الجنيه المصري وتعدده، وتزايد المديونية الخارجية وأعبائها، والأثار السلبية لحرب الخليج الثانية.

ويتكون برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري من ثلاثة برامج فرعية هي: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي. ويهدف برنامج التثبيت إلى تقليل العجز للدخل والخارجي وتخفيض معدل التضخم، بواسطة اتباع سياسات مالية ونقدية تكملية، فضلاً عن تحرير سعر الصرف. ويتضمن هذا البرنامج جانبين للإصلاح، وهما: الإصلاح المالي والإصلاح النقدي. ويرمى برنامج التكيف الهيكلي إلى التأثير في جانب العرض الكلي، ومن ثم؛ فإنه يختص بإصلاح الجوانب الحقيقية في الإقتصاد القومي، ويتضمن أربع سياسات رئيسة هي سياسات: إصلاح القطاع العام والخصخصة، وتحرير الأسعار، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية. أما البعد الاجتماعي فإنه يهدف إلى تخفيف الأثار الجانبية لبرنامج الإصلاح على محدودى الدخل والفقراء وتوفير فرص العمل لمواجهة البطالة المتوقعة وذلك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ خصيصاً لمواجهة الجوانب الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق هذا البرنامج.

#### الفصل الخامس

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة إلى علاج عديد من المشاكل والاختلالات التى ولجتها الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات، ولتى كانت وراء تبنى هذا البرنامج. غير أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية كبيرة فى ظل هذا البرنامج؛ إذ خلت مكوناته من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة؛ حيث أتت على هامش اهتماماته وبصورة غير مباشرة وذلك من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية. كما أن الأساليب المطروحة لمواجهة مشكلة البطالة من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة ذات مفعول قصير الأجل؛ فى الوقت الذى ترتب على تطبيق سياسات هذا البرنامج كثير من الآثار السلبية على سوق العمل؛ حيث نتج عنها زيادة حدة مشكلة البطالة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتتمثل أهم برامج الصندوق التى لها صلة بمشكلة البطالة فى ثلاثة برامج هي: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، والتدريب التحويلي، وبرنامج الأشغال العامة. وبالتالي، فإن الصندوق الاجتماعى لا يعتبر ولا يعد سياسة أو برنامجاً متكاملًا لعلاج مشكلة البطالة؛ إنما هو وسيلة مؤقتة محدودة الموارد مقيدة بشروط الدول المانحة، فضلاً عن أن أعماله تواجه عديد من الصعوبات والعقبات التى تحول دون تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة، فى الاقتصاد المصرى.

## الفصل السادس

### تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى

#### فى مستوى التشغيل والبطالة

ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى عديد من الآثار والانعكاسات فى مستوى التشغيل والتوظيف، ومن ثم، البطالة، نظراً لما تضمنه من سياسات تؤثر فى متغيرات سوق العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ذلك أن هذه السياسات تؤثر فى عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: معدلات الاستثمار، ونمو الناتج المحلى الإجمالى، التى تؤثر بدورها فى متغيرات سوق العمل.

ويوضح هذا الفصل تلك الآثار من خلال تناول بعض النماذج النظرية فى هذا الإطار؛ حيث تتضح آثار برامج الإصلاح فى مستوى التشغيل والبطالة؛ وفقاً لرؤية واضعى هذه البرامج، كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وذلك فى ظل ظروف معينة تحدد إطار تطبيق هذه النماذج، ثم بعد ذلك، يتناول الفصل تحليل الآثار المتوقعة للسياسات المكونة لبرنامج الإصلاح فى مستوى التشغيل والبطالة، وإلقاء الضوء على جوانبها الإيجابية والسلبية؛ فضلاً عن ذلك، يتصدى الفصل لتحليل قدرة قطاعات الاستخدام الرئيسة فى خلق فرص العمل، ومن ثم، التوظيف من خلال مقارنة نصيبها النسبى من العمالة، ومعدل نمو العمالة بها، ومقارنة ذلك بنصيبها النسبى من الاستثمارات، ومعدل نموها فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح، ومقارنة ذلك بالفترات

## الفصل السادس

السابقة عليها. وأخيراً، يتم تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل والحد من البطالة.

وعليه، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى أربعة محاور، وهي: التحليل النظرى، وتحليل الآثار المتوقعة لسياسات البرنامج، وتحليل قدرة قطاعات الاقتصاد القومى على خلق فرص العمل والتوظيف، وتقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل، والحد من البطالة.

### **6-1 : التحليل النظرى لآثار برامج الإصلاح الاقتصادى فى مستوى**

#### **التشغيل والبطالة**

تستند برامج الإصلاح الاقتصادى - التى تفرض على الدول القائمة المدينة ومنها: مصر من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى- إلى إطار تحليلى يستمد أصوله من أفكار كل من المدرسة النيوكلاسيكية والنقديين، أى أنه يعتمد على الجانب النقدى<sup>(1)</sup>. ولذا فإن تحديد طبيعة الآثار المترتبة عن تنفيذ ذلك البرنامج على مستوى التشغيل والبطالة - سوق العمل- يتطلب دراسة هذا الإطار النظرى، وفهم آلياته. وينصب اهتمام هذا الإطار النظرى فى مجموعتين رئيسيتين من سياسات برامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك بحسبان أنهما يمثلان جوهر هذه البرامج فى مجملها، وهما سياسات تثبيت ومساكنات لتكيف الهيكلى. وتركز المجموعة الأولى على جانب الطلب من خلال سياسات مالية ونقدية تكاملية تعرف

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Stiglitz J. E., "Employment, Social justice and Societal Well-being", International labour Review, *op. cit.*, p. 12.
- Agenor P. R., "The Labor market and Economic Adjustment", International Monetary Fund, Staff papers, *op. cit.*, p. 30.



باسم (Expenditure Reducing Policies) بهدف معالجة الاختلالات القائمة في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتضخم. وتهدف المجموعة الثانية إلى إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات المختلفة؛ على نحو يؤدي إلى تصحيح هيكل الإنتاج؛ بما يضمن رفع معدل النمو الاقتصادي؛ بوساطة إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسواق العمل ورأس المال، فضلاً عن ترشيد دور القطاع العام، ودعم نشاط القطاع الخاص. وتعرف سياسات هذه المجموعة باسم (Expenditure-Switching Policies). وسينصرف هذا المحور إلى تحليل أهم نمونتين في هذا المجال، وهما: النموذج التكاليفي، ونموذج الترشيد الكمي.

## 6-1-1 : النموذج التقليدي (The Orthodox Model)<sup>(1)</sup>:

ويبنى هذا النموذج على عدد من الافتراضات النظرية هي:

( 1 ) أن الاقتصاد محل الدراسة ينقسم إلى ثلاثة أسواق رئيسية: سوق العمل، وسوق السلع للتجارة الدولية (Tradable Goods)، وسوق السلع المحلية (Non-Tradable Goods) وتوجه السلع جميعها للاستهلاك النهائي<sup>(2)</sup>. ويتم تحديد أسعار السلع للتجارة الدولية (T) في الأسواق العالمية، وتعد معطاة للاقتصاد الصغير المفتوح - محل الدراسة - بينما أسعار السلع المحلية (N)، فيتم تحديدها وفقاً لظروف الطلب والعرض المحليين.

( 2 ) أن السلع - كافة - تحتاج إلى نوعين - فقط - من المدخلات، هما: العمل ورأس المال. ويمتاز عنصر العمل بخاصيتين، هما التجانس والقدرة على الانتقال فيما بين القطاعات المختلفة حتى في الأجل القصير، بينما يفتقد عنصر رأس المال إلى هاتين الخاصيتين السابقتين.

(1) تم الاعتماد في كتابة هذا الجزء على كل من:

- د. أحمد محمد منثور، "تفككات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مرجع سابق، ص 75-80.

- د. إيلي أحمد الخولجة، "أسواق عمل الدول النامية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي"، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد الميسر والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ( 431 ) يناير 1993، ص 93-98.

- ياسين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، مرجع سابق، ص 51-83.

- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections", Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, *op. cit.*, pp. 149-158.

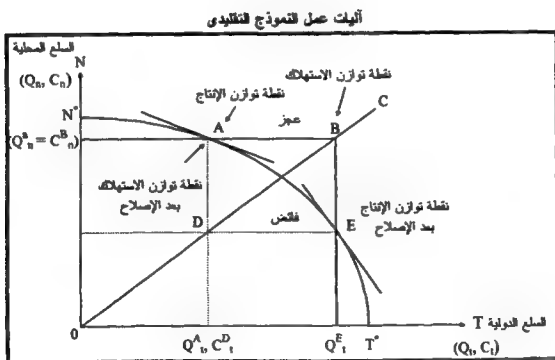
(2) وهو ما يعنى ضمناً عدم وجود منتجات وسيطة.

### الفصل السادس

( 3 ) أن الأجور النقدية تتمتع بمرونة كاملة ارتفاعاً وهبوطاً على نحو يضمن التوظيف الكامل لعنصر العمل؛ مما يترتب عليه وصول الاقتصاد إلى حدود إمكانات الإنتاج.

ويوضح الشكل رقم ( 1-6 ) آليات عمل ذلك النموذج التقليدي.

شكل رقم ( 1-6 )



ويعبر المحور الرأسى عن السلع (N) ، والمحور الأفقى عن السلع (T) ، والخط OC عن خط الاستهلاك ، والمنحنى  $N^*T^*$  عن إمكانات الإنتاج فى المجتمع ، ويقع

## الفصل السادس

مسيل هذا المنحنى تكلفة الفرصة البديلة<sup>(1)</sup>، وهذا يعنى أن ميل منحنى إمكانية الإنتاج عند أى نقطة عليه تعبر عن الأسعار النسبية للسلع  $T$  إلى السلع  $N$  ( $\frac{P_t}{P_n}$ ) فى صورة عينية. ويوضح هذا الشكل وضع توازن الاقتصاد قبل وبعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. فإذا بدأنا من وضع يعانى فيه الاقتصاد من عجز فى الميزان التجارى، وكانت النقطتان  $A$ ،  $B$  تمثلان توازن الإنتاج والاستهلاك على التوالي؛ فإن عجز الميزان التجارى يقدر بالمسافة  $(AB)$ ، وهو يمثل قصور الإنتاج عن الاستهلاك من السلع  $T$ ، وذلك فى ظل وجود توازن داخلى فى سوق السلع  $N$ ؛ حيث  $Q_n = C_n$ ، ويتحقق ذلك فى ظل التشغيل الكامل لعنصر العمل.

ولاستعادة التوازن الخارجى؛ فإن الدولة تقوم بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية من خلال خفض الإنفاق الحكومى، أو زيادة الضرائب، وخفض سعر الصرف الحقيقى للعملة الوطنية. ويترتب على ذلك كله؛ خفض الطلب المحلى على كل من السلع  $T$ ، والسلع  $N$ ؛ مما يؤدى إلى انخفاض  $P_n$ ، مع ثبات  $P_t$ ، وبالتالي، زيادة ميل المنحنى ( $\frac{P_t}{P_n}$ )، وبصير خط السعر أشد انحداراً فى اتجاه السلع  $T$ ، ويتحقق توازن الإنتاج والاستهلاك عند النقطتين  $D$ ،  $E$  على التوالي، وعندئذ يتحول عجز الميزان التجارى إلى فائض يقدر بالمسافة  $(DE)$ <sup>(2)</sup>.

ويتضح مما سبق، أن سياسة خفض الطلب المحلى من شأنها خفض الطلب على السلع المحلية  $N$ ، وبالتالي، ينخفض الإنتاج فى هذا القطاع، وتظهر البطالة،

(1) أى تكلفة إنتاج وحدة إضافية من السلعة  $(T)$  مجبراً عنها بوحدهات من السلعة  $(N)$ .

(2) ليس من الضرورى أن يتحول عجز الميزان التجارى إلى فائض؛ بل ربما ينخفض العجز فقط - أو يختفى - ويتوقف ذلك على مدى التغير فى الأسعار النسبية.

### الفصل السادس

وتنخفض أسعار السلع (N) بالنسبة لأسعار السلع (T)؛ مما يؤدي إلى تحول عنصر العمل من إنتاج السلع (N) إلى إنتاج السلع (T) نتيجة لارتفاع  $(\frac{P_T}{P_N})$ ، ويتحقق ذلك في ظل المرونة الكاملة للأسعار.

وجدير بالملاحظة، أنه في حالة جمود أسعار السلع (N)، وعدم قابليتها للانخفاض؛ فإن السياسة المالية الانكماشية لن تكون كافية لتحقيق التوازن. وفي هذه الحالة، يجب أن يدعم ذلك بخفض سعر صرف العملة الوطنية؛ أي المزج بين سياسة خفض الطلب المحلي - من خلال تخفيض الاتفاق الحكومي و / أو زيادة الضرائب - وسياسة خفض سعر صرف العملة الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي نتحقق - وفقاً لهذا النموذج - تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، وسوف يتم تناول ذلك بإيجاز على النحو التالي:

أولاً : آثار البرنامج في الأجل القصير: يتضح مما سبق، أن الشرط الأساسي لاستعادة الاقتصاد إلى وضع توازنه هو تحول عنصر العمل من القطاع (N) إلى القطاع (T)، وما يساعد على ذلك هو مرونة الأجور الحقيقية - في كل من القطاعين - في تحقيق إعادة التخصيص المطلوب. ذلك أن ارتفاع الأجر الحقيقي في القطاع (N) أي ارتفاع  $(\frac{W}{P_N})$  يؤدي إلى تقليل الطلب على العمل في هذا القطاع نتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل بالنسبة لسعر الناتج. بينما ينخفض الأجر الحقيقي في القطاع (T)؛ أي انخفاض  $(\frac{W}{P_T})$  يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل في هذا القطاع نتيجة لانخفاض تكلفة عنصر العمل بالنسبة لسعر الناتج. ويتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل في كل من القطاع T  $(L_T)$  والقطاع N  $(L_N)$  مع العرض المتاح والثابت في الاقتصاد (L)، أي أن:

$$\therefore L_t \left( \frac{w}{P_t}, K_t \right) + L_n \left( \frac{w}{P_n}, K_n \right) = L \quad (1)$$

حيث  $w$  تمثل الأجر النقدي، ويكون متساوياً في القطاعين نتيجة لافتراض قابلية عنصر العمل للانتقال بحرية كاملة، أما  $\frac{w}{P_t}$  ،  $\frac{w}{P_n}$  فتشير إلى الأجور الحقيقية في القطاعين  $T$  ،  $N$  على الترتيب، أما  $K_t$  ،  $K_n$  فتمثلان رصيد رأس المال الثابت في القطاعين السابقين على الترتيب.

وبافتراض أن معدل تغير الأجر التوازني ( $w$ ) -الذي ينتج عن تغير سعر صرف العملة الوطنية- دالة خطية في معدلات تغير الأسعار النقدية  $P'_t$  ،  $P'_n$ ؛ بحيث يكون التغير في معدل الأجر التوازني  $w$  هو مجموع مرجح لتغير أسعار كل من السلع  $T$  والـ  $N$ .

$$\therefore w' = a P'_t + (1 - a) P'_n \quad (2)$$

حيث أن ( $a$ ) تشير إلى معامل تغير الأسعار النسبية،  $0 < a < 1$  وأن للنقطة فوق المتغيرات تشير إلى نسبة التغير.

وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة (2) نحصل على \*:

$$\left. \begin{aligned} w' - P'_t &= -a (P'_t - P'_n) \\ w' - P'_n &= (1 - a) (P'_t - P'_n) \end{aligned} \right\} \quad (3)$$

\* من المعادلة (2) بطرح  $P'_t$  من الطرفين:

$$\begin{aligned} w' - P'_t &= a P'_n + P'_t - a P'_t - P'_t \\ \therefore w' - P'_t &= -a (P'_t - P'_n) \end{aligned} \quad (3)$$

- وكذلك بطرح  $P'_n$  من الطرفين:

$$\begin{aligned} \therefore w' - P'_n &= a P'_n + P'_t - a P'_t - P'_n \\ &= P'_t (1 - a) - P'_n (1 - a) \\ \therefore w' - P'_n &= (1 - a) (P'_t - P'_n) \end{aligned} \quad (3)$$

ومن المعادلة ( 3 ) طالما أن نسبة التغير في الأجر الحقيقي في القطاع T  $(\frac{w}{P_t})$  سالبة ، وذلك لأن نسبة التغير في أسعار سلع التجارة أكبر من نسبة التغير في أسعار السلع المحلية  $(P_t > P_n)$  - وذلك لانخفاض تكلفة عنصر العمل بالنسبة لمعر الناتج في القطاع T- مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل في القطاع T. وعلى النقيض؛ فإن ارتفاع الأجر الحقيقي في القطاع N  $(\frac{w}{P_n})$  ، يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل في هذا القطاع. وبالتالي، يتم إعادة تخصيص عنصر العمل في الاتجاه المرغوب.

لما بالنسبة لمستوى الأجور الحقيقية  $\frac{w}{P_t}$  ،  $\frac{w}{P_n}$  ؛ فإن أثر تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية غير محدد في إطار هذا النموذج؛ حيث يتوقف ذلك على طبيعة السلع المستهلكة بوساطة العاملين، ونسبة كل من السلع T والـ N في سلة الاستهلاك الرئيسية لهم<sup>(1)</sup>.

غير أنه من المتوقع ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال  $(\frac{w}{P})$  إذا كان استهلاكهم يمثل نسبة أكبر من السلع المحلية التي تخفض ثمنها، وبالعكس، تندهور أجورهم الحقيقية إذا كانت سلع التجارة الدولية تمثل نسبة مرتفعة من استهلاكهم.

ويمكن توضيح أثر تلك السياسات الإصلاحية في مستوى التشغيل - بيانياً- من خلال الشكل رقم ( 6-2 )، ويوضح المحور الأفقي في هذا الشكل نمط تخصيص عرض العمل في الاقتصاد بين القطاعين T ، N؛ حيث يتم قياس حجم التشغيل في

<sup>(1)</sup> لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى المعادلة رقم ( 4 ):

$$w_e = B (w - P_t) + (1 - B) (w - P_n) \quad (4)$$

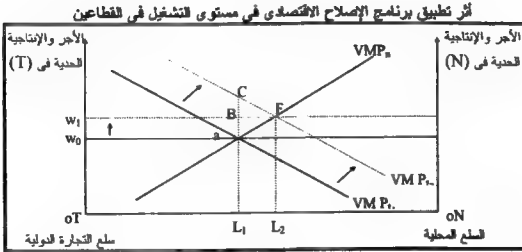
- يمكن الرجوع إلى:

- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections". Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, *op. cit.*, p. 152.

## الفصل السادس

القطاع T من جهة اليسار، والقطاع N من جهة اليمين. ويمثل المحور الرأسى معدل الأجر والإنتاجية الحدية لعنصر العمل فى القطاعين بدلالة السلع المحلية (N)، وكذلك منحنيات الطلب على العمل والمرتبطة بنقطة الإنتاج (A) فى الشكل رقم ( 6-1 ).

شكل رقم ( 6-2 )



ومن الشكل رقم ( 6-2 ) يتضح أن التوازن فى سوق العمل يتحقق قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- عند النقطة (a) التى تقابل نقطة توازن الإنتاج (A) فى الشكل رقم ( 6-1 )، ومن ثم؛ فإن القطاع T يقوم بتشغيل  $0TL_1$ ، والقطاع N يقوم بتشغيل  $0NL_1$  ويسود الأجر القندى  $w_0$  فى سوق العمل. ويترتب على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية - بعد تطبيق برنامج الإصلاح - ارتفاع  $P_1$  مع بقاء  $P_2$  ثابتة؛ حيث تتخذ كوحدة قياس. ونظراً لأن كلاً من الأجر الحقيقى وقيمة الإنتاجية الحدية تقاس بدلالة السلع المحلية؛ فإن منحنى  $VMP_1$  ينتقل إلى أعلى ناحية اليمين من  $VMP_1$  إلى  $VMP_2$ ، بينما يظل المنحنى  $VMP_N$  ثابت، ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة F، ويرتفع الأجر لتتوازن إلى  $w_1$ . وعند ذلك الوضع التوازنى الجديد يلاحظ أن المقدار  $L_1L_2$  من عنصر العمل قد انتقل من القطاع N إلى القطاع T. وذلك لأن



## الفصل السادس

الزيادة في الأجر النقدي ( $ab$ ) أقل من الزيادة المتحققة في أسعار سلع للتبادل التولى  $P_i$  وهي ( $ac$ )، بحيث تنخفض نسبة الأجر إلى سعر السلعة في هذا القطاع ( $T$ )، ومن ثم، يتمكن من استيعاب مزيد من العمالة. وهو ما يعنى نجاح سياسة الإصلاح في إعادة تخصيص عنصر العمل فيما بين القطاعات بشكل أكثر كفاءة مع المحافظة على مستوى التشغيل الكامل.

ويتضح مما سبق، أن عملية الإصلاح الاقتصادى لا تؤثر في مستوى التشغيل الكلى، وإن كان من المتوقع حدوث نوع من البطالة المؤقتة نتيجة لانكماش الإنتاج في القطاع  $N$  بسرعة تفوق قدرة القطاع  $T$  على التوسع، حتى يتمكن من استيعاب العمالة التى تم الاستغناء عنها في القطاع  $N$ <sup>(1)</sup>. غير أنه من المتوقع - أيضاً- أن يتلشى هذا الأثر السلبى في مستوى التشغيل مع زيادة الإنتاج في القطاع  $T$ ، ونجاح استراتيجية زيادة الصادرات. وهذا الأمر يتطلب أن يكون القطاع  $T$  أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل مقارنة بالقطاع  $N$ <sup>(2)</sup>.

(1) وخاصة إذا كان القطاع  $T$  يحتاج إلى تعديل رصيده من الملع الرأسمالية والقيام باستثمارات جديدة .

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Corden W. M., "Exchange Rate Policies for Developing Countries", *The Economic Journal*, Vol. 103, Iss. 416, Jan. 1993, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org..>, 20/12/2002, pp. 198 - 200.
- لمزيد من الإيضاح عن أن حرية التجارة يترتب عليها الارتفاع بمستوى التشغيل وإعادة تخصيص عنصر العمل على نحو أكثر كفاءة في الدول النامية ، يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Matusz S. J., "International Trade, The Division of Labor, and Unemployment", *International Economic Review*, Vol. 37, Iss. 1, Feb. 1996, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org..>, 22/12/2002, pp. 71 - 73.

ثانياً : آثار البرنامج في الأجل الطويل: يولجه تقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مستوى التشغيل والبطالة في الأجل الطويل بظروف عدم التأكد، وذلك نظراً لإمكان تعرض الاقتصاد - موضع الدراسة - إلى عديد من الصدمات الخارجية التي تؤثر في مدى تحقق النتائج المفترضة. غير أنه بغض النظر عن هذا التحفظ، فإنه وفقاً للنموذج التقليدي؛ فإن انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مستوى التشغيل في الأجل الطويل تتوقف إلى حد كبير على درجة الكثافة النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة - العمل ورأس المال - خاصة في القطاع T. ونظراً لأن هذا النموذج يفترض حرية انتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة - وهو الأمر الذي يتحقق بدرجة أكبر في الأجل الطويل - فيكون من المتوقع أن تتم عملية إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع T<sup>(1)</sup>. وبالتالي؛ فإنه إذا كان القطاع T كثيف استخدام عنصر العمل؛ فإن سياسة الإصلاح سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل من قبل هذا القطاع؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية. والأمر على النقيض في حالة كون هذا القطاع كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال. وهذا الأمر يختلف من دولة إلى أخرى، غير أنه في ظل ظروف الدول للنامية - وهو الأمر الذي تؤكد كثير من الدراسات- غالباً ما يكون للقطاع المنتج لسلع التبادل الدولي كثيف الاستخدام لعنصر العمل حتى يمكن الاستفادة من المزايا النسبية؛ لنتيجة عن انخفاض الأجور بهذه الدول.

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Hoeven R. V., Taylor L., "Introduction: Structural Adjustment, Labour Markets and Employment: Some Considerations for Sensible People", *The Journal of Development Studies*, London, Vol. 36, Iss. 4, Apr. 2000, <http://80-proquestumi.com>, 16/12/2002, p. 59.

وخلاصة ذلك، أن برامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً للنموذج التقليدي لها آثار إيجابية في الدول النامية؛ إذ تؤدي إلى المحافظة على مستوى التشغيل الكامل لعنصر العمل مع إعادة تخصيصه فيما بين القطاعات الاقتصادية على نحو أكثر كفاءة يترتب عليها زيادة الإنتاجية، ويسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تقليل التثوهات في هيكل الإنتاج.

#### 2-1-6 : نموذج الترشيد الكمي (Quantity Rationing Model)<sup>(1)</sup>:

وهو امتداد للنموذج التقليدي السابق حيث يفترض - أيضاً - ثلاثة أسواق فقط، وعنصرين إنتاجيين هما: العمل ورأس المال. غير أنه نظراً لأن النموذج التقليدي يبنى على عدد من الافتراضات التي يصعب تحققها في الواقع العملي في أية دولة، مثل: افتراضات عدم وجود أى اختلالات داخلية في الاقتصاد موضع الدراسة، والتشغيل الكامل لعنصر العمل، والمرونة التامة للأسعار والأجور، ولذا؛ فقد قام عدد من الاقتصاديين بإعادة صياغة هذه الافتراضات، وتعديل النموذج بما يتمشى بصورة

<sup>(1)</sup> تم الاعتماد في كتابة هذا الجزء على كل من:

- د. أحمد محمد مندور، "إمكانيات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مرجع سابق، ص 80-83.
- د. نبلى أحمد الخولجة، "أسواق عمل الدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي"، مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص 99-101.
- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections", Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, *op. cit.*, pp. 159-164.

## الفصل السادس

أكثر اتساقاً مع الواقع السائد في هذه الدول<sup>(1)</sup>. ونفترض هذه الصياغة المعدلة لجمود كل من الأجور النقدية ( $w$ )، وأسعار السلع المحلية ( $P_n$ ) في الأجل القصير؛ مما يعنى صعوبة وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن بالاعتماد على تغيرات الأجور والأسعار، وبالتالي، ضرورة حدوث نوع من الترشيح للكمي بالنسبة للقطاع  $N$  وسوق العمل، حتى يتم استعادة وضع التوازن.

ونتيجة لافتراض ضالة إسهام الاقتصاد محل الدراسة في الاقتصاد العالمي؛ فإن أسعار السلع الدولية ( $P_i$ ) تتحدد بظروف الأسواق العالمية، ومن ثم، لا يواجه المنتجون أو المستهلكون أى ترشيح كمي في هذا القطاع، ومن ثم، يمكن للمنتجين بيع أية كمية من الناتج بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية، وهو ما ينطبق - أيضاً - على المستهلكين<sup>(2)</sup>. أما بالنسبة للقطاع  $N$  الذى يتحدد فيه مستوى الإنتاج - وفقاً لظروف الطلب والعرض المحليين - فإنه في ظل ثبات الأسعار في الأجل القصير؛ فإن التوازن لا يتحقق إلا من خلال الترشيح للكمي، سواء للكميات التى يبيعها المنتجون فى حالة وجود فائض عرض، أو تلك التى يشتريها المستهلكون فى حالة وجود فائض طلب. ويؤدى جمود الأجر النقدى فى سوق العمل - كذلك - إلى عدم تحقق التوازن فى سوق العمل فى الأجل القصير؛ فإذا كان الأجر أعلى من أجر التوازن؛ فإنه يؤدى إلى ظهور فائض عرض فى سوق العمل - أى بطللة - مما يتمخض عنه قيام العمال بترشيح

(1) وقد اعتمدت هذه النماذج على أفكار كل من: (1965) Patinkin, (1965) Clower وطورها بعد ذلك كل من: (1971) Baro, Grosman, (1977) Malinvaud ثم بعد ذلك Cuddington

(1978) Dixit, (1980) Neary, (1981) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Ibid, p. 159.

(2) أى يستطيع المستهلكون الحصول على أية كمية من السلع عن طريق الاستيراد من الخارج بالأسعار نفسها.

#### الفصل السادس

عرض خدماتهم في الفترة التالية إلى قدر الذي ترغب المنشآت للخدمة - واقعياً - في استخدامه.

غير أن استمرار وجود البطالة في سوق العمل تؤدي إلى حدوث انخفاض في الطلب على منتجات القطاع (N)؛ مما يؤدي إلى تقليل الطلب على العمال من قبل المنتجين مرة أخرى، وهكذا، تستمر علاقات التشابك بين الأسواق حتى يصل الاقتصاد إلى وضع يتساوى فيه الطلب مع العرض في كل من السوقين معاً - سوق العمل وسوق السلع N- ويلاحظ أن هذا التوازن المؤقت يقترن بوجود فائض عرض في كل السوقين معاً.

ومن هذا، يتضح أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج تتلخص في أن فشل سوق معينة في تحقيق التوازن، سوف تنتشر في أرجاء الاقتصاد، وتؤثر في الأسواق الأخرى؛ حيث أنه في حال الأسعار المرتفعة ( $P_n$ )؛ يوجد فائض عرض في سوق السلع (N)، ومن ثم، يضطر المنتجون إلى تقليل الإنتاج والعمالة، وبالتالي، تقييد الطلب الفاعل على العمل، وتظهر البطالة<sup>(1)</sup>. ويقل الطلب الفاعل على المنتجات من السلع (N) - في ظل تقييد الطلب على العمل - من قبل أولئك الذين يعرضون خدمات عملهم، وتحاول المنشآت - أيضاً - تقليل الإنتاج، ومن ثم، الطلب على العمل مرة أخرى، وبالتالي، الدخول والطلب على المنتجات. وسوف يتم استخدام هذا النموذج لتبيان أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال السيلستين السابق ذكرهما فيما يلي:

<sup>(1)</sup> وهذا يتفق مع فكرة البطالة الكينزية، الناتجة عن قصور الطلب الكلي في الاقتصاد، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Ibid, p. 160.

أولاً : الآثار الناتجة عن السياسة المالية (*Fiscal Policy*): يترتب على اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية من خلال خفض الإنفاق الحكومي ( $G$ ) التأثير في كل من القطاعين  $T$  ،  $N$  بالشكل متباينة. فبالنسبة للقطاع  $T$ ، فإنه نظراً لأن كلاً من مستوى الإنتاج به ( $y_t$ ) ومستوى العمالة ( $L_t$ ) يتحدد وفقاً لسلوك المنشآت، ورغبتها في تعظيم أرباحها؛ فإن خفض الإنفاق الحكومي لا يؤثر فيهما. وذلك، لأن الجزء الأكبر من الإنتاج يوجه للتصدير، ومن ثم، لا يتأثر أى من مستوى الإنتاج أو العمالة. أما بالنسبة للقطاع  $N$ ، فإن خفض الإنفاق الحكومي ( $G_n$ ) يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج وفقاً لألية المضاعف كما ينضج من المعادلة التالية:

$$\frac{d y_n}{d G_n} = \frac{1}{1 - \left( \frac{d D_n}{d y_n} \right) P_n} > 0$$

حيث أن المقام يمثل الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدى للاتفاق على السلع المحلية. وبالتالي، فإن السياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي يترتب عليها:

- تخفيض العجز في الميزان التجاري، وذلك لأن انخفاض الاتفاق على القطاع  $T$  يؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات من سلع التبادل الدولي بالمقدار نفسه.
- عدم التأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل في القطاع  $T$ .

### الفصل السادس

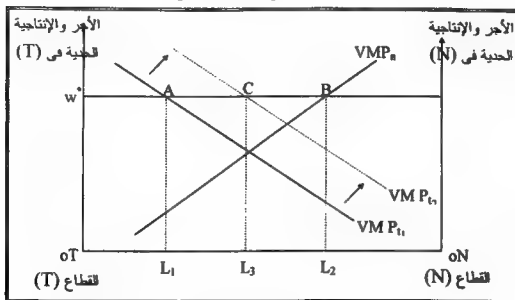
- انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل في القطاع N؛ نتيجة لوجود فائض عرض به، مع بقاء الأجور الحقيقية  $(\frac{w}{P_n})$  كما هي عليه، وذلك نظراً لجمود كل من  $w$  ،  $P_n$ .

وبالتالى ، فإنه يترتب على هذه المياسة التأثير سلباً فى مستوى التشغيل فى القطاع N نتيجة لانكماش الطلب الكلى على السلع بهذا القطاع، وإن كان تأثيرها سيكون محايداً فى مستوى التشغيل بالقطاع T.

ثانياً : الآثار الناتجة عن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية (Devaluation) فى ظل افتراض ثبات كل من  $w$  ،  $P_n$ ؛ فإن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سوف يؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية فى القطاع T  $(\frac{w}{P_t})$  أى انخفاض تكلفة عنصر العمل فى هذا القطاع؛ مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ( $L_t$ )، ومن ثم، زيادة مستوى الإنتاج ( $y_t$ ) بهذا القطاع على نحو يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجارى. غير أن هذا التحسن يعد تحسناً مؤقتاً؛ ذلك أن زيادة الدخول المتولدة فى القطاع T نتيجة لارتفاع مستوى التشغيل به يترتب عليها زيادة الطلب المحلى على كل من سلع  $T$  ،  $N$ . وتؤدي زيادة الطلب المحلى على السلع الدولية ( $D_t$ ) إلى زيادة عجز الميزان التجارى -نقص الصادرات وزيادة الواردات- بينما يكون لزيادة الطلب على السلع المحلية ( $D_n$ ) أثر إيجابى فى مستوى الإنتاج ( $y_n$ ) والتشغيل ( $L_n$ ) بهذا القطاع. ويمكن توضيح ذلك من الشكل رقم ( 3-6 ).

شكل رقم ( 3-6 )

آليات عمل نموذج للترشيد الكمي



ويتضح من هذا الشكل أنه عند مستوى الأجر النقدي الثابت  $w^*$  يكون حجم البطالة قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي هو  $L_1L_2$ ؛ بينما يترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي -بوساطة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية- وما يترتب عليها من انخفاض  $(\frac{w}{P_1})$  -انتقال منحنى  $VMP_1$  من  $VMP_{11}$  إلى  $VMP_{12}$  ومن ثم، يزداد مستوى التشغيل في القطاع T من  $L_1$  إلى  $L_3$ ، وبالتالي، تقل البطالة في الاقتصاد من  $L_1L_2$  إلى  $L_3L_2$ .

ويتضح مما سبق، وجود اختلاف في الآثار الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في هذا النموذج عن النموذج التقليدي، وخاصة فيما يتعلق بنقطين: أولهما أن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية لا يترتب عليه بالضرورة تخفيض عجز الميزان التجاري - كما يفترض النموذج التقليدي- ولكن يتوقف الأمر النهائي على مدى التغير في الطلب الكلي في المجتمع، نتيجة للتغيرات النسبية في كل



#### الفصل السادس

من لدخول والأسعار. وثقنيهما أن زيادة الإنتاج في القطاع T لا تتم على حساب نقص الإنتاج والتشغيل في القطاع N، وذلك لوجود قدر من البطالة مسبقاً في المجتمع.

خلاصة القول، أن آثار برامج الإصلاح الاقتصادي - وفقاً لهذا النموذج المعدل - ستكون إيجابية على مستوى التشغيل نتيجة لرفع مستوى التشغيل في القطاع T؛ مما يسهم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع.

#### 3-1-6 : تقييم النماذج النظرية:

هناك عديد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النماذج في مجال استخدامها لتحليل الآثار الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في مستوى التشغيل والبطالة، من أهمها:

( 1 ) الاستناد إلى مجموعة كبيرة من الافتراضات المبسطة والنظرية؛ مما يجعلها بعيدة عن الواقع الاقتصادي للدول النامية، ويقلل من الثقة في نتائجها.

( 2 ) التركيز على سياستين - فقط - من سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي - وهما سياستى تخفيض الإنفاق للحكومي، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية - مع إهمال باقي سياسات البرنامج الأخرى، الذي قد ينتج عن أخذها في الحسبان نتائج مختلفة، فضلاً عن تحليل أثر تطبيق كل سياسة على حدة، مع إغفال الآثار الناتجة عن تطبيقهما معاً.

( 3 ) تجاهل الخصائص الهيكلية للدول النامية، وما تعانيه من أوجه الجمود والاختلالات، وعدم كمال الأسواق؛ مما يؤدي إلى صعوبة استجابة العرض للتغيرات في الأسعار النسبية المترتبة على سياسة تخفيض سعر صرف العملة

الوطنية، ومن ثم، عدم قدرة القطاع T على استيعاب مزيد من العمالة، كما يتوقع في ظل هذه النماذج.

( 4 ) تجاهل التجزئة التي تتميز بها أسواق العمل في الدول النامية، وذلك بافتراض وجود سوق عمل واحد متجانس - وبخاصة تجاهل التجزئة فيما بين أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية - كما افترضت هذه النماذج أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال بحرية فيما بين القطاعات الاقتصادية حتى في الأجل القصير، وهذا غير واقعي؛ حيث تعترضه عديد من المعوقات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الجغرافية<sup>(1)</sup>.

( 5 ) أن برنامج الإصلاح لها آثار إيجابية في مستوى التشغيل - وفقاً لتلك النماذج - غير أن واقع الدول النامية يشير إلى حدوث آثار انكماشية لها على مستوى الإنتاج، وبالتالي، على مستوى التشغيل؛ مما يتعارض مع النتائج المرتقبة لتلك النماذج. ويعزى هذا التعارض للأسباب الآتية:

( أ ) يكون للقطاع T في الدول النامية - عادة - شديد الاعتماد على المدخلات الإنتاجية المستوردة، ومن ثم، تؤدي سياسة تخفيض سعر الصرف الوطني إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، وبالتالي، ارتفاع أسعار منتجاته؛ مما يحول دون التوسع في الإنتاج والتشغيل به<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff papers, *op. cit.*, pp. 263-267.

<sup>(2)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Corden W. M., "Exchange Rate Policies for Developing Countries", The Economic Journal, *op. cit.*, p. 200.

## الفصل السادس

( ب ) يعتمد القطاع الخاص المحلي على الاقتراض في تمويل استثماراته واحتياجاته من رأس المال العامل؛ ويزداد الطلب على الاقتراض مع تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية؛ وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى السياسة النقدية الانكماشية في ظل هذا البرنامج، وهذا كله يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل في القطاع (N).

( ح ) يترتب على السياسات المالية والنقدية الانكماشية - في ظل هذا البرنامج - انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم، حالة من الركود، وعليه، تزداد البطالة<sup>(2)</sup>.

ولذا؛ سيكون من الصعب أن نستند إلى هذه النماذج لتحديد انعكاسات برامج الإصلاح على مستوى التشغيل والبطالة؛ سواء لعدم تطبيق فروضها على ظروف الدول النامية، أو لعدم فاعلية آلياتها الأساسية في ظل الخصائص الهيكلية للدول النامية. ومن ثم، فإن المنهج البديل - الأكثر واقعية - هو دراسة آثار سياسات برامج الإصلاح - كل على حده - على المستوى القومي وتحليل قدرة قطاعات الاقتصاد على استيعاب الصلة، وخلق فرص العمل الجديدة، وذلك في ظل ظروف كل دولة على حدة من واقع البيانات القومية المتاحة بها، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المحاورين التاليين بالنسبة للاقتصاد المصري .

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- *Ibid*, p. 200.

<sup>(2)</sup> لمزيد من التفصيل عن أثر برامج الإصلاح على مشكلة البطالة في عديد من الدول النامية، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The World Bank, "Workers in an Integrating World, Patterns of Reform", *Development Report*, W. B., Washington, D. C., 1995, Ch. 15.

## 6-2 : تحليل الآثار المتوقعة لسياسات برنامج الإصلاح

### الاقتصادى المصرى فى مستوى التشغيل والبطالة

لاشك أن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى التى بدأ تطبيقها منذ بداية التسعينيات لها عدد من الآثار والانعكاسات فى سوق العمل، ومن ثم، فى مستوى التشغيل والبطالة. وقد تناولت كثير من الدراسات ذلك، وتوصلت - معظمها - إلى أن تأثيرها - عادة - يكون سلبياً فى مستوى التشغيل؛ مما يترتب عليه زيادة حدة مشكلة البطالة على الأكل فى الأجل القصير وربما فى الأجل المتوسط<sup>(1)</sup>، مثلما حدث فى كثير من الدول النامية التى سبقت مصر فى تطبيق مثل هذه البرامج<sup>(2)</sup>. وسوف

---

<sup>(1)</sup> ويرى بعض الاقتصاديين أن تلك الآثار تقتصر على الأجل القصير فقط، حيث أنه مع مرور الوقت ترتفع مرونة سوق العمل ويعمل بطريقة أكثر كفاءة فى الأجل الطويل، ومن ثم، يرتفع مستوى التشغيل ويسهم ذلك فى علاج مشكلة البطالة، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Hoeven R. V., Taylor L., "Introduction: Structural Adjustment, Labour Markets and Employment: Some Considerations for Sensible People", *The Journal of Development Studies*, *op. cit.*, pp. 58, 59.

<sup>(2)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. كريمة كريم، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى ( 1992/1991 ) فى مصر"، *مصر المعاصرة*، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، العددان ( 441 )، ( 442 )، يناير وإبريل 1996، ص ص 38-40.

- د. أحمد حسن إبراهيم، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 89 )، مرجع سابق، ص ص 281، 282.

- The World Bank, "Workers in Integrating World, Employment Restructuring", *Development Report*, W. B., Washington, D. C., 1995, Ch. 17.

## الفصل السادس

يتم تحليل الآثار المتوقعة لخمس من هذه السياسات على مستوى التشغيل، وذلك على النحو التالي.

### 6-2-1 : آثار سياسات إدارة الطلب الكلى:

لقد اتبعت الحكومة المصرية ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى سياسات مالية إنكماشية - من خلال تخفيض الإنفاق العام و / أو زيادة الضرائب - وسياسات نقدية إنكماشية - اتخذت صور رفع أسعار الفائدة وخفض سعر صرف الجنيه المصرى - فضلاً عن رفع أسعار عديد من السلع والخدمات. وقد ترتب على ذلك كله؛ خفض الطلب الكلى محلياً بهدف خفض كل من معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات. غير أن هذه السياسات أثرت سلبياً فى الاستثمار، ومن ثم، فى معدل نمو الناتج المحلى؛ مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته فى أفضل الأحوال بأقل من الزيادة فى المعروض منه، وما ترتب عليه -فى النهاية- من زيادة حجم البطالة ومعدلها. ويتضح ذلك من استعراض النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

( 1 ) أن ارتفاع سعر الفائدة على الاقراض يزيد من تكلفة الاستثمار، وفى ظل تراجع الطلب المحلى؛ فإن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الخاص، ومن ثم، انخفاض قدرته على خلق فرص عمل جديدة، هذا، فى الوقت

---

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. أحمد حسن إبراهيم، " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 89 )، مرجع سابق، ص 282 - 286.  
- فاطمة أحمد حسن، " المرأة وموقف العمل المصرى الواقع ومجل تحقيق الطموحات "، قضايا للتنمية العدد ( 22 )، بعنوان: مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر رؤية للشباب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2002، ص 197، 198.

الذى تتراجع فيه الاستثمارات العامة - طبقاً لبرنامج الإصلاح - ومن ثم، ينخفض معدل نمو الاستثمار الكلى، ويتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى؛ مما يتمخض عنه ضعف قدرة الاقتصاد على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة<sup>(1)</sup>.

( 2 ) أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية يؤدى إلى زيادة كل من: تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج الجارية؛ بسبب الاعتماد المتزايد على المستلزمات المستوردة، وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات الجديدة، وكذلك من التوسع فى الاستثمارات القائمة، ومن ثم، فى قدرة الاقتصاد على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة<sup>(2)</sup>.

( 3 ) أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات - بما يفوق الزيادة فى القوة الشرائية للأفراد - يزيد من انكماش الطلب الكلى محلياً، ومن ثم، يحد من التوسع فى كل من: الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة.

وذلك كله من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار المحلى الجديد، فضلاً عن تخفيض مستوى استخدام الطاقات المتاحة والفقمة. ويترتب على ذلك فى النهاية

---

(1) عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 113.

(2) وإن كان يرى البعض أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدى إلى زيادة الصادرات، والحد من الواردات، ومن ثم، زيادة المقدرة على خلق فرص العمل نتيجة لزيادة الصادرات، وزيادة الطلب على بدائل الواردات محلياً، إلا أن هذا لا يتحقق فى واقع الاقتصاد المصرى؛ بسبب انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات، ومرونة الطلب المحلى على الواردات، فضلاً عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى، وسوف يتم توضيح ذلك فى البند ( 6-2-5 ).

## الفصل السادس

تخفيض قدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص عمل جديدة، وربما إلغاء وظائف قائمة؛ مما يزيد من حدة مشكلة البطالة.

وتوضح بيانات الجدول رقم ( 1-6 ) للتطورات التى تتمثل فى تراجع معدلات نمو كل من الاستثمارات والنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترات السابقة عليها.

### جدول رقم ( 1-6 )

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من: الاستثمار و النتائج المحلى الإجمالى ونسبة الاستثمارات إلى النتائج المحلى خلال فترة الدراسة ( بالأسعار الثابتة لعام 1973 )  
( % )

البيان للفترة	المتوسط السنوى لنمو الاستثمار			نسبة الاستثمار إلى النتائج المحلى الإجمالى			المتوسط السنوى لمعدل نمو النتائج المحلى الإجمالى
	الخاص	العام	الإجمالى	الخاص	العام	الإجمالى	
1981/80-74	56	22	26.8	5	20	24.9	9.5
1991/90-82/81	6.5	1.2	2.1	12.2	18.3	30.5	5.7
2000/99-92/91	10.1	2.7-	3.3	11	11	22	3.2

المصدر: محسوب من بيانات:

- وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة للتخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص 32.

ويتضح من بيانات هذا الجدول؛ انخفاض معدل نمو الاستثمار من 26.8 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الأولى إلى 3.3 % فى المتوسط

سنوياً خلال عقد التسعينيات<sup>(1)</sup>. ويرجع ذلك؛ إلى التراجع الكبير في معدل نمو الاستثمارات العامة من 22 % في المتوسط سنوياً - خلال فترة الانفتاح الأولى - إلى أن صارت سالبة ( - 2.7 % ) في عقد التسعينيات. هذا، في الوقت الذي لم يزد فيه معدل نمو الاستثمارات الخاصة بدرجة تعوض ذلك للتراجع في الاستثمارات العامة؛ إذ انخفض معدل نموها من 56 % في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الأولى إلى حوالي 10 % في عقد التسعينيات. وهو نقیض المتوقع من قبل واضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كل من الاستثمارات الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 12 % ، 18 % على التوالي في عقد الثمانينيات إلى حوالي 11 % لكل منهما في عقد التسعينيات؛ مما أدى إلى تناقص الاستثمار القومي من حوالي 31 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22 % فيما بين العَقدَين السابقين، وعليه فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستمرار، وصار 3.2 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات مقارنةً بحوالي 9.5 %، 5.7 % خلال فترتي الانفتاح الأولى وعقد الثمانينيات على التوالي.

لقد أُنشِد برنامج الإصلاح الاقتصادي أمر التوجه نحو تقليص دور الدولة، وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك - ورائد - للنمو، إلا أن استجابه كُفِت - ولا زالت - محدودة بالنسبة للأهداف التنموية.

(1) وإن كان أعلى قليلاً من معدلته السنوى خلال عقد الثمانينيات.



إن ضعف استجابة الاستثمارات الخاصة يمكن أن تعزى إلى الطبيعة الانكماشية لبرنامج التثبيت، وتباطؤ تنفيذ المكون الخاص بالإصلاح الهيكلي<sup>(1)</sup>. وبالتالي؛ فإنه بالرغم من نجاح هذه السياسات في تحقيق الاستقرار النقدي والمالى، إلا أن طبيعتها الانكماشية فرضت قيوداً على إمكانية زيادة الاستثمارات الخاصة. وعليه، لم تتجع الاستثمارات الخاصة في تعويض تراجع الاستثمارات العامة، ومن ثم، لم تسهم في خلق مزيد من فرص العمل كما كان متوقعاً لها. هذا، في الوقت الذى تخللت فيه الحكومة - تدريجياً - عن سياستها في تشجيع الصالة. ولاشك أن ذلك كله قد أدى إلى نقص المتاح من فرص العمل في مواجهة نمو متزايد في قوة العمل؛ مما ترتب عليه - فى النهاية - زيادة حدة مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى<sup>(2)</sup>.

## 2-2-6 : آثار سياسات خفض الإنفاق العام:

ترتب على خفض الاتفاق العام - من حوالى 50 % من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية الثمانينيات إلى أقل من 40 % فى بداية التسعينيات - عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما زاد من حدة مشكلة البطالة، وذلك فى أكثر من اتجاه كما يتضح مما يلى:

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Abd-Elatif L. M., "Investment Policy, Employment and Poverty in Egyptian Manufacturing", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, *op. cit.*, p. 356.

<sup>(2)</sup> يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment, and Employment Policy in Egypt", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, *op. cit.*, pp. 11, 12.

( 1 ) إن خفض الإنفاق العام يقترن بانخفاض الاستثمار العام، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 6-1 )؛ إذ انخفضت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات إلى نصف ما كانت عليه تقريباً في الفترتين السابقتين عليه، مما يعنى تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من عاطلين بالفعل أو من الداخلين إلى سوق العمل<sup>(1)</sup>.

( 2 ) إن خفض الإنفاق العام الجارى لقتن بـخفض الأجور، ومن ثم، خفض عدد الوظائف الحكومية عن طريق إيقاف أو تجميد التعيين فيها، بالإضافة إلى تسريح بعض العاملين بالفعل عن طريق تطبيق نظام المعاش المبكر<sup>(2)</sup>.

( 3 ) إن خفض الإنفاق العام أدى إلى خفض الطلب المحلي؛ مما أدى إلى انخفاض مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة، وعدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى طاقات إنتاجية جديدة، وترتب على ذلك تقليص فرص العمل القائمة، وعدم الإسهام فى خلق فرص عمل جديدة<sup>(3)</sup>.

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- عبد الفتاح الجبالي، "مقومات ومعوقات التنمية فى مصر"، سلسلة ندوات 2002/2001، تنمية مصر، رؤية مستقبلية، الحلقة الثانية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2002، ص 8.  
- معهد التخطيط القومى، "الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة (1986-1996)"، سلسلة قضايا للتخطيط والتنمية رقم ( 130 )، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير 2000، ص 66.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labour Review, *op. cit.*, p. 76.

(3) د. ماجدة أحمد شلبى، "حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى"، ندوة البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 86.

( 4 ) إن خفض الإنفاق العام اقترن بخفض الدعم أو إلغاءه في عديد من الخدمات، مثل: للتعليم، ومن ثم، أدى إلى زيادة نفقات التعليم؛ الذي صار في ظل ارتفاع نفقات المعيشة ترفاً لدى عديد من الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل؛ مما أدى إلى الدفع بالأطفال إلى سوق العمل؛ نتيجة لتخلي الحكومة عن التزامها بتعيين الخريجين. وترتب كذلك على ارتفاع نفقات المعيشة - بسبب خفض أو إلغاء الدعم - زيادة عدد الإناث الوافدين إلى سوق العمل، واستمرار الأفراد بعد سن التقاعد في البحث عن عمل، وذلك للحفاظ على مستوى المعيشة، أو منعها من التدهور. وهذا كله - بالطبع - يزيد من عرض قوة العمل بما يفوق الزيادة في الطلب عليها<sup>(1)</sup>.

( 5 ) إن خفض الإنفاق العام على الخدمات العامة أدى إلى خفض موازى في الطلب الحكومي على العمال المشتغلين بمثل هذه الخدمات؛ مما زاد من حدة مشكلة البطالة.

### 6-2-3 : آثار سياسى إصلاح القطاع العام والخصخصة:

ولاً : آثار سياسة إصلاح القطاع العام: لقد ضم قطاع الأعمال العام عدد تكوينه 314 شركة وزعت سبعة عدد من التطورات - إلى 13 شركة قابضة. وفقاً لقانون قطاع الأعمال العام ( 203 ) لعام 1991؛ فإن شركات قطاع الأعمال العام ولجعت أحد احتمالات تنظيمية ثلاثة هي: التصفية الكاملة (Liquidation): وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق خسائر يصعب إصلاحها، أو إعادة الهيكلة (Restructuring): وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق خسائر ويمكن إصلاحها بوساطة تحديث إدارة الإنتاج أو إعادة النظر فى أوضاع العمالة بها وفقاً للتغيرات الجديدة، أو الخصخصة (Privatization)

(1) وهو الأمر الذى سوف يوضح فى المحور ( 7-1 ) بالفصل السابع من هذه الدراسة.

وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق أرباحاً، بمعنى تغيير ملكية أو إدارة وحدات القطاع العام من مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة.

وتؤثر هذه الأساليب الثلاثة على نحو ملبى فى مستوى التشغيل؛ حيث أن التصفية الكاملة تؤدى إلى الاستغناء كلية عن العمال، أما إعادة الهيكلة؛ فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة وهى عادة ما تكون مكثفة لرأس المال؛ بما ينطوى على التخلص من العمالة الزائدة. وأخيراً، الخصخصة، وتعنى تحول الوحدات الإنتاجية إلى هدف تعظيم الربح عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية. ومن أهم القضايا والمشاكل التى تواجه تطبيق قانون قطاع الأعمال العام، هى قضية العمالة الزائدة وتتبلور مشكلتها فى جانبين<sup>(1)</sup>؛ أولهما أن وجود هذه العمالة يمثل عبءاً أمماً إعادة تنظيم هذه الشركات؛ خاصة عند محاولة توسيع قاعدة الملكية الخاصة لها، وثانيهما أنه قد ترتب على الاستغناء عن تلك العمالة الزائدة بأعداد كبيرة -فى ظل المعدل الحالى والمرتفع للبطالة فى المجتمع المصرى- تهديد استقراره السياسى والاجتماعى. وبدراسة البيانات عن تطور العمالة بشركات قطاع الأعمال العام؛ يتضح أنها انخفضت من 1070 ألف فرد فى بداية مسيرة الإصلاح عام 1991 لتصل إلى 800 ألف فرد فى منتصف عام 1998؛ أى أنها قد انخفضت بمقدار 270 ألف فرد بما يمثل 25 % من العمالة مع بداية تطبيق هذا البرنامج<sup>(2)</sup>. لقد كان ذلك محصلة التآكل التدريجى عن طريق

(1) د. نجلاء الأهوانى، "سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التشغيل فى مصر"، اجتماع خبراء حول التشغيل فى دول الاسكوا، مرجع سابق، ص 125.

(2) د. إسماعيل محمد عرمان، "دراسة تحليلية لسوق العمل فى قطاع الأعمال العام المصرى"، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة، رئاسة مجلس الوزراء، الإسماعيلية، فى الفترة 13-15 ديسمبر 1998، ص 175.

## المصل السادس

بلوغ من المعاش مع تجميد التعيينات الجديدة، بالإضافة إلى التوسع في إغراء العمال لترك وظائفهم من خلال نظام المعاش المبكر. وهذا، بالإضافة إلى خروج عديد من الشركات من مظلة قانون قطاع الأعمال من خلال عملية للخصخصة، الأمر الذي سوف نوضحه فيما يلي:

ثانياً : آثار سياسة للخصخصة: هناك كثير من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على الاقتصاد المصري من جراء عملية الخصخصة إذا ما أحسن استغلالها، غير أن عملية التطبيق قد كشفت عن عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة<sup>(1)</sup> - كما تشير إلى ذلك تجارب الدول الأخرى التي سبقت مصر في هذا المضمار - وترجع أهم تلك الآثار السلبية إلى العوامل الآتية:

( 1 ) تسريح العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام: وتوجد اختلافات كبيرة حول تقديرات هذه العمالة الزائدة، فتقدرها إحدى الدراسات بحوالى 380 ألف عامل؛ بما يمثل ثلث العمالة بتلك المنشآت<sup>(2)</sup>، ويرى أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية - آنذاك - أنها تقدر بحوالى 300 ألف عامل، يتركز أغلبهم فى الوظائف

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment, and Employment Policy in Egypt", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, *op. cit.*, pp. 11, 12.
- Oweiss I. M., "Labor and The State in Egypt, 1952 - 1992: Workers, Unions, and Economic Restructuring", The American Political Science Review, *op. cit.*, p. 754.
- Youssef S. M., "Structural Reform Programs of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, pp. 3, 4.

(2) د. كريمة كريم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى ( 1991/1992 )

فى مصر "، مصر المحاصرة، مرجع سابق، ص 39.

#### الفصل السادس

الإدارية والكتابية، ويعمل منهم حوالي 180 ألف عامل في شركات تعاني من المشكلات والاضطرابات في أدائها<sup>(1)</sup>. وفقاً لبعض الدراسات الأخرى، فإن هذه العمالة تقدر ما بين ( 200-250 ) ألف عامل<sup>(2)</sup>.

وتختلف نسبة العمالة الزائدة هذه من صناعة إلى أخرى، ومن شركة إلى أخرى بطبيعة الحال<sup>(3)</sup>؛ حيث يقدر البعض هذه العمالة الزائدة بحوالي 50 % في صناعة الغزل والنسيج، وفي صناعة الحديد والصلب بحوالي 80 %، وفي الشركات التابعة للشركات القابضة للصناعات الغذائية بحوالي 64 % في بعض المواقع بها. ووفقاً للدراسة التي قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية على 12 شركة من شركات

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Kattab M., Privatization in Egypt: Constraints and Resolutions in: Fawzy S., Galal A., *Partner for Development*, World Bank, Institute, Washington D. C., 1999, p. 104.

<sup>(2)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. إيلي أحمد الخولعة ، " التعتل المستتر في القطاع العام ، حالة مصر " ، *التعتل في دول الاسكوا*، وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، لفترة 26 - 29 يوليو 1993، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ( الاسكوا ) ، 1993 ، ص 211.

- د. سعيد النجار ، " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية : القضايا الأساسية " ، تحرير: د. سعيد النجار، بعنوان: *التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية*، صندوق النقد العربي، الكويت، 1997 ، ص 46.

- د. نجلاء الأهواني، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلية وأثرها على التعتل في مصر "، إجتماع خبراء حول التعتل في دول الاسكوا، مرجع سابق، ص 129 ، 130.

<sup>(3)</sup> ويجدر بالذكر هنا أن نسبة الصلة الزائدة في معظم التجارب الدولية التي طبقت برنامج الخصخصة كانت تزيد عن 20 % من إجمالي عمالة هذه الشركات ، يمكن الرجوع في ذلك إلى *المرجع السابق*.

## الفصل السادس

قطاع الأعمال العام - تنتمي إلى عدة أنواع من الشركات القابضة - أن نسبة الصالة الزائدة بها حوالي 38%<sup>(1)</sup>، وهو ما يتفق مع التصريح السابق للأمين العام لهذا الصندوق.

وجدير بالملاحظة هنا، أن هناك توقع مسبق يمثل تلك الآثار السلبية على مستوى التشغيل من قبل واضعي برنامج الإصلاح الاقتصادي - خاصة كنتاج منها عن طريق سياسة الخصخصة - بتلليل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتخفيف من أعباء الإصلاح على محدودى الدخل، وإيجاد فرص عمل، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تلك الصالة الزائدة. وقد خصص الصندوق عدداً من برامجه لمواجهة ذلك<sup>(2)</sup>. وقد قدر عدد العاملين الذين يمكن للصندوق أن يقدم لهم الخدمات بنحو 60 ألف عامل؛ أى ما يمثل لكل من ربع الصالة الزائدة بتلك المشروعات<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من أن الحكومة تلزم المشترين لهذه المشروعات بالاحتفاظ بمعاملتها لفترة انتقالية - لمدة ثلاث سنوات على الأقل - فإن هذا الأمر لا يعد حلاً للمشكلة، وإنما هو بمثابة تأجيل لها، ومن ثم، تسكين أو تجزؤ للشعور الجماعى بوطأة الآثار الفاتحة عن هذا التسريح، وتقليل رد الفعل الجماعى ضد هذه السياسات، إلا أن هؤلاء جميعاً

(1) د. نجيب عيسى، الخصخصة فى دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، مرجع سابق، ص 25.

(2) وهذا ما سوف يتم توضيحه فى المحور ( 6-4 ) من هذا الفصل.

(3) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. احمد حسن إبراهيم، \* إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى

بمصر \*، سلسلة قضايا للتخطيط والتنمية رقم ( 89 )، مرجع سابق، ص 387.

- Korayem K., "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment", Working paper No. ( 19 ), *op. cit.*, pp. 19, 20.

ينتهي بهم الأمر إلى الانضمام إلى رصيد البطالة القائم<sup>(1)</sup>. كما أنه إذا تم إضافة العمالة الزائدة في بعض الوحدات الحكومية والإدارية التي يوصى برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتخلص من جزء كبير منها، فضلاً عما ينتج من إعادة تنظيم العمالة بالجهاز الحكومي من عمالة زائدة، وتشجيعها على ترك العمل اختياريًا من خلال وضع برنامج مناسب للحوافز؛ مما يترتب عليه في النهاية تصعيد المعدل القومي للبطالة. وقد تمخض ذلك كله بالفعل عن انخفاض حجم العمالة بقطاع الأعمال العام الصناعي من 1070 ألف عامل في بداية التسعينيات إلى 942 ألف عامل، 800 ألف عامل في عامي 1995/94، 1998 على التوالي<sup>(2)</sup>. فضلاً عن ذلك، فإن العمالة في قطاع الخدمات الحكومية قد حققت معدل نمو سنوي متوسط خلال عقد التسعينيات قدره 1.3 % وهو معدل شديد التواضع إذا ما قورن بالفترات السابقة<sup>(3)</sup>.

( 2 ) حجب رؤوس الأموال التي تنفع ثمنًا لشراء أصول قطاع الأعمال العام القائمة عن الاستثمار في أصول وطاقات إنتاجية جديدة، وذلك أنه إذا استخدمت رؤوس الأموال في استثمارات جديدة تضاف إلى الأصول

---

(1) وإن كان يرى البعض أن الخصخصة لا تؤثر على حجم البطالة الكلية في المجتمع رغم ما يترتب عليها من زيادة في معدل البطالة السافرة، وذلك لأنها تعمل على تحويل الأفراد من بطالة غير صريحة إلى الصورة الصريحة للبطالة، يرجع في ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", Occasional Paper (194), *op. cit.*, p. 3.

(2) د. إسماعيل محمد عثمان، "دراسة تحليلية لسوق العمل في قطاع الأعمال العام المصري"، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 195.

(3) لقد ازداد عدد العاملين في قطاع الخدمات الحكومية من حوالي 2.8 مليون فرد في عام 1992/91 إلى حوالي 3.8 مليون فرد في عام 2000/99، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، مرجع سابق، ص ص 262 ، 263.



## الفصل السادس

والطاقات القائمة؛ فإنها بالطبع سوف تضيف إلى فرص العمل المنتجة في الاقتصاد المصري<sup>(1)</sup>. وقد قدرت القيمة السوقية الصافية لمشروعات قطاع الأعمال العام بعد استنزاف ديونه بحوالى 160 مليار جنيه، وهو ما يزيد عن إجمالي الاستثمارات التى تم تنفيذها فى الخطة الخمسية للتنمية ( 93/92-1997/96 ) بحوالى 6 مليارات جنيه. ومن ثم، فلو أنها استثمرت فى أصول جديدة لكان بمقدورها خلق فرص عمل جديدة تتساوى على الأقل مع عدد فرص العمل المستهدفة فى تلك الخطة والمقدرة بحوالى 2.45 مليون فرصة عمل. فلو حدث هذا الأمر؛ لكان من شأنه أن يودى إلى انخفاض البطالة فى الاقتصاد المصرى إلى معدل البطالة الطبيعى المتعارف عليه؛ الذى يدور حول 3%<sup>(2)</sup>.

( 3 ) زيادة الاتجاه إلى تبني فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل: إذ تؤدي الخصخصة إلى زيادة سيطرة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى على النشاط الاقتصادى، وهما يتميزان بالميول إلى استخدام أساليب فنية أكثر كثافة رأسمالية، مقارنة بما هو قائم فى وحدات القطاع العام؛ فقد وجد فى الثمانينيات أن تكلفة فرصة العمل الواحدة فى

---

(1) د. مصطفى كامل السعيد، *الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة*، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 50.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى "،

ندوة البطالة فى مصر، مرجع سابق، ص 89.

- د. أحمد حسن إبراهيم، " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى

بمصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 89 )، مرجع سابق، ص 388.

## الفصل السادس

الشركات متعددة الجنسية تمثل ضعف الرقم المقابل لها في مشروعات القطاع الخاص العاملة في المجال نفسه، وتتعدى خمسة أمثال تكلفة فرصة العمل الموجودة في وحدات القطاع العام<sup>(1)</sup>.

وحتى يكون لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي في العمالة، فإن علينا أن نفترض أن الخصخصة سيترتب عليها خلق فرص عمل بمعدل أكبر مما كان يخلقه القطاع العام. وهذا الافتراض من الصعب قبوله منطقياً، لأن خلق فرص عمل جديدة يكون أصعب في القطاع الخاص منه في القطاع العام الذي تسوده حسابات غير اقتصادية - اجتماعية وسياسية - عند اتخاذ قرار التعيين. وتتوقف مسألة خلق فرص العمل في الاقتصاد القومي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يتوقف بدوره على حجم الاستثمارات، كما سبق توضيحه في الجدول رقم (6-1)<sup>(2)</sup>. وهناك تراجع ملموس في معدل نمو الاستثمارات العامة، وفي نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لم يقابله زيادة في الاستثمارات الخاصة؛ التي انخفضت هي الأخرى، ولازالت هذه الاستثمارات الخاصة محدودة بسبب الاتكاش العام الذي يسود

---

(1) عبير شعبان عبد الحفيظ، الطالب على العمل وظاهرة البطالة في مصر: دراسة تطليلية تطبيقية للفترة (81-1995)، مرجع سابق، ص 186.

(2) رغم أن برنامج الخصخصة المصري هذا قد أسهم في خفض حجم الدين الداخلي من حوالي 129 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى حوالي 90 % في نهاية عام 1998، وبالتالي، في خفض مدفوعات الفقد على هذا الدين، يرجع في ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization". Occasional Paper (194), *op. cit.*, p. 22.

## الفصل السادس

الاقتصاد القومى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، الأمر الذى حدّ من قدرته على خلق فرص عمل جديدة<sup>(1)</sup>.

### 6-2-4 : آثار سياسات تحرير الزراعة:

تؤثر هذه السياسات فى مستوى التشغيل والبطالة من عدة زوايا أهمها<sup>(2)</sup>:

( 1 ) إن قانون الإصلاح الزراعى لعام 1992 - الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر- يترتب عليه إعادة تركيز ملكية الأراضى الزراعية فى يد عدد محدود من الملاك، الذين يتمتعون بمقدرة مالية عالية، واستخدام تقنيات مكثفة لرأس المال، بدلاً من الحيازات المستأجرة للصغيرة، التى كانت توفر عملاً للمستأجر - هو والفرد لسرته - أى التى يغلب عليها استخدام فنون إنتاجية مكثفة للعمل.

( 2 ) إن ترك تحديد القيمة الإيجارية وفقاً لقوى السوق ترتب عليه ارتفاع ريع الأرض، وترتب على ذلك بدوره أمران: أولهما: اتجاه قسم من الملاك الذين اعتادوا تأجير أراضيهم لغيرهم - الغائبون منهم بصفة خاصة - إلى بيعها، واستخدام حصيلة البيع بوصفها ودائع تحقق لهم عائداً أعلى، ولا يستطيع الشراء سوى كبار الملاك ومتوسطيهم؛ بما لديهم من قدرة مالية، وهذا الأمر يترتب عليه تركيز الملكية مرة أخرى فى يد عدد محدود من كبار الملاك ومتوسطيهم الذين يتمتعون بميل مرتفع إلى استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال،

---

<sup>(1)</sup> مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر 2000/99، العدد الثانى، مرجع سابق، ص 43 ، 44.

<sup>(2)</sup> فاطمة أحمد حسن، " المرأة وسوق العمل المصرى ، الواقع وسبل تحقيق الطموحات "، قضايا التخطيط والتنمية العدد ( 22 ) ، مرجع سابق، ص 199.

ثانيهما: الاتجاه إلى تركيز محصولية عالية الربحية، ومكثفة لرأس المال. ومن ثم، تنجح الزراعة بدرجة أكبر إلى التكتيف الرأسمالي، هذا، في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن المشروعات الصغيرة بوصفها أداة لتوفير فرص عمل أكثر بهدف زيادة مستوى التشغيل، والتخفيف من حدة البطالة.

( 3 ) إن إلغاء نظام الدورة الزراعية ترتب عليه الاتجاه إلى تركيز محصولية مكثفة لرأس المال؛ مما أدى إلى نقص الطلب على العمل الزراعي أو زيادته بمعدل أقل من المطلوب.

ولقد انعكس ذلك كله بالفعل في تراجع معدل نمو الصالة بالزراعة؛ حيث زالت الصالة الزراعية من حوالي 4.6 مليون عامل عام 1992/91 إلى حوالي 5 مليون عامل في عام 2000/99 وبمعدل نمو سنوي أقل من 1 % وهو معدل متدنى جداً بالنسبة للزيادة في عرض قوة العمل ووضع قطاع الزراعة كمستوعب رئيس للصالة في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

## 6-2-5 : آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية:

ترتب على هذه السياسات عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، ويتضح هذا مما يلي:

ولاً : أثر تحرير سعر الصرف: لقد ترتب على تحرير سعر الصرف انخفاض قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأخرى -خاصة الدولار- ونظرياً يتوقع أن يؤدي ذلك الإجراء إلى نقص الواردات، وزيادة الصادرات، ومن ثم، زيادة

(1) محسوب من بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، مرجع سابق، ص 262 ، 263.

## الفصل السادس

الطاقة الإنتاجية المحلية البديلة للواردات، ولمواجهة زيادة الصادرات. وابتربت على ذلك خلق مزيد من فرص العمل، والارتفاع بمستوى التشغيل، والحد من البطالة. غير أن ذلك لم يتحقق في واقع المجتمع وذلك للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

( 1 ) لم تنخفض الواردات بدرجة كبيرة كما كان متوقفاً؛ لأن معظمها يتمثل في واردات استهلاكية ومستلزمات إنتاج يتميزان بانخفاض مرونتي الطلب عليهما<sup>(2)</sup>. ورغم انخفاض الواردات من حوالى 28 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1990/89 إلى حوالى 19 % فى عام 2000/99 كما هو موضح فى الشكل رقم ( 4-6 )، إلا أن ذلك يرجع - أساساً - إلى تراجع الطلب الكلى محلياً بسبب السياسات الانكماشية خلال تلك الفترة، وليس بسبب تحرير سعر الصرف.

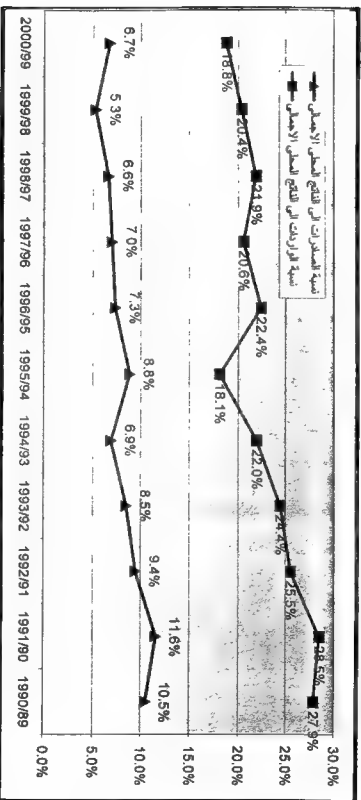
( 2 ) لم تزد الصادرات - بصورة كبيرة - كما كان متوقفاً، بل إنها انخفضت من حوالى 11 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1990/89 إلى حوالى 7 % فى عام 2000/99 وذلك كما هو موضح بالشكل رقم ( 4-6 )؛ الأمر الذى يعزى إلى انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات، فضلاً عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى، وانخفاض جودة الصادرات المصرية - أيضاً - فى الوقت الذى تولى فيه بمناصفة قوية فى الأسواق العالمية.

---

<sup>(1)</sup> وهذا هو شأن معظم لدول النامية وخاصة الإفريقية منها، يمكن الرجوع فى ذلك إلى: Sahn D. E., "On Economic Reform, Poverty, and Nutrition in Africa", The American Economic Review, *op. cit.*, pp. 286 - 289.

<sup>(2)</sup> د. فتحى أبو الفضل، " سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى "، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يونيو 1993، ص 63-66.

تطور كل من المصبرات والواردات وصحز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينيات (%)



المصدر : محسوب من بيانات :

- وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد الكلي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص 44 ، 45 .

#### الفصل السادس

( 3 ) أدى ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع نسبة المكون الأجنبي سواء في صورة مستلزمات أو معدات أو آلات؛ مما ترتب عليه وجود طاقات معطلة، وحد هذا الأمر من الطلب على العمل بدلاً من زيادته كما كان متوقفاً.

( 4 ) ترتب على انخفاض قيمة الجنيه المصري زيادة تكلفة الاستثمارات بسبب زيادة المكون الأجنبي بها؛ مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الاستثمارات، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 6-1 ).

ثانياً - أثر تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية: يترتب على خفض الرسوم على الواردات، أو إلغاء الحظر عليها انخفاض أسعارها؛ ويؤثر ذلك سلباً في الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة، خاصة التي اتخذت من الرسوم سائراً لحمايتها أمام منافسة المنتجات الأجنبية<sup>(1)</sup>، هذا، في الوقت الذي تزداد فيه تكلفة المنتجات المحلية بسبب ارتفاع أسعار عديد من المدخلات<sup>(2)</sup>. ويترتب على ذلك كله، وجود حالة من الركود ووجود طاقات معطلة بهذه الصناعات المحلية، وتحقق بعض المشروعات لخسائر أو إفلاسها وخروجها من مجال الإنتاج، وانضمام جزء من المشتغلين إلى رصيد البطالة القائم. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض رجال الأعمال يوجهون رؤوس أموالهم إلى الاستيراد بوصفه

(1) د. أحمد محمد مندور، " تعكسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مرجع سابق، ص 106.

(2) مثل الطاقة والمياه ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن زيادة الضرائب والذي يوصى بها برنامج الإصلاح.

بديلاً لكثير ربحية عن الإنتاج المحلى، وتحسين جودته؛ مما يترتب عليه انخفاض الطلب على العمل، وزيادة حدة مشكلة البطالة<sup>(1)</sup>.

ومن الجدير بالملاحظة، أن تأثير تخفيض كل من قيمة الجنيه المصرى والرسوم الجمركية على كل من الصادرات والواردات المصرية أمر مرهون بمرونة كل من الطلب المحلى على الواردات، والطلب الخارجى على الصادرات، وجهاز الإنتاج المحلى، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود المفروضة من قبل الدول الأخرى على وارداتها<sup>(2)</sup>. ومن المتوقع، أن يترتب على هذه السياسات آثار إيجابية، وآثار سلبية على مستوى التشغيل، وإن كانت الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية بحكم ظروف الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن وواقعه.

وهكذا، تتضافر السياسات المختلفة المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى التأثير سلبياً فى مستوى التشغيل والحد من فرص العمل، أو زيادتها فى أفضل الأحوال بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل. وهذه السياسات كلها يعضد بعضها بعضاً، لينتهى الأمر بزيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى.

---

(1) د. احمد حسن إبراهيم، "إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 89 ) ، مرجع سابق، ص ص 397 ، 398.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Agenor P R., "The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff Papers, *op. cit.*, pp. 316, 317.



### 3-6 : تحليل قدرة قطاعات الاقتصاد القومي على خلق فرص

#### العمل والتوظيف

سيتم هذا التحليل بواسطة تناول ما تم توفيره من فرص عمل في كل قطاع، فضلاً عن معدل نمو العمالة في كل منها، في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي - أي خلال عقد التسعينيات - ومقارنتها بالفترات السابقة عليها. ونظراً لأن معدل نمو الاستثمار يعد محدداً أساسياً لمعدل للنمو الاقتصادي، ومن ثم، فإنه يؤدي دوراً أساسياً في تحديد حجم فرص العمل والتوظيف. ولذا، فسوف تتم مقارنة كل من: معدل نمو الاستثمار مع معدل نمو العمالة، والنصيب النسبي من الاستثمار مع نظيره من العمالة في كل من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد القومي في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى مقارنة ذلك كله مع الفترات السابقة. وسوف يتم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى ثلاثة قطاعات رئيسة هي: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية. وذلك كما هو موضح في بيانات الجدول رقم ( 2-6 ).

## جدول رقم ( 6-2 )

توزيع المشتكين على قطاعات الاقتصاد القومى والنصيب النسبى لكل قطاع من الزيادة فى أعداد المشتكين ومتوسط معدل نمو الصلة بها خلال فترة (91/90 - 2000/99)

البيان القطاع	عام 1991/90		عام 2000/99		المتوسط المستوى المعدل نمو	المتوسط المستوى لاستيماب	النصيب النسبى من الزيادة فى المشتكين ( % )
	العدد (الف فرد)	النسبة ( % )	العدد (الف فرد)	النسبة ( % )	المشتكين ( % )	المشتكين (الف فرد)	
الزراعة	4513	33.7	4985	28.6	1.1	52.4	11.6
الصناعة والتعدين	1676	12.5	2412	13.8	4.1	81.8	18.1
البنزول والكهرباء	132	1.0	180	1.0	3.5	5.3	1.2
التشييد والبناء	822	6.1	1377	7.9	5.9	61.7	13.7
إجمالى القطاعات السالفة	7143	53.4	8954	51.4	2.5	201.2	44.6
النقل والمواصلات وقناة السويس	575	4.3	789	4.5	3.6	23.8	5.3
التجارة والمال والتأمين	1378	10.3	1888	10.8	3.6	56.7	12.6
السياحة	147	1.1	150	0.9	0.4	0.3	0.1
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	2100	15.7	2827	16.2	3.4	80.8	17.9
الإسكان	200	1.5	231	1.3	1.6	3.4	0.8
المرافق العامة والخدمات الحكومية	2744	20.5	3831	22.0	3.8	120.8	26.8
الخدمات الشخصية	1189	8.9	1591	9.1	3.3	44.7	9.9
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	4133	30.9	5653	32.4	3.5	168.9	37.5
المستوى القومى	13376	100	17434	100	3.0	450.9	100

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم ( 6-1 ) م.

### 3-1 : القطاعات السلعية:

سوف يتم تحليل قدرة هذه القطاعات على استيعاب العمالة، وخلق فرص العمل، ومقارنة ذلك بنصيبها النسبى من الاستثمارات فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح

## الفصل السادس

الاقتصادى، ومقارنتها بالفترات السابقة عليها، وهذا ما توضحه بيانات الجدولين (3-6)، (4-6). وكذلك الجدول رقم (2-6).

### جدول رقم (3-6)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من الصناعة والاستثمار الحقيقى  
فى القطاعات الصناعية خلال فترة الدراسة ( % )

البيان الفترة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البترول والكهرباء		قطاع التشييد والبناء		قطاعات الصحة ككل		مستوى القومى	
	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة		
1981/80-74	0.1	17.6	3.5	24	7.1	35.6	12.5	70.2	1.8	26.5	3.7	26.8
1991/90-82/81	0.7	6.6	1.7	1.5	4.7	9	2.6	1.7-	1.2	3.1	1.6	2.1
2000/99-92/91	1.1	10.3	4.1	3.5	3.5	5-	5.9	12.5	2.5	2.1	3	3.3

**المصدر :** محسوب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000.

• الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

جدول رقم ( 4-6 )

المتوسط السنوي لنسبة كل من حجم العمالة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقي  
في القطاعات الملصقة خلال فترة الدراسة

البيان الفترة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البترول والكهرباء		قطاع تشييد والبناء		إجمالي القطاعات الملصقة	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )	( % )
1981/80-74	5.1	13.5	42.1	49.3	4.7	30.7	48.7	6.5	104.2	768.1
1991/90-82/81	40.5	12.3	32	43.8	6.3	40.1	21.4	3.8	77.3	1553.3
2000/99-92/91	26	20.8	40.7	39.8	2.6	45.4	30.7	4.2	201.2	1234.2

المصدر : بحسب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة للتخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات  
الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة للتخطيط ، القاهرة ،  
أغسطس 2000.

\* عدد العمال بألف فرد وذلك يمثل المتوسط السنوي لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة.

\*\* قيمة الاستثمار بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

## الفصل السادس

ويتضح من هذه الجدول؛ أنه قد ازداد حجم العمالة فى القطاعات الملعية - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى - من حوالى 7.1 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى حوالى 9 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.8 مليون فرد تقريباً؛ بما يمثل حوالى 201 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وتمثل اسهامات القطاعات الملعية حوالى 45 % من الوظائف التى توفرت على المستوى القومى خلال هذا العقد -451 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً- وقد كانت اسهامات القطاعات الملعية هذه أعلى من نظيرتها خلال فترتى الانفتاح الاقتصادى الأولى، وعقد الثمانينيات والمقرنين بحوالى 104، 77 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 29 % ، 40 % من مستواهما على المستوى القومى على التوالى<sup>(1)</sup>. وقد كان معدل نمو العمالة بها 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات وهو أعلى مما تحقق فى السبعينيات والثمانينيات؛ غير أن هذا المعدل كان أقل من نظيره على المستوى القومى فى الفترات الثلاث. وقد ترتب على ذلك، انخفاض النصيب النسبى للقطاعات الملعية من العمالة على المستوى القومى باستمرار من حوالى 60 % فى المتوسط فى فترة الانفتاح الأولى إلى حوالى 52 % فى المتوسط فى عقد التسعينيات.

ويرجع ذلك ، إلى تناقص معدلات نمو الاستثمارات بالقطاعات الملعية خلال عقد التسعينيات - مقارنة بالفترات السابقة عليها- ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمارات بالقطاع العام، واتباع سياسة الخصخصة، وما صاحبها من تسريح بعض العمال؛ بحيث صار معدل نمو العمالة بالقطاع العام سالباً، ولم يعوض ذلك الارتفاع المفترض

---

<sup>(1)</sup> بيانات الجدولين (2-2) ، (3-2) والفصل الثانى من هذه الدراسة.

لمعدلات نمو العمالة في القطاع الخاص بدرجة ملموسة<sup>(1)</sup>. ويمثل هذا الأمر صورة من صور الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري - وهو الاختلال في النمو بين القطاعات - وتراجع النصيب النسبي للقطاعات السلعية، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعطاء هذه القطاعات أولوية أكبر حتى تحافظ على نصيبها النسبي من العمالة، وتقوم بدور فاعل في الحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل، وتغزى هذه التطورات كما توضحها الجداول السابقة وكذلك الشكل رقم ( 5-6 ) إلى ما يلي:

( 1 ) **حجم العمالة في القطاع الزراعي:** وهو من أكثر القطاعات -التقليدية- استيعاباً للعمالة ؛ فقد كان يستحوذ على ما يقرب من نصف العمالة على المستوى القومي في بداية فترة الدراسة<sup>(2)</sup>، إلا أن نصيبه النسبي قد أخذ في التراجع - تدريجياً- حتى وصل إلى حوالي 29 % من العمالة القومية في نهاية التسعينيات، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو العمالة به مقارنة بنظيرتها على المستوى القومي. وقد زاد حجم العمالة بالقطاع الزراعي من حوالي 4.5 مليون فرد في عام 1991/90 إلى حوالي 5 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة قدرها 472 ألف فرد خلال عقد التسعينيات، وبذلك يكون متوسط ما استوعبه من التفتقات العمالية الجديدة سنوياً حوالي 52.4 ألف فرد - بما يمثل

(1) يرجع في ذلك إلى:

- Nassar H., "Overview of the Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", *Research Projects*, Center for Economic & Financial Research & Studies, Faculty of Economics and Political Science - Cairo University, Vol. ( 12 ), Sep. 2001, pp. 7, 8.

(2) حيث كان النصيب النسبي لهذا القطاع حوالي 47 % من العمالة القومية في عام 1974، كما هو

موضح في بيانات الجدول رقم ( 2-2 ) م ، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع كذلك إلى:

- Toth J., "Rural Workers and Egypt's National Development", *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 21, Iss. 1, 1994, 2002 Jstor, <http://www.jstor.org., 21/12/2002>, pp. 38, 39.

#### الفصل السادس

حوالى 26 % من العمالة المتولدة فى القطاعات الملعية و 12 % من العمالة القومية - وقد كانت هذه النسب أقل مما تحقق فى عقد الثمانينيات. هذا، فى الوقت الذى زاد فيه نصيب قطاع الزراعة من استثمارات القطاعات الملعية من 14 %، 12 % فى السبعينيات والثمانينيات على التوالى لتصل إلى حوالى 20 % فى التسعينيات.

و يعكس هذا الأمر؛ تزايد الاعتماد على أساليب إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية بسبب عديد من سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تشجع على تبنى هذا الاتجاه<sup>(1)</sup>. وفضلاً عن ذلك؛ فقد تراجعت معدلات نمو الاستثمارات الزراعية، وانخفض نصيبها النسبى لتصل فى أفضل الظروف إلى حوالى 10 % من الاستثمارات القومية. ويوضح هذا الأمر، عدم إعطاء القطاع الزراعى الاهتمام الكافى الذى يتناسب مع أهميته النسبية فى الاقتصاد القومى، وما يستوعبه من العمالة<sup>(2)</sup>. ولذا، يجب تعديل سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تؤثر سلبياً فى قدرة هذا القطاع لتقليل حدة هذه الآثار السلبية مع العمل على دعم الأنشطة والصناعات الريفية المرتبطة بهذا القطاع لتنمية قدرته على خلق مزيد من فرص العمل فيه.

(1) وهذا ما تم توضيحه فى المحور ( 6-2 ) من هذا الفصل.

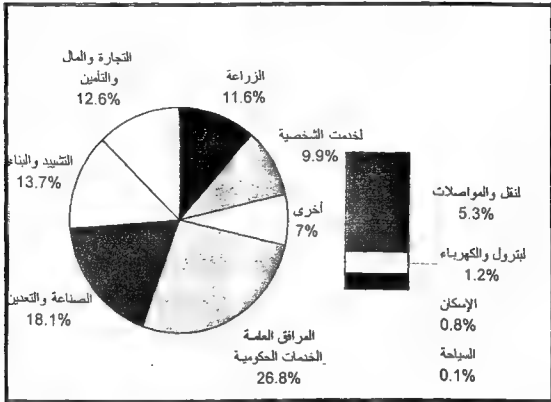
(2) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, p. 71.
- Nassar H., "Overview of the Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, *op. cit.*, p. 7.

شكل رقم ( 5-6 )

التصيب النسبي لقطاعات الاقتصاد القومي من الزيادة في العمالة المحفلة خلال عقد التسعينيات

( % )



المصدر : بيانات الجدول رقم ( 2-6 ).

( 2 ) حجم العمالة في القطاع الصناعي: لقد ازداد هذا الحجم - في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- من 1.7 مليون فرد في عام 1991/90 إلى 2.4 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة قدرها 736 ألف فرد؛ بمتوسط سنوي حوالي 82 ألف فرد؛ بما يمثل 41 % من العمالة المتولدة في القطاعات السلعية ككل، 18 % من العمالة القومية، وهي أعلى مما تحقق في عقد الثمانينيات. ويرجع هذا، إلى ارتفاع معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة



### الفصل السادس

بدرجة ملموسة فى عقد التسعينيات الذى وصل إلى 4.1 % فى المتوسط سنوياً. ويلاحظ ارتفاع نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات مقارنة بنصيبه من العمالة على مستوى القطاعات السلعية، ويعكس هذا الأمر الارتفاع النسبى للتكثيف الرأسمالى فى القطاع الصناعى مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعى خلال فترة الإصلاح الاقتصادى، وصنور عديد من القوانين والتشريعات والإعفاءات والمزايا والحوافز بهدف توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص - سواء المحلى أو الأجنبى- إلا أن استثمارات القطاع الخاص به لم تزد بالصورة المطلوبة - وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان تناقص دور القطاع العام فى مجال الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة- كما كان متوقفاً من قبل واضعى برنامج الإصلاح، ومن ثم، فإن للقطاع الصناعى لم يؤد الدور المنشود نحو خلق مزيد من فرص العمل. ويتطلب ذلك؛ تشجيع الصناعات الصغيرة، وإعطاء مزيد من الاهتمام لها، ذلك أنها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة مقارنة بما تتطلبه من الاستثمارات، فضلاً عن اعتمادها لمتزايد على الخامات المحلية وتشجيعها لخلق فرص عمل بصورة غير مباشرة فى الأنشطة المرتبطة بها<sup>(1)</sup>. ويضاف إلى ذلك؛ أهمية ربط الحوافز والمزايا والإعفاءات، بما يوفره الاستثمار فى

<sup>(1)</sup> لمزيد من الإيضاح عن متطلبات تنمية الصناعات الصغيرة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. حسام مندور، " نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة "، *مفكرة خارجية رقم ( 1604 )*، معهد التخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر 2000، ص ص 15-17.
- د. إبراهيم العيسوى، مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب، *سلسلة ندوات 2002/2001*، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، الحلقة الخامسة ( 2002/1/22 )، ص 31.

القطاع الصناعي من فرص عمل إضافية، وهو الأمر الذى سوف يتم التركيز عليه فى توصيات هذه الدراسة.

( 3 ) **حجم العمالة فى قطاع البترول والكهرباء:** وتتميز أنشطة هذا القطاع بأنها ذات كثافة رأسمالية مرتفعة جداً؛ فضلاً عن اعتمادها على الخبرات الأجنبية. ولذا، فإن قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة، وخلق فرص العمل محدودة للغاية. فبالرغم من ارتفاع معدل نمو العمالة به مقارنة بنظيره فى القطاعات السلعية أو على المستوى القومى إلا أن نسبة ما يوفره من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية تراجعت من 5 % فى السبعينيات إلى 3 % فى التسعينيات. ذلك أن حجم العمالة به قد ازداد خلال عقد التسعينيات بحوالى 48 ألف فرد فقط؛ أى أن ما وفره من وظائف بقدر بحوالى 5.3 ألف وظيفة سنوياً؛ بما يمثل حوالى 3 % من الوظائف المتولدة، فى القطاعات السلعية. وتعد تلك الإسهامات محدودة جداً، وخاصة إذا ما قورنت بنصيبه النسبى من الاستثمارات فى القطاعات السلعية، وهى 45 %، وهى أعلى من نظيرتها فى الفترتين السابقتين؛ مما يعكس الاعتماد المتزايد فى هذا القطاع على الأساليب الإنتاجية الأكثر كثافة رأسمالية.

( 4 ) **حجم العمالة فى قطاع التشييد والبناء:** ويتميز هذا القطاع بأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة، وقد استوعب نسبة كبيرة من العمالة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، واستمر الأمر - كذلك - خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. فقد استوعب هذا القطاع حوالى 49 %، 21 %، 31 % من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالى. وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنصيبه من الاستثمارات فى

#### الفصل السادس

القطاعات السلعية التي تراجعت فيما بين 4 % - 6.5 % في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. وقد زاد حجم العمالة بهذا القطاع خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح من 822 ألف فرد في عام 1991/90 إلى حوالي 1.4 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة مقدارها 555 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى يقدر بحوالى 62 ألف فرد؛ بما يمثل 14 % من العمالة القومية. وقد كان المعدل السنوى لنمو العمالة فى التمتعيات حوالى 6 % فى المتوسط وهو أقل من نظيره فى فترة الانفتاح الأولى - الذى كان حوالى 12.5 % فى المتوسط - ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات نمو الاستثمارات من حوالى 70 % فى فترة الانفتاح الأولى إلى حوالى 13 % فى المتوسط سنوياً فى عقد التمتعيات، وإن كان هذا المعدل أعلى من نظيره خلال عقد الثمانينيات، التى سادها الركود الاقتصادى. ويتضح من ذلك، أن قطاع التشييد والبناء من الأنشطة الصاعدة لظروف النشاط الاقتصادى وتقلبه، كما أنه من الأنشطة التى يمكن أن تستوعب أعداداً متزايدة من العمال بسبب اعتماده على أساليب مكثفة للعمل، وبالتالي، فإنه يمكن أن يؤدى دوراً مهماً فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى فى المستقبل<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Radwan S., "Towards Full Employment: Egypt Into The 21<sup>st</sup> Century", Distinguished Lecture Series 10, A Publication of The Egyptian Center for Economic Studies, ECES, Cairo, 1998, pp. 7, 8.

### 2-3-6 : قطاعات الخدمات الإنتاجية:

وسيم تحليل قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل والتوظيف بالأسلوب السابق نفسه، وذلك استناداً إلى بيانات الجدولين ( 5-6 )، ( 6-6 ) وكذلك الجدول رقم ( 2-6 )، فضلاً عن الشكل رقم ( 5-6 ). يتضح أنه قد ازداد حجم العمالة في قطاعات الخدمات الإنتاجية - في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- من حوالي 2.1 مليون فرد في عام 1991/90 إلى حوالي 2.8 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة قدرها 728 ألف فرد؛ بمتوسط سنوي حوالي 81 ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 18 % من العمالة القومية المتولدة خلال عقد التسعينيات، وهذه النسبة تعادل تقريباً نظيرتها في الفترتين السابقتين . وقد كان معدل نمو العمالة حوالي 3.4 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. ويتضح من ذلك أن قطاعات الخدمات الإنتاجية تستوعب نسبة ثابتة إلى حد ما من التنفقات الجديدة إلى سوق العمل التي تراوحت ما بين 17 %، 18 % من العمالة القومية خلال فترة الدراسة. غير أن للوضع يختلف فيما يتعلق بالاستثمارات إذ تراجع النصيب النسبي لقطاعات الخدمات الإنتاجية من الاستثمارات القومية من 28 % في فترة الافتتاح الأولى إلى حوالي 24 % في عقد التسعينيات.

## جدول رقم ( 5-6 )

المتوسط السنوي لمعدل نمو كل من العمالة والاستثمار الحقيقي \* في قطاعات  
الخدمات الإنتاجية خلال فترة للدراسة

البيان الفترة	النقل والمواصلات وقناة السويس		التجارة والمال والتأمين		الصناعة		الخدمات الإنتاجية ككل		المستوى القومي	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
1981/80-74	2	23.1	4.9	56.9	9	20.6	4.2	23.7	3.7	26.8
1991/90-82/81	2.4	0.9	1.4	6.9	5.2	14.5	1.9	2.1	1.6	2.1
2000/99-92/91	3.6	3.8	3.6	5.4	0.4	15.4	3.4	5	3	3.3

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث من بيانات: وزارة التخطيط وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات  
الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط، القاهرة،  
أغسطس 2000.

\* الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

جدول رقم ( 6-6 )

المتوسط السنوى لنسبة كل من حجم الصالة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقى

فى قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة

البيان الفترة	النقل والمواصلات وقناة السويس		تجارة وإيمان والتأمين		السياحة		الخدمات الإنتاجية ككل			
	الصالة		الصالة		الصالة		الصالة		الاستثمار	
	عدد*	%	قيمة**	%	عدد*	%	قيمة**	%	عدد*	%
1981/80-74	17.2	88.9	77.6	6.1	9.2	5	63	100	382.4	100
1991/90-82/81	33.5	76.8	50.2	10.2	16.3	13	34.3	100	707.2	100
2000/99-92/91	29.5	70.1	70.2	11.7	0.4	19.7	80.8	100	627.8	100

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث من بيانات: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم مقبوعات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة للتخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

\* عدد العمال يمثل المتوسط السنوى لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة بألف فرد.

\*\* قيمة الاستثمار بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

وتجدر الملاحظة هنا، إلى أن نسبة استيعاب قطاعات الخدمات الإنتاجية من الصالة أقل من نسبة استيعابها للاستثمارات على المستوى القومى، وذلك لأنها أنشطة تعتمد بدرجة أكبر على التكتيف الرأسمالى. ويتضح ذلك من التطورات التالية:

( 1 ) حجم الصالة فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس: لقد ازداد هذا الحجم

- فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- من 575 ألف فرد فى عام

1991/90 إلى 789 ألف فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 214 ألف فرد؛

### الفصل السادس

بمتوسط سنوى حوالى 24 ألف فرد. ولذا، فإن هذا القطاع قد استوعب حوالى 30 % من إجمالى العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية، وهو - إلى حد ما- نفس المعدل المحقق فى عقد الثمانينيات، وأعلى مما ساد فى السبعينيات. وقد كان معدل نمو العمالة هو 2 %، 2.4 %، 3.6 % فى المتوسط سنوياً خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالى.

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى يسهم فيه هذا القطاع بحوالى ثلث الصالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ فإنه يستوعب حوالى 75 % من الاستثمارات فى هذه القطاعات، وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة لرأس المال بدرجة كبيرة، خاصة ما يتعلق منها بعملية الصيانة والتوسعات فى القالة السويس.

( 2 ) حجم العمالة فى قطاع التجارة والمال والتأمين: لقد ازداد هذا الحجم - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصاد- من 1.4 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 1.9 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 510 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 57 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 70 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية - و 13 % من العمالة القومية - وهو أعلى مما تحقق فى الثمانينيات، وإن كان أقل مما تحقق فى السبعينيات. وقد كان معدل نمو العمالة فى هذا القطاع حوالى 3.6 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. أما نصيب القطاع النسبى من الاستثمار فى قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ فقد كان 6 %، 10 %، 12 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الأولى وعقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالى. ومن ثم، فإن نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية تفوق كثيراً نسبة ما يستوعبه من

الاستثمارات فيها وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة. وبالتالي، فإنه يمكن أن يعمل عليه كثيراً في علاج مشكلة البطالة مستقبلاً في الاقتصاد المصري.

( 3 ) **حجم العمالة في قطاع السياحة:** لقد ازداد هذا الحجم خلال عقد التسعينيات بحوالى ثلاثة آلاف فرد؛ بما يمثل 333 فرد في المتوسط سنوياً<sup>(1)</sup>. وقد كان معدل نمو العمالة بهذا القطاع في عقد التسعينيات أقل مقارنة بالفترات السابقة، وقد نتج عن ذلك تراجع نسبة ما يستوعبه من العمالة الكلية في قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ ذلك بسبب اتباع سياسة التخصص، وخاصة في مجال الإدارة في عديد من المنشآت السياحية. ولو نظرنا إلى ما يستوعبه من العمالة؛ فسنجد أنها نسبة محدودة جداً مقارنة بما تمتلكه مصر من مقومات سياحية، وكذلك نسبة إلى ما يستوعبه من الاستثمارات التي وصلت إلى حوالى 20 % من استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية في عقد التسعينيات.

### 6-3-3 : قطاعات الخدمات الاجتماعية:

وسوف يتم تحليل قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل بالأسلوب السابق نفسه ، وذلك كما توضحه بيانات الجدولين ( 6-7 ) ، ( 6-8 ) ، فضلاً عن الجدول رقم ( 6-2 ). ومن هذه الجدول يتضح أنه قد ازداد حجم العمالة في قطاعات لخدمات الاجتماعية من 4.1 مليون فرد في عام 1991/90 إلى 5.7 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.5 مليون فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 169 ألف فرد خلال عقد التسعينيات؛ بما يمثل حوالى 38 % من العمالة المتولدة على المستوى القومى. إلا أن هذه الإسهامات أقل من نظيرتها في الفترتين السابقتين اللتين قدرتا بحوالى 54 %،

(1) وقد كان معدل نمو العمالة بالمصالح في بداية التسعينيات نتيجة لعدة أحداث أمنية غير موافقة داخلياً، وكذلك حرب الخليج الثانية خارجياً.



#### المصدر السادس

42 % فى السبعينيات والثمانينيات. ويعزى ذلك إلى تراجع الحكومة عن ميساة التعيينات تدريجياً منذ منتصف الثمانينيات<sup>(1)</sup>. وقد حققت هذه القطاعات معدل نمو للعمالة هو 3.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وهو أعلى مما ساد فى الثمانينيات غير أنه كان أقل مما تحقق فى السبعينيات. ولكنه - فى كل الأحوال - كان أعلى من نظيره على المستوى القومى. وقد تمخض عن ذلك زيادة النصيب النسبى لهذه القطاعات من العمالة القومية لتصل إلى 32 % فى المتوسط فى التسعينيات. كما يلاحظ لزيادة نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الاستثمارات القومية بدرجة ملموسة، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الاستثمار بها عن نظيره على المستوى القومى.

#### جدول رقم (6-7)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من العمالة والاستثمار الحقيقى \* فى قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة

البيان الفترة	الإسكان		المرافق العامة والخدمات الحكومية		الخدمات الشخصية		الخدمات الاجتماعية ككل		المستوى القومى	
	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار
1981/80-74	2.7	49.7	8.9	26.8	7.8	63.8	5.2	35.7	3.7	26.8
1991/90-82/81	1.9	1.9	2.6	7.1	1.9	4.9	2.3	3.4	1.6	2.1
2000/99-92/91	1.6	7.5	3.8	2.4	3.3	10.6	3.5	4.7	3	3.3

المصدر: تمحسوب بمعرفة الباحث من بيانات:وزارة التخطيط وثيقة مرجعة عن أهم مقومات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 60/59 إلى عام 2000/99.وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.  
\* الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

(1) هذا علماً بأن الخدمات الحكومية تستوعب النصيب الأكبر من العمالة بقطاعات الخدمات الاجتماعية.

جدول رقم ( 6-8 )

المتوسط السنوي لنسبة كل من حجم الصلة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقي

في قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة

البيان للفترة	قطاع الإسكان		المرافق العامة والخدمات الحكومية		الخدمات الشخصية		الخدمات الاجتماعية ككل			
	الصلة		الصلة		الصلة		الصلة		الاستثمار	
	عدد	قيمة** %	عدد	قيمة** %	عدد	قيمة** %	عدد	قيمة** %	عدد	قيمة** %
1981/80-74	2	46.7	69	44.9	29	8.7	197.1	100	261.7	100
1991/90-82/81	4.1	48.7	72.8	42.5	23	8.8	82.1	100	648.4	100
2000/99-92/91	2	37.1	71.5	50.7	26.5	12.2	168.9	100	801.1	100

**المصدر :** محسوب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

\* عدد العمال يمثل المتوسط السنوي لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة بآلف فرد.

\*\* قيمة الاستثمار بالعمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

وعند مقارنة نسبة ما تم تنوعه هذه القطاعات من الصلة بنسبة ما تستوعبه من الاستثمارات؛ يلاحظ تفوق الأولى عن الثانية. غير أن هذا الفرق قد أخذ اتجاهًا نزوليًا؛ الأمر الذي يعزى إلى زيادة دور القطاع الخاص وزيادة الكثافة الرأسمالية به إلى حد ما، ومن ثم، ترجع الوزن النسبي لما تستوعبه هذه القطاعات من الصلة الجديدة على المستوى القومي باستمرار، إذ كانت 54 %، 42 %، 38 % في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالي. ولذا، يجب إعادة النظر في

## الفصل السادس

العوامل المؤثرة في فترة هذه القطاعات في خلق فرص عمل حتى يتم الحد من تدهور نصيبها النسبي من العمالة القومية، ويمكن متابعة هذا الأمر من خلال الجداول السليق نذكرها، فضلاً عن الشكل (6-5) كما يلي:

( 1 ) حجم العمالة في قطاع الإسكان : لقد ازداد هذا الحجم - في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- بحوالى 31 ألف فرد، أى أنه وفر حوالى 3.4 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات؛ بما يمثل 2 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية، وهو أقل مما تحقق فى الفترة السابقة عليها. وإذا ما قورن ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات؛ نجد تفوق للثانية على الأولى، وهذا ما يدل على ارتفاع الكثافة للرأسمالية بقطاع الإسكان، ومن ثم، انخفاض قدرته على خلق فرص جديدة للعمالة.

( 2 ) حجم العمالة فى قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية: لقد ازداد عدد المشغلين فى هذا القطاع - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- من حوالى 2.7 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 3.8 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.1 مليون فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 121 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 72 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية - 26 % من العمالة القومية - وهذه النسبة الأخيرة تعادل للنسبة المحققة فى أعقاب انتهاء سياسة الانفتاح إلا أنها أعلى من نظيرتها خلال عقد الثمانينيات. وقد حققت العمالة نمواً يقدر بحوالى 3.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. ويلاحظ أن نصيب هذا القطاع من خلق فرص للتوظيف الذى ترلوح بين 67 % - 71 % على مستوى قطاعات الخدمات الاجتماعية

أعلى من نصيبه من الاستثمارات بها ؛ حيث تراوح بين 43 % - 51 % .  
ويعكس هذا الأمر، ارتفاع الكثافة العمالية بهذه الأنشطة. وبالتالي، فإن هذا القطاع يمكن أن يسهم في استيعاب مزيد من العمالة، ومن ثم، الحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل.

( 3 ) حجم العمالة في قطاع الخدمات الشخصية : لقد ازداد هذا الحجم - في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- من 1.2 مليون فرد في عام 1991/90 إلى 1.6 مليون فرد في عام 2000/99 بزيادة قدرها 402 ألف فرد ؛ بمتوسط سنوي حوالى 45 ألف فرد؛ بما يمثل 27 % من العمالة المولدة في قطاعات الخدمات الاجتماعية - و 10 % من العمالة القومية - وهو يقترب من النسبة المحققة في السبعينيات، وإن كان أعلى مما تحقق في الثمانينيات. وقد كان معدل نمو العمالة حوالى 3.3 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وبمقارنة نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات - لتي تراوحت بين 9 % - 12 % خلال فترة الدراسة - فإنه يلاحظ ارتفاع نسبة ما يستوعبه من العمالة مقارنة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات، وهذا ما يوضح أن الخدمات الشخصية من الأنشطة المكثفة للعمالة التي يمكنها أن تسهم في توفير مزيد من فرص العمل، وأن تؤدي دوراً ملموساً في الحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل.

ويوضح مما سبق، تغير للتوزيع التسمي للعمالة فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ فقد زادت نسبة العمالة في قطاعات الخدمات بصفة عامة على المستوى القومي، وتناقصت نظيراتها في القطاعات الملحية؛ غير أن نمية الزيادة في قطاعات الخدمات الاجتماعية فقت

### الفصل السادس

نظيراتها في قطاعات الخدمات الإنتاجية. ورغم تناقص التنصيب النسبي للقطاعات السلعية بصفة عامة إلا أن التنصيب النسبي لكل من قطاعي الصناعة، والتشبييد والبناء قد ازدادا. وكانت محصلة هذه التطورات استيعاب قطاعات الخدمات لحوالي 55 % من الزيادة في الصالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات، بينما استوعبت القطاعات السلعية حوالي 45 % منها فقط.

وتشير التطورات السابق ذكرها إلى أن قطاعي الصناعة والخدمات الإنتاجية لم يكن لديها القدرة على استيعاب الصالة المترحة من القطاع الزراعي التي اتجهت إلى قطاعي الخدمات للحكومية، والتشييد والبناء اللذين استوعبا معاً حوالي 39 % من الزيادة في الصالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. وإذا، فبقه يمكن إثارة التساؤل هنا عن مدى قدرة هذين القطاعين على خلق مزيد من فرص العمل في المستقبل. وهو الأمر الذي سوف يتم الإجابة عليه تفصيلياً من خلال التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي في الفصل الثامن من هذه الدراسة.

## **4-6 : تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص**

### **العمل والحد من البطالة**

يمثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد الأنواع التي تعالج مشكلة البطالة في مصر في كل من الأجلين: القصير والمتوسط، وذلك لأن مشروعاته تفس مشكلة البطالة بصورة مباشرة، وتعمل على إيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة. وبعد أمر خلق فرص العمل من الأهداف الرئيسية لأربعة من برامج الصندوق، وهي على حسب

أهميتها ودورها في خلق فرص العمل<sup>(1)</sup>: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج تنمية المجتمع، وبرنامج الأشغال العفنة، وبرنامج تنمية الموردين البشرية (التشغيل والتدريب التحويلي).

وتعد ممثلة توفير فرص عمل جديدة - للممرحين بسبب سياسة التخصصية والوافدين الجدد إلى سوق العمل - من الأهداف الأساسية لإنشاء الصندوق الاجتماعي. ولذا، فإن قدرته على تحقيق هذا الهدف يعد أهم أسلوب لتقييم أداء عمل الصندوق<sup>(2)</sup>. وسوف يتم ذلك التقييم من خلال متابعة نتائج المرحلتين الأولى والثانية من نشاط الصندوق كما يلي:

#### 6-4-1: نتائج المرحلة الأولى من نشاط الصندوق:

وتمتد هذه المرحلة من بداية عمل الصندوق في عام 1992 حتى نهاية عام 1996، وقد بلغ حجم الموردين المالية المتاحة للصندوق خلال هذه المرحلة حوالي 746.4 مليون دولار ؛ بما يعادل 2514 مليون جنيه، منها 1086 مليون جنيه في

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 154.  
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 245.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Awad A. B., "Social Funds: A New Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, pp. 222, 223.

## الفصل السادس

صورة قروض و 1428 مليون جنيه في صورة منح<sup>(1)</sup>. ويمكن متابعة هذه المرحلة من خلال قراءة بيانات الجدول رقم ( 6-9 )، ومنه، يتضح ما يلي:

- أن الصندوق الاجتماعي قد تعاقد على 422 مشروعاً بقيمة تعاقدية تبلغ 2507 مليون جنيه، والمنصرف فعلياً منها هو 1979.7 مليون جنيه بنسبة 79 % تقريباً من المتعاقد عليه.
- ترتب على عمل الصندوق خلق 354.3 ألف فرصة عمل، منها 246.9 ألف فرصة عمل دائمة - بنسبة 69.7 % - 107.5 ألف فرصة عمل مؤقتة - بنسبة 30.3 % - وقد تحقق الجزء الأكبر من فرص العمل هذه من خلال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة بنسبة 58.3 % من إجمالي فرص العمل، يليه في ذلك برنامج تنمية المجتمع بنسبة 32.7 % ثم برنامج الأشغال العامة، والتشغيل والتدريب التحويلي ولكل منهما 7.5 %، 1.5 % على التوالي.

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- The Social Funds of Development, *Annual Reports*, S.F.D., 1993, 1995, 1996.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 237.

جدول رقم ( 6-9 )

نتائج المرحلة الأولى من أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية ( 1996-92 )

\* عدد المشروعات والمنصرفات فعلياً والمخطط وفرص العمل الدائمة والمؤقتة المتولدة عنه \*

البيان	عدد المشروعات المتخط عليها	قيمة الائتمانية (مليون جنيه)	المنصرف فعلياً <sup>*</sup> (مليون جنيه)	فرص العمل المتولدة <sup>**</sup>			الاستودين <sup>**</sup> ( ألف فرد )
				الدائمة ( ألف فرد )	المؤقتة ( ألف فرد )	الإجمالي ( ألف فرد )	
1- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة	120 ***	1384.5	1124.8	149.2	57.4	206.6	745.8
2 - برنامج تنمية المجتمع	182	336.7	244.7	92.6	23.3	115.9	1098.7
3 - برنامج الأعمال العامة	68	623	287.3	2.8	23.7	26.5	17677.8
4 - برنامج التشغيل والتدريب للتحويلات	52	162.8	123.1	2.3	3.1	5.4	1.8
الإجمالي	422	2507.8	1979.7	246.9	107.5	354.3	19524.1

<sup>1</sup> المصدر: \* الصندوق الاجتماعي للتنمية، تقرير عام 1996، مأخوذ عن: شريف رفعت رزق، لغور

الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية للتجارة -

جامعة عين شمس، 1997، ص 148. وكذلك:

- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", *Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World*, Editor by: Sayyid M. K., Center of Developing Countries Studies, Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, No. 24, 2002, Table (4), p. 254.

<sup>\*\*</sup> الصندوق الاجتماعي للتنمية، تقرير علمي 1996 ، 1997.

<sup>\*\*\*</sup> بما يمثل 52 ألف مشروع فرعى.



#### الفصل السادس

• أن تكلفة فرصة العمل بصفة عامة - المؤقتة والدائمة معاً - كانت حوالي 5.6 ألف جنيه<sup>(1)</sup>. وهذا ما يدل على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يوجه موارده إلى استخدمات ذات كثافة عمالية عالية، ومن ثم، يؤدي إلى تحقيق هدفه الأساسي، وهو إتاحة مزيد من فرص العمل.

• استفاد من عمل الصندوق خلال هذه المرحلة حوالي 19.5 مليون فرد - سواء أكان ذلك في صورة مباشرة أم غير مباشرة - من خلال خدماته المقدمة لأفراد المجتمع<sup>(2)</sup>.

#### 4-2 : نتائج المرحلة الثانية من نشاط الصندوق:

وتمتد هذه المرحلة بداية من عام 1997 حتى نهاية عام 2000 . لقد بلغ حجم الموارد المالية المتاحة للصندوق خلال هذه المرحلة حوالي 2623 مليون جنيه منها 923 مليون جنيه في صورة قروض، 1700 مليون جنيه في صورة منح<sup>(3)</sup>. ويمكن متابعة أداء عمل الصندوق الاجتماعي من خلال قراءة بيانات الجدول رقم ( 6-10 )، ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

---

<sup>(1)</sup> وإذا تم حساب تكلفة فرصة العمل على أسس فرص العمل الدائمة فقط - وهذا يكون أكثر دقة - فإن تكلفة فرصة العمل الواحدة تكون حوالي 8 ألف جنيه.

<sup>(2)</sup> لمزيد من الإيضاح عن أداء الصندوق خلال هذه المرحلة، يمكن الرجوع في ذلك إلى: - Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, pp. 237-239.

<sup>(3)</sup> معتمد رائد، دور الصندوق الاجتماعي في خلق فرص العمل، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة، الإسماعيلية في الفترة 13-15 ديسمبر 1998، ص 250.

- أن الصندوق قد تعاقد على مشروعات بحوالى 2185.4 مليون جنيه، والمنصرف فعلياً منها 1961.1 مليون جنيه، بنسبة 90 % تقريباً من المتعاقد عليه.
- ترتب على نشاط الصندوق خلال هذه المرحلة توليد 262 ألف فرصة عمل، منها حوالى 122.5 ألف فرصة عمل دائمة - بنسبة 47 % - و 139.5 ألف فرصة عمل مؤقتة - بنسبة 53 % - وقد تولد الجانب الأكبر من فرص العمل - كما فى المرحلة الأولى - من خلال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، ثم برنامج الأشغال العامة، وبرنامج تنمية المجتمع، وأخيراً، برنامج تنمية الموالد البشرية؛ حيث أسهمت كل منها بحوالى 48 %، 33 %، 16 %، 4 % على الترتيب من إجمالى فرص العمل التى أُنشئت خلال هذه المرحلة. ويلاحظ أن فرص العمل المؤقتة - خلال تلك المرحلة - تفوق فرص العمل الدائمة، وهو عكس ما تحقق فى المرحلة الأولى.
- أن تكلفة فرصة العمل الواحدة خلال تلك المرحلة كانت حوالى 7.5 ألف جنيه<sup>(1)</sup>.
- استفاد من عمل الصندوق خلال هذه المرحلة حوالى 12 مليون فرد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

<sup>(1)</sup> وإذا حسبت تكلفة فرصة العمل على أساس فرص العمل الدائمة فقط فإنها تكون حوالى 16 ألف جنيه.

جدول رقم (6-10)

نتائج المرحلة الثانية من أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية (1997-2000)  
 المنصرف فعلياً والمخطط وفرص العمل الدائمة والمؤقتة المتولدة عنه \*

البرنامج	القيمة المضافة (مليون جنيه)	المنصرف فعلياً (مليون جنيه)	فرص العمل المتولدة			المستفيدين (ألف فرد)
			الدائمة (ألف فرد)	المؤقتة (ألف فرد)	الإجمالي (ألف فرد)	
1 - برنامج تنمية المشروعات الصغيرة	1491.7	1359.8	93.8	31.3	125.1	89.4
2 - برنامج تنمية المجتمع	242.0	174.5	16.6	25.3	41.8	2051.9
3 - برنامج الأشغال العامة	283.6	288.1	2.8	83.0	85.8	9851.4
4 - برنامج التشغيل والتدريب المهني	168.1	138.6	9.3	-	9.3	28.6
الإجمالي	2185.4	1961.1	122.5	139.5	262.0	12021.3

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية ، تقرير المئوي لعام 2000، الجزء الثاني، الملحق

الإحصائي، الجدول من (3-5) إلى (3-12).

\* فرص العمل الخاصة بهذه المشروعات الصغيرة حتى نهاية 1999، وذلك نظراً لعدم دقة البيانات الخاصة بعام 2000، حيث يوجد بها مبالغة كبيرة، وتقدر بحوالى 312 ألف فرصة عمل، فضلاً عن وجود تضارب بين هذا التقدير والمصادر الأخرى.

\*\* يتضمن هذا المبلغ المنصرف ضمن الاستثمارات المطبقة؛ مما يفسر تزايد المبلغ المنصرف عن المتعاقد عليه، يُرجع في ذلك إلى جدول رقم (3-6) من تقرير الصندوق الاجتماعي لعام 2000.

### 6-4-3 : النتائج الإجمالية لنشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (1992-2000):

تلخص بيانات الشكل رقم (6-6) دور الصندوق الاجتماعي في توفير فرص العمل من بداية نشاطه حتى نهاية عام 2000. وقد ترتب على هذا النشاط توفير حوالي 616.4 ألف فرصة عمل ، منه 369.4 ألف فرصة عمل دائمة، بنسبة 60 % من إجمالي فرص العمل، و 247 ألف فرصة عمل مؤقتة، بنسبة 40 % من إجمالي فرص العمل.

وبعد برنامج تنمية المشروعات الصغيرة أنجح برامج الصندوق في تحقيق هذا الهدف؛ حيث أسهم بحوالي 65 % من إجمالي فرص العمل الدائمة، 36 % من إجمالي فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل 54 % من إجمالي فرص العمل الكلية التي أتاحها الصندوق خلال تلك الفترة؛ مما جعل الصندوق يعتمد على هذا البرنامج بدرجة أساسية في تحقيق هدف التوظيف. وإذا، فقد خصص للصندوق -فعلياً- أكثر من 60 % من موارده المالية لتمويل هذا البرنامج ، وذلك لما تتميز به المشروعات الصغيرة من قدرة كبيرة على توليد فرص العمل الجديدة<sup>(1)</sup>. ويأتى في المرتبة الثانية برنامج

---

<sup>(1)</sup> لمزيد من التوضيح حول أهمية المشروعات الصغيرة، وخاصة فيما يتعلق بجلب توليد مزيد من فرص العمل ، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- معتمد راشد، " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل "، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق، ص من 253 - 255.

- الصندوق الاجتماعي للتنمية، *التقرير السنوي لعام 2000* ، الجزء الثاني.  
- Khair El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 245.

#### الفصل السادس

تنمية المجتمع الذى أتاح 30 % من فرص العمل الدائمة وحوالى 20 % من فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل حوالى 26 % من إجمالى فرص العمل الكلية. وفى المرتبة الثالثة، يأتى برنامج الأشغال العامة الذى وفر الجزء الأكبر من فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل 43 % منها، إلا أنه لم يوفر سوى عدد محدود من فرص العمل الدائمة - حوالى 2 % من إجمالى هذه للفرص- وبما يمثل 18 % من إجمالى فرص العمل الكلية. وبالتالي؛ فإن معظم فرص العمل الناتجة عن برنامج الأشغال العامة تمثل فرص عمل مؤقتة بنسبة 95 % من مجمل فرص العمل التى أتاحها هذا البرنامج. وأخيراً، يأتى برنامج التشغيل والتدريب التحويلي، ولم يوفر سوى 3 % من فرص العمل الدائمة، 1 % من فرص العمل المؤقتة؛ وبما يمثل حوالى 2 % من إجمالى فرص العمل الكلية التى أتاحها الصندوق.

شكل رقم ( 6-6 )

فرص العمل الدائمة والمؤقتة والإجمالية التي أتاحها الصندوق الاجتماعي للتنمية  
من بداية نشاطه حتى عام 2000 ( العدد بألف فرد )



المصدر : بيانات الجدولين ( 6-9 ) ، ( 6-10 ) .

#### التصل السادس

وعليه، فبإله وفقاً لهذه التقديرات، فإن إجمالي ما أتاحه الصندوق خلال 9 سنوات من العمل والدعم من الجهات كافة هو حوالى 616.4 ألف فرصة عمل. وهو يعنى، توفير حوالى 68.5 ألف فرصة عمل فى المتوسط سنوياً، منها 41 ألف فرصة عمل دائمة، 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة<sup>(1)</sup>. وهذه أرقام غاية فى التواضع بالنسبة لواقع الاقتصاد المصرى؛ ذلك أنه خلال تلك الفترة كان المتوسط السنوى لعدد الوظائف الجديدة فى الاقتصاد حوالى 451 ألف وظيفة. ومن ثم، إذا نسبت فرص العمل الإجمالية هذه إلى متوسط عدد المشتغلين سنوياً؛ فبها تمثل حوالى 15 % من الوظائف الكلية على المستوى القومى خلال تلك الفترة. وإذا تم الاختصار على الوظائف الدائمة فقط - وهو الأكثر واقعية - فإن الصندوق يكون بذلك قد وفر وظائف دائمة تمثل حوالى 9 % من الوظائف الكلية على المستوى القومى خلال تلك الفترة. وإذا نسبت إلى حجم البطالة فى أحد السنوات - ليكن عام 2000 مثلاً، الذى كان حجم البطالة وفقاً للتقديرات الرسمية حوالى 1635 ألف عطل - فإن الوظائف الدائمة التى أتاحها الصندوق خلال تلك الفترة تمثل حوالى 22.6 % من حجم البطالة فى ذلك العام. وهذا ينل على تواضع فرص العمل التى أتاحها للصندوق الاجتماعى للتنمية، سواء تم مقارنتها بمستوى الوظائف السنوية أو حجم البطالة فى المجتمع المصرى.

(1) وهذا يتماشى مع تقديرات البنك الدولى، التى تتراوح بين 50 ألف إلى 70 ألف فرصة عمل

سنوياً، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, *op. cit.*, p. 155.  
- Awad A. B., "Social Funds: A New Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, pp. 222, 223.

## الفصل السادس

وبالتالى، فإنه بالنظر إلى حجم التمويل المقرر للصندوق، وإلى الفترة الزمنية لعمله، وفى ضوء حجم البطالة ومعزلها القائمين فى الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، وما هو متوقع فى المستقبل القريب، والبعيد على السواء نتيجة للنمو فى قوة العمل - حيث يقدر عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً فيما بين 750 ألف، 800 ألف فرد؛ هذا فضلاً عن الآثار الناتجة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى<sup>(1)</sup> - يبدو أن الدور الذى يسهم به الصندوق الاجتماعى فى علاج مشكلة البطالة شديد التواضع وغير كافٍ؛ غير أنه من الظلم أن ينتظر من الصندوق غير هذا الدور - شديد التواضع - حيث أنه من جانب كيف يمكن أن ينتظر منه الإسهام فى حل مشاكل أكثر من 25 % من العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام المراد تخصيصتها؛ بينما الإمكانيات المتاحة لهذا الغرض لا تكفى إلا لأقل من ربع هذه النسبة، وذلك وفقاً لتصريحات الأمين العام للصندوق<sup>(2)</sup>. ومن جانب آخر، كيف يمكن للصندوق أن يقيم مجموعة قوية من الصناعات الصغيرة تصمد فى وجه منافسة غير متكافئة تأتى بها سياسات تحرير التجارة للخارجية، فى ظل هيكل صناعى يفتقر إلى مجموعة كبيرة من الصناعات التجميعية تتكامل معها مجموعة من الصناعات المغذية لها<sup>(3)</sup>.

(1) د. رافت رضوان، "البرنامج القومى للتصدى لقضية البطالة والتشغيل فى مصر"، مؤتمر التشغيل والبطالة فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، يناير، 2002، ص 5.

(2) د. أحمد حسن إبراهيم، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89)، مرجع سابق، ص 401.

(3) عمر الفاروق أمين، "مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب"، سلسلة ندوات 2001/2002، الحلقة الخامسة، معهد التخطيط القومى، 2002، ص 40.



## الفصل السادس

وهذه العوامل كلها؛ من شأنها أن تحد بشدة من دور الصندوق بقطبته المختلفة في إيجاد علاج حقيقي لمشاكل سوق العمل والتشغيل والبطالة. ومن الظلم أن ينتظر من الصندوق أو القاعمين عليه أكثر مما تسمح به الإمكانيات المالية والزمينية المتاحة له، وهي بكلفة المعايير شديدة للتواضع؛ حيث أن كل ما تم صرفه على البرامج الأربعة سلفة الذكر، التي تهدف إلى توفير فرص العمل هو حوالي 4 مليار جنيه - فقط - كما أن كلفة الموارد المالية التي أتاحت للصندوق لتحقيق كلفة أهدافه وحتى نهاية عام 2000 تقدر بحوالي 5.1 مليار جنيه فقط<sup>(1)</sup>. ومن ثم، فإنه يجب مراعاة أن برامج التشغيل لدى الصندوق ذات طاقة محدودة مقارنة بكل من فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً ورصيد البطالة القائم في الاقتصاد المصري.

## • الخلاصة

يعكس التحليل النظري لأثار برامج الإصلاح الاقتصادي في مستوى التشغيل والبطالة رؤية واضعى هذه البرامج. وقد تم هذا التحليل باستخدام نموذجين، هما: النموذج التقليدي ونموذج الترشيذ الكمي. يبنى النموذج التقليدي على عدد من الافتراضات النظرية المبسطة، ووفقاً له يكون لبرنامج الإصلاح أثار إيجابية؛ حيث يحافظ على مستوى التشغيل الكامل لعنصر العمل مع إعادة تخصيصه فيما بين القطاعات على نحو أكثر كفاءة؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ويمثل نموذج الترشيذ الكمي صياغة معلة للنموذج التقليدي غير أن افتراضاته أكثر واقعية؛ حيث تنسم الأسعار في ظلها بالجمود، ولذا، يتم استعادة التوازن من خلال الترشيذ الكمي في كل من سوق السلع وسوق العمل. ويترتب على برنامج

---

<sup>(1)</sup> معتمد راشد، " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل "، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 250.

الإصلاح الاقتصادى وفقاً لهذا النموذج لارتفاع مستوى التشغيل، ومن ثم، يسهم فى تخفيض حجم البطالة.

ويوجه إلى هذين النموذجين عديد من الانتقادات أهمها: عدم واقعية افتراضاتهما، وتركيزهما على سياستين فقط هما: تخفيض الإنفاق الحكومى، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى تجاهل الخصائص الهيكلية لظروف الدول النامية وتجزئة أسواق العمل وجمودها.

تتضافر السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى فى التأثير سلبياً فى مستوى التشغيل أو زيادته بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل فى أفضل الأحوال؛ فسياسات إدارة الطلب الكلى -من خلال السياسات المالية والنقدية الانكماشية- يترتب عليها خفض هذا الطلب، ومن ثم، انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي، معدل النمو مما يترتب عليه ضعف قدرة المجتمع على خلق فرص عمل جديدة. كما يترتب على سياسة خفض الإنفاق العام نقص الاستثمارات العامة وترجع دور الدولة فى خلق فرص عمل جديدة. كما أن إلغاء الدعم يودى إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛ مما يودى إلى زيادة إقبال الإناث والأطفال على اللوج إلى سوق العمل. فضلاً عن ذلك؛ فإن سياسة إصلاح القطاع العام والخصخصة يترتب عليها تسريح العمالة الزائدة فى المشروعات العامة، وحجب رؤوس الأموال التى تنفع ثمناً لهذه المشروعات عن توليد طاقات إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تبنى فنون إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية بسبب زيادة دور القطاع الخاص. كما يترتب على سياسة تحرير الزراعة تركيز الملكية الزراعية، وتبنى فنون إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية، وتباع تركيب محصولية تخفض من قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة.

## الفصل السادس

يضاف إلى ما سبق، أن سياسى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير سعر الصرف يتمخضان عن زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الاستثمارات المحلية ووجود طاقات عاطلة. وتعتمد هذه السياسات بعضها بعضاً لينتهى الأمر بزيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى.

لقد ازداد حجم العمالة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى - خلال عقد التسعينيات - بحوالى 4.1 مليون فرد؛ بما يمثل 451 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو قدره 3 % فى المتوسط سنوياً. وقد استوعبت القطاعات السلعية من هذه الزيادة 45 % وبما يمثل 201 ألف فرد فى المتوسط سنوياً؛ بينما استوعبت قطاعات الخدمات الإنتاجية 18 % منها؛ بما يمثل 81 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، والنسبة المتبقية وقدرها 38 % من الزيادة فى حجم العمالة قد استوعبته قطاعات الخدمات الاجتماعية؛ بما يمثل 169 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وتعكس هذه الأرقام وللنسب تراجع دور القطاعات السلعية فى استيعاب العمالة وزيادة دور قطاعات الخدمات وخاصة الاجتماعية منها.

لقد ترتب على نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترة ( 1992-2000 ) توفير حوالى 616 ألف فرصة عمل، منها 60 % فرص عمل دائمة، 40 % فرص عمل مؤقتة. وبعد برنامج تنمية المشروعات الصغيرة أنجح برامج الصندوق فى خلق فرص العمل، يليه فى ذلك برنامج تنمية المجتمع، فبرنامج الأشغال العامة، ثم برنامج التدريب التحويلى؛ حيث تتمثل إسهامات هذه البرامج فى خلق فرص العمل 54 %، 26 %، 18 %، 2 % من إجمالى فرص العمل التى أتاحها الصندوق على التوالى. وبالتالي، فإن ما أتاحه الصندوق يقدر بحوالى 68.5 ألف فرصة عمل فى المتوسط سنوياً، منها 41 ألف فرصة عمل دائمة و 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة. وهى بلا

شك أرقام متواضعة؛ حيث تمثل 15 % فقط من متوسط عدد المشتغلين الجدد على المستوى القومي. وإذا ما تم الاقتصار على فرص العمل الدائمة -وهو الأمر الأكثر واقعية- فإنها لا تمثل سوى 9 % من المشتغلين الجدد على المستوى القومي ، وهذا ما يؤكد تواضع دور الصندوق في توفير فرص العمل، ويرجع ذلك -أساساً- إلى ضعف إمكانات الصندوق المالية التي لم تتجاوز أربع مليارات جنيه للانفاق على البرامج الأربعة سالفة الذكر.

## الفصل السابع

### قياس آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى فى مشكلة البطالة

يتطلب معرفة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى واقع مشكلة البطالة فى مصر أن نبدأ بدراسة أهم ملامح سوق العمل المصرى - جانبى العرض والطلب على العمل - من حيث تطور حجم قوة العمل والمشتغلين خلال عقد التسعينيات، فضلاً عن دراسة هيكل وخصائص كل منهما وفقاً لمعيار المكان والنوع والحالة التعليمية والمن. ثم بعد ذلك، تتم دراسة تطور حجوم البطالة ومعدلاتها فى ظل تطبيق هذا البرنامج، أى خلال عقد التسعينيات؛ إلى جانب دراسة هيكل المتطلين وخصائصهم وفقاً للمعايير السابق ذكرها. وأخيراً، فإنه سوف يتم تحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مشكلة البطالة بصورة موضوعية، من خلال نموذج قيسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى كل من معدل البطالة وحجمها خلال فترة للدراسة. غير أن هناك عقبة تواجه تلك الدراسة، تتمثل فى قصور الإحصاءات والبيانات المتعلقة بهذه المشكلة؛ ذلك أن الإحصاءات الرسمية - وكذلك الدولية - لا تشير فى كثير من الأحيان إلى واقع مشكلة البطالة، حتى فى حالة توافر هذه البيانات، فإنه كثيراً ما تتضارب بيانات المصادر مع بعضها بعضاً. وعليه فإنه من الممكن إعطاء صورة تقريبية - فى ضوء ما يتوافر من بيانات وإحصاءات - تعكس بدرجة كبيرة واقع تلك المشكلة فى الاقتصاد المصرى.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، يتناول الأول منها: أهم ملامح سوق العمل المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويتعلق الثانى: بدراسة

تطور مشكلة البطالة في ظل تطبيق هذا البرنامج، ويقدم الثالث: نموذجاً قياسياً لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة خلال فترة الدراسة.

## 7-1 : أهم ملامح سوق العمل المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

يعانى سوق العمل المصري من الاختلال فيما بين جانبي العرض والطلب نتيجة لنمو عرض العمل - أى قوة العمل - بمعدل يفوق معدل نمو الطلب على العمل - أى المشتغلين - الأمر الذى يؤدي إلى زيادة كل من حجم البطالة ومعلها. وقد ظهر ذلك جلياً منذ بداية عقد الثمانينيات، واستمر هذا الاتجاه في عقد التسعينيات نتيجة للطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة سياسة الخصخصة. وسيتم التعرف على أهم ملامح سوق العمل من خلال دراسة ملامح كل من عرض العمل والطلب عليه خلال عقد التسعينيات، وكذلك، استكناه متوسط الزيادة السنوية ومعدل النمو في كل منهما خلال هذا العقد، فضلاً عن تحليل هيكل العرض والطلب على العمل وخصائصهما وفقاً لمعايير النوع، والمكان، والحالة التعليمية، والسن. ومن الملاحظ أن البيانات والتحليل الذى يتضمنه هذا البند يساعد كثيراً في تقديم تشخيص دقيق للأسباب الكامنة وراء مشكلة الدراسة ومعرفة خصائصها ولإبعادها.

## 7-1-1 : عرض العمل:

يمكن رصد أهم ملامح عرض العمل - أى قوة العمل - وهيكلة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى:

أولاً : لقد زاد حجم قوة العمل فى مصر من 14.8 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 18.9 مليون فرد فى عام 2000/99، وذلك بزيادة قدرها 4.1 مليون فرد؛ بمتوسط زيادة سنوية قدرها 465 ألف فرد خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup>. وقد كان معدل نمو قوة العمل حوالى 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ومن المتوقع استمرار هذا المعدل عند هذا المستوى المرتفع حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؛ ذلك أنه من المتوقع أن يكون معدل النمو السنوى المتوسط لقوة العمل حوالى 2.6 %؛ مما يتطلب خلق حوالى 638 ألف فرصة عمل فى كل سنة من سنوات هذا العقد، وهو ما يفوق المتوسط المحقق خلال عقد التسعينيات<sup>(2)</sup>.

ثانياً : ارتفعت نسبة المشاركة السكانية فى قوة العمل من 28 % فى عام 1986 إلى 29 %، 30 % فى عامى 1996، 2001 على التوالي. وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو قوة العمل عن معدل نمو السكان خلال عقد التسعينيات. ويعزى ذلك إلى تزايد نسبة مشاركات الإناث فى قوة العمل - خاصة فى الريف

<sup>(1)</sup> بيانات الجدول رقم ( 2-1 ) م (1)، فضلاً عن ذلك فإن بحث قوة العمل بالمينة يشير إلى استمرار هذا الاتجاه المتزايد فى حجم قوة العمل لتصل إلى 19.3 مليون فرد فى عام 2001.

<sup>(2)</sup> يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review", *Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region*, June 2001, <http://inweb18.worldbank.org>, 12/1/2003, p. 57.

## الفصل السابع

- حيث ارتفعت نسبة المشاركات في قوة العمل من 7 % من إجمالي السكان الإناث في عام 1986 إلى 9 %، 13 % في عامي 1996، 2001 على التوالي. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذكور المشاركين في قوة العمل من 48.2 % من إجمالي السكان الذكور في عام 1986 إلى 47.9 %، 45.3 % في عامي 1996، 2001 على الترتيب، ومن ثم، عوضت الزيادة في مشاركة الإناث النقص في مشاركة الذكور<sup>(1)</sup>.

ثالثاً : الوزن النسبي لقوة العمل في الحضر كان أقل من الوزن النسبي لقوة العمل في الريف، وقد أخذ هذا الاتجاه في التزايد؛ حيث ترجع الوزن النسبي لقوة العمل في الحضر تدريجياً من 47 % في عام 1986 إلى 46 %، 44 % في عامي 1996، 2001 على التوالي. وفي مقابل ذلك تزايد الوزن النسبي لقوة العمل بالريف، وأصبح يمثل 53 %، 54 %، 56 % في السنوات الثلاث سائلة الذكر على التوالي<sup>(2)</sup>. وتعدى هذه الاتجاهات إلى تزايد مشاركة الإناث خاصة في الريف بعد انتشار التطعيم فيما بين فئات الإناث.

(1) ويتم التفريق هنا بين معديني لقياس مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي؛ أولهما، معدل المشاركة الخام، وهو يشير إلى نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان، وهو يوضح عبء الإعاقة، وهو ما يتم عادة التركيز عليه. ثانيهما، معدل المشاركة المعدل، وهو يشير إلى نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان في سن العمل، ومن ثم، يستبعد كل من صغار وكبار السن، ولذا، تكون قيمته أعلى من المعدل الخام، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:  
- د. ملحد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، مرجع سابق، ص 112.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث قوة العمل بالعينة لعام 2001.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التعداد العام للسكان في عامي 1986، 1996، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001.



#### الفصل السابع

رابعاً : تزايد النصيب النسبي للإناث فى قوة العمل من 12 % فى عامى 1986 إلى 16 %، 21 % فى عامى 1996، 2001 على الترتيب، فى الوقت الذى تراجع فيه النصيب النسبى للذكور باستمرار؛ حيث مثل النصيب النسبى للذكور فى قوة العمل: 88 %، 84 %، 79 % فى الأعوام الثلاثة سالفة الذكر على التوالي<sup>(1)</sup>. فقد ازدادت أعداد الذكور فى قوة العمل بحوالى 2.8 مليون فرد فيما بين العتدين 1986، 1996، وبذلك زاد حجم قوة عمل الذكور إلى 14.5 مليون فرد، فى مقابل زيادة الإناث بحوالى مليون فرد خلال الفترة نفسها؛ إذ قدرت قوة عمل الإناث بحوالى 2.6 مليون، ومن ثم، صار معدل نمو قوة عمل الإناث حوالى 5.3 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، وهو ما يفوق ضعف المعدل المناظر لقوة عمل الذكور؛ الذى يبلغ حوالى 2.1 % خلال الفترة نفسها. ويتوقع استمرار هذا التزايد السريع لمعدلات نمو قوة عمل الإناث، وكذلك ارتفاع نسبة مشاركتهن فى قوة العمل فى ظل تزايد أعداد الخريجات من النظام التعليمى بمراحله المختلفة.

خامساً : يحتل الشباب حوالى 60 % من قوة العمل وفقاً لكل من تعداد السكان لعام 1996، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001. ذلك أن الجزء الأكبر من قوة العمل يقع فى الفئة العمرية ( 25-44 سنة )<sup>(2)</sup>، وذلك لأنه خلال هذه الفئة العمرية يكون كل المتعلمين قد أنهوا تعليمهم ودخلوا إلى سوق العمل.

سابعاً : تشمل الأمية المطلقة حوالى ثلث قوة العمل وفقاً لتعداد عام 1996، وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن التعليم والتوسع فيه، وتراجع الأمية فى المجتمع المصرى. ويزداد الأمر سوءاً حينما نتحدث عن الأمية الفعلية التى تشمل على فئات

(1) لمرجع السابق.

(2) بيانات الجدول رقم ( 7-1 ) م.

ممن يقرؤون ويكتبون إضافة إلى الأمية المطلقة، ومن ثم، تقدر هذه الأمية الفعلية بما يفوق 50 % من قوة العمل وفقاً لكل من تعداد عام 1996، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001. ولاشك أن هذا المعدل شديد الارتفاع، ويعكس إحدى المشكلات التي تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. ويلاحظ على الجانب الآخر زيادة مطردة في نسبة الحاصلين على مؤهلات؛ إذ ارتفعت نسبة حملة المؤهلات للمتوسطة في قوة العمل من 22 % في عام 1986 إلى 27 % في عام 1996، وكذلك ارتفعت نسبة حملة المؤهلات العليا من 8 % في عام 1986 إلى 13 % في عام 1996<sup>(1)</sup>. ويمكن القول إن هناك عملية إزاحة في المستوى التعليمي لقوة العمل؛ حيث تزداد نسبة المتعلمين فيما بين الدخيلين الجدد إلى سوق العمل مقارنة بنظيراتها فيما بين الخارجين منه.

وقبل الانتهاء من تقديم أهم ملامح عرض العمل - باختصار شديد - ننوه إلى أنه نظراً لأن قوة العمل تتضمن كلاً من المشتغلين والعاطلين، وحيث أننا قد أفرقنا الجزئية ( 2-1-7 ) والجزئية ( 2-2-7 ) لدراسة هيكل كل من المشتغلين والعاطلين على التوالي، وفقاً لمعيار النوع والمكان والعمر والحالة التعليمية؛ فقد اقتصر هذا الجزء على تناول هيكل وخصائص قوة العمل بصورة مختصرة تجنباً للتكرار.

#### 2-1-7 : الطلب على العمل:

سوف يتم تناول أهم ملامح الطلب على العمل في الاقتصاد المصري من خلال دراسة كل من تطور أعداد المشتغلين ومعدلات نموها وتوزيعها فيما بين المجالات المختلفة خلال عقد التسعينيات، فضلاً عن ذلك سوف تتم دراسة هيكل

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *بيانات لتعداد العام للمكان في عامي 1986، 1996، وكذلك الجدول رقم ( 2-7 ) م.*

### الفصل السابع

المشتغلين وخصائصهم وفقاً لمعيار المكان، والنوع، والحالة التعليمية، والسن، وذلك كما يلي:

أولاً : لقد ازدادت أعداد المشتغلين في الاقتصاد المصري من 13.4 مليون فرد؛ بما يمثل 90.7 % من قوة العمل في عام 1991/90 إلى حوالي 17.4 مليون فرد<sup>(1)</sup>؛ بما يمثل 92.1 % من قوة العمل في عام 2000/99 بزيادة قدرها حوالي 4 مليون فرد؛ بمتوسط سنوي قدره حوالي 451 ألف فرد خلال عقد التسعينيات، ومن ثم، كان معدل نمو المشتغلين حوالي 3 % في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد، وهذه القيم أعلى بكثير مما ساد في عقد الثمانينيات، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 6-2 )<sup>(2)</sup>. ويلاحظ من هذه البيانات ارتفاع معدل نمو المشتغلين بما يفوق نظيره لقوة العمل خلال الفترة نفسها؛ مما ترتب عليه انخفاض معدل البطالة الرسمي من حوالي 9.3 % في بداية عقد التسعينيات إلى حوالي 8 % في نهايته<sup>(3)</sup>.

يتضح من بيانات الجدولين ( 6-2 ) ، ( 6-1 ) م ، فضلاً عن الشكل رقم ( 6-5 ) ما يلي:

( أ ) ترجعت نسبة المشتغلين في القطاعات السلعية من 53.4 % من إجمالي المشتغلين في عام 1991/90 إلى 51.4 % في عام 2000/99؛ حيث كان معدل نمو العمالة بها 2.5 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وهو أقل من نظيره على المستوى القومي؛ الأمر الذي ترتب

<sup>(1)</sup> وقد استمر التزايد في عدد المشتغلين حتى وصل إلى حوالي 17.6 مليون فرد في عام 2001، يرجع في ذلك إلى بحث قوة العمل بالعينة لعام 2001.

<sup>(2)</sup> وكذلك بيانات الجدول رقم ( 6-1 ) م.

<sup>(3)</sup> وسوف يوضح هذا الأمر بصورة أكثر تفصيلاً في البند ( 7-2-1 ).

عليه انخفاض نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد لتصبح 44.6 % منها؛ بما يمثل حوالي 201 ألف فرد في المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى استمرار معدل نمو العمالة بالقطاع الزراعي عند مستوى منخفض وهو 1.1 % في المتوسط سنوياً، ولذا، فلم يستوعب هذا القطاع سوى 11.6 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. وبالتالي، انخفضت نسبة المشتغلين في الزراعة من 33.7 % من إجمالي المشتغلين في بداية هذا العقد إلى 28.6 % في نهايته. وقد كان معدل نمو العمالة في القطاع الصناعي 4.1 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ولذا؛ فقد استوعب حوالي 18.1 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ مما ترتب عليه زيادة نصيبه النسبي من إجمالي المشتغلين من 12.5 % في بداية هذا العقد إلى 13.8 % في نهايته<sup>(1)</sup>. وتتميز قطاع التشييد والبناء بارتفاع معدل نمو العمالة به؛ إذ حقق معدل نمو يقدر بحوالي 6 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وبالتالي، ارتفع نصيبه النسبي من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي من 6.2 % في بداية هذا العقد إلى 7.9 % في نهايته، واستوعب حوالي 14 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلاله. وقد ظل النصيب النسبي لقطاع البترول والكهرباء ثابتاً عند مستوى منخفض هو 1 % من إجمالي المشتغلين، ولم يستوعب سوى 1.2 % من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد رغم تحقيقه لمعدل نمو مرتفع نسبياً وهو 3.5 %

(1) وهو ما يفوق القطاع الزراعي ذات الوزن النسبي الأكبر في الاقتصاد القومي.

### الفصل السابع

فى المتوسط سنوياً. وبذلك يكون قطاعى الصناعة والتشييد والبناء قد استوعبا معاً حوالى 71 % من الزيادة فى العمالة المحققة فى القطاعات السابعة خلال عقد التسعينيات.

( ب ) ارتفعت نسبة المشتغلين فى قطاعات الخدمات الإنتاجية من 15.7 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991/90 إلى 16.2 % فى عام 2000/99، وحققت معدل نمو قدره 3.4 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات؛ بما يفوق نظيره على المستوى القومى. وقد استوعبت هذه القطاعات حوالى 18 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ بما يمثل حوالى 81 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وترجع هذه التطورات إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى قطاع للتجارة والمال والتأمين - الذى قدر بحوالى 3.6 % فى المتوسط سنوياً - مما ترتب عليه استيعابه لحوالى 12.6 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. وقد حقق قطاع النقل والمواصلات معدل النمو السابق نفسه - 3.6 % سنوياً - مما أدى إلى استيعابه لحوالى 5.3 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال ذلك العقد. وأخيراً، حقق قطاع السبلحة معدلًا متدنياً لنمو العمالة قدره 0.4 % فى المتوسط سنوياً واستوعب 0.1 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات، مما تمخض عنه انخفاض نصيبه النسبى من العمالة القومية من 1.1 % فى بداية هذا العقد

إلى 0.9 % فى نهايته<sup>(1)</sup>.

( ح ) ازداد نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من العمالة على المستوى القومى من 30.9 % فى عام 1991/90 إلى 32.4 % فى عام 2000/99؛ بمعدل نمو قدره 3.5 % فى المتوسط سنوياً، وهو يفوق نظيره على المستوى القومى. ولذا، فقد استوعبت هذه القطاعات قدراً كبيراً من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة قدرت بحوالى 37.5 %؛ بما يعادل 169 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى قطاع الخدمات الحكومية - الذى قدر بحوالى 3.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات - الأمر الذى أدى إلى استيعابه لحوالى 27 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وارتفاع نصيبه النسبى من العمالة القومية من 20.5 % إلى 22 % فيما بين العامين السابقين. ويدل ذلك على أن القطاع الحكومى مازال يمثل المصدر الأساسى لاستيعاب مزيد من العمالة. بينما حققت العمالة فى قطاع الخدمات الشخصية معدل نمو سنوى قدره 3.3 % فى المتوسط، واستوعب حوالى 10 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. وأخيراً، حقق قطاع الإسكان نمواً للعمالة فيه قدره 1.6 % فى المتوسط سنوياً، ومن ثم،

(1) كان معدل نمو العمالة بقطاع المصلحة مالياً فى النصف الأول من عقد التسعينيات لأسباب أمنية وسياسية دليلاً وخارجياً، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Radwan S., "Towards Full Employment: Egypt Into the 21<sup>st</sup> Century", Distinguished Lecture Series 10, *op. cit.*, p. 8.

### الفصل السابع

استوعب قدراً محدوداً من العمالة القومية المحقة خلال ذلك العقد، فضلاً عن تناقص نصيبه النسبي من العمالة القومية خلال هذا العقد.

ثانياً : يتضح من استقراء بحث العمالة بالعينة في عامي 1991، 1999، الموضحة في الشكل رقم ( 7-1 ) أهم ملامح العاملين وتوزيعاتهم فيما بين الجهات المختلفة في الاقتصاد المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي يتمثل أهمها فيما يلي:

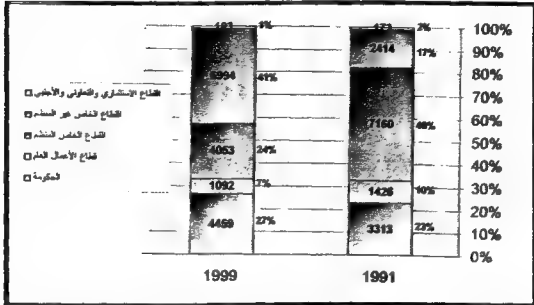
( أ ) أن معدل نمو أعداد المشتغلين كان حوالي 2 % في المتوسط سنوياً فيما بين عامي 1991، 1999 وهو أقل من نظيره المحقق خلال عقد التسعينيات - السابق ذكره - المقدر بحوالي 3 % ويرجع ذلك إلى اختلاف مصادر البيانات، فضلاً عن أن بيانات هذا الشكل لا تتضمن سنوات عقد التسعينيات كلها.

( ب ) تقلصت نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص المنظم من إجمالي المشتغلين من 48 % في عام 1991 إلى 24 % - فقط - في عام 1999. وفي مقابل ذلك تزايدت نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص غير المنظم من حوالي 17 % إلى 41 % فيما بين العامين السابقين؛ بمعدل نمو سنوي قدره 14 % في المتوسط، وهو ما يؤكد أهمية دور القطاع الخاص غير المنظم في امتصاص أعداد متزايدة من العمالة؛ الأمر الذي يجسد الاتجاه العام الذي ساد بصفة خاصة في عقد التسعينيات؛ إذ أنه طبقاً لتعداد 1986 بلغ عدد المشتغلين في القطاع الخاص غير المنظم حوالي 2.6 مليون فرد؛ بما يمثل 33 % من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص، وقد ارتفع هذا العدد - طبقاً لتعداد 1996 - إلى حوالي 5 مليون فرد؛

شكل رقم ( 1-7 )

توزيع العاملين وفقاً لجهات العمل في عامي 1991 ، 1999 <sup>(1)</sup>

( الحد بـالف فرد )



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الحالة بلعبنة في عامي 1991، 1999.

بما يمثل 48 % من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص؛ بمعدل نمو 9 % في المتوسط سنوياً فيما بين التحليين المذكورين.

( حـ ) ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين من حوالي 23 % في عام 1991 إلى حوالي 27 % في عام 1999، وبمعدل نمو

<sup>(1)</sup> يلاحظ وجود قدر من الاختلاف في تقديرات المشتغلين في هذا الشكل عنه في بيانات الجدول رقم ( 1-6 ) م وذلك راجع إلى اختلاف مساطر البيانات كما تم تقويمه لذلك مستخدماً.



### اقبل البيع

قدره 4 % في المتوسط سنوياً. وبذلك على استمرار قبول الحكومة بدور نشط في استيعاب أعداد متزايدة من الصالة<sup>(1)</sup>.

( د ) انخفضت نسبة العاملين في قطاع الأعمال العام من 10 % من إجمالي العاملين في عام 1991 إلى حوالي 7 % في عام 1999، ويرجع ذلك إلى التحول في ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وفقاً لسياسة الخصخصة.

( هـ ) لم يتجاوز الوزن النسبي لأعداد العاملين في القطاع الاستثماري والأجنبي والمتولون 2 % من إجمالي العاملين رغم عديد من المزايا والحوافز المقدمة لتلك الاستثمارات من قبل الدولة. ويؤكد هذا الأمر مشكلة دور هذه القطاعات في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي، ضغط دورها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة بالمجتمع المصري.

ثالثاً : هيكل المشتغلين: سوف يتم دراسة هيكل المشتغلين وفقاً لمعيار المكان، والنوع، والحالة التعليمية، والسن، كما يلي:

( 1 ) هيكل المشتغلين طبقاً لمعيار المكان: يتضح من بيانات الشكل رقم ( 2-7 )، أنه قد ارتفعت نسبة المشتغلين في الحضر من 41 % من إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 43 % في عام 1999، بمعدل نمو قدره 2.5 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينات. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة المشتغلين في الريف من 59 % في عام 1991 إلى 57 % في عام 1999، بمعدل نمو

---

( 1 ) عبد الفتاح الجبلي، الاقتصاد المصري من الثبوت إلى التغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 146.

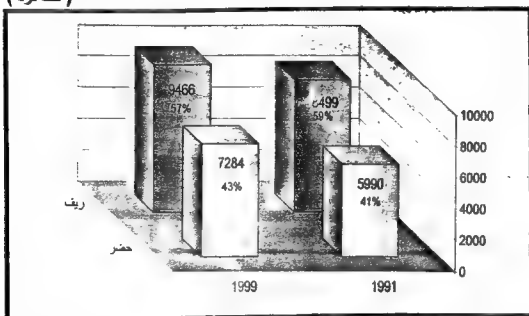
## الفصل السابع

سלב خالي تلك الفترة. ويشير ذلك إلى انخفاض قدره القطاع الريفي بصفة عامة والريفي بصفة خاصة في توليد فرص العمل الكافية لأبناء الريف.

شكل رقم ( 2-7 )

توزيع المهنة بين الريف والحضر في عامي 1991 ، 1999

( ألف فرد )



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعملة في عامي 1991، 1999.

( 2 ) هيكل المشتغلين طبقاً لمعيار النوع: يتضح من بيانات الشكل رقم ( 2-7 )، أن نسبة الذكور المشاركين في العمالة الإنتاجية قد ارتفعت من 77 % من إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 81 % في عام 1999؛ بمعدل نمو قدره 2.6 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وفي المقابل، تراجعت نسبة مشاركة الإناث من 23 % إلى 19 % فيما بين العاملين السابقين، وأصبح معدل نمو المشتغلين من الإناث سلباً خلال عقد التسعينيات. ولقد تمثل هذا الأمر في صورة تزايد معدلات البطالة بين

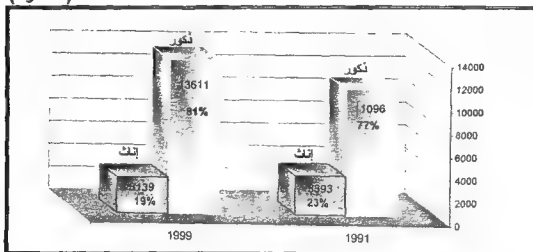
## الفصل السابع

الإناث، ويعزى ذلك، إلى تفضيل رجال الأعمال والقطاع الخاص عمالة الذكور على الإناث خاصة في ظل تزايد دور القطاع الخاص، وتراجع دور القطاع العام.

شكل رقم ( 7-3 )

توزيع المشتغلين فيما بين الذكور والإناث في عامي 1991 ، 1999

( ألف فرد )



**المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعبئة في عامي 1991، 1999.

( 3 ) هيكل المشتغلين طبقاً للحالة للتعليمية: تناقصت نسبة الأمية من 45 % من إجمالي عدد المشتغلين في عام 1991 إلى 28 % في عام 1999 طبقاً لبيانات الشكل رقم ( 4-7 )؛ مما يشير إلى عدم ملائمة هذه النوعية من المشتغلين لطلب بعض الأنشطة الإنتاجية. إلا أن نسب فئات الذين يقرؤون ويكتبون، ومن يحملون شهادات أقل من المتوسطة كنسبة إلى إجمالي المشتغلين لم تتغير خلال تلك الفترة. وعليه، فإن نسبة غير المؤهلين قد تراجعت من 72 % من إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 55 % في عام 1999. ويرجع ذلك إلى تزايد الإقبال على التعليم وزيادة أعداد المؤهلين ونسبهم فيما بين المشتغلين؛ إذ ارتفعت نسبة حملة الشهادات للمتوسطة من 15 % من

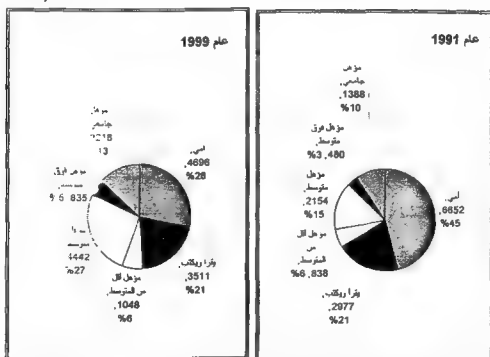
## الفصل السابع

إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 27 % في عام 1999، وبمعدل نمو 9.5 % في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة. وكذلك ارتفعت نسبة حملة المؤهلات فوق المتوسطة من 3 % إلى 5 % فيما بين العامين السابقين على التوالي؛ بمعدل نمو سنوى قدره 7.2 % . وارتفعت - أيضاً - النسبة المناظرة لحملة المؤهلات العليا من 10 % إلى 13 % فيما بين العامين السابقين؛ بمعدل نمو سنوى 6 % . وقد تمخض عن ذلك كله ارتفاع نسبة المؤهلين فيما بين المشتغلين من 27 % إلى 45 % فيما بين العامين السابقين، وهو ما يدل على ارتفاع المستوى التعليمى للمشتغلين خلال عقد التسعينيات.

شكل رقم ( 4-7 )

توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية فى علسى 1991 ، 1999

( ألف فرد )



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الحالة بالعينة فى علسى 1991، 1999.

( 4 ) هيكل المشتغلين طبقاً لفئات السن: ارتفعت نسبة المشتغلين في الفئة العمرية ( 30-49 سنة ) من 51 % من إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 53 % في عام 2001. ويتضح ذلك الأمر من بيانات الجدول رقم ( 7-1 ). وقد شكلت نسبة المشتغلين في الفئة العمرية ( 15-29 سنة ) أقل من 30 % من إجمالي المشتغلين، وتفسر هذه النسبة المنخفضة بأن جزءاً كبيراً من هذه الفئة العمرية يكون في مرحلة البحث عن العمل، ولم ينخرط بعد في سوق العمل، وبالتالي، تتركز البطالة بدرجة أكبر في هذه الفئة العمرية<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> وسوف يوضح ذلك في البند ( 7-2-2 ).

## جدول رقم ( 7-1 )

توزيع المشتغلين وفقاً لفئات السن في عامي 1991 ، 2001

السنة	1991		2001	
	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )
15 -	1081	7.6	1114	6.4
20 -	1380	9.8	1978	11.3
25 -	2072	14.8	1953	11.1
30 -	3986	28.2	4650	26.5
40 -	3080	21.8	4650	26.5
50 -	1984	14	2732	15.6
60 - 65	567	4.1	480	2.7
الإجمالي	14150	100	17557	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الصالة بالعينة في عامي 1991، 2001.

\* يلاحظ أن حجم المشتغلين في هذا الجدول يستبعد العاملين في الفئة العمرية (12-14 سنة) ، ولذا، يكون أقل من المشتغلين في الأشكال السابقة.

## 7-2 : تطور مشكلة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح

### الاقتصادي

يشير القدر المتوفر من البيانات عن التشغيل والبطالة في مصر إلى وجود تزامن بين تناقص معدل نمو التشغيل مع المضي قدماً في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع حجم البطالة المسافرة ومعدلها؛ ذلك أنه بالرغم من تضارب الأرقام حول معدلات البطالة إلا أن هذه الأرقام - كلفة - تنال على وجود هذه المشكلة وتفاقمها. فبالرغم من اعتبار الاقتصاديين في الآونة الراهنة معدلاً

#### المعدل السليم

طبيعياً للبطالة يدور حول 5 %، إلا أن معدل البطالة في مصر قد تخطى هذا المعدل منذ أكثر من 20 سنة؛ حيث وصل إلى أكثر من ضعفه بكثير في تعداد عام 1986.

ويبدو أن هيكل البطالة وخصائصها في مصر يمثلان وضعاً أكثر خطورة غير تلك المتعلق بارتفاع حجمها ومعدلها؛ إذ تتركز البطالة في مصر - بالدرجة الأولى - بين الشباب المتعلم حديث التخرج الذي يبحث عن فرص عمل لأول مرة. ولذا فصوف نتناول في هذا المحور تطور حجم البطالة ومعدلها خلال عقد التسعينيات، وكذلك هيكل البطالة وخصائصها خلال تلك الفترة.

#### 7-2-1 : تطور حجم البطالة ومعدلها:

عندما يتم الحديث عن حجم البطالة ومعدلها؛ فإن الأمر يتعلق - عادة - بالبطالة السافرة - الصريحة - تلك التي تقدر على أساس المقياس الرسمي المساند بصفة عامة للبطالة؛ غير أنه عندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة، والجزئية، وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وهو ما سوف يتم تناوله فيما يلي.

لأولاً : البطالة الصريحة ( السافرة ) : يتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها باستخدام المقياس الرسمي للبطالة الذي تأخذ به الدول كافة. وتشير نتائج بحث العمالة بالعينة، وبيانات الهيئات الدولية إلى تزايد حجم البطالة السافرة ومعدلها في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتؤكد بيانات الجدول رقم ( 1-2 )، (١) هذه الحقيقة؛ حيث ازداد عدد العاطلين من حوالي 1.4 مليون عاطل في عام 1991/90 إلى 1.5 مليون، 1.8 مليون في عامي 2000/99، 2001 على التوالي. وبالرغم من تزايد العدد المطلق للعاطلين إلا أن معدل البطالة قد انخفض من 9.3 % في عام 1991/90 إلى 7.9 % في عام

## الفصل السابع

2000/99، باستثناء بعض السنوات التي ارتفع فيها المعدل وبخاصة عامي 1993/92، 1996/95؛ حيث وصل إلى 10.9 %، 11.7 % على التوالي<sup>(1)</sup>. ويرجع انخفاض معدل البطالة إلى أن معدل نمو التشغيل أو التوظيف فاق معدل نمو قوة العمل خلال عقد التسعينيات. غير أن معدل البطالة قد ارتفع بعد ذلك حتى وصل إلى 9.2 % في عام 2001<sup>(2)</sup>. ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة أكثر في المستقبل خاصة في ظل تزايد أعداد الداخلين إلى أسواق العمل وتراجع كل من حركتي الهجرة الخارجية والتعيينات الحكومية<sup>(3)</sup>.

ورغم تدهور المعدلات السنوية المعنونة للبطالة فيما بين 9 %، 10 % في المتوسط خلال عقد التسعينيات وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات الدولية، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه المعدلات تفوق ذلك بكثير - فضلاً عن ذلك، فإن هناك اتجاه تصاعدي لكل من حجم البطالة السافرة ومعدلها - الأمر الذي يتأكد من الملاحظات الآتية:

---

(1) وقد كان معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير وفقاً لبعض الدراسات، يمكن الرجوع في ذلك إلى:  
- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review", Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, *op. cit.*, p.57.  
- وقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة في مصر في منتصف التسعينيات بحوالي 20 %، يمكن

الرجوع في ذلك إلى:

- Abbas J. A., "Middle East Competitiveness in 21<sup>st</sup> Century's Global Market", *The Academy of Management Executive*, Briarcliff Manor, Vol. 13, Iss. 1, Feb. 1999, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, p. 104.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث الصحة بالعينة لعام 2001*.

(3) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review", Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, *op. cit.*, pp. 57, 58.



## الفصل السابع

( 1 ) تراخي معدلات نمو الاستثمارات بصفة عامة، فضلاً عن تركّزها في الأنشطة الاقتصادية التي تنتم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة التي تنخفض فيها مرونة التشغيل<sup>(1)</sup>.

( 2 ) تناقص معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في مصر الذي قدر بحوالي 4.4 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وانخفض إلى 3.3 % في عام 2001 ثم إلى 1.6 % في عام 2002 وارتفع قليلاً إلى 2.9 % في عام 2003، ويتوقع أن يصل إلى 3.6 % في عام 2004، وهذه المعدلات أقل من المعدل المستهدف المقدر بحوالي 6 % أو 7 % سنوياً، مما يؤثر سلباً في قدرة الاقتصاد على استيعاب الدافلين الجدد إلى سوق العمل<sup>(2)</sup>.

(1) مثل: الصناعة والتعدين، والخدمات الاجتماعية، وكانت مرونة التشغيل / الاستثمار بكل منهما على التوالي 0.62 ، 0.04 + بينما الأنشطة ذات مرونة التشغيل / الاستثمار المرتفعة فتتم بمحدودية الاستثمارات الموجهة لها مثل: التشييد والبناء 1.51 ، والتجارة والمال 1.76، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. سميرة السيد فوزي، "سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر"، ورقة عمل رقم (68)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مايو 2000، ص 9.

(2) هذا فضلاً عن عدد من العوامل الهيكلية والسياسات الاقتصادية التي تحد من إمكانية توليد مزيد من فرص العمل الجديدة، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- The Egyptian Center for Economic Studies, *Employment and Unemployment in Egypt, Policy View Point*, ECES, Cairo, No. (11), June 2002, pp. 1, 2.
- Energy Information Administration, *Country Analysis Briefs: Egypt*, Specialized Information Services, Washington D.C., Feb. 2004, <http://www.eia.doe.gov>, 31/5/2004, p. 1.

( 3 ) قدرت بعض الدراسات التطبيقية معدلات البطالة السافرة فيما يتراوح

بين 15 %، 17.5 % من قوة العمل خلال عقد التسعينات<sup>(1)</sup>.

( 4 ) ارتفع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل من أقل من نصف مليون

فرد في بداية التسعينات إلى ما يفوق 0.75 مليون فرد في عام

2000<sup>(2)</sup>.

( 5 ) تكاليف نحو 5 مليون مواطن على التقدم في برنامج التشغيل الحكومي

الذى تم الإعلان عنه في عام 2001 الذى تضمن شغل 170 ألف وظيفة

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Programs of Egyptian State-Owned Enterprises Current Impact and Future Prospect", The Journal of Management Development, *op. cit.*, p. 2.
- Khier El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 253.

وقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة في مصر بحوالى 20 % في منتصف التسعينات، يمكن

للرجوع في ذلك إلى:

- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", Review of African Political Economy, *op. cit.*, p. 444.
- Fergany N., *An Assessment of the Unemployment Situation in Egypt*, Al-Mishkat Center for Research and Training, Cairo, Research Notes, No. 13, Dec. 1999, pp. 4, 5.

(2) حيث يقدر عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحوالى 800 ألف فرد في المتوسط سنوياً في

نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، يرجع في ذلك إلى:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، *بيانات غير منشورة* ، عام 2000.

- Energy Information Administration, *Country Analysis Briefs: Egypt*, Specialized Information Services, Washington D.C., Jan. 2003, <http://www.eia.doe.gov>, 31/5/2004, p. 1.

## الفصل السابع

حكومية، وهذا خير دليل على وجود كم هائل من البطالة في المجتمع المصري<sup>(1)</sup>.

( 6 ) أن رصيد البطالة المتراكم قد تزايد من 1.4 مليون عاطل في بداية التسعينيات ليتراوح ما بين 1.5، 2 مليون عاطل في عام 2000<sup>(2)</sup>.

( 7 ) زيادة حجم البطالة الدورية ومعدلها تلك التي نتجت عن ظروف الركود الاقتصادي العالمي، والتغيرات السياسية على الساحة الدولية. فمثلاً، قدرت البطالة الدورية نتيجة لتأثر قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به والناجمة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 بحوالى 387 ألف متعطّل<sup>(3)</sup>.

ثانياً : البطالة غير الصريحة<sup>(4)</sup> : ويتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها من خلال المقياس العلمى للبطالة، ولإجراء ذلك فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاعات السلبية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية، ثم قُدرت الإنتاجية المتوسطة للعمل في هذه القطاعات الثلاثة. وقد تم اتخاذ قطاعات

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، *الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2002*،

مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2003 ، ص ص 237 ، 238.

- The Egyptian Center for Economic Studies, *Employment and Unemployment in Egypt, op. cit.*, pp. 3, 4.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، *بيانات غير منشورة*، عام 2000.

(3) د. سميحة السيد فوزى، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر "، ورقة عمل رقم ( 68 )،

مرجع سابق، ص 9.

(4) وتشتمل على كل من البطالة المقنعة والجزئية والموسمية، وغيرها من الصور غير الصريحة

للبطالة.

## الفصل السابع

لخدمات الإنتاجية كمؤشر للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية في الاقتصاد، وذلك لأنها تعطي أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات الثلاثة<sup>(١)</sup>. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي الذي يحافظ على استقرار الأسعار في حدود 5 %، وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي 0.95 من قوة العمل الكلية. ومن خلال العلاقات السابق ذكرها في الفصل الأول من هذه الدراسة؛ فقد تم تحديد حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمي، وذلك كما هو موضح في الجدولين ( 1-2 ) م ( ب )، ( 1-2 ) م ( ج )، ويتضح من هذين الجدولين: أن معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس العلمي يتراوح حول متوسط قدره 50 % من قوة العمل، أي أن نصف قوة العمل المصرية تكون في صورة بطالة، ومن ثم، فإن المجتمع المصري بذلك هو مجتمع بطالة في المقام الأول.

ولتحديد معدل البطالة غير الصريحة؛ فقد تم طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي. وبذلك يكون معدل البطالة غير الصريحة خلال عقد التسعينيات حوالي 40 % في المتوسط من قوة العمل؛ بما يتجاوز 6 مليون فرد.

ويلاحظ من هذا العرض، أنه قد يكون هناك مغالاة في معدل البطالة غير الصريحة، ومن ثم، في حجمها. وذلك لوجود فارق كبير بين الإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية والإنتاجية المتوسطة الفعلية، وذلك لأن المقياس العلمي للبطالة يتأثر بكل منهما، وكلما زاد الفارق بينهما؛ زاد معدل البطالة وحجمها وفقاً لهذا المقياس. ويرجع ذلك - بدوره - إلى وجود تفاوت كبير فيما بين الإنتاجية المتوسطة

(١) وذلك كما سبق توضيحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

## الفصل السابع

في قطاعات الاقتصاد القومي، وهو يمثل أحد صور الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول النامية، مثل: مصر. وربما يشكك هذا الأمر في دقة هذا المقياس، ومن ثم، تحديد معدل البطالة غير الصريحة وحجمها، وإن كان يشير بصفة عامة إلى تزايد معدل البطالة غير الصريحة وحجمها، وأهمية التصدي لها ومحاولة علاجها والحد منها.

### 2-2-7 : هيكل البطالة:

يسهم تشخيص ظاهرة البطالة إسهاماً فاعلاً في تحديد كيفية علاجها، ويتطلب ذلك التشخيص التعرف على هيكل البطالة وخصائصها واتجاهاتها وتبايناتها النوعية والمكانية ونوع التمثل، فضلاً عن خصائص المتطلين الصرية والتعليمية. وسوف يقتصر تناول هذه الجوانب على البطالة الصريحة (الأسفارة) فقط كما يلي:

أولاً: هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع: لقد تناقص معدل البطالة بين الإناث من حوالي 41 % وفقاً لتعداد 1986 إلى 20 % في تعداد 1996؛ بما يعادل 535 ألف أنثى في هذا التعداد الأخير؛ بما يمثل ثلث المتطلين<sup>(1)</sup>. ويتضح من بحث العمالة بالعينة والموضح في الجدول رقم ( 2-7 ) أن نسبة المتطلات من الإناث قد ارتفعت من 45 % من إجمالي المتطلين؛ بما يمثل حوالي 16 % من قوة عمل الإناث في عام 1991 إلى 51 %؛ بما يمثل حوالي 19 % من قوة عمل الإناث في عام 1999. وفي مقابل ذلك، تناقصت نسبة البطالة للذكور من 55 % من إجمالي المتطلين؛ بما يمثل حوالي 7 % من قوة عمل

(1) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، مرجع سابق، جدول رقم ( 15 )، ص 149.

الذكور فى عام 1991 لتصبح 49 ٪؛ بما يمثل حوالى 5 ٪ من قوة عمل الذكور فى عام 1999<sup>(1)</sup>.

ويعزى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث عن مثيله بين الذكور إلى وجود اتجاه فى سوق العمل لتفضيل توظيف الذكور عن توظيف الإناث، وذلك بسبب تزايد أعداد العاطلين من ناحية وتضرر بعض الجهات من القوانين المنظمة لعمل المرأة من ناحية أخرى، خاصة مع اتساع مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، الذى يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون أخذ الأهداف الاجتماعية فى الاعتبار<sup>(2)</sup>.

---

(1) لقد استمر تزايد نصيب الإناث من البطالة لتصبح 52 ٪ من إجمالى العاطلين فى عام 2001؛ بما يمثل 25 ٪ من قوة عمل الإناث، وفى المقابل تقلص نصيب الذكور من البطالة ليصبح 48 ٪ من إجمالى العاطلين وبما يمثل 5.6 ٪ من قوة عمل الذكور، يرجع فى ذلك إلى:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث *العالة بالعينة لعام 2001*.
- وقد كان معدل البطالة فيما بين الإناث يمثل 20.5 ٪ من قوة عمل الإناث فى حين كان نظيره لدى الذكور 4.1 ٪ خلال الفترة ( 80-1982 ) وأصبح معدل البطالة فيما بين الإناث حوالى 20 ٪ وكان نظيره لدى الذكور 5.1 ٪ خلال لفترة ( 98-2001 )، يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, *World Development Indicators*, W. B., Washington D.C., 2003, p. 50.

(2) د. محمد صديق نفاذ، ولقح الاستثمار فى مصر وعلاقته بالبطالة فى الفترة ( 1974-1999 )، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة بكلية التجارة-جامعة عين شمس، العدد الأول، 2001، ص 398*.

جدول رقم ( 7-2 )

توزيع المتطلين وفقاً لمعيارى النوع والمكان فى عامى 1991 ، 1999

السنة		1991			1999		
		العدد	النصيب النسبى	معدل البطالة	العدد	النصيب النسبى	معدل البطالة
		( ألف فرد )	( % )	( % )	( ألف فرد )	( % )	( % )
حضر	ذكور	403	29		309	21	
	إناث	363	26		340	23	
	الإجمالى	766	55	8.3	649	44	6.4
ريف	ذكور	365	26		418	28	
	إناث	266	19		414	28	
	الإجمالى	631	45	9.5	832	56	10.3
جملة	ذكور	768	55	6.5	726	49	5.1
	إناث	629	45	15.6	754	51	19.4
	الإجمالى	1397	100	8.8	1481	100	8.1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث *العالة بالعينة فى عامى 1991، 1999*.  
 ثانياً : هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان: لقد كان نصيب الحضر من البطالة وفقاً  
 للتعداد فى عامى 1976، 1986 أعلى من نظيره فى الريف. غير أن هذا  
 الوضع قد تغير وفقاً لتعداد 1996، إذ صار نصيب الريف لكبر منه فى  
 الحضر؛ ذلك أن نصيب الحضر قد تناقص من 53 % من إجمالى العاطلين  
 فى عام 1986 إلى 45 % فى عام 1996، وفى المقابل، ارتفع نصيب الريف  
 من 47 % إلى 55 % فيما بين العامين السابقين<sup>(1)</sup>. أى أنه فى ظل تطبيق  
 برنامج الإصلاح الاقتصادى أصبح كل من النصيب النسبى ومعدل البطالة

(1) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل فى مصر، مرجع سابق، ص 150.

بالريف يفوق نظيره بالحضر<sup>(1)</sup>، وهذا ما تؤكدته - أيضاً - بيانات الجدول رقم ( 2-7 )؛ حيث انخفض نصيب الحضر من إجمالي البطالة من 55 % فى عام 1991 إلى 44 % فى عام 1999. وقد كان الانخفاض الأكبر من نصيب الذكور، إذ تقلص من 29 % إلى 21 % فيما بين العاملين السابقين. وكذلك انخفض معدل البطالة فى الحضر من 8.3 % إلى 6.4 % فيما بين العاملين السابقين. وفى المقابل، ارتفع نصيب الريف من إجمالي البطالة من 45 % إلى 56 % فيما بين العاملين السابقين. وقد كان الارتفاع الأكبر من نصيب الإناث، ويؤكد هذا الاتجاه انخفاض نسبة المشتغلين من الإناث من 23 % إلى 19 % فيما بين العاملين السابقين<sup>(2)</sup>. وقد ارتفع معدل البطالة فى الريف من 9.5 % إلى 10.3 % فيما بين العاملين السابقين، وقد استمر هذا الاتجاه؛ إذ كان نصيب كل من الريف والحضر من إجمالي البطالة 54 %، 46 % على التوالي فى عام 2001<sup>(3)</sup>.

ويرجع تزايد نصيب الريف من البطالة وارتفاع معدل البطالة به مقارنةً بنظيره فى الحضر فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى محدودية فرص العمل المتاحة فى الريف بصفة عامة وفى القطاع الزراعى بصفة

(1) لمزيد من الإيضاح يرجع فى ذلك إلى:

- Radwan S., "Towards Full Employment: Egypt Into the 21<sup>st</sup> Century", Distinguished Lecture Series 10, *op. cit.*, p. 10.

(2) وهذا ما سبق توضيحه فى البند ( 2-1-7 ).

(3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث *الصالة بالعينة لعام 2001*.



### الفصل السابع

خاصة، بالإضافة إلى احتمال حركة الهجرة الداخلية إلى حد كبير لأسباب اقتصادية واجتماعية<sup>(1)</sup>.

ثالثاً : هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التعلق: تمثلت السمة المميزة لهيكل المتطلين في مصر - دائماً - في ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ولقد تكدت هذه الخاصية من بيانات التعداد العام للسنوات 1976، 1986، 1996؛ ففي تعداد عام 1976 كان معدل البطالة حوالي 7.7 % معظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ( 7.4 % ) . وكذلك كان معدل البطالة 12 % في تعداد 1986؛ حوالي 75 % منهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد استمر هذا الاتجاه - وبدرجة أكبر - في تعداد عام 1996؛ حيث كان عدد عاطلين هو 1.5 مليون عاطل وبمعدل 9 % وكان معظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل<sup>(2)</sup>.

ولقد تأكد وجود هذه الخاصية من بيانات أبحاث العمالة بالعينة، وفقاً لبيانات بحث العمالة بالعينة في عام 1991 كان نصيب الداخلين الجدد لأول مرة في سوق العمل حوالي 91 % من إجمالي المتطلين. وقد ارتفع هذا النصيب إلى 92 % وفقاً لبحث العمالة بالعينة في كل من عامي

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:

- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, *op. cit.*, p. 8.

<sup>(2)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. سميرة أحمد عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ضوء خصائص قوة العمل "، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 13.

- د. ملحد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، مرجع سابق، ص ص 147، 148.

1999، 2001. وقد سجل هذا النصيب أعلى نسبة له في عام 1995؛ حيث كان يمثل حوالى 96 % من المتعطلين، وقد كانت نسبة البطالة بين الوافدين الجدد أعلى في الريف مقارنة بنظيرتها في الحضر؛ حيث كانت 98 %، 92 % من العاطلين في كل منهما على التوالي في هذا العام الأخير<sup>(1)</sup>.

رابعاً : هيكل البطالة وفقاً للفئة العمرية: ينتمى معظم العاطلين في مصر إلى فئة الشباب، خاصة في الفئة العمرية ( 15-29 سنة )، وقد تزايد هذا الاتجاه وفقاً للتعدادات السكانية الثلاثة؛ إذ ارتفع نصيب هذه الفئة من 45 % في عام 1976 إلى 89 % في عام 1986، واستمر الوضع كذلك في عام 1996<sup>(2)</sup>. وتؤكد كذلك أبحاث العمالة بالعينة هذا الاتجاه كما هو موضح في الجدول رقم ( 3-7 )؛ حيث يلاحظ أن نصيب البطالة في الفئة العمرية ( 15-29 سنة ) من إجمالي العاطلين كان حوالى 94 %، 88 % في عامى 1991، 1999 على التوالي<sup>(3)</sup>. ويرجع انخفاض هذا النصيب في العام الأخير إلى تزايد نصيب البطالة في الفئة العمرية الأعلى من ذلك ( 30-39 سنة ) من 6 %

(1) يرجع في ذلك إلى:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث *الصالة بالعينة في الأعوام 1991 ، 1995 ، 1999 ، 2001*.

- الأمانة العامة لمجلسة الدول العربية، *التقرير العربى الموحد*، القاهرة، سبتمبر 2003، ص 173.

(2) د. ماجد عثمان ، *المكان وقوة العمل في مصر*، مرجع سابق، جدول رقم ( 16 )، ص 151، وكذلك جدول رقم ( 1-7 )، ص.

(3) وقد وصل معدل البطالة في هذه الفئة للسرية إلى حوالى 98 % في عام 2001 ، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومى، " *نصبة التشغيل والبطالة على المستوى العمنى والقومى والمحلى* "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 173 )، مرجع سابق، ص 40.

### الفصل السابع

فى عام 1991 إلى 10 % فى عام 1999، وكذلك إلى 11 % فى عام 2001.

ويستخلص من ذلك، أن البطالة تتركز فى فئة الشباب بالدرجة الأولى، ولما كان معظم خريجي التعليم: المتوسط والعالي ينتمون إلى الفئة العمرية (18-24 سنة)، ومن ثم ، فإن معظم عاطلين هم ممن لم يسبق لهم العمل ، ولذا ، فإنه يمكن القول أن مدة البحث عن عمل، أى عدد سنوات الانتظار كفت فى تزايد مستمر.

### جدول رقم ( 3-7 )

توزيع المتطلين وفقاً لمعيار الفئة العمرية فى عامى 1991 ، 1999

1999		1991		السنة \ الفئة العمرية
النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	
21	311	18	246	15 -
38	569	50	691	20 -
29	435	26	364	25 -
10	151	6	78	30 -
1	9	-	6	40 -
-	6	-	4	50 -
-	-	-	1	60 - 64
100	1480	100	1390	الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث *الصالة بالعمية فى عامى 1991، 1999*.

خامساً : هيكل البطالة وفقاً للحالة التعليمية: شهد الربع الأخير من القرن العشرين شكلاً جديداً من أشكال البطالة فى المجتمع المصرى وهو بطالة المتعلمين، وهى ظاهرة خطيرة لأنها تتعلق بالعمل المؤهل، وقد تزايدت وطأة هذه

المشكلة خلال العقد الأخير من هذا القرن. ويمكن استعراض التطورات التي  
تتمثل في هذا الاتجاه فيما يلي:

( 1 ) يحتل حملة المؤهلات المتوسطة المرتبة الأولى من إجمالي العاطلين؛  
حيث تزداد نصيبهم النسبي من البطالة من 33 % في عام 1976 إلى  
51 %، 72 % في عامي 1986، 1996 على التوالي<sup>(1)</sup>.

( 2 ) يحتل حملة المؤهلات العليا المرتبة الثانية من حيث نصيبهم النسبي من  
البطالة؛ حيث مثل 10 %، 17 %، 12 % من إجمالي البطالة في  
التعدادات الثلاثة السابق ذكرها على التوالي<sup>(2)</sup>.

( 3 ) يحتل حملة المؤهلات فوق المتوسطة المرتبة الثالثة فيما بين المؤهلين  
العاطلين؛ حيث كان نصيبهم من إجمالي البطالة 2 %، 5 %، 7 % في  
التعدادات الثلاثة على التوالي. ويرجع تزايد هذا النصيب النسبي إلى  
التوسع في هذا النوع من التعليم على اعتبار أن الخريجين منه يجمعون  
بين التعليم النظري والممارسة العملية؛ مما يسهل عليهم الالتحاق بسوق  
العمل، إلا أن الواقع جاء على النقيض من ذلك.

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، مرجع سابق، جدول رقم ( 18 )، ص 155.  
- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study:  
Greater Cairo Region", Research Projects, *op. cit.*, p. 6.

(2) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، مرجع سابق، جدول رقم ( 18 )، ص 155.

#### الفصل السابع

( 4 ) يوجد تناقص مستمر فى معدلات البطالة بين الأميين؛ حيث كان نصيبهم النسبى من إجمالى البطالة هو 24 %، 15 %، 4 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى. وينطبق الاتجاه نفسه بالنسبة لمن يقرؤون ويكتبون، إذ كان نصيبهم النسبى من إجمالى البطالة هو 11 %، 7 %، 3 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى. وعلى هذا الأساس لتخفيض نصيب المتعطلين غير المؤهلين باستمرار، الذى مثل 42 %، 26 %، 9 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى<sup>(1)</sup>. ويعزى هذا الاتجاه إلى أن هذه الفئات تنقسم بمرونة أكبر فى سوق العمل مقارنة بالفئات المؤهلة.

وبذلك فإن نصيب حملة المؤهلات من البطالة كان أوفر من حظهم من العمل؛ حيث كان نصيب عمالة الجامعيين على سبيل المثال فى التعدادات الثلاثة هى 5 %، 8 %، 12 % من إجمالى المشتغلين؛ فى حين كان نصيبهم من البطالة 10 %، 17 %، 12 %. وكان الوضع أسوأ من ذلك بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة<sup>(2)</sup>. وتشير أحدث الدراسات فى هذا الصدد إلى أن الحجم الكلى لفائض الخريجين قد وصل إلى حوالى 1425 ألف فرد فى نهاية عام 1993، بما يمثل 75 % من إجمالى العاطلين فى هذا العام وقد كان نصيب كل من حملة المؤهلات المتوسطة

(1) لمزيد من الإيضاح أرجع إلى:

- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, *op. cit.*, pp. 7-10.

(2) يرجع ذلك إلى التزايد الكبير فى أعداد الخريجين؛ حيث كانت أعداد حملة المؤهلات المتوسطة والعليا وفوق المتوسطة فى عام 1996/95 حوالى 548 ، 117 ، 23 ألف خريج على التوالى، يرجع فى ذلك إلى:

- د. محمد صديق نفادى، واقع الاستثمار فى مصر وعلاقته بالبطالة فى الفترة ( 1974 - 1999 )، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص 402، 403.

وفوق المتوسطة والطيا من هذا للفائض 77.1 %، 9.4 %، 13.5 % على التوالي<sup>(1)</sup>.

وتؤكد بيانات أبحاث العمالة بالعينة هذه الاتجاهات كما هو موضح بالشكل رقم ( 5-7 ) لذي يبين ارتفاع وتزايد نصيب حملة المؤهلات ككل من إجمالي العاطلين. غير أن حملة المؤهلات المتوسطة سجلت أعلى نصيب من البطالة وهو 66 % في عام 1991، لذي ارتفع إلى 69 % في عام 1999. وقد كانت للنسب المناظرة لحملة المؤهلات العليا هي 16 %، 18 % في العامين السابقين على التوالي. إلا أن نصيب الأميين من إجمالي البطالة قد تراجع من 4 % في عام 1991 إلى 1 % في عام 1999، وتراجع - كذلك - نصيب الفئات غير المؤهلة ككل من 10 % إلى 4 % فيما بين عامي 1991، 1999.

---

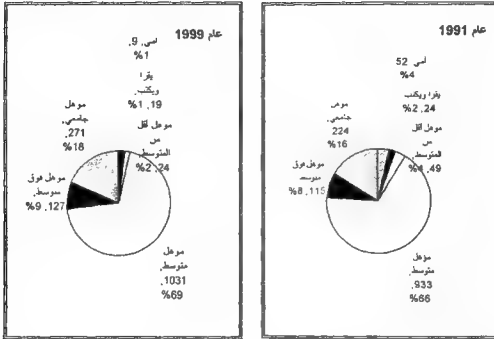
<sup>(1)</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ،

مرجع سابق، ص 7.

شكل رقم ( 5-7 )

توزيع المتعلمين وفقاً للحالة التعليمية في عامي 1991 ، 1999

( ألف فرد )



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الحالة بالعينة في عامي 1991، 1999.

ويوضح مما سبق، أن أهم سمة من سمات هيكل البطالة في مصر هي بطالة المتعلمين من حملة الشهادات المتوسطة فما فوقها؛ إذ توجد علاقة موجبة بين البطالة والمؤهل العلمي. وهذا الأمر يشير إلى انخفاض مردود العملية التعليمية وقدرة الخريجين على التوافق مع سوق العمل. ولأنك أن لهذا الوضع انعكاسه السلبية على حجم الإنتاج ومستويات الإنتاجية، خاصة، أن الأميين - ومن في

### حكمهم - لا يزالون يشكلون ما يفوق ثلث العمالة<sup>(1)</sup>.

وبخلاصة القول، أن فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد شهدت ازدياداً واضحاً في حجم البطالة المسافرة ومعدلها؛ غير أنه يجب التأكيد على أن هذه المشكلة ليست ناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح؛ حيث أنها سادت بمعدلات مرتفعة قبل تطبيقه. إلا أن الازدياد الواضح في حجم البطالة ومعدلها خلال فترة الإصلاح هما نتاج السياسات الانكماشية التي تضمنها هذا البرنامج، فضلاً عن عدم وجود سياسات مباشرة ضمن مكوناته لعلاج هذه المشكلة. ولا يشير هيكل البطالة إلى استمرار الخصائص نفسها التي كانت سائدة في فترة ما قبل الإصلاح فقط؛ بل يشير - أيضاً - إلى تعمقها وزيادة خطورتها، وربما يكون لبرنامج الإصلاح دور في ذلك. إذ تنضح أن البطالة تبلغ ذروتها بين الشباب، وأن ما يفوق 95 % من إجمالي عاطلي هم ممن لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه لأول مرة. وبالتالي، تتركز البطالة بصفة خاصة بين المتعلمين وعلى وجه الخصوص بين حملة الشهادات المتوسطة بسبب الزيادة الكبيرة في مخرجات النظام التعليمي لهذه الفئات، فضلاً عن زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وفي المناطق الريفية عن الحضرية، ولعل هذا هو التغيير الواضح بعد

(1) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع في ذلك إلى:

د. سميرة عبد المولى، سياسات التعليم والتدريب وإصلاح سوق العمل في مصر، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد، بعنوان: *أبعاد الإصلاح الهيكلي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، في الفترة 13-14 إبريل 2003، ص 56.



الإصلاح مقارنةً بما كان عليه الحال قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى<sup>(1)</sup>.

### 7-3 : نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة فى مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ( 74-2000 )

هناك ثلاثة أهداف لهذا النموذج هى:

أولاً : تحديد المتغيرات الاقتصادية للكلية الأكثر فاعلية فى التأثير فى كل من معدل البطالة وحجمها فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ( 74-2000 ).

ثانياً : تحديد الوزن النسبى للمتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة وحجمها، وترتيب مدى فاعليتها فى التأثير فى هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الاقتصادى وضع السياسات الاقتصادية والبدائل المختلفة لمعالجها.

ثالثاً : تحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى معدل البطالة وحجمها.

وترجع أهمية الجانب القياسى فى تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر معنوية (Significant) فى التأثير فى معدل البطالة وحجمها كمياً بصورة دقيقة إلى خلق أساس للحكم الموضوعى على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ وما إذا كان له دور فاعل ومؤثر فى تلك المشكلة؛ خاصة بعد لقضاء فترة زمنية تسمح بتحديد ذلك الأثر إلى حد بعيد؛ هو ما يساعد - بلا شك - فى الحكم على مدى فاعلية هذا البرنامج، وما يتضمنه من سياسات فى علاج المشاكل والاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد

<sup>(1)</sup> وقد استمرت هذه الاتجاهات فى الازدياد فى بداية الألفية الثالثة، لمزيد من الإيضاح يمكن

الرجوع فى ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومى، ' قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى '،

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 173 )، مرجع سابق، ص 30-40.

المصرى؛ وبصفة خاصة؛ تلك التى تتعلق بالجانب الحقيقى فى الاقتصاد، مثل؛ مشكلة البطالة، ومن ثم، يمكن تحديد السياسات المستقبلية التى تستهدف زيادة فاعلية هذا البرنامج و / أو إجراء بعض التعديلات على سياساته بما يتماشى مع أهداف المجتمع المصرى.

وسوف يتم تناول هذا المحور فى ثلاث نقاط: الأولى: المتغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر فى مشكلة البطالة، والثانية: نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة، والثالثة: نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة.

### 7-3-1 : المتغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر فى مشكلة البطالة:

بناءً على ما تم استعراضه فى هذه الدراسة؛ نتبين أن أهم المتغيرات التى يمكن أن تؤثر فى حجم البطالة ومعدلها فى الاقتصاد المصرى تتلخص فيما يلى: حجم الناتج المحلى الحقيقى ومعدل نموه، وحجم الاستثمار القومى الحقيقى ومعدل نموه، وحجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها، ومعدل التضخم، وحجم صافى الهجرة للخارج ومعدل نموها، وحجم السكان ومعدل نموه، والتحولات الاقتصادية المتمثلة فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى .

وسوف يتم التركيز على هذه المتغيرات - فقط - على الرغم من وجود عديد من المتغيرات الأخرى - السابق توضيحها فى متن هذه الدراسة - حيث أن آثارها تتحقق - غالباً - من خلال المتغيرات سالفة الذكر، وبصورة غير مباشرة<sup>(1)</sup>. وسيتم توضيح أثر هذه المتغيرات فى مشكلة البطالة وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً - أو قبلياً - بين كل من حجم البطالة ومعدلها من جهة، وكل من هذه المتغيرات التفسيرية من جهة أخرى، هذا في ظل افتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

( 1 ) حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه: كلما ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل نموه أدى ذلك - وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية- إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يترقب عليه انخفاض كل من حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس، في ظل ظروف الركود أو الكساد. أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من ناحية وحجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه؛ من ناحية أخرى علاقة عكسية.

( 2 ) حجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه: كلما ازداد حجم الاستثمار في المجتمع وارتفع معدل نموه أدى ذلك - وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية - إلى خلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يؤدي بدوره إلى الارتفاع بمستوى التشغيل، ومن ثم، يسم في الحد من الزيادة في حجم البطالة ومعدلها، والعكس صحيح. أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة، وحجم الاستثمارات القومية المنفذة ومعدلات النمو بها من جهة أخرى؛ هي علاقة عكسية. غير أن الأمر لا يتوقف - فقط - على حجم الاستثمار ومعدل نموه في التأثير في مشكلة البطالة؛ بل يتوقف- أيضاً - على معامل العمل / رأس المال، وكذلك على نوعية الأنشطة التي توجه تلك الاستثمارات إليها.

( 3 ) حجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها: تمثل الأجور مكوناً أساسياً من مكونات التكاليف الكلية في عمليات الإنتاج لدى المشروعات، ومن ثم، فإن تغيرها يؤثر في الأرباح الخاصة بها، وبالتالي، تتأثر بها مستويات الإنتاج والتشغيل؛ فكلما زادت مدفوعات الأجور، وكان معدل نموها يفوق معدل نمو الإنتاجية، فإن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية، ومن ثم، يكون ذلك على حساب الأرباح؛ مما يحد بدوره من النمو والتوسع في عمليات الإنتاج، ويؤثر سلباً في مستوى التشغيل والتوظيف؛ حيث يزداد حجم البطالة ومعدلها. وبعبارة أخرى، فإنه نظراً لأن الأجور تمثل سعر خدمة عنصر العمل؛ فإن ارتفاعها يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من العمل في الوقت الذي تزداد فيه الكمية المعروضة منه نتيجة لذلك، ومن ثم، يوجد فائض عرض في سوق العمل، ويزداد هذا الفائض مع كل زيادة في مستويات الأجور؛ أي أن زيادة الأجور تؤدي في النهاية إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، والعكس صحيح. ومن ثم، فإن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة ومستويات الأجور ومعدلات نموها من جهة أخرى علاقة طردية.

( 4 ) معدل التضخم: هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً للمنطق التقليدي ومنحنى فيليبس؛ حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترب ذلك من زيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم، يقل حجم البطالة ومعدلها، ويحدث العكس في حالات الركود. غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي؛ حيث يزداد كل من حجم البطالة ومعدلها مع ارتفاع معدلات التضخم. وتعزى هذه العلاقات إلى وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات الأسواق؛ وخاصة سوق العمل، وهو السائد - حالياً - في اقتصاديات

عديدة. ولذا؛ فبه يمكن القول، إن العلاقة بين كل من حجم البطالة ومعدلها ومعدلات التضخم غير واضحة الاتجاه وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية.

( 5 ) حجم صافي الهجرة للخارج ومعدل نموها: تؤدي زيادة حجم الهجرة الخارجية الصافية وارتفاع معدلات نموها إلى تقليل عرض العمل المتاحة في مواجهة الطلب عليه، ومن ثم، تسهم في الحد من حجم البطالة ومعدلها. كما أن زيادة مستويات الهجرة الصافية يترتب عليها عادة زيادات تحويلات العاملين بالخارج؛ التي يوجه جزء منها لأغراض استثمارية وإنتاجية؛ مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم، يسهم في الحد من مشكلة البطالة. وقد أسهمت الهجرة الخارجية إلى حد كبير في عدم تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات كما سبق توضيحه في متن هذه الدراسة<sup>(1)</sup>. أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من ناحية، وحجم الهجرة الخارجية الصافية ومعدلات نموها من ناحية أخرى؛ علاقة عكسية.

( 6 ) حجم السكان ومعدل نموه: تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل؛ مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، نظراً لعدم قدرة الطلب على استيعاب مزيد من المعروض من قوة العمل؛ وهو ما تعاني منه معظم الدول النامية، ومنها: مصر؛ خاصة في ظل قصور فرص العمل بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويمثل هذا الأمر أحد الأسباب الأساسية لمشكلة البطالة في الاقتصاد المصري كما سبق توضيحه<sup>(2)</sup>. أي أنه من المتوقع أن

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى الفصلين الثاني والرابع من هذه الدراسة.

تكون العلاقة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة وحجم السكان ومعدل نموه من جهة أخرى، علاقة طردية<sup>(1)</sup>.

( 7 ) سياسة الانفتاح الاقتصادى: انتهجت الحكومة المصرية هذه السياسة خلال النصف الأول من السبعينيات؛ خاصة بعد حرب أكتوبر عام 1973، وما ارتبط بها من زيادة فى مستوى تكافؤات الموارد المالية الخارجية؛ مما أسهم بدوره فى الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى. ولقد اقترن ذلك بارتفاع مستويات التشغيل، وبالتالي، الحد من مشكلة البطالة خلال الفترة الأولى لهذه السياسة ( 74-80/1981 ). غير أنه مع مر الزمن ظهرت عديد من جوانب القصور لهذه السياسة؛ مما أدى إلى تراجع الحكومة المصرية عنها، وفرضت عديد من القيود التى حثت من فاعلية هذه السياسة وترتب على ذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادى، وتزايدت حدة مشكلة البطالة. وبالتالي، يمكن القول إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أسهم إيجابياً فى رفع مستويات التشغيل، والحد من مشكلة البطالة خلال الفترة الفعيلة للانفتاح.

( 8 ) برنامج الإصلاح الاقتصادى: انطوى هذا البرنامج على عديد من السياسات ذات الطبيعة الاتكاشية<sup>(2)</sup>، وقد أدى ذلك إلى الحد من فرص التشغيل، ومن ثم، أسهم فى زيادة حجم البطالة ومعدلاتها، خاصة فى ظل تطبيق سياسات إصلاح لقطاع العام والخصخصة، وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، والحد

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, op. cit., p. 557.

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى الفصل الخامس من هذه الدراسة.

## الفصل السابع

من التعينات الحديثة. ومن ثم، يتوقع أن يسهم هذا البرنامج في زيادة حدة مشكلة البطالة كما سبق توضيحه في الفصول السابقة من هذه الدراسة.

### 7-3-2 : نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة:

أولاً : مصادر البيانات: لقد تم الاعتماد بصورة أساسية فيما يتعلق بالجانب القياسي في هذا الفصل وفي الفصل الثامن على المصادر الآتية:

- وزارة التخطيط، الوثيقة المرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط، أغسطس 2000.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان، والكتاب الإحصائي السنوي، وأبحاث قوة العمل بالعينة.

- بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية:

( أ ) أنه قد تم تعديل الأرقام القياسية للأسعار؛ بحيث يكون الاعتماد على أسعار سنة أساس واحدة هي سنة 1973.

( ب ) جمعت بيانات سلسلة زمنية لكل متغير من المتغيرات سالفة الذكر بالأسعار الجارية، ثم تم تحويلها إلى متغيرات حقيقية مقاسة بالأسعار الثابتة على أساس أسعار المستهلكين لسنة الأساس ( 1973 ). وذلك

بهدف أن يعكس التغير في قيم كل منها الجانب الحقيقي لها خلال فترة الدراسة<sup>(1)</sup>.

( ح - ) تم حساب معدلات النمو لتلك المتغيرات سائلة الذكر على أساس المتغيرات الحقيقية كي يتم استبعاد أثر التغيرات النقدية خلال فترة الدراسة.

( د ) تم إدراج كل البيانات المتعلقة بالجانب القياسي - في هذا الفصل وفي الفصل الثامن - بعد هذه المعالجات في ملحق مستقل وهو الملحق رقم ( 1 ) وتحمل المتغيرات نفس الرموز والأرقام المستخدمة في النماذج القياسية.

ثانياً : صياغة النموذج: لقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد معتمداً في ذلك على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وقد تم تجريب أربعة أنواع من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي: الخطية (Linear)، واللوغاريتمية المزدوجة (Double-log)، واللوغاريتمية الخطية (Log-Linear)، والخطية للوغاريتمية (Linear-Log).

وقد أجريت عديد من المحاولات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)<sup>(2)</sup> على كل من هذه الصيغ الأربع، سواء باستخدام المتغيرات على المستوى

(1) لقد تم تعديل استخدام أسعار المستهلكين عند حساب الأسعار الثابتة على أسعار الجملة لأنها تعكس بصورة أدق التغيرات في مستوى معيشة الأفراد، هذا بالإضافة إلى أنها أكثر اتساقاً مع معدلات التضخم المصوبة من قبل عنود من المصادر الدولية.

(2) تم الاعتماد على الإصدار [ SPSS for Windows Version 10 ].



### الفصل السابع

القومى أو على مستوى القطاعين العام والخاص للمتغيرات نفسها<sup>(1)</sup>. وقد وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة، أى التى تعطى أفضل النتائج هى الصيغة الخطية<sup>(2)</sup>. وقد تم استخدام المتغيرات القومية المشار إليها فى البند السابق حتى يكون هناك تجانس واتساق فى العوامل المؤثرة فى معدل البطالة وحجمها، وهو ما سوف يتم توضيحه فى البند ( 7-3-3 ).

ونقدم فى البدء مدلول الرموز المستخدمة فى النموذج على النحو التالى:

- 1 - معدل البطالة ( $y_2$ ).
- 2 - معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ( $X_2$ ).
- 3 - معدل نمو الاستثمار القومى الحقيقى ( $X_6$ ).
- 4 - معدل نمو الأجور الحقيقية ( $X_{10}$ ).
- 5 - معدل التضخم ( $X_{27}$ ).
- 6 - معدل نمو صافى الهجرة للخارج ( $X_{30}$ ).
- 7 - معدل نمو السكان ( $X_{32}$ ).
- 8 - سياسة الانفتاح الاقتصادى ( $D_2$ ) وهى من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة ( $D_2$ ) مساوية للواحد للصحيح خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى وهى الفترة (1981/80-74) وتكون مساوية للصفر فيما عدا ذلك.

(1) أكثر من 35 محاولة متتالية.

(2) وتزويدها الصيغة اللوغاريتمية - الخطية ( وتسمى بأسلوب Poisson Regression ) حيث أعطت نتائج مقاربة إلى حد كبير مع الصيغة الخطية ، وإن كانت المقدرة التفسيرية لها أقل، وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم ( 4 ) ( 1 ) ومقارنة ذلك بنتائج الملحق رقم ( 2 ) .

9 - برنامج الإصلاح الاقتصادي (D)، وهو بدوره من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة (D) مساوية للصفر خلال الفترة ( 1991/90-74 ) ومساوية للواحد الصحيح بعد ذلك<sup>(1)</sup>.

على هذا الأساس ، يكون معدل البطالة هو المتغير التابع - فى دالة الانحدار هذه - والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات التفسيرية ، كما تصورها الدالة التالية:

$$y_2 = f ( X_2 , X_6 , X_{10} , X_{27} , X_{30} , X_{32} , D_2 , D )$$

وبذلك يكون الشكل الرياضى للنموذج وفقاً للصيغة التالية:

$$y_2 = a_0 + a_1 X_2 + a_2 X_6 + a_3 X_{10} + a_4 X_{27} + a_5 X_{30} + a_6 X_{32} + a_7 D_2 + a_8 D + e_i$$

حيث أن (e<sub>i</sub>) متغير عشوائى يعبر عن البواقي، له وسط حسابى يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثالثاً : نتائج تقدير النموذج: لقد تم استخدام أسلوب الانحدار التكريرى (Stepwise Reg.) من خلال البرنامج الإحصائى (SPSS). ويعتمد هذا الأسلوب على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات تدريجياً بهدف التوصل فى النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى الأكثر فاعلية وتأثيراً فى المتغير التابع والمتمثل لدينا هنا فى معدل البطالة ( y<sub>2</sub> ).

<sup>(1)</sup> وقد تم إجراء عديد من المحاولات لأثر هذا المتغير فى المطلات الإحصائية وحدها، ثم فى المطلات القطاعية وحدها، وأخيراً فهما معاً؛ فتبين أن النتائج غير ذات دلالة اقتصادية فى الحالتين الأولى والثالثة، وبالتالي تم الاقتصار على الصيغة الخصلة بتأثير هذا المتغير الصورى على المطلات القطاعية فقط.

### الفصل السابع

وتتمثل النتائج الموجزة لهذا التحليل في الجدول رقم ( 4-7 ) والمبينة بصورة أكثر تفصيلاً في الملحق رقم ( 2 ).

وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة ومرتبطة على حسب الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية في التأثير في معدل البطالة على الصورة التالية:

$$y_2 = 0.0716 - 0.0292 D_2 + 0.0363 D - 0.0315 X_6$$

( 0.003 ) ( 0.006 ) ( 0.006 ) ( 0.015 )

$$R^2 = 0.892$$

$$D.W. = 1.189$$

جدول رقم ( 4-7 )

ملخص نتائج النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة خلال الفترة ( 2000-74 )

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	8.338E-02	0.005		17.067	0.000
الانفتاح الاقتصادي	-4.940E-02	0.009	-0.787	-5.703	0.000
2 (Constant)	7.098E-02	0.004		19.402	0.000
الانفتاح الاقتصادي	-3.699E-02	0.006	-0.589	-6.488	0.000
الإصلاح الاقتصادي	3.722E-02	0.006	0.534	5.875	0.000
3 (Constant)	7.163E-02	0.003		21.193	0.000
الانفتاح الاقتصادي	-2.919E-02	0.006	-0.465	-4.547	0.000
الإصلاح الاقتصادي	3.626E-02	0.006	0.520	6.201	0.000
معدل نمو الاستثمار القومي	-3.152E-02	0.015	-0.209	-2.109	0.049

a. Dependent Variable : معدل البطالة

وبفحص نتائج هذا التقدير يتضح منه :

( أ ) إن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تؤثر جوهرياً فى معدل البطالة - التى اجتازت الاختبارات الإحصائية - مرتبة على حسب أهميتها النسبية كما توضحها المعطيات المعيارية فى الجدول رقم ( 4-7 ) وأيضاً معادلة الانحدار المقدرة تتمثل فى:

( 1 ) سياسة الانفتاح الاقتصادى (D<sub>2</sub>): وقد ترتب عليها انخفاض فى معدل البطالة وهذا ما توضحه الإشارة السالبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد المصرى والتوقعات القبلية ؛ حيث أنه فى فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى ( 1981/80-74 ) ترتب على هذه السياسة وفقاً لهذا النموذج انخفاض معدل البطالة بحوالى 3 % تقريباً ، ولم يعان المجتمع المصرى من مشكلة البطالة خلال تلك الفترة؛ غير أن معدل البطالة قد ارتفع فيما بعد عندما فرض عديد من القيود على هذه السياسة، وخاصة خلال عقد الثمانينيات؛ مما أسهم فى ارتفاع معدل البطالة بدرجة غير مسبقة فى الاقتصاد المصرى، وذلك كما هو موضح فى الباب الأول من هذه الدراسة.

( 2 ) برنامج الإصلاح الاقتصادى (D): ويؤثر هذا البرنامج فى معدل البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية؛ حيث ترتب على تطبيق هذا البرنامج ارتفاع معدل البطالة بدرجة ملحوظة؛ إذ أنه مسئول عن ارتفاع معدل البطالة بحوالى 4 % تقريباً. ويعزى ذلك إلى الطبيعة الاتكاشية لهذا البرنامج، بالإضافة إلى عملية الخصخصة، وما تودى إليه من زيادة

## الفصل السابع

في معدلات البطالة بصورة مباشرة نتيجة لتسريح العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام، وتزايد الاعتماد على أساليب فنية مكثفة لرأس المال، وهو الأمر الذي سبق توضيحه في الفصل السادس من هذه الدراسة<sup>(1)</sup>.

(3) معدل نمو الاستثمار القومي الحقيقي ( $X_t$ ): وتدل الإشارة السالبة - في معادلة الانحدار المقدرة - على أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار القومي علاقة عكسية. وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث وفقاً لهذا النموذج أن ارتفاع في معدل نمو الاستثمار القومي بأسعار عام 1973 بحوالي 1 % يتربط عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 3 % تقريباً. وبذل هذا الأمر على فاعلية الارتفاع بمعدل الاستثمار في الحد من معدل البطالة في الاقتصاد المصري<sup>(2)</sup>.

ويتضح من العرض السابق، أن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية، كما أن نتائجه تتفق - أيضاً - مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، فضلاً عن ذلك فإن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج مرتفعة؛ حيث أن حوالي 89 % من التغيرات في معدل البطالة خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات سالفة الذكر، والمرتبة طبقاً لأهميتها النسبية في التأثير في معدل البطالة.

(1) على وجه التحديد في المحور (6-2).

(2) وهو الأمر الذي تؤيده إحدى الدراسات في الاقتصاد المصري وبعض الدول الأخرى، يرجع في ذلك إلى:

- د. سميحة السيد فوزي، "سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر"، مؤتمر عن: **التشغيل والبطالة في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، في الفترة 13، 14 يناير 2002، ص ص 3، 4.

( ب ) المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لا تؤثر جوهرياً في معدل البطالة - تلك التي لم تجتز الاختبارات الإحصائية - وفقاً لهذا النموذج تتمثل في:

( 1 ) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $X_2$ ): وقد كان يتوقع أن يمارس هذا المتغير تأثيراً عكسياً في معدل البطالة، إلا أن هذا النموذج يوضح أنه غير معنوي في التأثير في معدل البطالة. وربما يرجع ذلك إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة باستمرار من 9.3 % في المتوسط سنوياً خلال الفترة ( 1981/80-74 ) إلى 5.7 %، 2.3 % في المتوسط سنوياً خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالي؛ مما قلل من فاعلية هذا المتغير في التأثير في معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة؛ حيث يكون متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة حوالي 5.5 % أى أنه متماثل حول المعدل في فترة المنتصف مما يحدّ لثر هذا المتغير على معدل البطالة.

( 2 ) معدل نمو الأجور الحقيقية ( $X_{10}$ ): لقد كان من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وهذا المتغير، إلا أنه غير معنوي وفقاً لهذا النموذج. وربما يرجع ذلك إلى حدوث تراجع ملموس في معدلات نمو الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة من حوالي 7 % في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي الفعلي ( 1981/80-74 ) إلى 2.7 %، 4.4 % في المتوسط سنوياً خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالي. وبذلك يكون المتوسط السنوي لمعدل نمو الأجور خلال فترة الدراسة ككل حوالي 4.5 % وهو إلى حد ما يماثل المعدل في منتصف

الفترة، مما يُخَيِّد أثر هذا المتغير على معدل البطالة. كما أن الأجور لا تتمتع بالمرونة الكافية في سوق العمل المصري؛ مما يقلل من فاعلية معدل نموها في التأثير في معدل البطالة.

( 3 ) معدل التضخم ( $X_{27}$ ): وقد أظهر هذا النموذج أن هذا المتغير غير معنوي في التأثير في معدل البطالة. وربما يرجع ذلك في هذا النموذج بالذات إلى الاعتماد على المتغيرات الحقيقية من خلال الأسعار الثابتة لعام 1973 لكافة المتغيرات النقدية ومعدلات النمو بها؛ مما أدى إلى تحييد أثر هذا المتغير في التأثير جوهرياً في معدل البطالة.

( 4 ) معدل نمو صافي الهجرة للخارج ( $X_{30}$ ): لقد كان يتوقع أن يمارس هذا المتغير تأثيراً عكسياً في معدل البطالة، إلا أن هذا النموذج يوضح أنه غير معنوي في التأثير في معدل البطالة. وربما يعزى ذلك إلى التراجع الكبير في معدلات نمو صافي الهجرة في المتوسط سنوياً من حوالى 11 % خلال عقد الثمانينيات إلى أن صار بالمناقص خلال النصف الأول من التسعينيات<sup>(1)</sup>. ويمكن القول، إن زيادة معدل نمو صافي الهجرة في الفترة الأولى من هذه الدراسة، ثم تراجعها بشدة، أدى إلى إلغاء فاعلية هذا المتغير في التأثير في معدل البطالة خلال هذه الفترة وفقاً لهذا النموذج.

( 5 ) معدل نمو السكان ( $X_{32}$ ): وقد كان من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وهذا المتغير، إلا أنه وفقاً لهذا النموذج كان هذا المتغير

(1) حيث أصبح - 130.4 % في المتوسط سنوياً خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، وهذا ما عرف بظاهرة الهجرة المرتدة أو المقتدة.

غير معنوى. وربما يعزى ذلك إلى الثبات النسبى لمعدل نمو السكان عند مستوى مرتفع يتراوح بين 2.6 % ، 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى المبعينيات والثمانينيات، وقد انخفض ذلك للمعدل إلى حوالى 2% فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وعليه يكون متوسط معدل نمو السكان حوالى 2.5 % سنوياً خلال فترة الدراسة.

ورغم أن هذه المتغيرات غير معنوية - إحصائياً - فى التأثير فى معدل البطالة، إلا أنه يتعين التنبيه إلى أن النتائج المتعلقة بآثر هذه المتغيرات التفسيرية ترتبط بهذا النموذج تحديداً. ومن ثم، فإن ذلك لا يعنى أن هذه المتغيرات غير مهمة على الإطلاق فى التأثير فى معدل البطالة، إلا أن ظهورها مع مجموعة المتغيرات ذات التأثير المعنوى فى معدل البطالة، والموضحة فى صياغة النموذج أظهر ضعف أهميتها النسبية فى تفسير هذه الظاهرة.

يتضح مما سبق، أن معدل البطالة يتأثر بدرجة كبيرة وبصورة فاعلة بكل من سياسة الانفتاح الاقتصادى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى. كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهري وفاعل وبصورة إيجابية فى معدل البطالة؛ حيث أنه ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال فترة تنفيذه بحوالى 4 % تقريباً؛ مما ترتب عليه انتقال معادلة الانحدار المقدرمة المتطرفة بهذا الأثر إلى أعلى. ويؤكد هذا الأمر وجود فارق جوهري فى معادلة الانحدار المقدرمة قبل وفى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويمكن التمييز بين معادلة الانحدار المقدرمة لمعدل البطالة قبل وفى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى كما يلى:



#### الفصل السابع

( أ ) قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية:

$$y_2 = 0.0716 - 0.0292 D_2 - 0.0315 X_6$$

( ب ) فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية:

$$y_2 = ( 0.0716 + 0.0363 ) - 0.0292 D_2 - 0.0315 X_6$$

$$\therefore y_2 = 0.1079 - 0.0292 D_2 - 0.0315 X_6$$

∴ هناك اختلاف جوهري فى المعطى التقاطعية لمعادلة الانحدار المقدرة؛ مما يدل على أن برنامج الإصلاح الاقتصادى قد ترتب على تنفيذه ارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى، وهذا الأمر يتفق مع الفرض المبنى للدراسة والافتراض بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل.

#### 7-3-3 : نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة:

رغم أن معدل البطالة هو المقياس الأكثر دلالة - وقبولاً - فى التعبير عن مشكلة البطالة فى أى مجتمع؛ حيث يمكن من خلاله المقارنة بين وطأة هذه المشكلة فيما بين الدول، بل وفى الدولة نفسها عبر الفترات الزمنية المختلفة. وهذا الأمر لا يتحقق بالنسبة لحجم البطالة، إلا أنه فى واقع الاقتصاد المصرى، وفى خلال فترة الدراسة المحددة ( 1974-2000 )، يمكن الاعتماد عليه فى التعرف على العوامل المؤثرة بفاعلية فى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة، وكذلك للتأكد من أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على هذه المشكلة، وما إذا كان يؤيد

النموذج السابق أو يتعارض معه في ذلك الأمر، وسيتم اتباع الأسلوب نفسه كما في النموذج السابق.

أولاً : صياغة النموذج: بنفس الأسلوب الذي تتبع في النموذج السابق ؛ فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد معتمداً في ذلك على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، وقد تم تجريب لصيغ الأربع - مألوفة للذكر - لمعادلات نماذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وبعد إجراء عديد من المحاولات اتضح أن أفضل هذه الصيغ هي الصيغة الخطية<sup>(1)</sup>، حيث أنها تعطي أعلى درجة تفسيرية لهذا النموذج، فضلاً عن أنها تتسق مع صيغة النموذج السابق، كي يمكن المقارنة بين نتائج النموذجين في أثرهما في مشكلة البطالة من خلال النظر إليها من زاويتين مختلفتين.

ومن ثم ، تكون رموز المتغيرات الداخلة في هذا النموذج كما يلي:

- 1 - حجم البطالة بألف فرد ( $y_1$ ).
- 2 - حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون جنيه ( $X_1$ ).
- 3 - حجم الاستثمارات القومية المنفذة الحقيقية بالمليون جنيه ( $X_2$ ).
- 4 - حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه ( $X_3$ ).

<sup>(1)</sup> وتزيد الصيغة اللوغاريتمية - الخطية التي تعرف بأسلوب (Poisson Regression) ، حيث أعطت نتائج مقاربة إلى حد كبير مع الصيغة الخطية، وإن كانت مقدرتها التفسيرية أقل مقارنة بالصيغة الخطية، وذلك كما هو موضح في الملحق رقم ( 4 ) ( ب ) ومقارنته بنتائج الملحق رقم ( 3 ) .

5 - معدل التضخم ( $X_{27}$ ).

6 - حجم صافي الهجرة للخارج بألف فرد ( $X_{29}$ ).

7 - حجم السكان بالمليون نسمة ( $X_{31}$ ).

8 - سياسة الانفتاح الاقتصادى ( $D_2$ )، وهى من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة ( $D_2$ ) مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة ( 1981/80-74 )، ومساوية للصفر فيما عدا ذلك.

9 - برنامج الإصلاح الاقتصادى ( $D$ )، وهو الآخر من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة ( $D$ ) مساوية للصفر خلال الفترة ( 1991/90-74 )، ومساوية للواحد الصحيح فيما بعد ذلك.

وبذلك يكون حجم البطالة هو المتغير التابع - فى دالة الانحدار هذه - والمتغيرات الأخرى هى المتغيرات التفسيرية، كما تصورها الدالة التالية :

$$y_1 = f ( X_1 , X_5 , X_9 , X_{27} , X_{29} , X_{31} , D_2 , D )$$

وعليه، تكون الصيغة الرياضية كما تصورها المعادلة التالية :

$$y_1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_5 + B_3 X_9 + B_4 X_{27} + B_5 X_{29} + B_6 X_{31} + B_7 D_2 + B_8 D + u_i$$

حيث أن ( $u_i$ ) متغير عشوائى يعبر عن البواقي، له وسط حسابى يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: وتم ذلك من خلال البرنامج الإحصائى (SPSS) باستخدام طريقة الانحدار التدرجى (Stepwise Reg.). وتعتمد هذه الطريقة على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات التفسيرية تدرجياً بهدف التوصل فى

النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المتلى الأكثر فاعلية وتأثيراً في المتغير التابع والمتمثل هنا في حجم البطالة ( $y_1$ ).

وقد بينت نتائج تقدير هذا النموذج بصورة تفصيلية في الملحق رقم ( 3 ) وبصورة مختصرة في الجدول رقم ( 5-7 ).

جدول رقم ( 5-7 )

ملخص نتائج النموذج القيلسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة  
خلال الفترة ( 2000-74 )

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-2303.506	191.794		-12.010	0.000
عدد السكان ( مليون نسمة )	67.473	4.001	0.965	16.866	0.000
2 (Constant)	-1789.623	193.404		-9.253	0.000
عدد السكان ( مليون نسمة )	55.062	4.321	0.788	12.744	0.000
الإصلاح الاقتصادي	335.504	82.977	0.250	4.043	0.001
3 (Constant)	-1623.152	167.841		-9.671	0.000
عدد السكان ( مليون نسمة )	51.934	3.697	0.743	14.048	0.000
الإصلاح الاقتصادي	425.027	73.939	0.317	5.748	0.000
صافي الهجرة إلى الخارج - ألف فرد	-0.418	0.130	-0.125	-3.217	0.005
4 (Constant)	-1472.704	157.609		-9.344	0.000
عدد السكان ( مليون نسمة )	42.507	4.840	0.608	8.783	0.000
الإصلاح الاقتصادي	532.633	76.613	0.397	6.952	0.000
صافي الهجرة إلى الخارج ( ألف فرد )	-0.524	0.121	-0.156	-4.342	0.000
الأجور ( مليون جنيه )	0.101	0.039	0.126	2.618	0.017

a Dependent Variable : حجم البطالة ( ألف فرد )

### الفصل السابع

وعلى ذلك، تكون معادلة الانحدار المقدرة، مرتبة طبقاً للأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية في التأثير في معدل البطالة على الصورة التالية:

$$y_1 = -1472.704 + 42.507 X_{31} + 532.633 D - 0.524 X_{29} + 0.101 X_9$$

(157.609)      (4.840)      (76.613)      (0.121)      (0.039)

$$R^2 = 0.982$$

$$D.W. = 2.5$$

ويتضح من دراسة نتائج ذلك التقدير - والمبينة بصورة أكثر تفصيلاً في الملحق رقم (3) - ما يلي:

(أ) إن أهم المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر الجوهري - تلك التي اجتازت الاختبارات الإحصائية - في حجم البطالة ومرتبة طبقاً لأهميتها النسبية والموضحة في المعادلة السابقة تتمثل في:

(1) حجم السكان ( $X_{31}$ ): ويؤثر في حجم البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة - في معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث أن زيادة حجم السكان بمليون فرد يترتب عليها وفقاً لهذا النموذج زيادة في حجم البطالة بحوالى 42.5 ألف فرد.

(2) برنامج الإصلاح الاقتصادي (D): ويؤثر في حجم البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة - في معادلة الانحدار المقدرة - حيث ترتب على تطبيق هذا البرنامج زيادة في حجم البطالة بدرجة كبيرة سواء أكان ذلك بصورة مباشرة - من خلال برنامج الخصخصة - أم بصورة غير مباشرة - بسبب السياسات ذات الطبيعة الانكماشية لهذا

### الفصل السابع

البرنامج. وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية ، كما سبق توضيحه في متن هذه الدراسة<sup>(1)</sup>؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج ترتب على البدء في تطبيق هذا البرنامج زيادة في حجم البطالة بحوالى 533 ألف فرد خلال عقد التسعينيات.

( 3 ) حجم صافى الهجرة للخارج ( $X_2$ ): ويؤثر هذا المتغير في حجم البطالة عكسياً، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة - في معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج فإن زيادة الهجرة الخارجية الصافية بحوالى ألف فرد تؤدي إلى انخفاض في حجم البطالة بحوالى 524 فرد؛ أى ما يفوق 50 % من حجم هذه الهجرة الصافية.

( 4 ) حجم الأجور الحقيقية ( $X_3$ ): ونظراً لأن الإشارة في معادلة الانحدار المقدرة موجبة؛ فإن هذا يدل على أن العلاقة بين حجم البطالة ومنفوعات الأجور علاقة طردية. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج فإن زيادة الأجور بمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 سوف يترتب عليها زيادة في حجم البطالة بحوالى 101 فرد، وهذا بسبب تمدد للكمية المعروضة، وانكمش الكمية المطلوبة من العمل مع ارتفاع الأجور الحقيقية.

ويتضح مما سبق، أن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وتتفق نتائجه مع مقتضيات المنطق الاقتصادى، هذا، فضلاً عن أن المقدرة التفسيرية

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى الفصل السادس.

#### المصل السابع

لهذا النموذج مرتفعة جداً؛ حيث أن 98 % من التغير في حجم البطالة في المجتمع المصري خلال فترة الدراسة يرجع إلى هذه المتغيرات التفسيرية سائلة الفكر، وهي مرتبة على حسب أهميتها النسبية في التأثير في حجم البطالة.

( ب ) أن المتغيرات الاقتصادية التي لم تجتز الاختبارات الإحصائية - وهي غير مؤثرة جوهرياً أو بفاعلية في حجم البطالة - تتمثل في:

( 1 ) حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $X_1$ ): كان يتوقع وجود علاقة

عكسية بين حجم البطالة وهذا المتغير طبقاً لمنطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، إلا أنه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن أثر هذا المتغير غير معنوي. وربما يرجع ذلك إلى أن حجم هذا الناتج لم يزد بدرجة محسوسة خلال هذه الفترة، وأن ظروف التشغيل كانت تتأثر بدرجة أكبر خلال هذه الفترة بعوامل أخرى، أهمها: حركة الهجرة الخارجية، والتعيينات الحكومية، ولقطاعات الهامشية أو غير الرسمية، التي نمت بدرجة كبيرة في الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة، وأن الجزء الأكبر من ناتجها لا يدرج ضمن الناتج المحلي؛ مما قلل من أثره في مستوى التشغيل، ومن ثم، في حجم البطالة.

( 2 ) حجم الاستثمار القومي الحقيقي ( $X_2$ ): كان من المتوقع وجود علاقة

عكسية بين حجم البطالة وهذا المتغير، إلا أنه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن أثره غير معنوي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن هذا الأثر لا يتوقف على حجم الاستثمارات في صورتها المطلقة فحسب - كما سبق التنبؤ به إليه - بل يتوقف - أيضاً - على نوعية هذه الاستثمارات ودرجة الكثافة الرأسمالية أو للعالية المستخدمة، وكذلك على الأنشطة الموجهة

إليها. ونظراً لازدياد نصيب الاستثمارات الخاصة بدرجة كبيرة تلك التي تهدف - أساساً - إلى تعظيم الأرباح دون النظر للأهداف الأخرى التي تعتمد بدرجة أكبر على الكثافة الرأسمالية، فضلاً عن توجيهها إلى أنشطة معينة لا تسهم كثيراً في استيعاب العمالة؛ فقد أدى ذلك كله إلى تقليل دور الاستثمار في الحد من حجم البطالة بصورة فاعلة خلال فترة الدراسة؛ ومما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، غياب استراتيجية واضحة للتشغيل تعمل على تحفيز تلك الاستثمارات وتوجيهها إلى أنشطة أكثر استيعاباً للعمالة.

( 3 ) معدل التضخم ( $X_{27}$ ): وقد أظهر هذا النموذج أن هذا المتغير غير معنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى الاعتماد على القيم الحقيقية من بداية الفترة لكافة المتغيرات النقية؛ مما أدى إلى تحييد أثر هذا المتغير في التأثير في حجم البطالة.

( 4 ) سياسة الانفتاح الاقتصادي ( $D_2$ ): وقد كان من المتوقع أن يسهم هذا المتغير في الحد من حجم البطالة، غير أنه وفقاً لهذا النموذج كان هذا المتغير غير معنوي إحصائياً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى قصر فترة الانفتاح الاقتصادي الفعلي والمشار إليها، وهي الفترة (1981/80-74)، هذا بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى أثرت بدرجة كبرى؛ مما حال دون ظهور هذه السياسة كعامل فاعل في الحد من حجم البطالة. وأهم هذه العوامل الأخرى زيادة حركة الهجرة الخارجية، وزيادة الموارد المالية المتدفقة على الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، فضلاً عن



### الفصل السابع

استمرار سياسة التعيينات الحكومية في تلك الفترة على وجه الخصوص.

ويجدر التنويه هنا، إلى أن المتغيرات غير المؤثرة جوهرياً في حجم البطالة طبقاً لهذا النموذج، لا يعنى أنها غير مهمة على إطلاقها في التأثير في حجم البطالة. وربما يرجع ذلك إلى أن وجود المتغيرات الأخرى المؤثرة جوهرياً في حجم البطالة هو المسئول عن إضعاف وزنها النسبي في التأثير في حجم البطالة في هذا النموذج تحديداً، ولا يعنى ذلك أنها لا تؤثر في حجم البطالة بصورة عامة أو في الظروف كافة.

ويتضح مما سبق، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له أثر إيجابي في زيادة حجم البطالة في الاقتصاد المصري، وذات تأثير معنوي وفاعل، إذ أنه قد أدى إلى زيادة حجم البطالة خلال سني عقد التسعينيات؛ مما ترتب عليه انتقال معادلة الانحدار المقدرة إلى أعلى؛ ويؤكد هذا الأمر وجود فارق جوهري في معادلة الانحدار قبل - وفي ظل - برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويمكن التمييز بين معادلة الانحدار المقدرة لحجم البطالة قبل وفي ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كما يلي:

( أ ) قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي: تكون معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

$$y_1 = - 1472.704 + 42.507 X_{31} - 0.524 X_{29} + 0.101 X_9$$

( ب ) في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي: تكون معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

$$y_1 = ( - 1472.704 + 532.633 ) + 42.507 X_{31} - 0.524 X_{29} + 0.101 X_9$$

$$\therefore y_1 = - 940.071 + 42.507 X_{31} - 0.524 X_{29} + 0.101 X_9$$

∴ يوجد اختلاف جوهري في المعطاة التقاطعية بالمقدار ( 532.633 )، مما يدل على أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد ترتب عليه زيادة في حجم البطالة، وهذا يتفق مع فرض الدراسة، وكذلك مع نتيجة النموذج الأول - والخاص بمعدل البطالة - ويؤكد هذا الأمر أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أسهم بصورة فاعلة في زيادة حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري.

### • الخلاصة

لقد ازداد عرض قوة العمل في مصر خلال عقد التسعينيات بحوالى 4.1 مليون فرد؛ بما يمثل 465 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 2.8 % في المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق معدل نمو السكان والمقدر بمعدل 2 % في المتوسط سنوياً. وترتب على ذلك ارتفاع نسبة مشاركة السكان في قوة العمل من 28 % في بداية التسعينيات إلى 30 % في نهايتها، ويرجع ذلك إلى تزايد نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل - خاصة في الريف - مما أدى إلى ارتفاع النصيب النسبي للإناث في قوة العمل من 12 % في عام 1986 إلى 21 % في عام 2001 على حساب تراجع نصيب الذكور.

لما على جانب الطلب فقد ازداد عدد المشتغلين بحوالى 4 مليون فرد ؛ بما يمثل 451 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 3 % في المتوسط سنوياً - وهو أعلى من معدل نمو عرض العمل؛ مما ترتب عليه انخفاض معدل البطالة الرسمي من 9.3 % في بداية التسعينيات إلى حوالى 9 % في نهايتها - وقد استوعبت القطاعات السلبية من هذه الزيادة 45 %؛ بينما استوعبت قطاعات الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية 18 %، 37 % على الترتيب. وتعكس هذه النسب تراجع دور القطاعات

## الفصل السابع

السلعية وزيادة دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة في استيعاب العمالة.

شهد الاقتصاد المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تزايداً واضحاً في حجم البطالة المافرة وفقاً للإحصاءات الرسمية، إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع حجم البطالة ومعدلها عن تلك القيم الرسمية بكثير، وهذا ما تؤكد عليه عدد من الدراسات في هذا المجال، فضلاً عن تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل، وتكالب عدد ضخم من المواطنين على برنامج التشغيل الحكومي لشغل عدد محدود من الوظائف الحكومية المعطن عنها في عام 2001. ويرجع ارتفاع كل من معدل البطالة وحجمها إلى الطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن عدم وجود سياسات مباشرة ضمن مكوناته لعلاج هذه المشكلة. أما بالنسبة للبطالة غير الصريحة فقد قدر معدلها بحوالي 40 %، بما يعادل حوالي 6 مليون فرد، وربما تكون هناك مبالغة في هذه التقديرات ، نتيجة لوجود تفاوت كبير فيما بين الإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية والإنتاجية المتوسطة الفعلية.

ويشير تحليل هيكل البطالة وخصائصها إلى زيادة وطأة هذه المشكلة، فالبطالة تبلغ ذروتها فيما بين الشباب؛ حيث أن ما يفوق 95 % من إجمالي المعطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما تتركز البطالة فيما بين فئات المتعلمين ، وخاصة بين حملة المؤهلات المتوسطة، وكذلك زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وزيادة البطالة الريفية عن الحضرية، وهو الأمر الذي يعكس ضعف للتنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

### الفصل السابع

وتوضح نتائج النموذج القيلسى أن المتغيرات ذات التأثير الجوهري والفاعل في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في كل من: سياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ومعدل نمو الاستثمار القومى، ذلك أن 89 % من التغيرات في معدل البطالة خلال تلك الفترة تفسر بالتغير في هذه المتغيرات. بينما المتغيرات التى تؤثر في حجم البطالة فتتمثل في كل من: حجم السكان وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وصافى الهجرة للخارج، والأجور الحقيقية؛ حيث أن 98 % من التغيرات في حجم البطالة ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات. ويتضح من القياس - كذلك - أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهري وفاعل في كل من معدل البطالة وحجمها؛ إذ ترتب عليه زيادة كل من معدل البطالة وحجمها بحوالى 4 %، 532 ألف فرد على التوالي خلال عدد التسمينيات. وهذه النتائج تتفق مع فرض الدراسة، الذى مؤداه أن برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يترتب عليه زيادة حدة مشكلة البطالة في المجتمع المصرى في كل من الأجلين القصير والطويل.

## الفصل الثامن

### التنبؤ بمشكلة البطالة على المستويين القومى والقطاعى فى مصر خلال الفترة ( 2001-2010 ) \*

تهدف دراسة أية ظاهرة إلى التوصل إلى تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بشأنها. وبعد العرض والتحليل - الذى قدم فى الفصول السابقة - عن تفسير ظاهرة البطالة فى مصر، هنا نكون قد وصلنا إلى مواجهة لتساؤلات مهمة عن: ماذا بعد؟ ماذا عن حجم البطالة ومعدلها فى مصر فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؟ وهل يستمر وضع مشكلة البطالة على الوضع الذى ساد خلال فترة الدراسة؟ وإلى أين يتجه فهل إلى الأفضل أم إلى الأسوأ؟ وسوف تتم مناقشة هذه التساؤلات من خلال التنبؤ بعرض العمل والطلب عليه على المستوى القومى خلال هذا العقد؛ ثم من خلال الموازنة بينهما يتم تحديد حجم البطالة ومعدلها المتوقعين على المستوى القومى. وحتى تزداد الصورة تحديداً يجب التعرف على الطلب المتوقع على العمل بالنسبة لكل من قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك لتحديد الاحتياجات المستقبلية لهذه القطاعات، والتعرف على أى القطاعات أكثر استيعاباً للعمالة - خاصة تلك التى تمثل القطاعات الرائدة فى خلق فرص العمل الجديدة والارتفاع بمستوى التوظيف - ويساعد ذلك كله - بلا شك - واضعى السياسات الاقتصادية - خاصة المتعلقة بجانب التوظيف - فى اتخاذ السياسات التى من شأنها الارتفاع بمستوى التوظيف على كل من المستويين

---

\* بجرى التنبؤ هنا إلى أن سنوات التنبؤ الفعلية هى ( 2000/2001-2009/2010 ) وهى سنوات مالية، غير أنه سوف يشار إليها فى المنزى فى صورة سنوات ميلادية لتبسيطه ومن ثمة تكون فترة التنبؤ هى على الصورة ( 2001-2010 )

القطاعى والقرمى، وفى كل من الأجلين القصير والطويل<sup>(1)</sup>، مما يمكن أن يسهم فى مواجهة مشكلة البطالة بصورة موضوعية وفاعلة فى المستقبل.

وفى ضوء ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى محورين: يتناول الأول منهما: التنبؤ باتجاهات سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2010)، ويتعلق الثانى: بالتنبؤ باتجاهات الطلب على العمل على المستوى القطاعى خلال فترة التنبؤ السابقة.

## 8-1 : التنبؤ باتجاهات سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2010)

يتناول هذا المحور مسائل التنبؤ بكل من جانبى عرض العمل والطلب عليه فى الاقتصاد المصرى، فضلاً عن التنبؤ بمسار الفجوة بينهما خلال فترة التنبؤ. وعليه، سوف يتم التنبؤ بسلوك كل من حجم البطالة ومعدلها خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وسيتم تحديد المتغيرات الأكثر أهمية فى التأثير على كل من جانبى العرض والطلب على العمل اعتماداً على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS). وبعد تقدير معادلة الانحدار المقدرة<sup>(2)</sup>، يتم رسم خط الاتجاه العام للمتغيرات للتصيرية فى هذه المعادلة باستخدام برنامج (Excel). ولقد بنى ذلك على أساس افتراض مؤداه: أن المتغيرات للتصيرية تسلك فى المستقبل القريب خلال سنوات التنبؤ سلوكاً مقارباً لما كانت عليه فى السنوات الماضية

<sup>(1)</sup> وهو الأمر الذى سوف يتضح من خلال الأدوات والميلات ضمن الاستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة البطالة فى توصيات الدراسة.

<sup>(2)</sup> التى تتصف بالحياز لاختبارات المعنوية الإحصائية، وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وتكون ذات قدرة تصيرية مرتفعة.

### الفصل الثامن

والمحتاج عنها بيانات فعلية. وعليه، يقدر خط الاتجاه العام لكل متغير تفسيري بوساطة البيانات الفعلية المتاحة عن الفترة، وباستخدام معادلة هذا الخط يتم التنبؤ بالقيم التي سوف يتخذها المتغير التفسيري. وبالتعويض في معادلة الانحدار المقدرة يتم الحصول على القيم المتوقعة لكل من عرض العمل والطلب عليه خلال السنوات المراد التنبؤ بها.

وعليه، فإنه يمكن تحديد أهداف هذا النموذج القياسي في: التنبؤ بعرض العمل خلال الفترة ( 2001-2010 )، والتنبؤ بالطلب على العمل خلال هذه الفترة، وأخيراً، التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها خلال الفترة نفسها.

#### 8-1-1 : التنبؤ بعرض العمل:

أولاً : صياغة النموذج : لقد تم إجراء عدد من المحاولات - على النماذج الأربعة السابق ذكرها في الفصل السابع - وذلك بإتباع أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)<sup>(1)</sup>. ومن خلالها تم تفضيل الصيغة الخطية؛ حيث أنها تعطي أعلى قدرة تفسيرية. ولقد تبين من هذه المحاولات أي المتغيرات أكثر أهمية في التأثير في عرض العمل أو قوة العمل - التي سوف يشار إليها بالرمز LF بالكف فرد -

(1) وهو نفس الأسلوب الذي تتبع في نماذج الفصل السابع من هذه الدراسة.

تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1 - حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه (  $X_9$  ).

2 - حجم السكان بالمليون نسمة (  $X_{31}$  ).

3 - سياسة الانفتاح الاقتصادي (  $D_2$  ).

4 - برنامج الإصلاح الاقتصادي (  $D$  ).

علماً بأن المتغيرين ( 3 )، ( 4 ) هما من المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables) وتأخذ قيمتها الصفر أو الواحد الصحيح كما في النماذج السابقة<sup>(2)</sup>. وقد تم إدراج هذين المتغيرين في النموذج لأنهما يؤثران في مناخ سوق العمل المصري وبيئته، ويؤثران بصورة غير مباشرة في عديد من المتغيرات التي تؤثر بدورها في سلوك الأفراد نحو الانخراط في سوق العمل أو الاتسحاب منه، ومن ثم، فإنهما يؤثران في عرض العمل<sup>(3)</sup> - وسوف يتضح ذلك من نتائج التقدير - وعلى

<sup>(1)</sup> وقد تم إجراء عدة محاولات، وكذا إدخال كثير من المتغيرات الأخرى المؤثرة في عرض العمل، مثل: حجم الخريجين، ومعدل التضخم، وحجم صافي الهجرة للخارج. غير أن كثيراً من هذه المحاولات وُجِعت بعيد من المشاكل مثل: الارتباط الخطي بين حجم الخريجين وحجم السكان؛ مما أثر في قيم المعلمات المقترنة التي يصعب في ظلها التفسير الاقتصادي لها. وكذلك في حالة المتغيرين: معدل التضخم وصافي الهجرة للخارج وجدنا أنه من الصعوبة رسم خط اتجاه عام وخالصة خلال عقد التسعينيات بسبب الاتجاه التزولي المتزايد فيه لأسباب خارجية في حالة الهجرة الخارجية، وعدم دقة البيانات وصندوقها في حالة معدل التضخم.

<sup>(2)</sup> حيث أن (  $D_2$  ) تأخذ قيمتها الواحد الصحيح خلال الفترة ( 1981/80-74 ) وتكون قيمتها خلاف ذلك مساوية للصفر، بينما (  $D$  ) تأخذ القيمة صفر خلال الفترة ( 1991/90-74 ) وتأخذ الواحد الصحيح فيما عدا ذلك.

<sup>(3)</sup> حيث يؤثران في كل من نمط الاستهلاك وطموحات الأفراد؛ مما يؤدي إلى عرض مزيد من قوة العمل بهدف زيادة الدخول وارتفاع المبيعات والخدمات.



### الفصل الثامن

هذا الأساس يكون عرض العمل في مصر دالة في هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة سالفة الذكر على الصورة العلة للتالية:

$$LF = f ( X_0 , X_{31} , D_2 , D )$$

وتكون الصيغة الرياضية لهذا النموذج على النحو المبين في المعادلة التالية:

$$LF = a_0 + a_1 X_0 + a_2 X_{31} + a_3 D_2 + a_4 D + e_i$$

حيث أن (e<sub>i</sub>) هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوى صفر ويتباين ثابت.

ثانياً: نتائج تقدير النموذج: لقد جاءت نتائج تقدير النموذج وفقاً لاستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) كما هو موضح في الملحق رقم ( 5 ) ( ١ ) وبالتالي، تكون معادلة الانحدار المقدرة والمرتبطة طبقاً للأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية في تأثيرها في عرض العمل - كما توضحها المخططات المعيارية وقيمة اختبار T الموضحة في الملحق السابق - على الصورة الآتية:

$$LF = - 6142.463 + 341.873 X_{31} + 1978.107 D_2 + 0.650 X_0 + 634.529 D$$
$$( 793.963 ) \quad ( 15.003 ) \quad ( 238.409 ) \quad ( 0.114 ) \quad ( 187.488 )$$

$$R^2 = 0.995$$

$$D.W. = 1.608$$

ويتضح من هذه المعادلة أن أهم المتغيرات الكلية المؤثرة جوهرياً في عرض العمل تتمثل فيما يلي:

( ١ ) حجم السكان (X<sub>31</sub>): وتبين إشارتها الموجبة - في معادلة الانحدار المقدرة - وجود علاقة طردية بين عرض العمل وحجم السكان. وتتفق

### الفصل الثامن

هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة السكان في مصر بمليون فرد يترتب عليه زيادة في عرض العمل بحوالى 342 ألف فرد، ومن ثم، يمثل حجم السكان أهم المتغيرات المؤثرة في عرض العمل ( قوة العمل ) لأنه صاحب أعلى مطمة معيارية وأعلى قيمة لاختبار (T) كما هو موضح في نتائج التقدير بالملحق رقم ( 5 ) ( ١).

( 2 ) سياسة الانفتاح الاقتصادى ( $D_2$ ): وتبين إشارتها الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - أن تأثير هذا المتغير إيجابياً فى عرض العمل، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية؛ حيث عملت هذه السياسة على تحسين مناخ سوق العمل فى مصر؛ مما أدى إلى تسهيل الانخراط فى قوة العمل. ووفقاً لهذا النموذج فقد ترتب على هذه السياسة زيادة حجم قوة العمل بحوالى 2 مليون فرد، نتيجة لانتهاج هذه السياسة خلال فترة السبعينيات.

( 3 ) حجم الأجور الحقيقية ( $X_3$ ): ويؤثر إيجابياً فى عرض العمل كما توضحه الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع منطق للنظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، ذلك أن زيادة الأجور الحقيقية تكون سبباً وراء تحفيز الأفراد - الذين لا يرغبون فى العمل عند مستوى أقل من الأجور - الانخراط فى سوق العمل. ووفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة الأجور الحقيقية بمليون جنيه بأسعار عام 1973 قد أدت إلى زيادة فى عرض العمل بحوالى 650 فرد.

( 4 ) برنامج الإصلاح الاقتصادي (D): وتشير الإشارة الموجبة - في معادلة الانحدار المقدرة - إلى أن هذا البرنامج يؤثر إيجابياً في عرض العمل؛ الأمر الذي يتفق مع للتوقعات القياسية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج، فقد ترتب على هذا البرنامج زيادة في عرض العمل بحوالى 635 ألف فرد خلال فترة تطبيقه.

ويجدر بالذكر هنا، أن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج مرتفعة جداً؛ حيث أن 99.5 % من التغير في عرض العمل ( قوة العمل ) يفسر بالتغير في هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة سلفاً للذكر، سواء أكان ذلك التأثير يتم بصورة مباشرة أم غير مباشرة، مما يمكن أن يدعم الثقة في نتائج هذا النموذج.

ثالثاً : نتائج التنبؤ بعرض العمل: يتضح مما سبق أن عرض العمل يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات أساسية هي على الترتيب: حجم السكان، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، والأجور الحقيقية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي. وعند تحديد معادلة الانحدار المستخدمة في التنبؤ بعرض العمل يراعى ما يلي:

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادي (D) إلى الحد الثابت في معادلة الانحدار المقدرة؛ حيث يفترض الاستمرار في اتباع هذا البرنامج خلال فترة التنبؤ، ومن ثم؛ تكون قيمة (D) مساوية للوحد الصحيح.
- استبعاد قيمة معامل سياسة الانفتاح الاقتصادي ( $D_2$ )، وذلك لأن قيمة ( $D_2$ ) تكون صفراً استناداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

• بناءً على ذلك تكون معادلة الاحذار المستخدمة في التنبؤ بعرض العمل على الصورة التالية:

$$LF = - 5507.934 + 341.873 X_{31} + 0.650 X_9$$

وسوف يتم إجراء التنبؤ باستخدام أسلوب خط الاتجاه العام من خلال برنامج (Excel)، بافتراض أن المتغيرين التفسيريين - حجم الأجور الحقيقية وحجم السكان- سوف يأخذان سلوكاً في سنوات التنبؤ مقارباً لما كنا عليه خلال الفترة السابقة والمتاح عنها بيانات فعلية. ومن خلال التعويض في معادلة خط الاتجاه العام، الذي يراعى فيها أعلى مقدرة تفسيرية  $(R^2)^{(1)}$ ، يتم الحصول على قيم للمتغيرين التفسيريين خلال فترة التنبؤ. ثم بعد ذلك يتم التعويض عن القيم المتنبأ بها لهذين المتغيرين التفسيريين في دالة عرض العمل السابق ذكرها. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (8-1).

ويتضح من هذا التنبؤ أن عرض العمل يتزايد باستمرار؛ حيث كان حوالى 18.9 مليون فرد في عام 2000/99، ويتوقع أن يزداد ليصبح حوالى 22.1 مليون فرد في عام 2004/2005، ثم يزداد ليصبح 26.6 مليون فرد في عام 2009/2010. أى أن عرض العمل سوف يزداد بمقدار 7.7 مليون فرد خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؛ بما يمثل 41 % خلال هذا العقد. أى أن للتكفى السنوى المتوقع إلى سوق العمل يمثل حوالى 766 ألف فرد في المتوسط<sup>(2)</sup>. وتتطلب هذه الزيادة في

<sup>(1)</sup> وذلك كما هو موضح في الملحق رقم (5) (أ)، (ب)، (ج).

<sup>(2)</sup> وهذا يتماشى مع تقديرات بعض التقارير، التى ترى أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل في مصر يقدر بحوالى 800 ألف فرد في المتوسط سنوياً في نصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، يرجع في ذلك إلى:

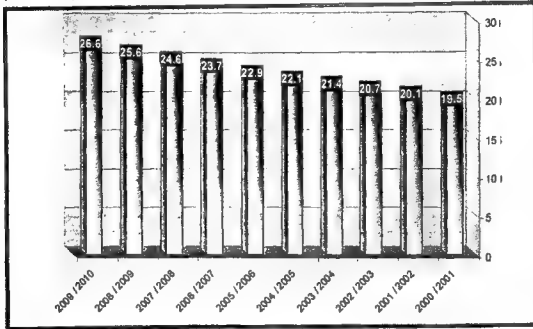
- Energy Information Administration, Country Analysis Briefs: Egypt, Feb. 2004, *op. cit.*, p. 1.

### الفصل الثامن

العرض المتوقع للصل توفير عدد منظر - على الأقل - من الوظائف للمحافظة على حجم البطالة الحالي.

شكل رقم ( 8-1 )

عرض العمل في مصر خلال سنوات التنبؤ ( 2010-2001 )  
( مليون فرد )



المصدر: تقديرات الدراسة.

### 8-1-2 : التنبؤ بالطلب على العمل:

أولاً : صياغة النموذج: يستخدم النموذج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ونظراً لأن أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد يمثل أداة إحصائية تستخدم لتوضيح العلاقة بين متغير تابع وكثير من متغير تفسيري، فإن الدراسة بنفس الأسلوب الذي اتبع في تقدير عرض العمل قد أخذت في حسابها المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر أهمية في التأثير في الطلب على

العمل - تلك التي سوف نشير إليها بالرمز ( LA ) بألف فرد - وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- 1 - حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بالمليون جنيه (  $X_1$  ).
- 2 - حجم الاستثمار القومى الحقيقى بالمليون جنيه (  $X_5$  ).
- 3 - حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه (  $X_9$  ).
- 4 - سياسة الانفتاح الاقتصادى (  $D_2$  ).
- 5 - برنامج الإصلاح الاقتصادى ( D ).

والمتغيران ( 4 ) ، ( 5 ) هما من المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables) وتأخذ قيمة كل منهما الصفر أو الواحد الصحيح كما فى النماذج السابقة<sup>(1)</sup>. وقد تضمن النموذج هذين المتغيرين لأنهما يؤثران فى مستوى أداء النشاط الاقتصادى، ومن ثم، يؤثران بصورة مباشرة وغير مباشرة فى الطلب على العمل - وهذا ما سوف توضحه نتائج التقدير - وبالتالي، تكون علاقة الانحدار المقترحة للطلب على العمل فى مصر دالة فى المتغيرات التفسيرية الخمسة سالفة الذكر على الصورة التالية<sup>(2)</sup>:

$$LA = f ( X_1 , X_5 , X_9 , D_2 , D )$$

<sup>(1)</sup> حيث تكون قيمة (  $D_2$  ) مساوية للولد الصحيح خلال الفترة ( 1981/80-74 ) والصفر فيما عدا ذلك، بينما تكون قيمة ( D ) مساوية للصفر خلال الفترة ( 1991/90-74 ) والولد الصحيح فيما عدا ذلك.

<sup>(2)</sup> لقد تم التركيز على هذه المتغيرات الخمسة - فقط - وذلك لأنها تعطى أعلى قدرة تفسيرية، كما يمكن تصميم ذلك - أيضاً - فى حالة النماذج الخاصة بالطلب على العمل على المستوى القطاعى، كى يكون هناك تماثل فى كل نماذج الطلب سواء على المستوى القومى أو المستوى القطاعى، وسوف يوضح المحور التالى هذا الأمر.

وتكون الصيغة الرياضية لهذا النموذج كما تصورها المعادلة التالية :

$$LA = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 D_2 + B_5 D + u_i$$

حيث أن  $(u_i)$  تمثل متغيراً عشوائياً يصور البواقي له وسط حسابي يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) فقد كانت نتائج التقدير كما هي موضحة في الملحق رقم ( 6 ) ، وبالتالي، فإن معادلة الانحدار المقدرة والمرتبطة طبقاً لأهمية المتغيرات التفسيرية في التأثير في مستوى التشغيل - كما نوضحها المعلمات المعيارية وقيمة اختبار ( T ) - على الصورة التالية:

$$LA = 3689.546 + 0.998 X_1 + 2186.954 D_2 + 1219.968 D - 0.572 X_3$$

$$(910.562) \quad (0.144) \quad (456.647) \quad (455.578) \quad (0.283)$$

$$R^2 = 0.976$$

$$D.W. = 1.254$$

ويلاحظ من معادلة الانحدار المقدرة أن أهم المتغيرات ذات التأثير الجوهري في مستوى التشغيل هي:

( 1 ) النتائج المحلى الإجمالى الحقيقى  $(X_1)$ : توضح الإشارة الموجبة لهذا المتغير - في دالة الانحدار المقدرة - أنه يؤثر طردياً في مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أن زيادة حجم الناتج المحلى تعمل على خلق مزيد من فرص العمل، والعكس. ووفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة الناتج المحلى الحقيقى بمليون جنيهه بأسعار عام 1973 يترتب عليها زيادة في مستوى التشغيل، ومن ثم، الطلب على العمل بحوالى 998 فرد.

( 2 ) سياسة الانفتاح الاقتصادى ( $D_2$ ): وتؤكد الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - أن هذه السياسة قد أثرت إيجابياً فى مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، لأن هذه السياسة قد ترتب عليها زيادة التكتفبات المالية إلى مصر، فضلاً عن فتح عدد من مجالات العمل والتوظيف. وقد أدت هذه السياسة وفقاً لهذا النموذج إلى زيادة حجم التشغيل بحوالى 2.2 مليون فرد خلال فترة السبعينيات، ولذا؛ فقد ساهمت فى عدم تفاقم مشكلة البطالة فى تلك الفترة.

( 3 ) برنامج الإصلاح الاقتصادى (D): وتوضح الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - أن هذا البرنامج أثر فى مستوى التشغيل إيجابياً، وهو الأمر الذى توقعه واضعو هذا البرنامج. غير أن هذا الأثر اضعف من نظيره الناتج عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وذلك أن برنامج الإصلاح قد تمخض عنه زيادة حجم التشغيل بحوالى 1.2 مليون فرد خلال عقد التسعينيات.

( 4 ) حجم الأجور الحقيقية ( $X_4$ ): وتبين الإشارة السالبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - أن هذا المتغير يؤثر عكسياً فى مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أن الأجور الحقيقية تمثل ثمن استخدام عنصر العمل. وقد ترتب على زيادة الأجور الحقيقية بمليون جنيه بأسعار عام 1973 نقصان مستوى التشغيل بحوالى 572 فرد، وذلك طبقاً لهذا النموذج.

ويلاحظ أن حجم الاستثمار القومى الحقيقى ( $X_5$ ) لم يكن له وجود فيما بين المتغيرات التفسيرية؛ ذلك أنه لم يكن له تأثير جوهري أو فاعل



## الفصل الثامن

في مستوى التشغيل خلال تلك الفترة. وربما يضر ذلك بتوجه تلك الاستثمارات إلى مجالات غير مؤثرة بدرجة فاعلة في الارتفاع بمستوى التوظيف، فضلاً عن استخدام تقنيات أكثر كثافة رأسمالية، وخاصة في ظل زيادة النصيب النسبي للاستثمارات الخاصة<sup>(1)</sup>.

ويتضح مما سبق؛ أن هذا النموذج له مقدرة تفسيرية عالية؛ حيث أن حوالي 98 % من التغيرات في مستوى التشغيل أو الطلب على العمل ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة المدرجة في معادلة الانحدار المقدر.

ثالثاً : نتائج التنبؤ بالطلب على العمل: يتضح مما سبق، أن مستوى التشغيل أو الطلب على العمل يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات هي على الترتيب: الناتج المحلي الحقيقي، وسياسة الانفتاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي وحجم الأجور الحقيقية. ويراعى عند تحديد معادلة الانحدار المقدر للطلب على العمل المستخدمة في التنبؤ ما يلي:

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادي ( $D_1$ ) إلى الحد الثابت في معادلة الانحدار؛ لأن قيمة ( $D_1$ ) تكون مساوية لولحد الصحيح خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

- استبعاد معامل سياسة الانفتاح الاقتصادي ( $D_2$ )؛ ذلك لأن قيمة ( $D_2$ ) تكون مساوية للصفر خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

---

(1) وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المحققة في الفصل السابع من أن حجم الاستثمار القومي لم يكن له تأثير جوهري أو فاعل في حجم البطالة.

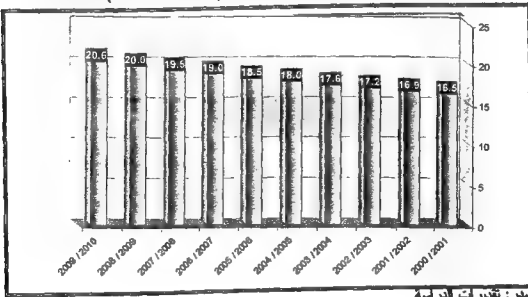
• على هذا الأساس تكون معادلة الطلب على العمل والمستخدمة في التنبؤ كما يلي :

$$LA = 4909.514 + 0.998 X_1 - 0.572 X_2$$

وباتباع الأسلوب السابق نفسه - في تقدير عرض العمل - من خلال رسم خط الاتجاه العام للمتغيرين التفسيريين في دالة الطلب على العمل<sup>(1)</sup>، والتنبؤ بالقيم المتوقعة لهما خلال سنوات التنبؤ من خلال برنامج (Excel) ثم التعويض في معادلة الطلب على العمل، يتم للتوصل إلى القيم المتوقعة للطلب على العمل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم ( 2-8 ).

شكل رقم ( 2-8 )

الطلب على العمل خلال سنوات التنبؤ ( 2010-2001 ) ( مليون فرد )



المصدر: تقديرات للدراسة.

(1) وذلك كما هو موضح في الملحق رقم ( 6 ) ( ب ) ، الملحق رقم ( 5 ) ( ج ) .

## الفصل الثامن

ويتضح من هذه البيانات أن الطلب على العمل سوف يزداد من 17.3 مليون فرد في عام 2000/99 ليصبح حوالي 18 مليون فرد في عام 2005/2004، ثم ليصبح حوالي 20.6 مليون فرد في عام 2010/2009. وبذلك تكون الزيادة الإجمالية المتوقعة في الطلب على العمل خلال سنوات التنبؤ حوالي 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل حوالي 19 % من إجمالي العمالة في بداية سنوات التنبؤ. وبذلك يتوقع أن يتم استيعاب حوالي 322 ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، وهو رقم متواضع بالنسبة للزيادة السنوية المتوقعة في عرض العمل<sup>(1)</sup>، مما يسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة، وهو ما سوف يوضح في النقطة التالية.

### 8-1-3 : التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها:

يترتب على عملية التنمية تغيرات في الاقتصاد القومي والسكان والقوة العاملة، ينشأ عنها لاختلال العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه، ويمثل هذا الاختلال قيداً على استمرار عملية التنمية وتطورها، ولذا، فإن أحد الأهداف المهمة للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية يتمثل في تحقيق الموازنة بين عرض العمل والطلب عليه؛ حيث يعد التوازن بينهما انعكاساً مباشراً لعملية ترشيد استخدام القوة العاملة. ويوضح الجدول رقم ( 8-1 ) عرض العمل والطلب عليه، وتحديد كل من حجم

---

(1) تتماشى هذه النتائج مع نتائج المسح الميداني بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والخمس بجانب الطلب في سوق العمل المصري خلال الفترة ( 2001-2005 ) الذي يقدر الطلب على العمل خلال تلك الفترة بحوالي 1.6 مليون فرد؛ بما يمثل 300 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وهو ما يعادل نصف الداخلين إلى سوق العمل والمقدر بحوالي 600 ألف فرد في المتوسط سنوياً، يرجع في ذلك إلى:

ج- عبد اللطيف الهندي، "جانب الطلب في سوق العمل المصري"، مؤتمر بعنوان: *سوق العمل في العالم العربي*، كلية التجارة- جامعة طنطا، في الفترة 27، 28، أبريل 2002، ص5.

## الفصل الثامن

البطالة ومعدلها خلال سنوات التنبؤ. ويتضح من هذا الجدول وكذلك من الشكل رقم (3-8) التنبؤات التالية:

- 1 - يقدر عرض العمل في عام 2001/2000 بحوالى 19.5 مليون فرد، ويبلغ الطلب عليه حوالى 16.5 مليون فرد في العام نفسه؛ مما ينتج عنه فائض عرض أى بطالة تكدر بحوالى 3 مليون فرد، ومن ثم، يكون معدل البطالة في هذا العام حوالى 15.2 %.
- 2 - يزداد فائض عرض العمل - أى حجم البطالة - في عام 2005/2004 ليصبح حوالى 4.1 مليون فرد بزيادة مقدارها حوالى 1.1 مليون فرد عن عام 2001/2000، ومن ثم، يرتفع معدل البطالة في ذلك العام إلى 18.5 %.
- 3 - يتوقع أن يصل فائض عرض العمل أى حجم البطالة في نهاية فترة التنبؤ إلى حوالى 6 مليون عاطل؛ بما يمثل ضعف ما كان عليه في بداية ذلك العقد. ويترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة المتوقع ليصبح 22.7 %، أى أن أكثر من خمس القوة العاملة المصرية يتوقع لها أن تكون في حالة بطالة سائرة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> وهذا الأمر يتفق مع تقديرات بعض الدراسات، التى ترى أن معدل البطالة فى مصر يتراوح فيما بين 15-25 % فى نصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، يرجع فى ذلك إلى:  
- Energy Information Administration, Country Analysis Briefs: Egypt, Feb. 2004, *op. cit.*, p. 1.

## جدول رقم ( 8-1 )

الموازنة بين عرض العمل والطلب عليه ومن ثم تحديد كل من حجم البطالة  
ومعدلها خلال سنوات التتبع ( 2010-2001 )

البيان للسنة	عرض العمل ( ألف فرد )	الطلب على العمل ( ألف فرد )	البطالة المسافرة ( ألف فرد )	معدل البطالة المسافرة ( % )
2001/2000	19494.7	16531.8	2962.9	15.2
2002/2001	20091.9	16876.8	3215.1	16.0
2003/2002	20729.2	17242.2	3487.0	16.8
2004/2003	21409.9	17630.3	3779.5	17.7
2005/2004	22137.1	18043.3	4093.8	18.5
2006/2005	22914.2	18483.3	4430.9	19.3
2007/2006	23744.2	18952.5	4791.7	20.2
2008/2007	24630.6	19453.2	5177.4	21.0
2009/2008	25576.4	19987.5	5588.9	21.9
2010/2009	26585.0	20557.6	6027.4	22.7

المصدر: تقديرات الدراسة.

ويرجع التزايد الكبير المتوقع في كل من حجم البطالة ومعدلها إلى استمرار معدلات الزيادة المتوقعة بمعدلات مرتفعة في عرض العمل؛ إذ يتوقع أن تكون حوالي 3.5 % في المتوسط سنوياً خلال سنوات التتبع، هذا في الوقت الذي يكون معدل نمو الطلب على العمل حوالي 2.5 % في المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها. ويعزى الانخفاض النسبي في معدل النمو المتوقع في الطلب على العمل - مقارنةً بتقديره في جانب العرض - إلى تراجع كل من معدلات النمو الاقتصادي والحكومة عن سياسة

التعيينات وحركة الهجرة الخارجية، فضلاً عن عدم قيام القطاع الخاص بالدور المنشود منه في استيعاب مزيد من العمالة. وترجع كل هذه المسببات إلى الطبيعة الانكماشية لمبادرات برنامج الإصلاح الاقتصادى، وأثاره السلبية على مستوى التشغيل كما سبق بيانه.

ولقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل النمو المتوقع للبطالة إلى حوالى 8.2 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ. وهذا يعنى أن جزءاً كبيراً من التكاليف المتوقعة إلى سوق العمل سنوياً سوف تضاف إلى رصيد البطالة القائم؛ مما ينتج عنه ذلك التزايد المستمر فى كل من حجم البطالة ومعلها خلال فترة التنبؤ<sup>(1)</sup>.

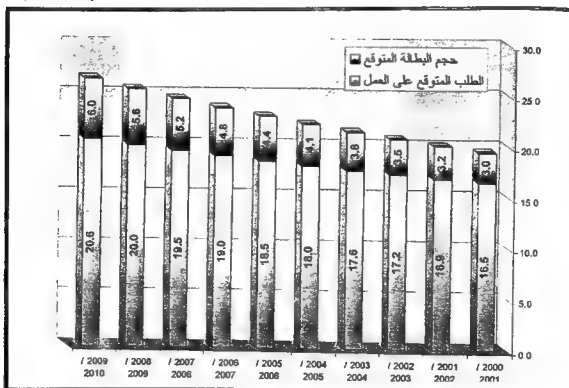
---

(1) وهذه النتائج تتماشى مع تقديرات - أحد مسئولى منظمة العمل الدولية - د. سمير رضوان الذى يرى أن التلحق السنوى إلى سوق العمل خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين بعد استبعاد الهجرة الخارجية يقدر بحوالى 806 ألف فرد تقريباً؛ بينما قدرة الاقتصاد المصرى على خلق وظائف تقدر بحوالى 435 ألف وظيفة، ومن ثم، تصبح قدرة الاقتصاد على الاستيعاب حوالى 58.6 % من عرض العمل، أى أن هناك عجز قدره 371 ألف وظيفة سنوياً، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Radwan S., "Employment and Unemployment in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies", Conference on: *Employment and Unemployment in Egypt*, The Egyptian Center of Economic Studies, Cairo, Jan. 13-14, 2002, p. 4.

شكل رقم ( 3-8 )

عرض العمل والطلب عليه وحجم البطالة خلال سنوات التنبؤ ( 2010-2001 )  
( مليون فرد )



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 1-8 ).

وبناء على ما سبق كله؛ فإنه يمكن القول إن الاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذا النحو السابق، يتوقع أن يؤدي إلى تفاقم حدة مشكلة البطالة بصورة غير مسبوقة في المجتمع المصري. وهو ما يتفق مع فرض الدراسة ومؤداه: " أن هذا البرنامج سوف يتمخض عن تطبيقه زيادة حجم البطالة ومعلها في كل من الأجلين القصير والطويل ".

## 8-2 : التنبؤ باتجاهات الطلب على العمل على المستوى القطاعي خلال الفترة ( 2001-2010 )

يتطلب التنبؤ بطلقة الاقتصاد القومي على استيعاب العمالة في المستقبل ضرورة التنبؤ بتلك الطاقة على المستويات الجزئية، أى على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم؛ يمكن التعرف على القطاعات الرائدة والأكثر استيعاباً للعمالة في المستقبل القريب. ويترتب على ذلك، مساعدة واضعي الخطط والسياسات الاقتصادية عند تحديد الأولويات القطاعية بالنسبة لهدف الارتقاء بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة<sup>(1)</sup>.

وينقسم هذا المحور إلى جزئين: يتناول أولهما: التنبؤ بالطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة خلال فترة التنبؤ ثم يتصدى ثانيهما: إلى تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ.

### 8-2-1 : التنبؤ بالطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي:

أولاً : صياغة النموذج: لقد تم ذلك من خلال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ونظراً لأن أسلوب الانحدار الخطي المتعدد هذا يستخدم لتوضيح العلاقة بين متغير تابع واحد وهو هنا مستوى التشغيل أو الطلب على العمل وأكثر من متغير تفسيري. فقد أخذت للدراسة في حساباتها أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الطلب على العمل - الذى سوف يشار إليه بالرمز  $(y)$  بألف فرد - وتمثلت للمتغيرات التفسيرية هذه في خمسة متغيرات أساسية على مستوى كل قطاع. ويلاحظ أنها نفس

(1) سوف يوضح هذا الأمر في التوصيات الخاصة بهذه الدراسة.



## الفصل الثامن

المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الطلب على العمل على المستوى القومي، وتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- 1 - حجم الناتج الحقيقي للقطاع بالمليون جنيه (  $X_1$  ).
  - 2 - حجم الاستثمارات الحقيقية المنفذة في القطاع بالمليون جنيه (  $X_2$  ).
  - 3 - حجم الأجور الحقيقية في القطاع بالمليون جنيه (  $X_3$  ).
  - 4 - سياسة الانفتاح الاقتصادي (  $D_2$  ).
  - 5 - برنامج الإصلاح الاقتصادي (  $D$  ).
- والمتغيران ( 4 )، ( 5 ) هما من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables) وتأخذ قيمتهما للصفر أو الواحد الصحيح كما في النماذج السابقة<sup>(1)</sup>. وتأخذ هذه المتغيرات نفس الرموز التي استخدمت على المستوى القومي مع إضافة الدليل (index) الخاص بكل قطاع وفقاً للتصنيف التالي:

- ( أ ) القطاعات السلعية: وتتضمن أربعة قطاعات وتأخذ الترتيب من (1) إلى (4) وهي: القطاع الزراعي (1)، قطاع الصناعة والتعدين (2)، قطاع البترول والكهرباء (3)، وقطاع التشييد والبناء (4).
- ( ب ) قطاعات الخدمات الإنتاجية: وتشمل على ثلاثة قطاعات وتأخذ الترتيب من (5) إلى (7) وهي: قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس (5)، وقطاع لتجارة والمال والتأمين (6)، وقطاع السياحة (7).

---

(1) حيث تكون قيمة (  $D_2$  ) مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة ( 1981/80-74 ) والصفر فيما عدا ذلك؛ بينما تكون قيمة (  $D$  ) مساوية للصفر خلال الفترة ( 1991/90-74 ) والواحد الصحيح فيما عدا ذلك.

( جـ ) قطاعات الخدمات الاجتماعية: وتشمل على ثلاثة قطاعات وتأخذ

الترتيب من (8) إلى (10) وهي: قطاع الإسكان (8)، وقطاع المرافق

العامة والخدمات الحكومية (9)، وقطاع الخدمات الشخصية (10).

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في مستوى التشغيل على

مستوى كل قطاع باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك من خلال أسلوب

(Enter)<sup>(1)</sup>، الذي يتضمن إدخال كافة المتغيرات التفسيرية الخمسة دفعة واحدة لكل

قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي العشرة. فقد كانت نتائج التقدير كما هي موضحة

بالتجول رقم ( 8-2 )، الذي يتضح منه ما يلي:

---

<sup>(1)</sup> باستثناء ثلاثة قطاعات استخدم فيها أسلوب (Stepwise) وهي قطاعات: التشييد والبناء، والنقل

والمواصلات وقناة السويس، والخدمات الحكومية والمرافق العامة.

جدول رقم ( 2-8 )

نتائج دراسة تطوير الخدمة أهم المتغيرات ذات التأثير الجوهري في مستوى التشغيل على مستوى المقاطعات الإقليمية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

R	D W.	نموذج التأثير والمتغيرات ذات التأثير الجوهري مرتبطة حسب أساليبها القسومية في التأثير في	البيان	المناطق الإقليمية
		الطلب على عمل		
0.969	1.555	$Y_1 = 3962.061 + 0.272 X_1 + 0.730 X_2 - 0.649 X_3 + 181.87D$ (118.009) (0.085) (0.255) (0.101) (33.726)		1 - قطاع الأراضي
0.979	1.715	$Y_2 = 587.010 + 155.757 D + 176.58 D_2 + 0.487 X_1$ (71.76) (59.667) (40.296) (0.118)		2 - قطاع الصناعة والتعدين
0.927	0.967	$Y_3 = 42.231 + 0.743 X_4 + 51.561 D$ (12.152) (0.184) (8.569)		3 - قطاع البترول والكهرباء
0.954	1.449	$Y_4 = 61.463 + 265.323 D + 1.186 X_1 + 135.882 D_2$ (59.768) (35.298) (0.117) (41.794)		4 - قطاع التشييد وبناء
0.831	0.594	$Y_5 = 381.470 + 153.288 D + 0.124 X_1$ (29.102) (32.559) (0.042)		5 - قطاع النقل والبريد والاتصالات
0.965	1.486	$Y_6 = 583.796 + 193.148 D + 203.843 D_2 + 0.378 X_1$ (66.094) (36.784) (44.791) (0.047)		6 - قطاع التجارة والتمويل والتأمين
0.885	1.541	$Y_7 = 78.161 - 21.379 D_2 + 0.26 X_1 + 0.993 X_3$ (15.274) (7.217) (0.37) (0.077)		7 - قطاع السياحة
0.914	2.036	$Y_8 = 169.792 + 0.146 X_3 + 26.485 D - 20.920 D_2$ (14.910) (0.024) (4.981) (7.073)		8 - قطاع الإسكان
0.956	1.207	$Y_9 = 1000.992 + 4.658 X_3 + 516.423 D$ (95.53) (0.431) (113.788)		9 - قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام
0.967	1.676	$Y_{10} = 227.620 + 135.643 D + 155.958 D_2 + 0.722 X_1 + 1.016 X_3$ (80.7) (43.49) (46.51) (0.102) (0.352)		10 - قطاع الخدمات الحكومية

ملاحظة: القيم بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية للتغيرات.

### الفصل الثامن

• **ظهر النتائج الحقيقية ( $X_1$ )** في سبعة نماذج كمتغير تفسيري له تأثير جوهري في مستوى التشغيل، وكان أثره إيجابياً في كل منها.

• **ظهر الاستثمار الحقيقي ( $X_2$ )** في ثلاثة نماذج فقط كمتغير تفسيري له تأثير جوهري في مستوى التشغيل، وكان أثره إيجابياً في مستوى التشغيل فيها.

• **ظهرت الأجور الحقيقية ( $X_3$ )** في أربعة نماذج كمتغير تفسيري له تأثير جوهري في مستوى التشغيل، غير أن ذلك الأثر قد اختلف من قطاع إلى آخر في هذه النماذج.

• **ظهرت سياسة الائتلاف الاقتصادي ( $D_2$ )** في ستة نماذج كمتغير تفسيري له تأثير جوهري في مستوى التشغيل، وقد كان هذا التأثير إيجابياً في خمسة منها، وسلبياً في قطاع واحد فقط هو قطاع السياحة.

• **كان برنامج الإصلاح الاقتصادي ( $D$ )** له النصيب الأكبر في الظهور فيما بين كافة المتغيرات التفسيرية؛ حيث ظهر في تسعة نماذج كمتغير تفسيري له تأثير جوهري إيجابي على مستوى التشغيل في القطاعات التسعة. ولم يظهر كمتغير تفسيري له تأثير جوهري على مستوى التشغيل في قطاع السياحة فقط فيما بين القطاعات العشرة<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً : نتائج التنبؤ بالطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي:** لتحديد المعادلات المستخدمة في التنبؤ بالطلب على العمل على مستوى القطاعات الاقتصادية، فبحه يراعى الخطوات الآتية:

---

<sup>(1)</sup> وذلك لأن معدل نمو العملة بهذا القطاع خلال عقد التسعينيات كان في جزء كبير منه سالباً؛ مما ترتب عليه انخفاض نصيبه التنبؤي من العملة على المستوى القومي، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع في ذلك إلى المحور ( 3-6 ).

## الفصل الثامن

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادي ( $D$ ) إلى الحد الثابت في معادلة الانحدار المقطرة؛ السابق تحديدها في الجدول رقم ( 8-2 ). ويتربط على ذلك زيادة قيمة الحد الثابت بقيمة هذا المعامل، وذلك لأن قيمة ( $D$ ) تساوى الواحد الصحيح خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.
- استبعاد معامل سيلة الانفتاح الاقتصادي ( $D_2$ ) من معادلة الانحدار، وذلك لأن قيمة ( $D_2$ ) تساوى الصفر خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

وبناءً عليه، تكون النماذج المستخدمة في التنبؤ بالطلب على العمل في القطاعات الاقتصادية كما هي مصورة في المعادلات الموضحة بالجدول رقم ( 8-3 ).

جدول رقم ( 8-3 )

النماذج المستخدمة في التنبؤ بالطلب على العمل في القطاعات الاقتصادية المفتلة

البيانات	النماذج المستخدمة في التنبؤ بالطلب على العمل
1 - قطاع زراعى	$y_1 = 4143.931 + 0.272 X_1 + 0.73 X_2 - 0.649 X_3$
2 - قطاع صناعة وتجهيز	$y_2 = 742.767 + 0.487 X_1$
3 - قطاع كهرباء وكهرباء	$y_3 = 93.792 + 0.743 X_3$
4 - قطاع تشييد ولبناء	$y_4 = 326.786 + 1.186 X_1$
5 - قطاع نقل والمواصلات وقناة السويس	$y_5 = 534.758 + 0.124 X_3$
6 - قطاع تجارة وعلل والتأمين	$y_6 = 776.944 + 0.378 X_1$
7 - قطاع سبلحة	$y_7 = 38.161 + 0.26 X_1 + 0.993 X_3$
8 - قطاع الإسكان	$y_8 = 196.277 + 0.146 X_3$
9 - قطاع الخدمات الحكومية والمرافق العامة	$y_9 = 1517.415 + 4.658 X_3$
10 - قطاع الخدمات الشخصية	$y_{10} = 363.263 + 0.722 X_1 + 1.016 X_3$

المصدر: حسب من الجدول رقم ( 8-2 ).

## الفصل الثامن

ويتم إجراء التنبؤ بالطلب على العمل في كل قطاع على حدة من خلال رسم خط الاتجاه العام للمتغيرات التفسيرية التي تتضمنها معادلة الانحدار في هذا القطاع باستخدام برنامج (Excel). وهذا مبني على افتراض مؤداه أن المتغيرات التفسيرية سوف تسلك - خلال سنوات التنبؤ - سلوكاً مقارباً لذلك الذي كانت عليه خلال الفترة المتاحة عنها بيانات فعلية. ومن الطبيعي أن تتسم معادلة خط الاتجاه العام الذي يتم التنبؤ من خلالها بالمنطقية، وأن تكون ذات قدرة تفسيرية مرتفعة<sup>(1)</sup>، ويتم التنبؤ بقيمة المتغيرات التفسيرية أثناء فترة التنبؤ من خلال التعويض في معادلة خط الاتجاه العام، ثم يعوض بقيمة هذه المتغيرات التفسيرية في معادلة الطلب الخاصة بالقطاع والمقدرة سلفاً من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)<sup>(2)</sup>. وقد انصرف اهتمام الدراسة إلى أن تحقق نماذج الطلب على العمل ثلاثة عناصر أساسية حتى تعد ملائمة للاستخدام في التقدير، ومن ثم، التنبؤ وهي:

- 1 - معنوية المتغيرات الداخلة في النموذج.
  - 2 - تحقيق النموذج للمعايير الإحصائية والقياسية ومتطلباتها أن تكون ذات قيمة مقبولة لاختبار (T)، وأعلى قيمة لمعامل التحديد ( $R^2$ )، وقيمة مقبولة لاختبار ديرين ولشمون.
  - 3 - أن تتناسب النتائج المتوقعة للتقدير مع النمو المتوقع للطلب على العمل.
- وقد كانت نتائج التقدير للطلب على العمل على مستوى القطاعات العشرة مسالفة الذكر والمتبعة بنفس الأسلوب السابق كما هي موضحة في الملحق (7) (1) وكذلك الجدول رقم (8-4).

---

(1) أي ذات أعلى قيمة لمعامل التحديد ( $R^2$ )، وذلك كما هو موضح في الملحق رقم (7) (ب).

(2) وذلك كما هو موضح في الملحق رقم (7) (أ).

وتتضح نتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي في بيانات

الجدول ( 4-8 )، ( 5-8 )، ( 6-8 ) وكذلك الشكل ( 4-8 ) كما يلي:

( 1 ) قطاع الزراعة: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل به من 4985 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالي 5065 ألف فرد في عام 2004/2005، ويرتفع ليصل إلى حوالي 5245 ألف فرد في عام 2009/2010 بزيادة إجمالية مقدارها 260 ألف فرد خلال فترة التنبؤ؛ بما يمثل زيادة قدرها 26 ألف فرد في المتوسط سنوياً، وبما يعادل حوالي 7.3 % - فقط - من إجمالي الطلب المتوقع على العمل خلال تلك العقد، وهو رقم متواضع جداً؛ مما يترتب عليه انخفاض للنصيب النسبي المتوقع لهذا القطاع من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي من 29 % في بداية فترة التنبؤ إلى 25 % - فقط - في نهايتها.

( 2 ) قطاع الصناعة والتعدين: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل بهذا القطاع من 2412 ألف فرد في عام 2000/99 إلى 2676 ألف فرد في عام 2009/2010 بزيادة إجمالية مقدارها 264 ألف فرد؛ بما يمثل 26.4 ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال تلك العقد للزمني؛ بما يعادل حوالي 7.5 % من إجمالي الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة. ويتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة محدودة في النصيب النسبي لقطاع الصناعة من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي من حوالي 12 % في بداية هذه الفترة إلى 13 % - فقط - في نهايتها.

جدول رقم (4-8)

نتائج تكاليف الطلب المتفرع على العمل في قطاعات الاقتصاد للفترة (2001-2010) ( ألف فرد )

السنة	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
للمتاج	4920.1	4955.9	4992.0	5028.3	5064.6	5101.0	5137.2	5173.3	5209.2	5244.8
للمتاج	2072.6	2129.4	2188.6	2250.1	2314.2	2380.9	2450.4	2522.6	2597.9	2676.1
للمتاج والبناء	101.1	101.2	101.3	101.5	101.6	101.7	101.8	101.9	102.0	102.0
للمتاج والبناء	1343.0	1422.0	1511.9	1613.7	1728.0	1855.8	1997.8	2154.9	2327.9	2517.5
للمتاج والبناء والبناء	712.6	718.0	723.5	729.0	734.4	739.9	745.4	750.8	756.3	761.8
للمتاج والبناء والبناء	1939.4	1986.3	2037.5	2093.4	2154.4	2220.9	2293.3	2371.9	2457.3	2549.7
للمتاج والبناء والبناء	134.0	139.4	145.9	153.3	161.8	171.5	182.4	194.7	208.3	223.3
للمتاج والبناء والبناء	258.6	264.6	271.7	279.9	289.4	300.1	312.2	325.7	340.8	357.6
للمتاج والبناء والبناء	3746.7	3810.5	3874.0	3937.0	3999.6	4061.8	4123.7	4185.2	4246.3	4307.2
للمتاج والبناء والبناء	1548.0	1600.0	1657.1	1719.6	1787.9	1862.6	1944.0	2032.4	2128.4	2232.4
للمتاج والبناء والبناء	16776.0	17127.6	17503.5	17905.7	18336.0	18796.1	19288.0	19813.5	20374.4	20972.4
للمتاج والبناء والبناء										

المصدر : تقديرات الوزارة من الملحق رقم ( 7 ) و( ١١ )



جدول رقم ( 5-8 )

تطور التجهيب النسبي المتوقع للطلب حتى الوصول في القطاعات الاقتصادية المختلطة خلال فترة التنبؤ ( 2001 - 2010 ) (%)

القطاع	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	1٣٣8/2007	2009/2008	2010/2009
الزراعة	29.3	28.9	28.5	28.1	27.6	27.1	26.6	26.1	25.6	25.0
الصناعة والتعدين	12.4	12.4	12.5	12.6	12.6	12.7	12.7	12.7	12.8	12.8
الطيران والفضاء	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
التشييد والبناء	8.0	8.3	8.6	9.0	9.4	9.9	10.4	10.9	11.4	12.0
النقل والمواصلات وقناة السويس	4.2	4.2	4.1	4.1	4.0	3.9	3.9	3.8	3.7	3.6
التجارة وخدمات وتأمين	11.6	11.6	11.6	11.7	11.7	11.8	11.9	12.0	12.1	12.2
السياحة	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	1.0	1.0	1.1
الإسكان	1.5	1.5	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7
المرافق العامة والخدمات الحكومية	22.3	22.2	22.1	22.0	21.8	21.6	21.4	21.1	20.8	20.5
الخدمات الشخصية	9.2	9.3	9.5	9.6	9.8	9.9	10.1	10.3	10.4	10.6
إجمالي القطاعات (مستوى قومي)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: مسح من بيانات الجدول رقم ( 5-8 ) .

جدول رقم ( 8-6 )

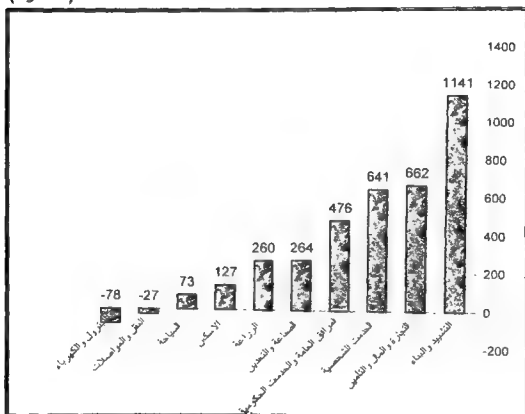
إجمالي الطلب المتوقع على العمل في القطاعات الاقتصادية خلال فترة التنبؤ ( 2001-2010 )

النسبة ( % )	الطلب المتوقع على العمل		البيان 
	المتوسط السنوي ( ألف فرد )	الإجمالي ( ألف فرد )	
7.3	26.0	259.8	الزراعة
7.5	26.4	264.1	الصناعة والتعدين
2.2-	7.8-	78.0-	البتروك والكهرباء
32.2	114.1	1140.5	التشييد والبناء
44.8	158.7	1586.6	إجمالي القطاعات الصناعية
0.8-	2.7-	27.2-	النقل والمواصلات وقناة السويس
18.7	66.2	661.7	التجارة والعمال والتأمين
2.1	7.3	73.3	السياحة
20.0	70.8	707.7	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية
3.6	12.7	126.6	الإسكان
13.5	47.6	476.2	للمرافق العامة والخدمات الحكومية
18.1	64.1	641.4	الخدمات الشخصية
35.2	124.4	1244.1	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية
100.0	353.8	3538.4	إجمالي قطاعات (المستوى القومي)

المصدر: محسوب من بيانات الملحق رقم ( 7 ) (أ).

### شكل رقم ( 4-8 )

إجمالي الطلب المتوقع على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي خلال فترة التنبؤ ( 2010-2001 )  
( ألف فرد )



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 6-8 ).

( 3 ) قطاع البترول والكهرباء: يتوقع أن ينخفض ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة؛ حيث ينخفض خلال فترة التنبؤ بحوالي 78 ألف فرد - وخاصة في بداية فترة التنبؤ - ثم يحافظ على مستوى العمالة به عند مستوى حوالي 101 ألف فرد في السنوات الأولى للتنبؤ ويصل إلى حوالي 102 ألف فرد - فقط - مع نهاية سنوات التنبؤ. وعليه يتوقع أن ينخفض نصيبه النسبي من إجمالي

#### الفصل الثامن

المشتغلين على المستوى القومي قليلاً من 0.6 % إلى 0.5 % في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها. ويجدر بالذكر هنا، أن هذا القطاع مكثف لرأس المال، ولذا؛ فإن دوره محدوداً جداً في استيعاب العمالة؛ بل أنه قطاع طارِد للعمالة وربما يفسر ذلك بسبب التوسع في تطبيق برنامج للخصخصة في هذا القطاع، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على الخبرات الأجنبية.

( 4 ) قطاع التشييد والبناء: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا القطاع من 1377 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالي 2518 ألف فرد في عام 2010/2009 بزيادة إجمالية حوالي 1141 ألف فرد؛ بما يمثل 32.2 % من الطلب المتوقع على العمالة ككل خلال فترة التنبؤ، أي أنه يتوقع أن يستوعب عمالة إضافية كل عام بحوالي 114 ألف فرد في المتوسط؛ مما يترتب عليه زيادة النصيب النسبي المتوقع لهذا القطاع من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي من حوالي 8 % إلى 12 % في نهاية فترة التنبؤ مقارنة ببدايتها، وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة.

( 5 ) قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس: يتوقع أن ينخفض الطلب على العمل في هذا القطاع خلال فترة التنبؤ بحوالي 27 ألف فرد - خاصة خلال الفترة الأولى فيها - أي أنه - هو الآخر - من القطاعات الطارِدة للعمالة وربما يفسر ذلك أساساً على أنه من القطاعات المكثفة لرأس المال ويتضح هذا الأمر بصورة أوضح في ظل التحول إلى القطاع الخاص في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي. وعليه، يتوقع انخفاض النصيب النسبي لما يستوعبه هذا القطاع من العمالة القومية من حوالي 4.2 % في بداية فترة التنبؤ إلى 3.6 % في نهايتها.

#### المصدر الثامن

( 6 ) قطاع التجارة والمال والتأمين: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا

القطاع من 1888 ألف فرد في عام 2000/99 إلى 2550 ألف فرد في عام

2010/2009، بزيادة إجمالية قدرها 662 ألف فرد. ويعنى ذلك أن هذا

القطاع يتوقع له أن يستوعب سنوياً حوالي 66.2 ألف فرد في المتوسط؛ بما

يمثل حوالي 19 % من الطلب الكلى المتوقع على العمالة خلال تلك الفترة؛

مما يترتب عليه زيادة نصيبه النسبي من إجمالي المشتغلين على المستوى

القومى من 11.6 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى 12.2 % فى نهايتها، ويعزى

هذا إلى أن هذا القطاع من القطاعات المكثفة للعمالة.

( 7 ) قطاع السياحة: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 150 ألف

فرد فى عام 2000/99 إلى حوالي 223 ألف فرد فى عام 2010/2009،

بزيادة إجمالية مقدارها 73 ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 7.3 ألف فرد فى

المتوسط سنوياً؛ بما يعادل 2.1 % من إجمالى الطلب المتوقع على العمل

خلال ذلك العقد، وهو مستوى متواضع. وعليه، يتوقع أن يزداد النصيب

النسبى لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين بدرجة محدودة من 0.8 % إلى

1.1 % فى نهاية سنوات التنبؤ مقارنة ببدايتها.

( 8 ) قطاع الإسكان: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 231 ألف

فرد فى عام 2000/99 إلى 358 ألف فرد فى عام 2010/2009، بزيادة

إجمالية مقدارها 127 ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 12.7 ألف فرد فى المتوسط

سنوياً خلال فترة التنبؤ، وهو رقم متواضع. كما يتوقع أن يزداد النصيب

النسبى من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى بحوالى 0.2 % - فقط -

خلال سنوات التنبؤ.

#### الفصل الثامن

( 9 ) قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا القطاع من 3831 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالي 4307 ألف فرد في عام 2010/2009 ، بزيادة إجمالية مقدارها 476 ألف فرد؛ بما يمثل حوالي 13.5 % من إجمالي الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة، أي أنه يستوعب سنوياً حوالي 48 ألف فرد في المتوسط خلال سنوات التنبؤ، ومن ثم، يتوقع تراجع النصيب النسبي لما يستوعبه هذا القطاع من 22.3 % من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي في بداية سنوات التنبؤ إلى 20.5 % في نهايتها. وذلك بسبب تراجع الحكومة عن سياسة التعميمات الجديدة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

( 10 ) قطاع الخدمات الشخصية: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا القطاع من 1591 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالي 2232 ألف فرد في عام 2010/2009، بزيادة إجمالية مقدارها 641 ألف فرد؛ بما يعادل 18.1 % من إجمالي الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة؛ بما يمثل حوالي 64 ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ. ويتوقع أن يترتب على ذلك زيادة النصيب النسبي لهذا القطاع من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي من 9.3 % في بداية سنوات التنبؤ إلى 10.6 % في نهاية تلك السنوات.

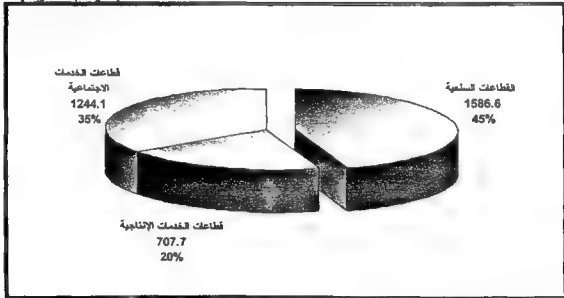
وعليه فإن محصلة ذلك كله أن يزداد الطلب على العمل على المستوى القومي- وفقاً لهذا الأسلوب- من 17434 ألف فرد في عام 2000/99 إلى 20972 ألف فرد في عام 2010/2009، بزيادة إجمالية قدرها 3538 ألف فرد؛ بما يمثل

### المصل الثامن

حوالى 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً<sup>(1)</sup>. ويتضح من بيانات الجدول رقم ( 6-8 ) وكذلك الشكل رقم ( 5-8 ) أن القطاعات السلعية تستوعب حوالى 45 % من هذه الزيادة المتوقعة فى الصالة؛ بما يمثل 159 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وقطاعات الخدمات الإنتاجية حوالى 20 % ؛ بما يمثل 71 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وقطاعات الخدمات الاجتماعية حوالى 35 %؛ بما يمثل حوالى 124 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ولعل هذا الأمر يوضح تراجع القطاعات السلعية فى استيعاب الصالة وتزايد دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة.

شكل رقم ( 5-8 )

توزيع إجمالى الطلب المتوقع على المصل بين القطاعات الرئيسية خلال فترة التنبؤ (2001-2010)  
( القيمة بألف فرد )



المصدر: بيانات الجدول رقم ( 6-8 ).

<sup>(1)</sup> ويتماشى ذلك مع الأسلوب السابق فى التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القومى فى البند ( 8-1-2 ) الذى يتوقع زيادة الطلب على العمل بحوالى 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، لمزيد من الإيضاح أرجع إلى البند المذكور سلفاً.

## 8-2-2 : تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة خلال

### فترة التنبؤ:

يقصد بالقطاعات الاقتصادية الرائدة تلك القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة، ومن ثم، الأكثر قدرة في تخفيف حدة مشكلة البطالة، وهي القطاعات التي يتوافر فيها شرطان هما: استيعاب نسبة أكبر من العمالة على المستوى القومي، وتحقيق معدلات مرتفعة لنمو العمالة بها. ولتحديد هذه القطاعات الرائدة؛ فإنه قد تم اتخاذ الخطوات الآتية:

( 1 ) ترتيب القطاعات ترتيباً تنازلياً طبقاً لنسبة العمالة التي تستوعبها على المستوى القومي<sup>(1)</sup>.

( 2 ) ترتيب القطاعات ترتيباً تنازلياً طبقاً لمعدلات نمو العمالة بكل منها خلال فترة التنبؤ<sup>(2)</sup>.

( 3 ) جمع الترتيبين معاً.

ومن ثم؛ فإن القطاعات التي تحتوي على الترتيب الأقل لهذا المجموع تكون هي القطاعات الرائدة والأكثر إسهاماً في الحد من مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ ( 2001-2010 )، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 7-8 ). ويتضح من هذا الجدول أنه في حالة التركيز - فقط - على خمسة قطاعات رائدة - مثلاً - تكون هذه القطاعات على الترتيب هي: التشييد والبناء، والخدمات الشخصية، ويأتي في المرتبة الثالثة مكرر كل من قطاعات: الصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين،

(1) متوسط نسبة العمالة بالقطاع خلال فترة التنبؤ.

(2) المتوسط السنوي لمعدل نمو العمالة بالقطاع خلال فترة التنبؤ.



# المصدر الثاني

والمرافق العامة والخدمات الحكومية، إذ يتوقع أن تستوعب هذه القطاعات الخمسة 90 % من الزيادة المتوقعة في العمالة خلال فترة التنبؤ<sup>(1)</sup>.

جدول رقم ( 7-8 )

ترتيب قطاعات الاقتصاد القومي وفقاً لأهميتها في استيعاب العمالة

خلال فترة التنبؤ ( 2010-2001 )

القطاع	البيان	الوزن النسبي لاستيعاب العمالة		الوزن النسبي لمعدل نمو العمالة		مجموع الترتيبين وفقاً للمعيارين	ترتيب القطاعات وفقاً للمعيارين
		متوسط نسبة العمالة (%)	الترتيب	متوسط معدل النمو السنوي (%)	الترتيب		
الزراعة	27.3	1	0.7	8.5	9.5	6	
الصناعة والتعدين	12.6	3	2.9	6	9	3	
النفط والكهرباء	0.5	10	0.1	10	20	10	
التشييد والبناء	9.8	6	7.2	1	7	1	
النقل والمواصلات وقناة السويس	4	7	0.7	8.5	15.5	9	
التجارة والمال والتأمين	11.7	4	3.1	5	9	3	
السياحة	0.9	9	5.8	2	11	7	
الإسكان	1.6	8	3.7	4	12	8	
المرافق العامة والخدمات الحكومية	21.6	2	1.6	7	9	3	
الخدمات الشخصية	9.9	5	4.2	3	8	2	

المصدر: محسوب من بيانات الجدولين ( 4-8 )، ( 5-8 ) .

( 1 ) هذا ما توضحه بيانات الجدول رقم ( 6-8 ) .

ويمكن من بيانات الجدول من ( 4-8 ) إلى ( 7-8 ) فضلاً عن الشكل رقم ( 4-8 ) استخلاص التنبؤات الآتية فيما يتعلق بالقطاعات الرائدة في استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ:

( 1 ) قطاع التشييد والبناء: يوضح التنبؤ أن هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى فيما بين القطاعات الخمسة الرائدة التي يمكن أن تسهم إيجابياً في الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ، وذلك لأنه من القطاعات الواعدة والمكتبة للعمالة. وقد أسهم هذا القطاع خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات في استيعاب قدر كبير من العمالة، ومن ثم، في الحد من تفاقم مشكلة البطالة في تلك الفترة. ويلاحظ أن هذا القطاع يتوقع له أن يحقق أعلى معدل لنمو العمالة يقدر بحوالي 7.2 % في المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، ويرتبط على ذلك زيادة النصيب النسبي المتوقع لهذا القطاع في استيعاب العمالة من 8 % من إجمالي المشتغلين على المستوى القومي في بداية سنوات التنبؤ إلى 12 % في نهايتها. كما يلاحظ من معادلة الانحدار المقدرة في هذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج كانت أكبر ما يمكن في عقد الثمانينيات؛ إذ قدرت بحوالي 0.92 ، انخفضت إلى 0.70 في عقد التسعينيات، ويتوقع ارتفاعها إلى 0.82 خلال فترة التنبؤ، وهذا يعني أن زيادة مستوى الناتج في هذا القطاع بنسبة 10 % يتوقع أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل به بنسبة 8.2 % . وهذا كله يدل على أن قطاع التشييد والبناء يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في الارتفاع بمستوى التشغيل على المستوى القومي، ومن ثم، الإسهام في الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ. غير أن هذا الأمر يتطلب اتخاذ بعض السياسات التي تدعم دوره في تحقيق هذا الهدف.

## الفصل الثامن

( 2 ) قطاع الخدمات الشخصية: يشير التنبؤ إلى أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية ضمن القطاعات الخمسة الرائدة في استيعاب العمالة - التي تم التركيز عليها - التي يمكن أن تسهم في الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ. وهذا القطاع من القطاعات المكثفة للعمالة؛ ويحقق معدل نمو مرتفعاً لنمو العمالة به، وهو الأمر الذي تؤكد بيانات التنبؤ، إذ قدر معدل نمو العمالة به بحوالى 4.2 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، وعليه، فإنه يتوقع ارتفاع نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من إجمالي المشتغلين على المستوى القومى من حوالى 9 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 11 % فى نهايتها. كما يلاحظ من معادلة الاتحداًر المقدرة بهذا القطاع، أن تكون مرونة التشغيل بالنسبة لكل من الناتج والأجور خلال فترة التنبؤ حوالى 0.31 ، 0.34 على التوالي، وهذا يعنى أن زيادة أى من الناتج أو الأجور فى هذا القطاع بحوالى 10 % يترتب عليها زيادة مستوى التشغيل المتوقع به بحوالى 3.1 % ، 3.4 % على التوالي. وبين ذلك إمكان أن يسهم هذا القطاع بصورة إيجابية فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ. غير أن هذا يتطلب أن تقوم الحكومة بتوفير البيئة الملائمة لأنشطة هذه الخدمات؛ مما يؤدي إلى اعتماد الأفراد على الذات - ويقال من اعتمادهم على الحكومة - فى الحصول على فرص العمل.

( 3 ) قطاع الصناعة والتعدين: يوضح التنبؤ أن هذا القطاع سوف يحتل المرتبة الثالثة فيما بين القطاعات الخمسة الرائدة فى استيعاب العمالة، ومن ثم، الحد من تفاقم مشكلة البطالة. كما يتضح من معادلة الاتحداًر المقدرة لهذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج يتوقع لها الزيادة من 0.5 فى عدى الثمانينيات

## الفصل الثامن

والتسعينيات إلى 0.68 خلال فترة التنبؤ، هو ما يعنى أن زيادة مستوى الناتج فى هذا القطاع بحوالى 10 % من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل به بنسبة 6.8 % وهى نسبة مرتفعة. غير أنه بالرغم من الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، إلا أنه لم يزد وزنه النسبى فى استيعابه للعمالة بدرجة ملموسة كما كان يتوقع له؛ حيث يتوقع ارتفاع نسبة المشتغلين به من حوالى 12 % من إجمالى عدد المشتغلين المتوقع فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 13 % فى نهايتها. ويرجع الثبات النسبى لاستيعاب هذا القطاع من العمالة إلى عديد من الأسباب، يمثل أهمها فى الاعتماد المتزايد على الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال، فضلاً عن نوعية الصناعات المقامة، وكذلك التحيز للصناعات والمشروعات ذات الحجم الكبير. وقد ترتب على ذلك أن معدل نمو العمالة المتوقع بهذا القطاع لم يتعد 3 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. غير أنه من الممكن أن يسهم هذا القطاع فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من مشكلة البطالة فى المستقبل من خلال اتباع سياسات من شأنها أن تعمل على زيادة الناتج وخلق مزيد من فرص العمل فى هذا القطاع من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة، وتوجيه الصناعات إلى الأنشطة التى تستوعب قدرأ أكبر من العمالة، فضلاً عن استخدام الأساليب الإنتاجية التى تعطى هدف توفير فرص العمل نفس الأهمية التى يحظى بها هدف استخدام الأساليب الفنية المتقدمة، وتراعى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية.

- ( 4 ) قطاع التجارة والمال والتأمين: يحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة - مكرر - ضمن القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ، وهو - أيضاً - من القطاعات الاقتصادية المكثفة للعمالة؛ حيث قدر معدل نمو العمالة المتوقع به

### الفصل الثامن

بحوالى 3.1 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. ويتوقع أن يرتفع نصيبه النسبى من إجمالى عدد المشتغلين المتوقع على المستوى القومى من 11.6 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 12.2 % فى نهايتها. كما توضح معادلة الاتحاد المقدرة فى هذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج يتوقع لها الارتفاع من حوالى 0.6 فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات إلى 0.65 خلال فترة التنبؤ، وهذا يعنى أن زيادة مستوى الناتج فى هذا القطاع بحوالى 10 % من شأنه أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل المتوقع به بحوالى 6.5 % وهى نسبة مرتفعة. وإذا فُتِحه من الممكن أن يسهم هذا القطاع إيجابياً فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ باتخاذ بعض السياسات التى تعمل على توفير البيئة الملائمة، فضلاً عن الاستقرار فى عمل هذا النشاط، ومن ثم، ندعم من دوره فى تحقيق زيادة للناتج والتوظيف .

( 5 ) قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية: يشير التنبؤ إلى أن هذا القطاع سوف يحتل المرتبة الثالثة - مكرر - فيما بين القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة، والإسهام فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ. ويستوعب هذا القطاع - تقليدياً - نصيباً كبيراً من المشتغلين على المستوى القومى - وهو ما يفوق خمس العمالة القومية قبل بداية سنوات التنبؤ - غير أن هذا النصيب قد بدأ فى التراجع منذ بداية التسعينيات، بسبب تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وتباطؤها فى هذا القطاع نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وما ينطوى عليه من سياسة خفض الإنفاق العام ومنها بند الأجور. ويتوقع على أساس هذه الاتجاهات أن يتراجع معدل نمو العمالة بهذا القطاع ليصل إلى حوالى 1.6 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. وهذا بالرغم من أنه

يتوقع ارتفاع مرونة التشغيل بالنسبة للاستثمار في هذا القطاع من حوالي 0.55 في عدى الثمانينيات والتسعينيات إلى حوالي 0.62 خلال فترة التنبؤ، وهذا ما يعنى أن زيادة مستوى الاستثمار في هذا القطاع بحوالى 10 % من المتوقع أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل به بحوالى 6.2 % وهى نسبة مرتفعة. ولذا فإن هذا القطاع يمكن أن يسهم إيجابياً فى توفير مزيد من فرص العمل وذلك من خلال العمل على ترشيد الإنفاق العام، والتخطيط السليم لهذه المرافق والخدمات العامة، وهذا يتطلب زيادة دور الدولة والحكومة فى هذا المجال، وليس كما ينادى البعض بتقليص هذا الدور فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى، لأن ذلك يعمل على توفير البيئة الملائمة والمواتية لعمل القطاع الخاص ويحقق له - نتيجة لذلك - عديداً من الوفورات الخارجية، لأن دور الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص هنا يكون دوراً تكاملياً وليس تنافسياً.

ويتضح مما سبق، ضرورة إعطاء الأولوية من قبل المخططين ووضع السياسات الاقتصادية لهذه القطاعات، كى ترفع من قدرة هذه القطاعات على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة فى المستقبل؛ مما يسهم بصورة إيجابية فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى المستقبل. وهو الأمر الذى سوف يتم التركيز عليه فى الأدوات والسياسات ضمن الاستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة البطالة، وذلك فى التوصيات الخاصة بهذه الدراسة.

غير أن هذا لا يعنى إهمال أو تلمس لقطاعات الأخرى ؛ حيث يجب اتخاذ السياسات التى ترفع - أيضاً - من معدلات نمو العمالة بها، وتحول دون تراجع نصيبها النسبى من العمالة على المستوى القومى. فعلى سبيل المثال، يجب الاهتمام بقطاع الزراعة باتخاذ السياسات واستخدام الأدوات التى ترفع من معدلات استيعابه للعمالة،

## الفصل الثامن

وتحد من تراجع نصيبه النسبي. وكذلك يجب توجيه اهتمام أكبر لقطاع المياحة فهو من القطاعات الواعدة الذى بدأ يزداد دوره فى استيعاب العمالة.

### • الخلاصة

توضح نتائج القياس أن عرض العمل فى مصر يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات طبقاً لأهميتها النسبية هى على الترتيب: حجم السكان، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، والأجور الحقيقية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى ذلك أن 99.5 % من التغيرات فى عرض العمل تسر بالتغير فى هذه المتغيرات الأربعة. كما توضح نتائج التنبؤ كذلك أن عرض العمل يتوقع له أن يزداد خلال فترة التنبؤ ( 2001-2010 ) بحوالى 7.7 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 766 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وبالتالي يكون معدل نمو عرض العمل المتوقع هو حوالى 3.5 % فى المتوسط سنوياً.

وتوضح نتائج القياس أن الطلب على العمل يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات هى على الترتيب: الناتج المحلى الحقيقى، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، والأجور الحقيقية، وأن 98 % من التغيرات فى مستوى التشغيل أو الطلب على العمل ترجع إلى التغير فى هذه المتغيرات الأربعة. كما توضح نتائج التنبؤ أن الطلب على العمل سوف يزداد خلال فترة التنبؤ بحوالى 3.3 مليون فرد، وبما يمثل حوالى 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو الطلب المتوقع على العمل هو 2.5 % فى المتوسط سنوياً.

ويتوقع - نتيجة للتطورات السابق ذكرها - أن يتضاعف حجم البطالة خلال فترة التنبؤ؛ حيث يزداد من حوالى 3 مليون فرد فى بداية الفترة إلى حوالى 6 مليون فرد فى نهايتها. وهذا يعنى أن معدل نمو حجم البطالة المتوقع خلال العقد الأول من

#### الموصل للنامر

القرن الحادى والعشرين هو 8.2 ٪ فى المتوسط سنوياً. وبالتالى، يتوقع ارتفاع معدل البطالة من 15.2 ٪ فى بداية فترة التنبؤ إلى 22.7 ٪ فى نهايتها، أى أن أكثر من خمس قوة العمل المصرية سوف تكون فى حالة بطالة فى نهاية هذا العقد. ويعرى الانخفاض النسبى المتوقع فى معدل نمو الطلب على العمل - مقارناً بنظيره على جانب العرض - إلى الطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى وما لقرن بها من تراجع فى معدلات النمو الاقتصادى، وإلى عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالدور المنشود منه، فضلاً عن تراجع الحكومة عن سياسة التعميمات وكذلك تقلص حركة الهجرة الخارجية.

ومن المتوقع ، وفقاً لنتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعى، زيادة الطلب الكلى على العمل خلال فترة التنبؤ بحوالى 3.5 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويتوقع أن تستوعب القطاعات الملعية حوالى 45% من هذا الطلب ؛ بما يمثل 159 ألف فرد فى المتوسط سنوياً يستوعب الجزء الأكبر منه - حوالى 61 ٪ - فى قطاع التشييد والبناء، وتستوعب قطاعات الخدمات الإنتاجية حوالى 20 ٪؛ بما يمثل حوالى 71 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، يستوعب منها قطاع التجارة والمال والتأمين حوالى 94 ٪. بينما يتوقع أن تستوعب قطاعات الخدمات الاجتماعية حوالى 35 ٪ ؛ بما يمثل حوالى 124 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، الجزء الأكبر منها يستوعب فى قطاعى الخدمات الشخصية والحكومية، والمتوقع بحوالى 52 ٪، 38 ٪ على الترتيب. ويتضح من التطورات المتوقعة خلال فترة التنبؤ استمرار تراجع القطاعات الملعية فى استيعاب العمالة، واستمرار تزايد دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والخدمات الاجتماعية منها بصفة خاصة.



#### المصل الثامن

فضلا عما سبق ذكره؛ فإن نتائج التتبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي تُظهر أن القطاعات الرائدة في استوعاب العمالة خلال فترة التتبؤ - وهي تلك القطاعات التي تستوعب النسب الأكبر من العمالة على المستوى القومي، فضلاً عن تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة للعمالة بها - تتمثل في القطاعات الآتية على الترتيب: التشييد والبناء، والخدمات للشخصية، والصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين، والمرافق العامة والخدمات الحكومية. فهذه القطاعات الخمسة يتوقع لها أن تستوعب 90 % من الزيادة المتوقعة في العمالة خلال فترة التتبؤ. وهذا الأمر يتطلب من المخططين ووضع السياسات الاقتصادية ضرورة إعطاء أولوية كبرى لهذه القطاعات لدعم دورها في توفير مزيد من فرص العمل والارتفاع بمستوى التوظيف والحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل. وهو الأمر الذي سوف يولى الكثير من الاهتمام في توصيات هذه الدراسة.



## الفصل التاسع

### نتائج وتوصيات الدراسة

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل نظري - تطبيقي - قياسي لمشكلة البطالة مع التطبيق على مصر، فضلاً عن تقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فيها. وقد اقتضى منطق الدراسة أن تبدأ بفصل عن البطالة - بصفة عامة - تناول مفهومها وأنواعها وكيفية قياسها ونظرياتها، ثم انقسمت الدراسة إلى جزئين اختص الجزء الأول منهما بدراسة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة ( 74 - 1991 ). بينما اختص الجزء الثانى بدراسة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. وسوف يتناول هذا الفصل أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة، وعلى ضوء ذلك يتم تقديم التوصيات المبينة على أساس تلك النتائج، وذلك فى محورين متتاليين.

#### 1-9 : نتائج الدراسة

وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة - خاصة للتطبيقية - فى صورة نقاط مختصرة ما يلى:

١) على المجتمع المصرى من صور مختلفة للبطالة - خلال الفترة السابقة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ( 74 - 1991 ) - سواء أكانت سفرة لم مقبلة أم اختيارية. وقد أخذت البطالة السفرة - المتمثلة فى فائض العرض فى سوق العمل فى مصر - عدة أشكال وفقاً لمسبباتها؛ فمنها البطالة الهيكلية الناتجة عن عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التى

## الفصل التاسع

شهدها الاقتصاد المصرى. وكذلك، البطالة الموسمية الناتجة عن نقص الطلب على العمل فى موسم معينة وقطاعات معينة؛ خاصة فى قطاعى الزراعة والسياحة، فضلاً عن بطالة المتعلمين نتيجة لتراجع الطلب على العمالة المؤهلة - دخلياً وخارجياً - منذ بداية الثمانينيات فى الوقت الذى استمر فيه تزايد أعداد الخريجين. بينما البطالة المقنعة - المتمثلة فى الأفراد الذين تكون إنتاجيتهم متدنية أو قد تكون صفراً أو حتى سالبة - فقد شهدها المجتمع المصرى أولاً: فى الزراعة، ثم فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام بفعل سياسة التعيين الحكومى. أما البطالة الاختيارية فهى تنتشر بين أفراد الهجرة المرتدة، وكذلك فى الريف المصرى تمشياً مع فكرة منحى عرض العمل الملتوى إلى الخلف.

( 2 ) تمتع الاقتصاد المصرى خلال فترة الراج الاقتصادى ( 74 - 1981 ) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل بسبب تزايد قدرة قطاعات الخدمات، والتشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، والهجرة الخارجية فى استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين إلى سوق العمل. وقد دعم هذا الاتجاه كل من سياسة التعيين الحكومى وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى - بسبب الطفرة الكبيرة فى موارد النقد الأجنبى - والسياسات المالية والنقدية للتوسعية آنذاك. وقد ترتب على ذلك كله عدم ارتفاع معدل البطالة المسافرة أو الصريحة؛ حيث كان متوسطها خلال تلك الفترة حوالى 4 % - فقط - من قوة العمل. غير أن نصيب البطالة غير الصريحة - المقنعة والجزئية وغيرها - كان مرتفعاً ؛ إذ كان معدلها المتوسط من قوة العمل حوالى 29 % ؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد. ورغم هذا الارتفاع لمعدل هذه الأنواع من البطالة، إلا أنها لا تمثل مشكلة محسوسة، وذلك لكونها تأخذ صورة مستترة/ وتؤكد الاتجاهات السابقة وجود آثار إيجابية فى

### الفصل التاسع

سوق العمل لسياسة الانفتاح الاقتصادى؛ إذ ساهمت فى ارتفاع مستوى التشغيل، وقللت من أهمية مشكلة البطالة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى (1981-74).

( 3 ) شهد الاقتصاد المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى ( 1991-82 ) تزايد حجم مشكلة البطالة المسافرة أو الصريحة، وذلك لفقد تلك الآليات - التى سادت فترة المبعينيات - فاعليتها فى المحافظة على مستوى التشغيل المرتفع. وقد وصل معدل البطالة إلى 14.7 % فى عام 1986، وباتت هذه المشكلة تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب الداخلية والخارجية التى ترتب عليها انخفاض قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل للكافية لاستيعاب العمالة الدخلة إلى سوق العمل، بضاف إلى ذلك، أن معدل البطالة غير الصريحة كان - بدوره - أكثر ارتفاعاً؛ حيث أصبح متوسطه حوالى 37 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 5 مليون فرد.

( 4 ) لا تكمن مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى فى زيادة حجم البطالة ومعلها فحسب؛ بل تكمن - بدرجة أكبر - فى هيكل المتعطلين وخصائصهم؛ فقد ارتفع معدل البطالة فى كل من الريف والحضر وإن ارتفع معدل أسرع فى الريف مقارنة بالحضر؛ مما يعكس ااهمال التنمية الريفية بصفة عامة، والزراعية بصفة خاصة. كما أن البطالة تركزت - بشكل متزايد - فيما بين فئة الشباب ( 15 - 29 سنة ) الباحثين عن العمل لأول مرة؛ حيث وصل نصيب هذه الفئة من البطالة ما يزيد عن 90 % فى نهاية الثمانينيات؛ مما يعكس قصور عملية التنمية بصفة عامة. كما تتركز البطالة - أيضاً - فيما بين فئات المتعلمين؛ وخاصة من حملة المؤهلات المتوسطة

### الفصل التاسع

والعليا، وقد مثل نصيب المؤهلين العاطلين حوالى 85 % من إجمالى البطالة فى نهاية الثمانينيات، ويعكس هذا الأمر قصور السياسة التعليمية، ويشير إلى عدم توافقها مع متطلبات كل من سوق العمل وسياسة التنمية، فضلاً عما سبق فقد تركزت البطالة فيما بين الإناث بدرجة أكبر من الذكور؛ حيث كان معدل البطالة فيما بين الإناث حوالى 20 % وكان نظيره بين الذكور حوالى 5 % وذلك خلال عقد الثمانينيات، وقد أخذ هذا الاتجاه فى التزايد تدريجياً مع زيادة تكافقات الإناث فى سوق العمل من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، تراجع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى وسياسة تعيين الخريجين وزيادة دور القطاع الخاص.

( 5 ) يرجع تفاقم مشكلة البطالة السائرة فى المجتمع المصرى خلال عقد الثمانينيات إلى مجموعتين من الأسباب؛ إحداهما تخرج عن سيطرة الحكومة؛ فيما تدخل الثقية فى نطاق سيطرتها. وتتمثل المجموعة الأولى فى: انخفاض أسعار البترول، والركود الاقتصادى العالمى، وتراجع الهجرة للخارجية، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكى فى مواجهة العملات الأخرى، فضلاً عن تدهور شروط التبادل التجارى فى غير صالح الزراعة المصرية، وارتفاع معدل النمو السكانى. بينما تتمثل المجموعة الثقية فى: تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين، وعدم ملاءمة الهيكل التعليمى لمتطلبات سوق العمل، وتكنى الإنفاق الاستثمارى، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال. يضاف إلى ما سبق، قوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمى، وقصور تخطيط القوة العاملة، فضلاً عن زيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافى للسكان، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويؤثر بعض هذه الأسباب فى

#### الفصل التاسع

جانب الطالب على العمل؛ بينما يؤثر بعضها الآخر في جانب العرض منه، وقد يؤثر بعض منها في كل من الجانبين.

( 6 ) لم تتوفر خطة أو استراتيجية متكاملة لعلاج مشكلة البطالة السافرة في المجتمع المصري؛ بل قُدمت - فقط - مجموعة من السياسات المتناثرة، التي عملت على تأجيل المشكلة مؤقتاً، وقد أسهمت - بصورة غير مباشرة - في زيادة حجم الصور غير الصريحة للبطالة ومعدلاتها. وتتمثل هذه السياسات في كل من: السياسة السكنية، والسياسة التنظيمية، وسياسة تعيين الخريجين، وسياسة تشجيع الهجرة الخارجية، وسياسة تشجيع القطاع الخاص. ويرجع سبب عجز هذه السياسات عن علاج مشكلة البطالة السافرة إلى تركيزها على الاختلالات قصيرة الأجل - فقط - دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة وأعمال الآثار غير المباشرة، بالإضافة إلى عدم انساقها وانسجامها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لم يكن التشغيل يمثل هدفاً محورياً ضمن أهدافها.

( 7 ) اتجهت الحكومة المصرية في بداية التسعينيات إلى تبني مجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو عن طريق زيادة دور القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد أطلق على هذه السياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وتنقسم الأسباب وراء الأخذ بهذا البرنامج إلى مجموعتين: إحداهما داخلية وثقيبتها خارجية. وتتمثل الأسباب الداخلية في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي، والنمو غير المتوازن فيما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تننى الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة،

والتشوهات السعرية، واختلالات سوق العمل وزيادة حدة البطالة. بينما تتمثل الأسباب الخارجية في العجز المتزايد في ميزان المدفوعات، وعدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده، وتزايد كل من المديونية الخارجية وأعباء خدمتها، والآثار السلبية لحرب الخليج الثانية.

( 8 ) يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى من ثلاثة برامج فرعية هي: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، وبرنامج البعد الاجتماعى. ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة إلى علاج المشاكل والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات، التى كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج سواء أكانت أسباباً داخلية لم خارجية. غير أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية تذكر فى ظل هذا البرنامج؛ ذلك أن مكوناته قد خلت من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة، وجاء ذلك بصورة غير مباشرة وهامشية من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية. كما أن الأساليب التى طرحت لمعالجتها من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة قصيرة الأجل لا تتلاءم مع تلك المشكلة المزمنة وواقعها فى الاقتصاد المصرى، فضلاً عما يترتب على تطبيق سياسات هذا البرنامج من الآثار السلبية على سوق العمل سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

( 9 ) أدت السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى لتأثير سلباً فى معدل نمو التشغيل أو زيادته - فى أفضل الأحوال - بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل؛ ذلك أن هذه السياسات قد عضدت بعضها بعضاً فى التأثير سلباً فى قدرة الاقتصاد فى توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب للتكفقات المتزايدة إلى سوق العمل؛ لينتهى الأمر إلى زيادة حدة البطالة فى الاقتصاد



## الفصل التاسع

المصري؛ الأمر الذى يتناقض مع رؤية واضعى هذه البرنامج فى الدول النامية، ومنها مصر.

( 10 ) تراجع دور القطاعات الملحية فى استيعاب العمالة على المستوى القومى بصورة مستمر.. غير أن هذا التراجع كان بمعدل أكبر فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ حيث استوعبت القطاعات الملحية 4٢ % من المشتغلين الجدد على المستوى القومى خلال عقد التسعينيات، فى حين استوعبت قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية 18 % ، 38 % لكل منهما على التوالى. وقد ترتب على ذلك، انخفاض نصيب القطاعات الملحية من 53 % من إجمالى المشتغلين فى بداية التسعينيات إلى حوالى 51 % فى نهايتها - وذلك بسبب تراخى نمو العمالة فى الزراعة بفعل سياسات هذا البرنامج - وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة المشتغلين فى قطاعات الخدمات بصفة عامة، والاجتماعية منها بصفة خاصة.

( 11 ) أن دور الصندوق الاجتماعى للتنمية - الذى يمثل الأداة الوحيدة لمعالجة مشكلة البطالة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى - شديد التواضع وغير كاف؛ فلم يقدم منذ بداية نشاطه فى عام 1992 حتى نهاية عام 2000 إلا حوالى 616 ألف فرصة عمل - منها 60 % فرص عمل دائمة، 40 % فرص عمل مؤقتة - بما يمثل 68.5 ألف فرصة عمل سنوياً - منها 41 ألف فرصة عمل دائمة، 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة - بما يمثل 15 % من متوسط فرص العمل التى أُنشئت على المستوى القومى خلال عقد التسعينيات، وإذا تم الانحصار على فرص العمل الدائمة فقط - وهو الأمر الأكثر دقة - فإن هذه النسبة تكون 9 % فقط. وهو ما يدل على تواضع دور الصندوق فى توفير فرص العمل نسبة إلى واقع مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى. ويمزى ذلك

إلى ضعف الموارد المالية المتاحة للصندوق، التي لم تتجاوز أربعة مليارات جنيه للإتفاق على البرامج - الأربعة - المتعلقة بهدف توفير فرص العمل، 5.1 مليار جنيه للإتفاق على كلفة برامجه منذ بداية نشاطه حتى نهاية عام 2000.

( 12 ) لقد كان الإتفاق على سوق العمل خلال عقد التسعينيات - وفقاً للإحصاءات الرسمية - حوالي 465 ألف فرد في المتوسط سنوياً؛ بمعدل نمو 2.8 % في المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق معدل نمو السكان المقدر بحوالي 2 % سنوياً. ويعزى ذلك إلى زيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من حوالي 28 % في بداية التسعينيات إلى 30 % في نهايتها، التي ترجع بدورها إلى زيادة قوة عمل الإناث - خاصة في الريف - مما أدى إلى ارتفاع نصيب الإناث في قوة العمل إلى 21 % في عام 2001 مقارنة بحوالي 12 % في عام 1986. بينما على جانب الطلب على العمل فقد ازداد عدد المشتغلين بحوالي 451 ألف فرد في المتوسط سنوياً، بمعدل نمو 3 % في المتوسط سنوياً؛ بما يفوق معدل نمو عرض العمل؛ مما يترتب عليه انخفاض معدل البطالة الرسمي من 9.3 % في بداية التسعينيات إلى 9 % في نهايتها. ورغم انخفاض معدل البطالة وفقاً للإحصاءات الرسمية، إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع حجم البطالة ومعلها خلال تلك الفترة عن نظيرتها طبقاً للأرقام الرسمية. وهذا الأمر قد أيدته عديد من الدراسات في هذا المضمار، فضلاً عن حالة الركود الاقتصادي وترجع معدلات نمو الناتج المحلي، وتزايد أعداد الوافدين إلى سوق العمل، وتكالب عدد ضخم من المواطنين على برنامج التشغيل الحكومي لشغل عدد محدود من الوظائف الحكومية - 170 ألف وظيفة - في عام 2001. كما أن معدل البطالة غير

#### الفصل التاسع

الصريحة كان مرتفعاً هو الآخر؛ إذ قدر متوسطه بحوالى 40 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 6 مليون فرد.

( 13 ) ازدادت حدة الاتجاهات السابقة فيما يتعلق بهيكل البطالة وخصائصها فى ظل برنامج إصلاح الاقتصادى عما كانت عليه من قبل؛ إذ تبلغ البطالة ذروتها فيما بين شباب المتعلمين الذين يبحثون عن فرص العمل لأول مرة؛ إذ أصبح هؤلاء يشكلون أكثر من 95 % من «عاسين»، وتزداد حدة هذه البطالة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور، فضلاً عن زيادة معدلات نمو البطالة الريفية عن نظيرتها الحضرية؛ مما يعكس ضعف التنمية الريفية والزراعية فى ظل هذا البرنامج.

( 14 ) تبين نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات التى تؤثر جوهرياً فى معدل البطالة خلال فترة الدراسة هى: سياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ومعدل نمو الاستثمار القومى الحقيقى، وتفسر هذه المتغيرات 89 % من التغير فى معدل البطالة خلال تلك الفترة. أما المتغيرات التى تؤثر جوهرياً فى حجم البطالة فهى: حجم السكان، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وصافى الهجرة للخارج، والأجور الحقيقية، وتفسر هذه المتغيرات 98 % من التغير فى حجم البطالة خلال تلك الفترة. وهذا يعنى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهري وفاعل، وأسهم فى زيادة حدة مشكلة البطالة سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة؛ حيث أنه ترتب عليه زيادة معدل البطالة وحجمها بحوالى 4 %، 532 ألف فرد على التوالى خلال عقد التسعينيات.

( 15 ) تبين الدراسة أنه في ظل اتباع السياسات الحالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن التوصل إلى نتائج التنبؤ في سوق العمل المصري خلال الفترة ( 2001-2010 ) على النحو التالي:

( أ ) يتوقع أن يزداد عرض العمل خلال تلك الفترة بحوالى 7.7 مليون فرد؛ بما يمثل 766 ألف فرد في المتوسط سنوياً، ومن ثم يكون معدل نمو عرض العمل المتوقع 3.5 % في المتوسط سنوياً.

( ب ) يتوقع أن يزداد الطلب على العمل خلال تلك الفترة بحوالى 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل 322 ألف فرد في المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو الطلب المتوقع على العمل 2.5 % في المتوسط سنوياً.

( حـ ) يتوقع - نتيجة لما سبق - زيادة حدة مشكلة البطالة؛ حيث أن رصيد البطالة سوف يضاف إليه حوالى 444 ألف فرد في المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو البطالة المتوقع 8.2 % في المتوسط سنوياً، وبالتالي، يتوقع زيادة حجم البطالة المسافرة من حوالى 3 مليون فرد في بداية فترة التنبؤ إلى حوالى 6 مليون فرد في نهايتها؛ مما يعنى ارتفاع معدل البطالة من 15.2 % في بداية فترة التنبؤ إلى 22.7 % في نهايتها.

( 16 ) توضح نتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي خلال الفترة ( 2001-2010 ) ما يلي:

( أ ) يتوقع زيادة الطلب الإجمالي على العمل بحوالى 3.5 مليون فرد؛ بما يمثل 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، تستوعب القطاعات السلعية منها 45 % ويستوعب كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية 20 %، 35 % على التوالي. وهو ما يؤكد استمرار تراجع القطاعات السلعية، وتزايد دور قطاعات الخدمات - خاصة الاجتماعية منها - فى استيعاب مزيد من العمالة.

( ب ) يتوقع أن تكون القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة التى يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً فى الارتفاع بمستوى التشغيل خلال فترة التنبؤ هى على الترتيب قطاعات: التشييد والبناء، والخدمات الشخصية، والصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين، والمرافق العامة والخدمات الحكومية. إذ أن هذه القطاعات الخمسة يتوقع لها أن تستوعب 90 % من الزيادة المتوقعة فى العمالة خلال فترة التنبؤ؛ مما يتطلب من المخططين ووضع السياسات الاقتصادية اعطاء أولوية أكبر لها فى تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التشغيل والحد من حدة مشكلة البطالة المسافرة.

## 9-2 : توصيات الدراسة

تتمثل وسيلة الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة في مصر - التي تعد مشكلة البطالة أحد سماتها الأساسية - في العمل على وضع نمط تنموي جديد وتنفيذه؛ بحيث يكون هدفه تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف، والحد من مشكلة البطالة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فإن إستراتيجية التوظيف ومواجهة مشكلة البطالة يجب أن تضع في حساباتها أن توفير فرص العمل هو اشباع لحاجات إنسانية أساسية، وليس منتجاً ثانوياً لنشاط الاستثمار والإنتاج - كما تم النظر إليه في الاستراتيجيات السابقة لعملية التنمية - إذ أن الاستمرار في انتهاج إستراتيجية التنمية والسياسات التي تنطوي عليها في مصر حالياً، وامتدادها في المستقبل سوف يتمخض عنه ارتفاع معدل البطالة المسافرة إلى ما يقرب من 23 % في عام 2010<sup>(1)</sup>.

وغنى عن البيان، أن هذا الوضع إذا ما ساد؛ فإنه ينطوى على تردد للأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن حدوث ثورات اجتماعية وسياسية حادة، ولذا، فإن تبني أية إستراتيجية للتنمية - وما تنطوى عليه من سياسات للتصدى لهذه المشكلة الخطيرة - يجب أن يكون في إطار المنظور الشامل لعملية التنمية. وتكون توصيات هذه الدراسة أهم جوانب الاستراتيجية القومية لعلاج اختلالات سوق العمل والارتفاع بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة في كل من الأجلين القصير والطويل في مصر - وذلك في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج - وتنقسم هذه التوصيات إلى مجموعتين، تتعلق إحداهما بالأجل القصير، وتخص ثقيتيهما بالأجل الطويل.

(1) كما هو موضح في الملحق التتب في الجدول رقم ( 8-1 ).

## 9-2-1 توصيات الأجل القصير: وتهدف هذه التوصيات إلى الحد من

الآثار الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتوفير البيئة الملائمة لزيادة فرص العمل والارتفاع بمستوى التوظيف للحد من تفاقم مشكلة البطالة الحالية. وتتمثل أهم توصيات الأجل القصير فيما يلي:

( 1 ) البدء في توفير قاعدة متكاملة من البيانات الأساسية عن قوة العمل مع تبيان خصائصها المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية، بالإضافة إلى بثها بشكل مستمر.

( 2 ) العمل على توفير إحصاءات دقيقة عن كل من فائض مخرجات التعليم وعجزه، وتحليلها وتصنيفها من قبل نوى الاختصاص. يضاف إلى ذلك، العمل على تنشيط دور التدريب التحويلي حتى يمكن سد العجز من الفائض، مع التأكيد هنا على الاهتمام بتأهيل الداخلين الجدد إلى سوق العمل وفقاً لمتطلباته.

( 3 ) تيسير حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك للتنمية الإقليمية والصندوق الاجتماعي للتنمية ، وذلك لتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة - خاصة في الريف - التي تعتمد على إمكانات البيئة المحلية ومنتجاتها؛ بما يتيح تشغيل أكبر عدد ممكن من طالبي العمل. فضلاً عن ذلك؛ العمل على تقديم التسهيلات الأخرى للخريجين الذين يرغبون في إقامة هذه المشاريع، مثل: الاستشارات الهندسية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية والفنية، وغيرها.

( 4 ) تنمية فرص العمل بالخارج للمصريين وتوسيعها بكلفة الوسائل والأساليب المشروعة، وذلك باستثمار العلاقات الدبلوماسية والتاريخية والقومية وغيرها؛ خاصة في الدول العربية والأفريقية.

( 5 ) تشجيع الخريجين على ولوج ميلادين جديدة للعمل في المناطق الجديدة التي تحتاج إلى التصدير، بشرط توفير البنية الأساسية اللازمة لها كي يسهم فلتض العمل - وخاصة المؤهل منه - في استحداث أنشطة إضافية تستثمر جهده وخبراته، وتحقق زيادة في الناتج القومي، إلى جانب توسيع الحيز الجغرافي للعران.

( 6 ) تغيير الأهداف الأساسية للصندوق الاجتماعي للتنمية؛ بحيث تصبح منصبية في هدف واحد مؤداة مولجة مشكلة البطالة. ويتطلب ذلك أن تكون تنمية المشروعات الصغيرة هي الأداة الأساسية لتحقيق ذلك الهدف. ويقف وراء هذه التوصية أن الأهداف الأخرى للصندوق - التي سبق تناولها - يمكن أن تتحقق بصورة غير مباشرة من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل. ويدعم دور الصندوق في تحقيق هذا الهدف عن طريق التخلص مما يقابله من تعقيدات بيروقراطية، فضلاً عن زيادة إمكاناته المالية.

2-2-9 : توصيات الأجل الطويل: وتنقسم هذه التوصيات إلى مجموعتين، تتعلق الأولى بالمستوى القومي ككل، وتختص ثقافية بالمستوى القطاعي.

أولاً : توصيات المستوى القومي: وترمي هذه التوصيات إلى تحقيق هدف الخطط طويلة الأجل في علاج اختلالات سوق العمل، ومواجهة مشكلة البطالة على المستوى القومي، وأهم هذه التوصيات ما يلي:

( 1 ) العمل على تقليل التشوهات في سوق العمل، وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل خاصة باستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثها بصورة مستمرة، فضلاً عن إزالة أو تقليل كلفة أنواع التمييز في قوانين العمل لخلق علاقات عمل جيدة بين العاملين وجهات العمل مع



ضرورة أن تنسم هذه القوانين بالاستقرار؛ مما يدعم العمليات الإنتاجية، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يرجى أن يتحقق من خلال قانون العمل الجديد.

( 2 ) وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة للقوة العاملة في مصر وذلك من خلال:

- تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسي والمهني بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
  - التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل؛ بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتربوي، ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج.
  - التكامل في الأداء بين مؤسسات البحث العلمي وإدارات الإنتاج في المؤسسات العامة والخاصة.
  - تبني استراتيجية تستهدف إعادة تأهيل العمالة الزائدة وتدريبها وفقاً لاحتياجات سوق العمل في الداخل والخارج.
  - بث روح الاعتماد على النفس، والعمل الحر لدى أفراد القوة العاملة - بخاصة الخريجين - وتشجيعهم على العمل في ميادين جديدة، وكذا العمل في المناطق العمرانية الجديدة والنائية.
- ( 3 ) العمل على تطبيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة في المجتمع المصري، خاصة الموارد البشرية على اعتبار أنها تمثل وسيلة التنمية وغايتها في آن معاً. ويمكن أن يتحقق ذلك الهدف من خلال:

- إعادة هيكلة الاتفاق الحكومي وترشيده لاستخداماته على نحو يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل، ويمكن أن يتحقق ذلك بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة.
- العمل على قيام دور المؤسسات غير الحكومية، مثل: الجمعيات الأهلية والاتحادات النوعية والقطاع غير المنظم بدور فاعل ونشط في توفير مزيد من فرص العمل والإسهام في الحد من البطالة.
- العمل على تصحيح الأنماط السلوكية السلبية التي سادت المجتمع المصري في السنوات الماضية، وترسيخ قيم جديدة من شأنها أن تعلى من قدر العمل المنتج في كل المجالات؛ بما يسهم في تفعيل دور المشاركة الشعبية في عملية التنمية.
- إدراج نشاط الصندوق الاجتماعي ضمن خطط التنمية، وتخصيص قدر له من مواردها يكفي لدعم المشروعات الصغيرة، ويخلق مزيداً من فرص العمل الجديدة.
- تطوير الفن الإنتاجي بما يتناسب مع ظروف الندرة للنسبة لعوامل الإنتاج المحلية؛ بما يعنى إعطاء الأولوية للمشروعات والاستثمارات ذات الفن الإنتاجي الأكثر استخداماً لعنصر العمل طالما كانت طبيعة السلع المنتجة تسمح بذلك. مع ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الموجه نحو تقديم فنون إنتاجية تتواءم مع الظروف المحلية.
- تطوير حوافز الاستثمار؛ بحيث تتماشى طردياً مع ما توفره الاستثمارات من فرص عمل؛ بما يدعم القطاعات كثيفة استخدام عنصر

### الفصل التاسع

العمل، وينطبق هذا الأمر بصورة جلية في المشروعات التي تنتج أساساً للتصدير. ولاشك أن زيادة حوافز الاستثمار التي تتعلق بهذه المشروعات تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية؛ مما يترتب عليه تحقيق إيرادات من النقد الأجنبي، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل.

ثانياً : توصيات المستوى القطاعي: وتركز هذه التوصيات على القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري تلك التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة. وسوف نقدم التوصيات المتعلقة بكل منها على النحو التالي:

( 1 ) قطاع التشييد والبناء: وهو من القطاعات المكثفة للعمالة، ويتوقع له أن يحقق أعلى معدل لنمو العمالة - 7.2 % في المتوسط سنوياً - خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما يتوقع أن يوفر حوالي 32% من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. فضلاً عن ذلك فإنه يتميز بالارتفاع النسبي لمرونة التشغيل / الناتج به؛ حيث تقدر بحوالي 0.82 في المتوسط خلال هذا العقد، وبالتالي، يتوقع أن يسهم هذا القطاع إيجابياً في توفير مزيد من فرص العمل الجديدة. ولدعم هذا الدور نقدم التوصيات الآتية:

- التوسع في الإسكان الشعبي، حيث أنه بجانب إسهم الإسكان الشعبي في تخفيف أزمة الإسكان؛ فهو أكثر استخداماً لعنصر العمل مقارنة بالإسكان الفاخر، إلى جانب أنه يعتمد بدرجة أكبر على المستزلمات المحلية؛ مما يدعم علاقات الترابط للأمام والخلف، ويؤدي ذلك

بالضرورة إلى مزيد من خلق فرص العمل الجديدة في الأنشطة الأخرى.

- تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة في هذا القطاع مع توفير المرافق والخدمات الأساسية لها بشروط ميسرة؛ خاصة في المدن الجديدة والمناطق النائية، وهذا؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة توفير النقة والأمان للاستثمارات الخاصة العاملة في هذا المجال وكذلك التمويل اللازم لها بشروط ميسرة.

- خلق الظروف المواتية لتشجيع المدخر الصغير على ولوج الاستثمار في المشروعات المساهمة الكبيرة العاملة في هذا للقطاع من خلال إجراء التطوير الملائم لذلك في سوق الأوراق المالية.

- القيام بعمل لتخطيط العمراني الملائم للمناطق المجاورة للتجمعات السكنية - الكروانات - خاصة تلك المتاخمة للأراضي الصحراوية مع توفير كافة المرافق اللازمة لها، يضاف إلى ذلك إلزام الأفراد بنماذج سكنية متناسقة تراعى الاعتبارات الاقتصادية والصحية والحضارية والجمالية الملائمة للبيئة.

( 2 ) قطاع الخدمات الشخصية: وهو من القطاعات المكثفة للعمالة، ويتوقع

تحقيقه لمعدل مرتفع لنمو العمالة - 4.2 % في المتوسط سنوياً - خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كما يتوقع أن يوفر حوالى 18% من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد، وأن يستوعب في نهايته حوالى 11 % من العمالة القومية، ولذا، يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة إيجابية في توفير مزيد من فرص العمل. ويتطلب ذلك أن تقوم

## الفصل التاسع

الحكومة بتوفير البيئة الملائمة لأنشطته من خلال تخفيض معدلات الضرائب عليها، ومراعاة الوضع وعدم الأزواج بالنسبة لها، وتسهيل إجراءات إقامة مشروعاتها. ومن أجل ذلك، فإن الأمر يتطلب تسهيل الحصول على التمويل اللازم لها كالفروض والتسهيلات الائتمانية مع تقليل ضمانات الحصول عليها.

ويشجع ذلك كله على إقامة الأنشطة الخدمية الصغيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى العاملين عليها. وعليه، يمكن أن تؤدي مشروعات هذا القطاع دوراً حيوياً في خدمة الاقتصاد القومي لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة - الماهرة وغير الماهرة - وخلق روح الاعتماد على الذات لدى الأفراد، وتقليل اعتمادهم على الحكومة في الحصول على فرص العمل بالإضافة إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

( 3 ) قطاع الصناعة والتعدين: يتميز هذا القطاع بالارتفاع النسبي لمرونة التشغيل / الناتج به؛ حيث تقدر بحوالى 0.7 خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، ويتوقع لهذا القطاع أن يوفر حوالى 8 % من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد، وأن تصل إسهاماته فى نهايته إلى حوالى 13 % من العمالة القومية. ولذا، يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة فاعلة فى توفير مزيد من فرص العمل مع زيادة الناتج به خاصة عندما يتم التركيز على الصناعات الصغيرة والبيئية والحرفية، وأنشطة الأسر المنتجة، ويتطلب ذلك، تقديم بعض الأولويات والميسلات التى تدعم عملية النمو فى قطاع الصناعة والتعدين، ومن أهمها:

• ضرورة إعطاء دفعة قوية للصناعات الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها؛ فالصناعات الصغيرة أكثر كثافة عالية، ومن ثم، تكون أكثر ملائمة لظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية، ومن الخطأ الاستمرار في اعتماد التنمية الاقتصادية على علق للمشروعات الكبيرة - فقط - في بلد يعانى من ضغوط سكانية كبيرة، ويشكو من قصور فرص التوظيف فيه. ولذا، يجدر وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات الصغيرة والمنزلية بتذليل العقبات والمشكلات التى تواجهها، فضلاً عن ضرورة الربط بينها وبين الصناعات الكبيرة، مع ضرورة تشجيع كل منهما للاعتماد بدرجة أكبر على خامات البيئة المحلية. يضاف إلى ذلك، ضرورة القيام بعلاج الاختلالات التمويلية لهذه الصناعات من خلال تقديم الدعم المالى لها، وتوفير البنية الأساسية وكافة المرافق اللازمة لها.

• العمل على جعل جهاز تنمية الصناعات الصغيرة كياناً مستقلاً داخل الصندوق الاجتماعى للتنمية؛ على أن يتمتع باستقلالية إدارية ومالية، وأن تصير مهمته تخطيط مشروعات الصناعات الصغيرة وإدارتها ومتابعتها، فضلاً عن مساعدتها فى تسويق منتجاتها محلياً ودولياً.

• توفير الحاضنات الحكومية للصناعات الصغيرة، وتقديم القروض الميسرة لها، فضلاً عن ضرورة دعم الحكومة للقروض الأخرى المقدمة لهذه المشروعات، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة لها.

#### الفصل التاسع

- تقديم مزيد من الحوافز والإعفاءات والمزايا للصناعات الصغيرة؛ خاصة تلك التي تعتمد بدرجة أكبر على الكثافة العمالية، وعلى المستلزمات المحلية؛ الموجه إنتاجها بدرجة أكبر إلى التصدير؛ الموجود منها بالمناطق الريفية والمدن الجديدة؛ مع ضرورة ربط هذه الحوافز والمزايا بما توفره من فرص العمل.

- العمل على تطويع الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعات المحلية؛ بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لموامل الإنتاج، وهو ما يعنى إعطاء الاهتمام الكافى لاستخدام و / أو تطوير أساليب فنية أكثر استخداماً للعمل.

- ( 4 ) قطاع التجارة والعمال والتأمين: يتوقع أن يحقق هذا القطاع معدلًا مرتفعاً لنمو العمالة به - 3.1 % فى المتوسط سنوياً - خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وأن يوفر حوالى 19 % من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. كما يتوقع أن يصل استيعابه إلى حوالى 12 % من العمالة القومية فى نهاية هذا العقد، فضلاً عن كون هذا القطاع - بصفة عامة - يتميز بالارتفاع النسبى لمرونة التشغيل / للناتج والمقدرة بحوالى 0.65 خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. ومن ثم، يمكن أن يسهم هذا القطاع فى توفير مزيد من فرص العمل الجديدة؛ غير أن هذا الأمر يتطلب تقديم بعض التوصيات لعل أهمها:
- العمل على توفير البيئة الملائمة لدعم أنشطة هذا القطاع من خلال تقليل القيود عليها، فضلاً عن استقرار القوانين والقرارات المتعلقة بها.

## الفصل التاسع

- العمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفي بصفة عامة، وتفعيل دور البنك المركزي في دعم مؤسساته؛ إلى جانب ضرورة أن يتوفر له قدر أكبر من الاستقلال عن الحكومة.
- وضع الضوابط الحكيمة لأنشطة هذا القطاع؛ بحيث تتميز هذه الضوابط - وكذلك معاملاته - بالوضوح والشفافية.
- تطوير سوق الأوراق المالية؛ كي يستطيع تأدية دوره في تعبئة الموارد المالية بكفاءة وفعالية وتوجيه هذه الموارد إلى أنشطة أكثر إنتاجية .
- العمل على تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار في الداخل، وكذلك بالنسبة لسعر الصرف، ولأنك أن هذا الأمر يعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للتوجيه الأمثل.
- الإسراع إلى فض المنازعات القضائية التي تتعلق بأنشطة هذا القطاع، وذلك لأن إطالة الفترة التي تنقضي أمام ساحات القضاء تؤدي إلى مزيد من الخلل والغموض وعدم الثقة، وتؤثر سلباً في عملية التنمية بصفة عامة.

### ( 5 ) قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية: يستوعب هذا القطاع نسبة

كبيرة من التكاليف الجديدة إلى سوق العمل، فضلاً عن الارتفاع النسبي  
لمرونة التشغيل / الاستثمار به؛ حيث تقدر بحوالي 0.62 خلال العقد  
الأول من القرن الحادي والعشرين، ويستوعب هذا القطاع ما يفوق  
خمس العمالة القومية. ورغم انخفاض معدل نمو العمالة المتوقع به  
- 1.6 % في المتوسط سنوياً - إلا أنه يتوقع أن يوفر حوالي 14 %



## الفصل التاسع

من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. ويتطلب أمر زيادة قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة تطبيق بعض التوصيات أهمها:

- إدارة وحدات هذا القطاع بالأساليب الحديثة؛ التي تتناسب مع روح العصر؛ بما يضمن رفع كفاءتها، وترشيد استثماراتها وتقليل الفاقد منها.
- ترشيد الإنفاق العام في وحدات هذا القطاع مع العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل، وتوفير أدوات الرقابة الفعالة بالنسبة له.
- توفير إدارة ذات كفاءة عالية لوحدات هذا القطاع؛ مع ضرورة القيام بالتنسيق ومراعاة تحقيق التكامل فيما بين أنشطة وحداته.
- الاهتمام بالدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بوحدات هذا القطاع، فضلاً عن ضرورة التحول تدريجياً لإدارة هذه الوحدات بأسلوب القطاع الخاص.
- العمل على تقديم القدر الكافي من خدمات وحدات هذا القطاع والارتقاء بجودتها؛ بما يساعد على توفير البيئة المواتية لدعم أنشطة القطاع الخاص؛ وهو ما يعنى تقوية دور الحكومة في النشاط الاقتصادى، ويتنافى مع ما ينادى به البعض من تقليص هذا الدور في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى.



**أولاً : الملاحق القياسية**

ملحق رقم ( 1 )

### بيانات المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية

البيان	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة الأساس 1973	الرقم الأساسي الإجمالي القياسي	محل النمو السوي الفائق النسبي الإجمالي القياسي (%)	إجمالي الاستثمار القياسي	محل النمو السوي للتضخم القياسي	الأجور القياسية على السوي القياسي	محل النمو السوي القياسي	محل التضخم السوي القياسي	مقايي البورصة السوية القياسية الفراخ (ألف ليرة)
السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
1973	100	3526	-	466.7	-	1590.8	-	-	X29
1974	111	3783	7.3	619.6	32.8	1596.2	0.3	11.0	-
1975	122	4149	9.7	1051.1	69.6	1754.6	9.9	9.9	-
1976	135	4566	10.1	1089.7	3.7	1952.1	11.3	16.7	-
1977	152	4869	6.6	1232.4	13.1	1938.6	0.7	12.6	45
1978	169	5333	9.5	1588.6	28.9	2027.9	4.6	11.2	65
1979	185	6523	22.3	2034.1	28.0	2155.3	6.3	9.5	65
1981/80	235	6593	1.1	2270.0	11.6	2523.6	17.1	27.0	101
1982/81	244	8822	33.8	2576.4	13.5	3767.7	49.3	3.8	101
1983/82	282	9011	2.1	2939.8	14.1	3726.1	1.1	15.6	140
1984/83	332	9060	0.5	2736.3	6.2	3567.5	4.3	17.7	140
1985/84	354	10067	11.1	3002.5	8.9	3769.6	5.7	6.6	153
1986/85	441	9395	6.7	2951.1	1.7	3330.7	11.6	24.6	153
1987/86	552	8938	4.9	2643.8	10.4	2932.3	12.0	25.2	178
1988/87	619	9472	6.0	3521.5	33.2	3130.7	6.8	12.1	178
1989/88	723	10120	3.8	3340.1	5.2	3052.2	2.5	16.8	243.8
1990/89	875	10461	6.4	2992.2	10.4	2923.3	4.2	21.0	168.3
1991/90	1004	10957	4.7	2537.6	15.2	2958.7	1.2	14.7	472.7
1992/91	1216	10778	1.6	2261.9	10.9	2793.1	5.6	21.1	372.1
1993/92	1351	10819	0.4	2342.3	3.6	2856.0	2.3	11.1	313.5
1994/93	1474	11056	2.2	2269.5	2.1	3032.2	5.8	9.1	240.2
1995/94	1610	11864	7.3	2448.0	7.9	3223.6	9.2	9.2	23
1996/95	1847	11596	2.3	2388.0	2.4	3250.8	0.8	14.7	56
1997/96	1961	12213	5.3	2819.0	18.0	3564.2	9.6	6.2	-
1998/97	2073	12649	3.6	2991.3	6.1	3714.6	4.2	5.7	-
1999/98	2149	13169	4.1	3191.6	6.7	3969.7	6.9	3.7	-
2000/99	2210	14409	9.4	3308.0	3.6	4326.8	9.0	2.8	-

**المصدر:** - تم الحصول على هذه البيانات وإجراء المعالجات الخاصة بها كما هي مودنة في الهند (7-3-1).

- يجرى التوقيع هنا إلى أن:

( ١ ) المنعوتات الحقيقية تنقسم على أساس الأسماء الثلاثة المستهلك باعتبار 1973 هي سنة الأساس، وتكون القيمة بالمليون جنيه.

(2) أعداد المشتغلين على المستوى القومي، موزعة على قطاعات الاقتصادية المختلفة بدرجة بالمعنى رقم (7) (1) وبفرض الرموز المستخدمة في التماذج القياسية.

(3) حجم البطالة ( $y_1$ )، ومعدل البطالة ( $y_2$ ) متدرجة بالجدول رقم (1-2)،  $y_1, y_2$

تابع : ملحق رقم ( 1 )

بيانات المتغيرات المستخدمة في النمذج القياسية

العام	الحمل السنوي لعدد مكافئ المرأة الفدراج ( % )	حجم السكان ( مليون فرد )	الحمل السنوي عدد السكان ( % )	مخارج الافتتاح الاقتصادي	مؤشرات الإصلاح الاقتصادي	قيمة الفدراج المتغير من فدراج فدراسة	الاستثمارات المتغيرة من فدراج فدراسة	الأجور المتغيرة من فدراج فدراسة
سنة	X30	X31	X32	X2	D	X1-1	X3-1	X9-1
1973	-	34.8	-	-	-	1062.2	57.6	252.1
1974	-	35.6	2.3	1	0	1152.8	48.8	269.1
1975	-	36.3	2.0	1	0	1203.4	77.5	286.2
1976	-	38.2	5.2	1	0	1292.0	73.0	332.2
1977	-	38.8	1.6	1	0	1340.5	96.3	303.4
1978	44.4	39.8	2.6	1	0	1352.5	113.2	314.1
1979	0.0	41	3.0	1	0	1367.6	139.5	343.2
1981/80	55.4	42.1	2.7	1	0	1507.1	157.5	543.6
1982/81	0.0	43.3	2.9	0	0	1661.1	184.6	673.6
1983/82	38.6	44.5	2.8	0	0	1796.5	139.3	617.7
1984/83	0.0	45.7	2.7	0	0	1723.5	158.3	550.9
1985/84	9.3	47	2.8	0	0	1802.3	171.1	538.1
1986/85	0.0	48.4	3.0	0	0	1739.0	195.1	452.6
1987/86	16.3	50	3.3	0	0	1831.7	134.3	379.3
1988/87	0.0	51.4	2.8	0	0	1795.8	239.4	354.9
1989/88	37.0	52.9	2.9	0	0	1991.0	288.9	117.7
1990/89	169.0-	53.4	0.9	0	0	2026.9	196.4	280.9
1991/90	180.9	54.5	2.1	0	0	1903.4	200.0	286.1
1992/91	178.7-	55.7	2.2	0	1	1782.9	198.6	255.1
1993/92	15.7-	57	2.3	0	1	1808.1	169.9	248.7
1994/93	23.4-	58.2	2.1	0	1	1865.7	184.2	248.6
1995/94	90.4-	59.2	1.7	0	1	1990.1	211.1	250.6
1996/95	343.5-	59.7	0.8	0	1	2001.5	202.6	243.9
1997/96	-	60.1	0.7	0	1	2158.3	245.3	257.9
1998/97	-	60.7	1.0	0	1	2213.1	329.8	263.3
1999/98	-	62	2.1	0	1	2296.9	382.8	273.1
2000/99	-	63.3	2.1	0	1	2398.9	447.6	285.0

تلف : ملحق رقم ( 1 )

بيانات المتغيرات المستخدمة في التماذج القياسية

العام	لغة الفصح الخطي في الخط والفصح	الاستغناء الخطي في الخط والفصح	لغة الفصح الخطي في الخط والفصح	الاستغناء الخطي في الخط والفصح	لغة الفصح الخطي في الخط والفصح	الاستغناء الخطي في الخط والفصح	لغة الفصح الخطي في الخط والفصح	الاستغناء الخطي في الخط والفصح	لغة الفصح الخطي في الخط والفصح
السنة	X1-2	X5-2	X9-2	X1-3	X5-3	X9-3	X1-4	X5-4	X9-4
1973	640.3	126	309	91.6	58.6	21.9	87.3	5.0	61.2
1974	672.3	174.1	297.7	143.2	93.3	22.1	115.9	9.5	66.2
1975	727.5	235.1	277.2	178.9	143.6	23.7	198.8	25.1	108.2
1976	735.6	280.5	345.0	238.4	181.7	26.4	206.7	59.5	105.3
1977	736.6	369.1	348.6	362.4	207.0	30.6	235.2	31.8	101.1
1978	780.4	452.7	348.8	426.1	238.9	36.0	306.3	78.3	118.9
1979	892.1	546.1	364.6	1086.5	368.6	36.8	389.5	86.6	134.5
1981/80	888.0	548.1	442.8	977.6	462.9	47.6	314.9	78.3	154.0
1982/81	1121.3	523.4	606.9	1164.3	565.2	65.5	479.5	57.3	205.3
1983/82	1158.2	612.2	615.5	1061.0	687.6	70.2	477.3	80.3	197.5
1984/83	1219.9	603.2	624.6	1041.6	602.8	84.0	476.5	79.4	180.7
1985/84	1487.6	674.3	695.3	1100.8	708.7	95.5	529.9	46.9	182.8
1986/85	1440.1	747.6	616.9	827.4	593.2	89.1	521.1	49.3	156.2
1987/86	1474.1	717.8	549.6	435.0	379.3	75.5	511.2	49.8	133.0
1988/87	1680.6	971.5	615.6	527.3	861.8	81.7	523.7	45.8	162.5
1989/88	1832.0	736.6	599.6	436.8	590.0	78.3	563.1	118.7	179.4
1990/89	1858.5	663.9	598.3	564.5	699.4	70.8	577.6	52.9	189.7
1991/90	1794.8	555.2	596.5	1245.5	556.0	71.2	560.3	45.8	210.4
1992/91	1787.0	433.7	542.8	1252.3	464.5	67.6	553.9	30.7	219.2
1993/92	1807.5	386.7	537.0	1245.0	526.4	73.1	525.5	30.6	229.3
1994/93	1901.6	356.0	560.0	1075.3	415.8	76.8	576.7	36.8	245.0
1995/94	2070.2	449.5	597.5	1172.0	389.3	82.3	590.1	39.0	258.6
1996/95	2053.9	449.4	612.3	1014.6	389.9	82.4	597.7	41.5	262.1
1997/96	2212.3	464.4	688.2	1023.7	434.6	91.0	650.2	62.5	289.9
1998/97	2354.0	578.0	745.6	1026.2	463.5	99.5	702.4	65.1	308.0
1999/98	2569.8	633.2	817.9	806.9	410.0	104.7	775.2	67.2	321.4
2000/99	2803.5	688.8	893.7	1192.0	323.5	117.8	833.2	103.1	361.2

## تليع : ملحق رقم ( 1 )

### بيانات المتغيرات المستخدمة فى النمذج القياسية

البيان	قيمة الناتج الطبيعى فى قطاع النقل وخدمات النقل	الاستثمارات الطبيعية فى قطاع النقل وخدمات النقل	الأجور الطبيعية فى قطاع النقل وخدمات النقل	قيمة الناتج الطبيعى فى قطاع التجارة وخدمات والتأمين	الاستثمارات الطبيعية فى قطاع التجارة وخدمات والتأمين	الأجور الطبيعية فى قطاع النقل وخدمات والتأمين	قيمة الناتج الطبيعى فى قطاع النقل وخدمات والتأمين	الاستثمارات الطبيعية فى قطاع النقل وخدمات والتأمين	الأجور الطبيعية فى قطاع النقل وخدمات والتأمين
السنة	X5-1	X5-5	X9-5	X6-1	X5-6	X9-6	X1-7	X5-7	X9-7
1973	641.5	123.0	112.4	483.4	3.2	168.7	55.0	10.8	15.5
1974	695.7	171.2	106.3	567.1	9.4	161.5	68.6	10.4	20.3
1975	806.4	314.3	125.5	633.0	12.9	221.8	81.3	12.9	23.4
1976	963.7	276.2	120.7	706.4	19.2	234.4	93.8	11.5	27.5
1977	1026.0	291.6	122.4	777.2	19.6	247.9	87.9	19.3	33.7
1978	1202.2	409.3	122.7	908.7	21.8	264.7	98.9	21.2	38.2
1979	1442.2	488.4	116.8	1109.8	37.8	284.4	102.5	25.2	34.3
1981/80	1617.9	419.6	122.5	1014.9	50.0	247.4	91.6	34.7	40.2
1982/81	1987.3	488.0	241.8	1669.3	70.0	635.2	92.6	15.9	49.2
1983/82	1994.0	672.8	240.4	1769.9	118.5	634.8	99.6	80.5	48.6
1984/83	1952.4	554.3	227.7	1821.7	78.2	603.2	97.0	112.7	46.1
1985/84	2082.2	579.0	239.8	2084.5	71.3	637.6	102.5	87.2	48.6
1986/85	1904.9	557.7	212.2	2015.0	51.1	566.7	71.0	84.8	42.9
1987/86	1817.0	561.6	187.5	2001.4	47.5	501.8	83.2	106.9	38.0
1988/87	2044.9	645.3	202.7	2081.6	53.5	530.9	138.9	101.0	40.2
1989/88	2142.8	488.0	201.2	2267.8	81.2	515.2	171.4	121.1	40.1
1990/89	2256.1	498.9	193.6	2297.6	87.5	484.4	222.9	109.9	38.4
1991/90	2410.7	390.8	197.3	2290.1	57.7	483.4	91.7	79.0	37.7
1992/91	2580.4	392.7	190.1	2167.0	45.1	456.1	199.0	65.3	36.2
1993/92	2553.4	389.3	201.1	2181.1	60.3	452.8	198.0	75.1	36.7
1994/93	2480.6	373.3	213.4	2230.0	58.0	488.7	154.7	72.3	34.5
1995/94	2631.2	426.4	226.5	2463.8	71.4	524.0	177.0	80.2	33.5
1996/95	2498.6	432.6	225.8	2442.3	78.7	527.9	175.5	80.6	33.9
1997/96	2614.3	538.6	246.5	2602.1	87.6	582.7	195.3	118.9	38.2
1998/97	2607.6	357.7	258.2	2733.5	79.1	612.2	152.6	219.3	36.1
1999/98	2745.2	429.7	276.7	2935.2	106.5	666.0	164.8	231.9	38.3
2000/99	2923.0	482.8	298.9	3157.5	76.1	762.3	206.4	221.0	42.1

تليق : ملحق رقم ( 1 )

بيانات المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية

البلد	قيمة التليق في قطاع الإسكان	الاستثمارات في القطاع الإسكان	الأدوار السكنية في قطاع الإسكان	قيمة التليق في قطاع الإسكان	الاستثمارات في القطاع الإسكان	الأدوار السكنية في قطاع الإسكان	قيمة التليق في قطاع الإسكان	الاستثمارات في القطاع الإسكان	الأدوار السكنية في قطاع الإسكان
السنة	X1-8	X5-8	X9-8	X1-9	X5-9	X9-9	X1-10	X5-10	X9-10
1973	196.0	41.3	10.9	521.9	39.3	485.7	222.7	1.9	41.4
1974	182.7	47.7	9.9	511.7	51.8	488.6	207.4	3.3	154.5
1975	171.1	144.9	11.1	534.9	75.3	515.2	208.0	9.4	162.2
1976	164.5	94.7	10.7	616.5	79.6	571.8	215.3	13.9	178.2
1977	160.2	82.6	10.5	620.2	90.3	565.1	225.2	24.7	175.3
1978	154.9	92.5	10.1	663.2	124.3	592.6	234.6	36.4	181.8
1979	155.1	119.5	10.4	680.1	185.6	626.1	254.0	36.8	193.2
1981/80	132.9	280.8	20.5	783.3	194.0	690.4	262.4	44.0	214.6
1982/81	296.3	273.8	24.6	987.7	266.6	970.5	461.9	70.7	295.1
1983/82	296.8	283.4	24.1	972.0	213.7	980.5	515.2	51.6	296.8
1984/83	280.1	278.6	22.3	984.3	240.8	943.7	568.7	48.0	284.3
1985/84	318.9	335.8	22.9	1094.6	276.8	1006.8	680.5	51.2	302.3
1986/85	298.0	355.1	19.5	971.0	262.1	904.1	726.8	55.3	270.5
1987/86	276.3	327.9	17.0	838.6	282.3	809.8	753.6	43.8	240.8
1988/87	268.0	276.4	17.8	898.9	260.2	883.8	764.6	66.6	256.7
1989/88	251.3	469.4	17.0	925.4	291.1	833.2	857.5	66.7	270.5
1990/89	225.1	316.4	15.9	904.2	303.4	786.7	894.3	63.5	264.1
1991/90	213.2	251.8	15.7	866.2	349.8	809.8	864.5	51.5	250.5
1992/91	193.3	246.2	14.7	808.6	336.9	805.2	813.7	48.1	206.0
1993/92	191.3	241.7	14.7	848.0	375.0	844.9	835.3	87.3	217.5
1994/93	193.4	250.2	12.6	910.9	397.5	907.7	888.7	125.4	235.0
1995/94	214.3	234.4	13.4	988.2	418.8	982.2	972.0	127.8	255.0
1996/95	206.6	213.7	13.6	985.5	394.7	984.6	954.6	104.1	264.2
1997/96	223.1	299.5	14.8	1018.9	425.4	1062.1	1012.8	91.3	292.9
1998/97	234.4	386.8	15.6	1053.8	419.7	1061.2	995.2	92.2	308.8
1999/98	251.8	399.6	16.6	1104.9	427.5	1110.7	1039.6	101.3	333.5
2000/99	275.1	441.4	18.0	1162.6	427.1	1168.2	1094.8	96.6	363.0

## ملحق رقم ( 2 )

مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لتتائج النموذج القياسي الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة خلال الفترة ( 2000-74 )

### Variable Entered/Removed<sup>a</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الافتتاح الاقتصادي		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
2	الإصلاح الاقتصادي		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
3	معدل نمو الاستثمار القومي		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).

a. Dependent Variable: معدل البطالة

### Model Summary<sup>a</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.787 <sup>a</sup>	0.619	0.600	1.892E-02	
2	0.930 <sup>b</sup>	0.865	0.851	1.157E-02	
3	0.944 <sup>c</sup>	0.892	0.874	1.064E-02	1.189

a. Predictors: (Constant), الافتتاح الاقتصادي

b. Predictors: (Constant), الإصلاح الاقتصادي، الافتتاح الاقتصادي

c. Predictors: (Constant)، الإصلاح الاقتصادي، معدل نمو الاستثمار القومي، الافتتاح الاقتصادي

d. Dependent Variable: معدل البطالة

### ANOVA<sup>a</sup>

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.165E-02	1	1.165E-02	32.523	0.000 <sup>a</sup>
	Residual	7.161E-03	20	3.581E-04		
	Total	1.881E-02	21			
2	Regression	1.626E-02	2	8.132E-03	60.766	0.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.543E-03	19	1.338E-04		
	Total	1.881E-02	21			
3	Regression	1.677E-02	3	5.589E-03	49.342	0.000 <sup>c</sup>
	Residual	2.039E-03	18	1.133E-04		
	Total	1.881E-02	21			

a. Predictors: (Constant)، الافتتاح الاقتصادي

b. Predictors: (Constant)، الإصلاح الاقتصادي، الافتتاح الاقتصادي

c. Predictors: (Constant)، الإصلاح الاقتصادي، معدل نمو الاستثمار القومي، الافتتاح الاقتصادي

d. Dependent Variable: معدل البطالة



### Coefficients<sup>a</sup>

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8.338E-02	0.005		17.067	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-4.940E-2	0.009	-0.787	-5.703	0.000
2	(Constant)	7.098E-02	0.004		19.402	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-3.699E-02	0.006	-0.589	-6.488	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	3.722E-02	0.006	0.534	5.875	0.000
3	(Constant)	7.163E-02	0.003		21.193	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-2.919E-02	0.006	-0.465	-4.547	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	3.626E-02	0.006	0.520	6.201	0.000
	معدل نمو الاستثمار القومي	-3.152E-02	0.015	-0.209	-2.109	0.049

a. Dependent Variable: معدل البطالة

### Excluded Variables<sup>a</sup>

	Model	Beta In	t	Sig.	Partial	Collinearity
					Correlation	Tolerance
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.211 <sup>a</sup>	-1.509	0.148	-0.327	0.918
	معدل نمو الاستثمار القومي	-0.257 <sup>a</sup>	-1.510	0.148	-0.327	0.617
	معدل نمو الأجور	-0.096 <sup>a</sup>	-0.673	0.509	-0.153	0.970
	معدل التضخم	0.083 <sup>a</sup>	0.501	0.622	0.114	0.720
	معدل نمو صافي الهجرة إلى الخارج	-0.236 <sup>a</sup>	-1.769	0.093	-0.376	0.965
	معدل نمو السكان	-0.285 <sup>a</sup>	-2.205	0.040	-0.451	0.993
	الإصلاح الاقتصادي	0.534 <sup>a</sup>	5.875	0.000	0.803	0.863
2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.106 <sup>b</sup>	-1.188	0.250	-0.270	0.877
	معدل نمو الاستثمار القومي	-0.209 <sup>b</sup>	-2.109	0.049	-0.445	0.613
	معدل نمو الأجور	-0.084 <sup>b</sup>	-0.975	0.342	-0.224	0.969
	معدل التضخم	0.112 <sup>b</sup>	1.136	0.271	0.259	0.718
	معدل نمو صافي الهجرة إلى الخارج	0.066 <sup>b</sup>	0.627	0.539	0.146	0.664
	معدل نمو السكان	-0.120 <sup>b</sup>	-1.325	0.202	-0.298	0.833
3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.058 <sup>c</sup>	-0.651	0.524	-0.156	0.794
	معدل نمو الأجور	-0.040 <sup>c</sup>	-0.473	0.642	-0.114	0.891
	معدل التضخم	0.060 <sup>c</sup>	0.611	0.549	0.147	0.654
	معدل نمو صافي الهجرة إلى الخارج	0.050 <sup>c</sup>	0.513	0.615	0.123	0.660
	معدل نمو السكان	-0.158 <sup>c</sup>	-1.970	0.065	-0.431	0.805

a. Predictors in the model: (Constant), الانفتاح الاقتصادي

b. Predictors in the model: (Constant), الإصلاح الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي

c. Predictors in the model: (Constant), الإصلاح الاقتصادي، معدل نمو الاستثمار القومي،

d. Dependent Variable: معدل البطالة

### ملحق رقم ( 3 )

مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لنتائج النموذج القياسي الخاص بتحديد  
المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة خلال الفترة ( 2000-74 )

Variable Entered/Removed<sup>a</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	عدد السكان ( مليون نسمة )		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= 0.050, Probability-of-F-to-remove >= 0.100).
2	الإصلاح الاقتصادي		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= 0.050, Probability-of-F-to-remove >= 0.100).
3	صافي الهجرة إلى الخارج ( ألف فرد )		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= 0.050, Probability-of-F-to-remove >= 0.100).
4	الأجور ( مليون جنيه )		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= 0.050, Probability-of-F-to-remove >= 0.100).

a. Dependent Variable: معدل البطالة ( ألف فرد )

Model Summary<sup>a</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.965 <sup>a</sup>	0.931	0.928	151.9806	
2	0.981 <sup>b</sup>	0.962	0.958	115.5192	
3	0.988 <sup>c</sup>	0.976	0.972	95.3655	
4	0.991 <sup>d</sup>	0.982	0.978	83.3852	2.483

a. Predictors: (Constant), عدد السكان ( مليون نسمة )

b. Predictors: (Constant), عدد السكان ( مليون نسمة )، الإصلاح الاقتصادي

c. Predictors: (Constant), عدد السكان ( مليون نسمة )، الإصلاح الاقتصادي، صافي الهجرة إلى الخارج ( ألف فرد )

d. Predictors: (Constant), عدد السكان ( مليون نسمة )، الإصلاح الاقتصادي، صافي الهجرة إلى الخارج ( ألف فرد ) ،  
الأجور ( مليون جنيه )

c. Dependent Variable: حجم البطالة ( ألف فرد )

ANOVA<sup>a</sup>

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6570298.8	1	6570298.784	284.452	0.000 <sup>a</sup>
	Residual	485059.937	21	23098.092		
	Total	7055358.7	22			
2	Regression	6788464.9	2	3394232.435	254.351	0.000 <sup>b</sup>
	Residual	266893.852	20	13344.693		
	Total	7055358.7	22			
3	Regression	6882561.6	3	2294187.196	252.259	0.000 <sup>c</sup>
	Residual	172797.133	19	9094.586		
	Total	7055358.7	22			
4	Regression	6930203.1	4	1732550.774	249.177	0.000 <sup>d</sup>
	Residual	125155.627	18	6953.090		
	Total	7055358.7	22			

a. Predictors: (Constant), عدد السكان (ملون نسمة)

b. Predictors: (Constant), الإصلاح الاقتصادي، عدد السكان (ملون نسمة)

c. Predictors: (Constant)، صافي الهجرة إلى الخارج (لف فرد)، عدد السكان (ملون نسمة)، الإصلاح الاقتصادي، صافي الهجرة إلى الخارج (لف فرد)

d. Predictors: (Constant)، صافي الهجرة إلى الخارج (لف فرد)، الأجور (ملون جنيه)

e. Dependent Variable: حجم البطالة (لف فرد)

Coefficients<sup>a</sup>

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2303.506	191.794		-12.010	0.000
	عدد السكان (ملون نسمة)	67.473	4.001	0.965	16.866	0.000
2	(Constant)	-1789.623	193.404		-9.253	0.000
	عدد السكان (ملون نسمة)	55.062	4.321	0.788	12.744	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	335.504	82.977	0.250	4.043	0.000
3	(Constant)	-1623.152	167.841		-9.671	0.000
	عدد السكان (ملون نسمة)	51.934	3.697	0.743	14.048	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	425.027	73.939	0.317	5.748	0.000
	صافي الهجرة إلى الخارج (لف فرد)	-0.418	0.130	-0.125	-3.217	0.005
4	(Constant)	-1472.704	157.609		-9.344	0.000
	عدد السكان (ملون نسمة)	42.507	4.840	0.608	8.783	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	532.633	76.613	0.397	6.952	0.000
	صافي الهجرة إلى الخارج (لف فرد)	-0.524	0.121	-0.156	-4.342	0.000
	الأجور (ملون جنيه)	0.101	0.039	0.126	2.618	0.017

a. Dependent Variable: حجم البطالة (لف فرد)

### Excluded Variables<sup>a</sup>

	Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	النتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه) إجمالي الاستثمار القومي (مليون جنيه) الأجور (مليون جنيه) محل التصنيع الإصلاح الاقتصادي صافي الهجرة إلى الخارج (لفرد) الافتتاح الاقتصادي	-0.149 <sup>a</sup> -0.224 <sup>a</sup> -0.058 <sup>a</sup> -0.057 <sup>a</sup> 0.250 <sup>a</sup> -0.041 <sup>a</sup> 0.137 <sup>a</sup>	-0.804 -3.676 -0.787 -0.981 4.043 -0.704 1.381	0.431 0.001 0.441 0.338 0.001 0.489 0.183	-0.177 -0.635 -0.173 -0.214 0.671 -0.156 0.295	9.720E-02 0.552 0.608 0.959 0.495 1.000 0.318
2	النتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه) إجمالي الاستثمار القومي (مليون جنيه) الأجور (مليون جنيه) محل التصنيع صافي الهجرة إلى الخارج (لفرد) الافتتاح الاقتصادي	0.183 <sup>b</sup> -0.102 <sup>b</sup> 0.056 <sup>b</sup> 0.007 <sup>b</sup> -0.125 <sup>b</sup> -0.029 <sup>b</sup>	1.140 -1.107 0.890 0.146 -3.217 -0.314	0.268 0.282 0.385 0.886 0.005 0.757	0.253 -0.246 0.200 0.033 -0.594 -0.072	7.237E-02 0.221 0.482 0.839 0.858 0.236
3	النتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه) إجمالي الاستثمار القومي (مليون جنيه) الأجور (مليون جنيه) محل التصنيع الافتتاح الاقتصادي	0.292 <sup>c</sup> 0.104 <sup>c</sup> 0.126 <sup>c</sup> 0.031 <sup>c</sup> -0.154 <sup>c</sup>	2.383 1.033 2.618 0.775 -2.053	0.028 0.315 0.017 0.448 0.055	0.490 0.237 0.525 0.180 -0.436	6.883E-02 0.126 0.428 0.811 0.195
4	النتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه) إجمالي الاستثمار القومي (مليون جنيه) محل التصنيع الافتتاح الاقتصادي	0.017 <sup>d</sup> -0.172 <sup>d</sup> 0.058 <sup>d</sup> -0.028 <sup>d</sup>	0.052 -1.281 1.703 -0.242	0.959 0.217 0.107 0.812	0.013 -0.297 0.382 -0.059	9.950E-03 5.268E-02 0.758 7.971E-02

- a. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)
- b. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادي
- c. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادي، صافي الهجرة إلى الخارج (لفرد)
- c. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادي، صافي الهجرة إلى الخارج (لفرد)، الأجور (مليون جنيه)
- d. Dependent Variable: حجم البطالة (لفرد)

#### ملحق رقم ( 4 )

نتائج النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في كل من معدل البطالة وحجمها باستخدام الصيغة اللوغاريتمية - الخطية (Log-Linear)

( ١ ) نتائج النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة خلال الفترة ( 2000-74 )

Model Summary<sup>a</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.847 <sup>a</sup>	0.717	0.703	0.2817	
2	0.910 <sup>b</sup>	0.827	0.809	0.2257	
3	0.928 <sup>c</sup>	0.862	0.839	0.2073	1.270

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادي

b. Predictors: (Constant), الإصلاح الاقتصادي ، الانفتاح الاقتصادي

c. Predictors: (Constant), معدل نمو الاستثمار القومي ، الإصلاح الاقتصادي ، الانفتاح الاقتصادي

d. Dependent Variable: L\_Y2 معدل البطالة

Coefficients<sup>a</sup>

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.514	0.073		-34.575	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-0.918	0.129	-0.847	-7.118	0.000
2	(Constant)	-2.658	0.071		-37.251	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-0.774	0.111	-0.714	-6.960	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	0.431	0.124	0.358	3.487	0.002
3	(Constant)	-2.645	0.066		-40.187	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	-0.621	0.125	-0.573	-4.966	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	0.412	0.114	0.342	3.618	0.002
	معدل نمو الاستثمار القومي	-0.619	0.291	-0.238	-2.125	0.048

a. Dependent Variable: L\_Y2 معدل البطالة

( ب ) نتائج النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة خلال الفترة  
( 2000 - 74 )

Model Summary<sup>a</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.976 <sup>a</sup>	0.953	0.951	0.1690	0.396
2	0.984 <sup>b</sup>	0.969	0.966	0.1409	
3	0.988 <sup>c</sup>	0.976	0.973	0.1266	
4	0.992 <sup>d</sup>	0.983	0.980	0.1089	

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )

b. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )، الانفتاح الاقتصادي

c. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )، الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم

d. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )، الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، الإصلاح الاقتصادي

e. Dependent Variable: L\_Y1 لوغاريتم حجم البطالة

Coefficients<sup>a</sup>

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.289	0.115		37.445	0.000
	الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )	2.708E-04	0.000	0.976	20.718	0.000
2	(Constant)	3.393	0.296		11.446	0.000
	الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )	3.565E-04	0.000	1.285	12.314	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	0.523	0.164	0.333	3.194	0.005
3	(Constant)	3.267	0.271		12.041	0.000
	الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )	3.531E-04	0.000	1.273	13.559	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	0.531	0.147	0.338	3.608	0.002
	معدل التضخم	1.067E-02	0.004	0.087	2.406	0.026
4	(Constant)	3.647	0.271		13.463	0.000
	الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )	3.041E-04	0.000	1.097	10.652	0.000
	الانفتاح الاقتصادي	0.353	0.142	0.225	2.485	0.023
	معدل التضخم	1.373E-02	0.004	0.111	3.455	0.003
	الإصلاح الاقتصادي	0.214	0.077	0.118	2.768	0.013

a. Dependent Variable: L\_Y1 لوغاريتم حجم البطالة

### ملحق رقم ( 5 )

#### التنبؤ بعرض العمل

( أ ) مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لنتائج النموذج القياسي الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة في عرض العمل خلال الفترة ( 74 - 2000 )

#### Variable Entered/Removed<sup>a</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	- عدد السكان ( مليون نسمة )، الأجور ( مليون جنيه )، الإصلاح الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي <sup>a</sup>		Enter

a. All requested Variables entered.

b. Dependent Variable: ( ألف فرد ) قوة العمل

#### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.998 <sup>a</sup>	0.995	0.994	227.2488	1.608

a. Predictors: (Constant)، الانفتاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، عدد السكان ( مليون نسمة )، الأجور ( مليون جنيه )

b. Dependent Variable: ( ألف فرد ) قوة العمل

#### ANOVA<sup>b</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.37E+08	4	59198145.396	1146.318	0.000 <sup>a</sup>
Residual	1136123.9	22	51641.998		
Total	2.38E+08	26			

a. Predictors: (Constant)، الانفتاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، عدد السكان ( مليون نسمة )، الأجور ( مليون جنيه )

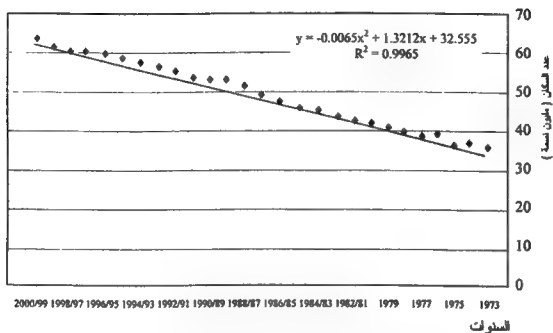
b. Dependent Variable: ( ألف فرد ) قوة العمل

#### Coefficients<sup>a</sup>

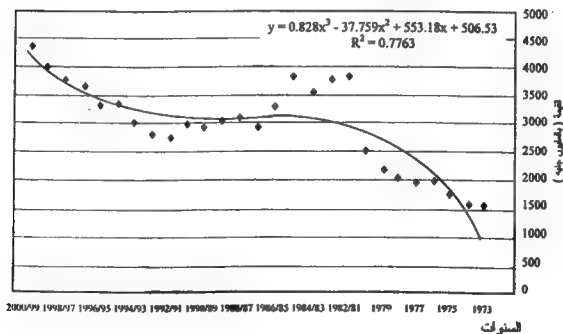
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6142.463	793.963		-7.736	0.000
	الإصلاح الاقتصادي	634.529	187.488	0.101	3.384	0.003
	الانفتاح الاقتصادي	1978.107	238.409	0.304	8.297	0.000
	الأجور ( مليون جنيه )	0.650	0.114	0.165	5.698	0.000
	عدد السكان ( مليون نسمة )	341.873	15.003	1.025	22.788	0.000

a. Dependent Variable: ( ألف فرد ) قوة العمل

( ب ) خط الاتجاه العام لتطور حجم السكان في مصر خلال فترة الدراسة



( جـ ) خط الاتجاه العام لتطور الأجور الحقيقية في مصر خلال فترة الدراسة





## ملحق رقم ( 6 )

### التنبؤ بالطلب على العمل

( أ ) مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لنتائج النموذج القياسي الخاص بتحديد

المتغيرات المؤثرة في الطلب على العمل خلال الفترة ( 2000-74 )

#### Variable Entered/Removed<sup>a</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الافتتاح الاقتصادي ، الإصلاح الاقتصادي ، إجمالي الاستثمار القومي ( مليون جنيه ) ، الأجور ( مليون جنيه ) ، الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )		Enter

a. All requested Variables entered.

b. Dependent Variable: ( عدد المشتغلين ( ألف فرد )

#### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.988 <sup>a</sup>	0.976	0.970	432.3092	1.254

a. Predictors: (Constant), ( مليون جنيه ) ، الأجور ( مليون جنيه ) ، الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه ) ، الإصلاح الاقتصادي ، إجمالي الاستثمار القومي ( مليون جنيه )

b. Dependent Variable: ( عدد المشتغلين ( ألف فرد )

#### ANOVA<sup>b</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.58E+08	5	31696398.401	169.598	0.000 <sup>a</sup>
Residual	3924716.2	21	186891.246		
Total	1.62E+08	26			

a. Predictors: (Constant), ( مليون جنيه ) ، الأجور ( مليون جنيه ) ، الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه ) ، الإصلاح الاقتصادي ، إجمالي الاستثمار القومي ( مليون جنيه )

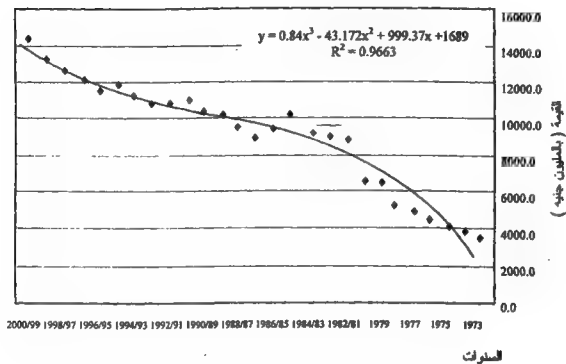
b. Dependent Variable: ( عدد المشتغلين ( ألف فرد )

#### Coefficients<sup>a</sup>

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3689.546	910.562		4.052	0.001
	الناتج المحلي الإجمالي ( مليون جنيه )	0.998	0.144	1.231	6.925	0.000
	إجمالي الاستثمار القومي ( مليون جنيه )	0.166	0.331	0.056	0.500	0.622
	الأجور ( مليون جنيه )	-0.572	0.283	-0.176	-2.018	0.057
	الإصلاح الاقتصادي	1219.968	455.578	0.234	2.678	0.014
	الافتتاح الاقتصادي	2186.954	456.647	0.407	4.789	0.000

a. Dependent Variable: ( عدد المشتغلين ( ألف فرد )

( ب ) خط الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الحقيقي في مصر خلال فترة الدراسة



**ملحق رقم ( 7 )**

**اللتبؤ بالطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى**

(أ) أعداد المشتكين والطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد القومي المصري خلال

الفترة ( 2010-74 )

(کلف فرد)

القطاع	السنة	(Y <sub>1</sub> )	(Y <sub>2</sub> )	(Y <sub>3</sub> )	القيمة المضافة والتغير	التجارة والبريد	الخدمات	الصناعة	الزراعة	القطاع
السنة	(Y <sub>1</sub> )	(Y <sub>2</sub> )	(Y <sub>3</sub> )	(Y <sub>4</sub> )	(Y <sub>5</sub> )	(Y <sub>6</sub> )	(Y <sub>7</sub> )	(Y <sub>8</sub> )	(Y <sub>9</sub> )	القطاع
1973	1123	31.8	1123	1123	1123	1123	1123	1123	1123	1973
1974	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1974
1975	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1975
1976	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1976
1977	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1977
1978	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1978
1979	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1979
1980	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1980
1981	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1981
1982	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1982
1983	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1983
1984	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1984
1985	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1985
1986	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1986
1987	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1987
1988	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1988
1989	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1989
1990	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1990
1991	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1991
1992	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1992
1993	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1993
1994	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1994
1995	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1995
1996	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1996
1997	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1997
1998	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1998
1999	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1999
2000	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2000
2001	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2001
2002	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2002
2003	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2003
2004	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2004
2005	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2005
2006	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2006
2007	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2007
2008	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2008
2009	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2009
2010	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2010
2011	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2011
2012	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2012
2013	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2013
2014	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2014
2015	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2015
2016	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2016
2017	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2017
2018	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2018
2019	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2019
2020	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2020
2021	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2021
2022	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2022
2023	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2023
2024	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2024
2025	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2025
2026	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2026
2027	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2027
2028	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2028
2029	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2029
2030	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2030
2031	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2031
2032	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2032
2033	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2033
2034	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2034
2035	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2035
2036	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2036
2037	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2037
2038	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2038
2039	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2039
2040	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2040
2041	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2041
2042	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2042
2043	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2043
2044	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2044
2045	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2045
2046	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2046
2047	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2047
2048	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2048
2049	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2049
2050	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2050
2051	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2051
2052	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2052
2053	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2053
2054	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2054
2055	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2055
2056	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2056
2057	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2057
2058	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2058
2059	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2059
2060	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2060
2061	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2061
2062	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2062
2063	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2063
2064	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2064
2065	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2065
2066	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2066
2067	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2067
2068	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2068
2069	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2069
2070	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2070
2071	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2071
2072	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2072
2073	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2073
2074	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2074
2075	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2075
2076	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2076
2077	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2077
2078	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2078
2079	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2079
2080	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2080
2081	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2081
2082	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2082
2083	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2083
2084	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2084
2085	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2085
2086	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2086
2087	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2087
2088	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2088
2089	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	2089
2090	1217	33.9	1217	1217	1217	1217	1217	1217	1217	

**المصدر:** • البيانات الخاصة بالفترة ( 74-2000/99 ) هي بيانات فئوية مصدرها :

وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى

علم 2000/99، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

• البيانات الخاصة بفترة التقدير ( 2000/2001-2009/2010 ) من تقارير الدراسة.

( ب ) معادلات خط الاتجاه العام المستخدمة في التنبؤ بالمتغيرات المستقلة من خلال برنامج Excel على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي

القطاع	البيان	معادلة خط الاتجاه العام	R <sup>2</sup>
		النتج	0.94
1 - الزراعة		الاستثمارات	0.85
		الأجور	0.66
2 - الصناعة والتعدين		النتج	0.97
3 - الكهرباء والغاز		الأجور	0.72
4 - التشييد والبناء		النتج	0.97
5 - النقل والمواصلات وقناة السويس		النتج	0.89
6 - التجارة والمال والتأمين		النتج	0.95
7 - السياحة		النتج	0.66
		الأجور	0.89
8 - الإسكان		الاستثمارات	0.69
9 - الخدمات الحكومية والمرافق العامة		الاستثمارات	0.97
10 - الخدمات الشخصية		النتج	0.95
		الأجور	0.76

المصدر:

تقديرات الدراسة من خلال برنامج Excel.

## ثانياً : الملاحق الإحصائية

جدول رقم (1-2) م

قياس كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة

(أ) تطور كل من قوة العمل والمشتغلون والبطالة ومعلي التشغيل والبطالة

خلال فترة للدراسة ( 73 - 2000 )

السنة	البيان	حجم قوة العمل ( ألف فرد )	المجموع ( ألف فرد )	المشتغلون ( ألف فرد )	البطالة الصريحة ( الصغرى ) ( % )
1973		9033.4	8888.3	98.4	145.1
1974		9250.3	9041.7	97.7	208.6
1975		9666.7	9433.3	97.6	233.4
1976		9883.8	9628.2	97.4	255.6
1977		10181.6	9885.5	97.1	296.1
1978		9802.5	9448	96.4	354.5
1979		10023.5	9565.3	95.4	458.2
1980		10335	9799.1	94.8	535.9
1981/80		10517.9	9945.7	94.6	572.2
1982/81		11128.2	10522	94.6	606.2
1983/82		11607.7	10795	93.0	812.7
1984/83		11828	11072	93.6	756
1985/84		12194.8	11367	93.2	827.8
1986/85		12575.4	11669	92.8	906.4
1987/86		12990.5	11998	92.4	992.5
1988/87		13065.7	12334	94.4	731.7
1989/88		13639.8	12685	93.0	954.8
1990/89		14258.2	13032	91.4	1226.2
1991/90		14747.5	13376	90.7	1371.5
1992/91		15134.4	13742	90.8	1392.4
1993/92		15567.8	13870.9	89.1	1696.9
1994/93		16004.4	14243.9	89.0	1760.5
1995/94		16459.1	14599.2	88.7	1859.9
1996/95		16894.3	14917.7	88.3	1976.6
1997/96		17352	15825	91.2	1527
1998/97		17862.3	16344	91.5	1518.3
1999/98		18381.3	16874	91.8	1507.3
2000/99		18929.4	17343	92.1	1495.4

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث فصالة بالعملة أصداً مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، نشرات الإحصائية ، أعداد مختلفة . <http://www.economy.gov.eg> 3/11/2002
- وزارة التشغيل ، وأمانة مرجعية عن أهم مقايير الاقتصاد للعربى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، وزارة التشغيل ، القاهرة ، أغسطس 2000 .
- International Labour Organization, Year Book of Labor Statistics, ILO, Geneva, 2000, p. 934.
- International Labour Organization, World Employment Report, ILO, 1998/1999, <http://www.ert.org/html/economic.23/4/2003,table A5.2>.

تابع : الجدول رقم ( 1-2 ) م  
( ب ) تطور كل من حجم البطالة ومعدلها بالمفهوم العلمي وكيفية تقديرها خلال فترة  
الدراسة ( 73 - 2000 )

البيان	الانتاجية المتوسطة قسوية للعمل في القطاعات			الانتاجية المتوسطة القسوية	الانتاجية المقترضة	نسبة الانتاجية القسوية إلى الانتاجية المقترضة	قوة العمل بالمفهوم العلمي وهي	معدل البطالة بالمفهوم العلمي وهي	حجم البطالة بها للمفهوم العلمي وهي
	الخدمات	الخدمات الاجتماعية	السلعية	على المستوى القومي (ج ف)	(ج م)	(ج ف/ ج م)	(ج ف/ ج م)	(ب - أ) %	(ب - أ) %
1973	333.6	539.1	486.9	396.7	539.1	0.74	8581.7	26.4	2266.8
1974	404.8	658.2	505.2	464.5	658.2	0.71	8787.8	29.4	2586.1
1975	478.8	790	525.6	536.5	790	0.68	9183.4	32.1	2946.8
1976	564.4	993.6	605	640.2	993.6	0.64	9389.6	35.6	3339.7
1977	694.3	1150.6	621.2	748.6	1150.6	0.65	9672.5	34.9	3379.4
1978	804.1	1476.6	691	882.2	1476.6	0.60	9312.4	40.3	3748.7
1979	1114.7	1886.7	749.4	1143.4	1886.7	0.61	9522.3	39.4	3751.5
1980	-	-	-	-	-	-	9818.3	-	-
1981/80	1360.5	2309.8	836.2	1354.5	2309.8	0.59	9992.0	41.4	4132.5
1982/81	1801.8	4102.8	1443.1	2045.8	4102.8	0.50	10571.8	50.1	5300.3
1983/82	2072.3	4722	1650.6	2354.1	4722	0.50	11027.3	50.1	5529.8
1984/83	2374.1	5439.6	1935.1	2716.8	5439.6	0.50	11236.6	50.1	5624.5
1985/84	2733.2	6189	2282.3	3135.2	6189	0.51	11585.1	49.3	5716.3
1986/85	3058.2	7063.6	2629.5	3550.7	7063.6	0.50	11946.6	49.7	5941.3
1987/86	3511.5	8351.2	2987.8	4111.9	8351.2	0.49	12341.0	50.8	6264.6
1988/87	4123.7	9753.7	3297.3	4753.5	9753.7	0.49	12412.4	51.3	6363.2
1989/88	5044	11921.7	3877.7	5768.2	11921.7	0.48	12957.8	51.6	6688.3
1990/89	6258.4	14612.1	4470.3	7023.9	14612.1	0.48	13545.3	51.9	7034.2
1991/90	7736.2	16777.6	4722.5	8224.5	16777.6	0.49	14010.1	51.0	7142.3
1992/91	9010.8	20234.8	5096.5	9537	20234.8	0.47	14377.7	52.9	7601.2
1993/92	9865.4	22109.9	5677.2	10431.8	22109.9	0.47	14789.4	52.8	7811.5
1994/93	10708.3	23364.4	6349	11288.9	23364.4	0.48	15204.2	51.7	7858.0
1995/94	12148.5	26568.5	7265	12837.6	26568.5	0.48	15636.1	51.7	8080.9
1996/95	13267.9	28721.2	7901.8	13962.5	28721.2	0.49	16049.6	51.4	8247.3
1997/96	14655.3	30677.2	8488.4	15184.8	30677.2	0.49	16484.4	50.5	8324.8
1998/97	15564.6	32164.8	8876.8	16043.8	32164.8	0.50	16969.2	50.1	8505.0
1999/98	15985	34124	9396	16772	34124	0.49	17462.2	50.8	8879.5
2000/99	17838.8	36340.8	9900.2	18264.9	36340.8	0.50	17982.9	49.7	8944.7

المصدر :

- وزارة التخطيط وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط القاهرة، أغسطس 2000.

تبع الجنول رقم ( 1-2 ) م

( حـ ) تطور كل من حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمي وتوزيعاتها فيما بين كل

من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة خلال فترة الدراسة ( 73 - 2000 )

السنة	البطالة وفقاً للمفهوم العلمي		البطالة الصريحة ( صافى )		البطالة غير الصريحة *	
	المعدل = ( 1 - ج / ب ) ( % )	الحجم = ( ب × 0.9 ن ) ( ألف فرد )	المعدل = ( ب / ج ) ( % )	الحجم = ( ألف فرد )	المعدل = ( ألف فرد ) ( % )	الحجم = ( ألف فرد )
1973	26.4	2266.8	1.6	145.1	2121.7	24.8
1974	29.4	2586.1	2.3	208.6	2377.5	27.2
1975	32.1	2946.8	2.4	233.4	2713.4	29.7
1976	35.6	3339.7	2.6	255.6	3084.1	33.0
1977	34.9	3379.4	2.9	296.1	3083.3	32.0
1978	40.3	3748.7	3.6	354.5	3394.2	36.6
1979	39.4	3751.5	4.6	458.2	3293.3	34.8
1980	-	-	5.2	535.9	-	-
1981/80	41.4	4132.5	5.4	572.2	3560.3	35.9
1982/81	50.1	5300.3	5.4	606.2	4694.1	44.7
1983/82	50.1	5529.8	7.0	812.7	4717.1	43.1
1984/83	50.1	5624.5	6.4	756	4868.5	43.7
1985/84	49.3	5716.3	6.8	827.8	4888.5	42.6
1986/85	49.7	5941.3	7.2	906.4	5034.9	42.5
1987/86	50.8	6264.6	7.6	992.5	5272.1	43.1
1988/87	51.3	6363.2	5.6	731.7	5631.5	45.7
1989/88	51.6	6688.3	7.0	954.8	5733.5	44.6
1990/89	51.9	7034.2	8.6	1226.2	5808.0	43.3
1991/90	51.0	7142.3	9.3	1371.5	5770.8	41.7
1992/91	52.9	7601.2	9.2	1392.4	6208.8	43.7
1993/92	52.8	7811.5	10.9	1696.9	6199.5	41.9
1994/93	51.7	7858.0	11.0	1760.5	6185.6	40.7
1995/94	51.7	8080.9	11.3	1859.9	6314.1	40.4
1996/95	51.4	8247.3	11.7	1976.6	6369.5	39.7
1997/96	50.5	8324.8	8.8	1527	6797.8	41.7
1998/97	50.1	8505.0	8.5	1518.3	6986.7	41.6
1999/98	50.8	8879.5	8.2	1507.3	7372.2	42.6
2000/99	49.7	8944.7	7.9	1495.4	7449.3	41.8

المصدر :

- مصبوب من بيانات الجدولين ( 1 )، ( ب ) السابقين.

\* وتشمل البطالة غير الصريحة على كل من البطالة الخفية والجزئية والموسمية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة.

توزيع المشتغلين في قطاعات الاقتصاد القومي خلال فترة الراج الاقتصادي ( 1981/80-74 ) ( العدد بلف ورد )

وزير التخطيط، رئيسة مصلحة من أكتوبر 1969/59 إلى عام 2000/99، وزير التخطيط 2000  
من 205 - 258.



جدول رقم (2-3) م  
توزيع المستفيدين في قطاعات الاقتصاد القومي خلال فترة الركود الاقتصادي (82/81 - 1991/90) (العدد بآلاف افراد)

[illegible]

تحتل: وزارة التعليم العالي من عام 1969/70 حتى عام 2000/99. وزارة التعليم العالي، أغسطس 2000.  
ص ص 258-261.

جدول رقم ( 4-2 ) م

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الاختلالات في الاقتصاد المصري  
خلال فترة الركود الاقتصادي

البيان	السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	10.3	10.1	7.6	6.2	6.7	2.7	2.5	3.2	1	
عجز الموازنة العامة كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.3	19.1	23.1	22	22.8	17.1	20.0	19.8	13.8	
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.5	11.8	6.8	7.5	10	9.7	6	7.7	10	
معدل التضخم (%)	14.7	15.7	22.1	10.3	14	23.7	20	18.9	21.1	
الاستثمار الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	29	27	24	22	22	18	18.5	19	18	
شروط التجارة الخارجية	100	102	93	93	89	88	76	57	-	
التغير في سعر الصرف الأجنبي ( بالقيمة للدولار )	100	116	139	166	199	226	240	225	281	

المصدر:

- The World Bank, *Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt*, W. B., Washington D. C., No: 8515, EGT, jun. 1990, p. 5.
- Assaad R., Commanders., *Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies of: Egypt*, Edited by: Horton S., and Others, Vol. 2, W. B., Washington D. C., 1994, p. 318.

**جدول رقم ( 3-1 ) م**  
**البطالة وفقاً لمعيارى المكان والنوع**  
**فى سنوات التعداد ( 1960 ، 1976 ، 1986 )**

المصدر		الريف		الإجمالى	
البيان	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )
<b>تعداد عام 1960 *</b>					
ذكور	93.3	67	45.9	33	139.2
إناث	35.6	71.4	10.2	28.6	45.8
إجمالى البطالة	118.8	67.9	56.1	32.1	174.9
إجمالى قوة العمل	2737.7	35	5081.3	65	7818.9
معدل البطالة		4.3		1.1	2.2
<b>تعداد عام 1976 *</b>					
ذكور	297.3	53.2	260.6	46	557.8
إناث	157.0	53.6	135.6	46.3	292.6
إجمالى البطالة	454.3	53.4	396.1	46.6	850.4
إجمالى قوة العمل	477.2	43.4	6211.3	56.6	10981.5
معدل البطالة		9.5		6.4	7.7
<b>تعداد عام 1986 **</b>					
ذكور	562.4	48.5	596.3	51.5	1158.8
إناث	464.3	54.5	388.2	45.5	852.6
إجمالى البطالة	1026.7	51.1	984.6	48.9	2011.4
إجمالى قوة العمل	6503.9	47.6	7173.7	52.4	13677.6
معدل البطالة		15.8		13.7	14.7

المصدر :

\* بيانات تعداد 1960 ، 1976 تم الحصول عليها من :

- Koraym K., "Unemployment and Labour Market Policies" in Leonor M. D., *Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries*, I.L.C. Groom Helm. London, 1985, pp. 62, 63.

\*\* بيانات 1986 : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت* ، النتائج الأولية ، أبريل 1986 .

جدول رقم ( 2-3 ) م

مقارنة بعض المؤشرات السكانية وقوة العمل والبطالة في الريف والحضر

في تعدادى 1976 ، 1986

السنة / المؤشرات	1976		1986	
	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )	العدد ( ألف فرد )	النسبة ( % )
1 - <u>عدد السكان</u> :				
بالحضر	16036.4	43.8	21173.4	43.9
بالريف	20589.8	56.2	27031.6	56.1
الإجمالى	36626.2	100	48205.1	100
2 - <u>قوة العمل</u> :				
بالحضر	4770.2	29.7	6503.9	30.7
بالريف	6211.3	30.2	7173.7	26.5
الإجمالى	10981.5	30	13677.6	28.4
3 - <u>حجم البطالة</u> :				
بالحضر	454.3	9.5	1026.7	15.8
بالريف	396.1	6.4	984.6	13.7
الإجمالى	850.4	7.7	2011.4	14.7

المصدر :

- بيانات قوة العمل والبطالة مأخوذة من بيانات الجدول رقم ( 1-3 ) م.

- بيانات السكان مأخوذة من: د. رجاء عبد الرسول ، " البطالة في الريف المصرى: الظاهرة والأسباب " ، المؤتمر الأول للقسم الاقتصاد بعنوان : البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، تحرير: د. ملوى سليمان، 1989، جدول رقم ( 1 )، ص 692.

جدول رقم ( 3-3 ) م

توزيع البطالة من فئض الخريجين وأهميته النسبية في 21 محافظة

طبقاً للمؤهل الدراسي خلال الفترة ( 82 - 1992 )

المحافظة	المؤهل الكل	مؤهل فوق متوسط ( ألف فرد )	مؤهل متوسط ( ألف فرد )	إجمالي فئض الخريجين ( ألف فرد )	قوة العمل في 1993/1/1 ( ألف فرد )	نسبة فئض الخريجين إلى قوة العمل (%)
القاهرة	41.6	25.2	85.1	151.8	1890.6	8.0
الإسكندرية	22.3	13.1	51.4	86.8	926.2	9.4
بورسعيد	4.4	3.4	13.2	21.0	126.8	16.5
السيويس	1.6	1.3	11.6	14.5	108.1	13.4
دمياط	1.9	1.7	14.2	17.8	241.1	7.4
القليوبية	13.1	9.4	98.4	120.8	1138.8	10.6
الشرقية	12.6	9.7	96.2	118.5	1127.8	10.5
القليوبية	8.3	6.4	63.4	78.1	818.4	9.6
كفر الشيخ	6.0	4.9	52.8	63.6	604.2	10.5
الغربية	9.9	7.8	71.3	89.0	927.1	9.6
المنوفية	7.6	5.2	58.1	71.0	719.0	9.8
البحيرة	8.2	6.6	67.9	82.7	1068.2	7.7
الأسماعلية	2.2	1.5	12.3	16.0	181.7	8.8
الفيضة	13.6	7.9	44.2	65.6	1201.8	5.5
باني سويف	5.4	2.8	44.3	52.5	486.4	10.8
الفيوم	3.2	2.5	35.7	41.4	530.3	7.8
المنيا	8.4	6.3	84.6	99.3	896.3	11.1
أسيوط	7.9	6.6	67.1	81.6	753.2	10.8
سوهاج	6.3	5.3	48.2	59.7	812.3	7.3
قنا	5.6	4.5	53.5	63.5	775.9	8.2
أسيوط	2.4	2.6	25.0	30.0	278.0	10.8
الإجمالي	192.5	134.4	1098.3	1425.1	15612.2	9.1
النسبة الإجمالية	% 13.5	% 9.4	% 77.1	100	-	-

المصدر :

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة.

جدول رقم ( 1-4 ) م

تطور الزيادة السنوية في قوة العمل المصرية مقارنة بصافي الهجرة للخارج

خلال الفترة ( 1995 - 77 )

البيان السنة	حجم قوة العمل ( ألف فرد )	الزيادة السنوية في قوة العمل ( ألف فرد )	صافي الهجرة للخارج ( ألف فرد )	صافي الهجرة للخارج كنسبة من الزيادة السنوية في قوة العمل (%)
1976	9326	-	-	-
1977	9607	281	54	19.2
1978	9895	288	65	22.6
1979	10191	296	65	22.0
1980	10495	304	101	33.2
1981	10809	314	101	32.2
1982	11132	323	140	43.3
1983	11465	333	140	42.0
1984	11808	343	153	44.6
1985	12160	352	153	43.5
1986	12522	362	178	49.2
1987	12898	376	178	47.3
1988	13805	907	243.8	26.9
1989	14274	469	-168.3	-35.9
1990	14760	486	-472.7	-97.3
1991	15141	381	372.1	97.7
1992	15571	430	313.5	72.9
1993	16013	442	260.2	58.9
1994	16452	439	23	5.2
1995	16899	447	-56	-12.5

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات كل من القوة العاملة، والهجرة للخارجية، مأخوذة عن:

- عبد السلام محمد عوض، نمط الاستثمار وأثره على البطالة في مصر في الفترة ( 1974 - 1992 )، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، فرع بنها، 1999، جدول رقم ( 17 )، ص 77.

جدول رقم (2-4) م

تطور كل من السكان وقوة العمل خلال الفترة ( 74 - 1997 )

السنة	السكان		قوة العمل	
	العدد ( مليون نسمة )	معدل النمو ( % )	العدد ( مليون نسمة )	معدل النمو ( % )
1974	35.6	-	9.0	-
1975	36.3	2.0	9.3	3.0
1976	38.2	5.3	9.3	0.3
1977	38.8	1.6	9.6	3.0
1978	39.8	2.5	10.0	3.0
1979	41.0	3.1	10.2	3.0
1980	42.3	3.2	10.8	6.1
1982/81	43.5	2.8	11.0	2.1
1983/82	44.7	2.8	11.4	3.4
1984/83	45.9	2.8	11.8	3.3
1985/84	47.5	3.5	12.1	3.2
1986/85	47.9	0.8	12.5	3.1
1987/86	48.3	0.8	12.9	3.0
1988/87	49.8	3.3	13.3	3.5
1989/88	51.4	3.0	13.8	3.4
1990/89	52.9	3.0	14.3	3.4
1991/90	54.4	2.9	14.8	3.4
1992/91	55.9	2.7	15.1	2.6
1993/92	56.4	1.0	15.6	2.8
1994/93	57.6	2.0	16.0	2.8
1995/94	59.0	2.5	16.5	2.7
1996/95	60.2	2.1	16.9	2.7
1997/96	61.4	1.9	17.4	2.7

المصدر :

- الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء، التلقب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم ( 3-4 ) م

تطور أعداد الخريجين لكلفة المستويات التعليمية في مصر خلال الفترة ( 1991 - 74 )

( ألف فرد )

البيان السنة	التعليم المتوسط	التعليم فوق المتوسط	التعليم الجامعي	إجمالي الخريجين	الرقم القياسي لإجمالي الخريجين بحسبان 1974 سنة الأساس
1975/74	10.6	6.9	41.9	59.4	100
1976/75	10.6	6.9	55.4	73.0	123
1977/76	11.9	7.9	66.2	86.0	145
1978/77	12.3	8.9	69.2	90.3	152
1979/78	11.6	11.5	75.7	98.7	166
1980/79	13.9	11.4	76.1	101.5	171
1981/80	175.8	14.2	81.9	271.9	458
1982/81	189.2	16.8	86.8	292.9	493
1983/82	206.9	17.0	93.7	317.6	535
1984/83	381.7	18.9	106.6	507.2	854
1985/84	215.3	20.2	115.3	350.9	591
1986/85	228.8	27.0	119.2	375.0	632
1987/86	253.1	32.5	115.1	400.7	675
1988/87	271.3	35.0	112.6	418.9	706
1989/88	191.8	35.3	105.6	332.7	560
1990/89	281.3	36.2	106.3	423.8	714
1991/90	284.2	35.1	108.3	427.5	720

المصدر :

الجهل المركزي للجنة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.



جدول ( 4-4 ) م

هيكل توزيع المشتغلين والاستثمارات موزعاً على القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة ( 67/66 - 1992/91 ) (%)

92/91 - 87/86		87/86 - 83/82		83/82 - 82/81		81/80 - 74		1973 - 67/66		قطاع \ فترة
المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	المساهمة	الاستثمار	
10.8	34.4	9.2	33.6	10.1	36	7.3	41.3	16.8	48.5	الزراعة
26.6	15.8	21.4	12.5	22.3	12.4	26.7	12.3	27.7	11.7	الصناعة والتعدين
2.4	0.3	3.8	0.2	3.2	0.2	10.7	0.2	4.3	-	البنترول الخام ومنتجاته
10.4	0.6	7.3	0.6	7.5	0.5	5.6	0.5	10.4	0.3	الكهرباء
2.6	4.3	2.8	5.8	2.3	5.6	3.4	5	1.2	4.0	التشييد والبناء
52.8	55.7	44.5	52.7	45.4	54.7	53.7	59.3	60.3	64.5	مجموع القطاعات الملموسة
13.8	4.5	23.8	3.7	23.9	3.7	25.1	4.3	20.0	4.3	التجارة والمواصلات وقناة السويس
2.0	11.7	2.9	9.7	3.7	11.7	1.7	10.6	1.1	9.8	التجارة والتمين والسياسة
15.8	16.2	26.7	13.4	27.6	15.4	26.8	14.9	21.1	14.1	مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية
14.8	1.9	15.2	1.4	10.7	1.5	8.5	1.5	10.3	1.5	السكان
8.7	0.7	7.3	0.6	7.8	0.6	4.3	0.6	3.4	0.5	المرافق العامة والخدمات الحكومية
7.9	25.6	5.9	31.9	8.5	28	6.7	23.7	4.9	19.4	الخدمات الشخصية والاجتماعية
31.4	28.2	28.4	33.9	27	29.9	19.5	25.8	18.6	21.4	مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر :

- بوليت وزارة التخطيط، مأخوذة عن:

- شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة

- جامعة عين شمس، 1997، جدول رقم ( 11 )، ص 64.

جدول رقم (5-1) م

تطور الإيرادات والتلفات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة ونسبة العجز للنتائج المحلى  
الإجمالى خلال الفترة ( 74 - 2000 )

( القيمة بالمليون جنيه )

السنة	التلفات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات العملة بالأسعار الجارية	عجز الموازنة العملة للدولة	نسبة نظمية الإيرادات للتلفات (%)	النتائج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	نسبة عجز الموازنة العملة للنتائج المحلى الإجمالى (%)
1974	2228	1358	870	61	4389	9.8
1975	3262	1799	1463	55	5338	27.4
1976	3650	2279	1341	62	7074	19
1977	4493	3092	1401	69	8803	15.9
1978	5995	3557	2438	59	10759	22.7
1979	6827	3954	2873	58	13509	21.3
1980	9983	7275	2708	73	15500	17.5
1981	12272	7333	3939	68	17557	22.4
1982	13288	9059	4330	68	21201	20.4
1983	15815	10337	5578	65	29754	18.7
1984	18278	12878	5400	71	32240	16.7
1985	24285	14469	9789	60	42513	23
1986	24530	15449	9081	63	51500	17.6
1987	33460	19020	14440	57	61600	23.4
1988	33400	22183	12133	66	76800	15.8
1989	41479	25416	16063	61	96100	16.7
1990	44311	32712	11599	73	111200	10.4
1991	42158	32130	10028	76	139100	7.2
1992	47563	41406	8157	87	147200	4.2
1993	52223	46703	5520	89	157300	3.5
1994	56264	52567	3614	93	175000	2.1
1995	58256	52457	2537	90	205000	1.3
1996	63889	60893	2996	95	228300	1.3
1997	66826	64498	2328	97	256250	0.9
1998	70783	67963	2820	96	270590	1.0
1999	86009	73279	12730	85	286940	4.2
2000	89116	77065	12051	87	306350	3.7

المصدر: - البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، مأخوذ عن:

- د. عبد الحميد عبد صديق عبد البر، " تطور الدين العام الداخلى وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في  
مصر والتميز بنسبة الدين إلى الناتج المحلى في الفترة 2001 - 2020 "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،  
العدد الأول، كلية التجارة - جامعة عين شمس، يناير 2001، جدول رقم ( 1 )، ص 510.

الجدول رقم ( 2-5 ) م

تطور حجم الاستثمار في شركات القطاع العام خلال الفترة ( 87/86 - 1991/90 )

السنة	1987/86	1988/87	1989/88	1990/89	1991/90	إجمالي الاستثمار
الزراعة والري	3253	39278	5173	6663	40384	241211
الصناعة	207156	189675	74622	21111	48405	940969
التشييد والإسكان	82878	144465	83231	96910	7087	614571
الكهرباء	-	-	1453	4470	64136	70049
النقل والمواصلات	11000	8958	2981	9174	9297	41410
التسويق والتجارة الداخلية	2371	2588	-	38027	47490	90476
التجارة الخارجية والنفط	72526	21260	30792	11757	12796	149131
الثقافة	162	285	1008	202	-	757
الإعلام	179	-	538	-	1044	1761
إجمالي القطاع العام	379525	406509	345458	388314	630529	2150335

المصدر :

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير للتنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1998، جدول رقم ( 6 )، ص 29

### الجدول رقم ( 3-5 ) م

#### تطور ميزان المدفوعات المصري خلال عقد الثمانينيات

( القيمة بالمليون دولار )

السنة	الدين	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	ميزان المعاملات الجارية	صافي التحويلات	ميزان المعاملات الجارية والتحويلات
1980	2960-	268-	3228-	2793+	435-	
1981	3919-	447-	4366-	2231+	2135-	
1982	4771-	106+	4665-	2660+	2006-	
1983	5129-	417+	4712-	3792+	921-	
1984	6243-	218-	6461-	4642+	1819-	
1985	6588-	143-	6731-	4619+	2112-	
1986	5949-	404-	6353-	4204+	2148-	
1987	5688-	801+	4887-	4007+	880-	
1988	6567-	1925+	4642-	4104+	539	
1989	7380-	673+	6707-	4312+	2395-	
1990	8296-	798+	7498-	4862+	2637-	

المصدر: - د. عبد الرحمن يسري، د. محمد محروس إسماعيل، *تضاريا اقتصادية معاصرة*، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1999، جدول رقم ( 3-2 )، ص 66

جدول رقم ( 4-5 ) م

إجراءات برنامج التصفية لعدد الشركات والوحدات الإنتاجية التي تم تصفيتها منذ بداية البرنامج وحتى 30 يونيو 2002

اسمى عدد	فترة السنوات											البيان
	2002/1/1 وحدات إنتاجية	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993		
38	0	0	1	0	8	14	14	1	0	0		لنوب للتصفية
29	0	4	5	9	2	3	3	0	3	0		بيع اقلية لى كمال الاسم بالمرسة
34	2	2	0	5	12	3	0	3	7	0		بيع اسطر رئيس
10	0	0	0	0	0	1	6	2	1	0		بيع اوحدة فليلين فاسامين
6	0	0	0	0	1	1	0	4	0	0		شركات بيع مياه لى قاع لى من 50 %
32	0	2	3	7	6	3	1	2	2	6		شركات تم بيعها كسول
21	3	3	6	4	3	1	1	0	0	0		بيع كسول وخطوط إنتاج
20	0	2	10	6	0	2	0	0	0	0		شركات موزعة لى كمال لى وحدات إنتاجية مياه مرصوب موزع خطوط الإنتاج
190	5	13	25	31	32	28	25	12	13	6		الإجمالي
الإجمالي			314 شركة									
132	2	7	9	21	28	23	18	6	12	6		عدد شركات تم بيعها قطاع الأعمال لى بداية البرنامج
												عدد شركات تم بيعها من قطاع الفنون 2003 لسنة 91
فى بداية الفترة	181	183	190	199	221	249	272	290	296	308		عدد شركات فليلين موزعة قطاع الأعمال لى
شركة	149	147	139	130	109	80	35	31	19	6		عدد شركات تم تصفيتها ( كمال لى موزيا ) - ( واهى )
شركة وصانع	190	185	172	147	116	84	56	31	19	6		عدد شركات فليلين موزعة كمال لى موزيا ( تصفية لى موزيا و فليلين موزع و فليلين موزع )

المصدر :

- بيانات قطاع الأعمال لى، بيانات غير منشورة.



جدول رقم ( 1-7 ) م

هيكل قوة العمل والبطالة حسب فئات السن وفقاً لتعداد 1996

البيان	قوة العمل		البطالة	
	العدد ( مليون فرد )	الوزن النسبي ( % )	العدد ( مليون فرد )	الوزن النسبي ( % )
15 -	1.78	10.4	0.34	21.9
20 -	2.61	15.2	0.57	36.8
25 -	2.45	14.3	0.43	30.3
30 -	4.57	26.7	0.15	9.6
40 -	3.29	19.2	0.01	0.6
50 -	1.75	10.2	0	0.2
60 - 65	0.69	4	0	0
الإجمالي	17.14	100	1.55	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد العام للسكان لعام 1996، جدول رقم ( 14 ) من ص 90 - 95.

جدول رقم ( 2-7 ) م

هيكل قوة العمل والبطالة حسب المستوى التعليمي وفقاً لتعداد 1996

البيان	قوة العمل		البطالة	
	العدد ( مليون فرد )	الوزن النسبي ( % )	العدد ( مليون فرد )	الوزن النسبي ( % )
المستوى التعليمي				
لمى	5.62	32.8	0.06	3.9
قرأ ويكتب	2.99	17.4	0.03	2.0
مؤهل أقل من المتوسط	0.97	5.7	0.04	2.6
مؤهل متوسط	4.66	27.2	1.11	72.5
مؤهل فوق المتوسط	0.76	4.4	0.1	6.5
مؤهل جامعي فأعلى	2.15	12.5	0.19	12.4
الإجمالي	17.5	100	1.53	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد العام للسكان لعام 1996، جدول رقم ( 20 ) من ص 116.



١٣ شارع حسو - محرم بك - الإسكندرية

٣٩٣٢١٩٨ ①

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA  
مكتبة الإسكندرية





[illegible]

[illegible]



## يتضمن الكتاب بصفة عامة :

- البطالة من حيث: مفهومها وأسبابها.
- تطور نظريات البطالة سواء للنظريات التقليدية أو للنظريات الحديثة.
- قياس البطالة وفقاً للمقياس الرسمي الذي يقيس البطالة الصريحة.
- قياس البطالة غير الصريحة من خلال المقياس العلمي للبطالة.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث: مكوناتها وسياساتها وأهدافها.
- تحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

## من الدورات التطبيقية

- تطور مشكلة البطالة قبل وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- أسباب مشكلة البطالة وتقييم سياسات علاجها.
- قياس حجم البطالة الصريحة ومعدلها من خلال المقياس الرسمي للبطالة.
- قياس حجم البطالة غير الصريحة ومعدلها من خلال المقياس العلمي للبطالة.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث: مكوناته وسياساته.
- أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وموقع مشكلة البطالة منها.
- تحليل أثر سياسات برنامج الإصلاح على مستوى التشغيل والبطالة.
- تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل والحد من البطالة.
- نموذجين قياسيين لتحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على معدل البطالة وحجمها من خلال برنامج (SPSS).
- التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها من خلال التنبؤ بكل من عرض العمل والطلب عليه باستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (EXCEL).
- التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي باستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (EXCEL) وتحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة.

## الدار الجامعية



٨٤ شارع زكريا غنيم  
البراهيمية - الإسكندرية ٤٨٤

ت/فاكس: ٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢ / ٠٢ / ٢٠٢٠

Bibliotheca Alexandrina



0451552